

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

منعطف حاسم وسط تحولات
في السياسات



إبريل
٢٠٢٥

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

منعطف حاسم وسط تحولات
في السياسات



إبريل
٢٠٢٥

©2025 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي 2025

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،
صندوق النقد الدولي
الجمع التصويري: شركة Absolute Service, Inc.

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

Names: International Monetary Fund.

Title: World economic outlook (International Monetary Fund)

Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.

Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)

Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.

Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-40028-958-3 (English Paper)

979-8-22900-378-0 (Arabic Paper)

979-8-22900-381-0 (Arabic Web PDF)

إخلاء المسؤولية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ١١ إبريل ٢٠٢٥. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠٢٥. آفاق الاقتصاد العالمي — منعطف حاسم وسط تحولات في السياسات. واشنطن العاصمة، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

تُرسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, USA

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@IMF.org

إنترنت: bookstore.IMF.org

elibrary.IMF.org

ز	الافتراضات والأعراف المتبعة
ط	مزيد من المعلومات
ي	البيانات
ك	تمهيد
ل	تقديم
س	ملخص واف
١	الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية
١	عدم اليقين بشأن السياسات يختبر قدرة العالم على الصمود
٩	الآفاق المتوقعة: مجموعة من الاحتمالات
١٧	المخاطر المحيطة بالآفاق تميل نحو التطورات السلبية
٢٢	السياسات: مواجهة أجواء عدم اليقين وزيادة الاستعداد لتسهيل المفاضلات الاقتصادية الكلية
٣٥	تقرير خاص عن السلع الأولية: التطورات السوقية وتأثير الذكاء الاصطناعي على طلب الطاقة
٤٧	المراجع
٤٩	الفصل ٢: صعود الاقتصاد الفضي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان
٤٩	مقدمة
٥١	وتيرة متفاوتة لشيخوخة السكان على الصعيد العالمي
٥١	الشيخوخة الصحية وانعكاساتها على أسواق العمل
٥٦	انعكاسات الشيخوخة الصحية على سوق العمل
٦٢	الاستنتاجات وانعكاسات السياسات
٧٢	المراجع
٧٥	الفصل ٣: رحلات وتقاطعات: تداعيات سياسات الهجرة واللجوء
٧٥	مقدمة
٧٨	الهجرة واللجوء: الأنماط والسياسات
٨٠	مقدمة حول تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء
٨٠	تقدير تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء
٨٣	نمذجة تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء
٨٦	الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات
٩٧	المراجع
١٠١	الملحق الإحصائي
١٠١	الافتراضات
١٠١	ما الجديد
١٠١	البيانات والأعراف المتبعة
١٠٣	الملحوظات القطرية
١٠٥	تصنيف البلدان
١٠٥	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

١٠٧	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٤
١٠٨	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
١٠٨	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
١٠٩	الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
١١٠	الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل
١١٢	الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات
١١٣	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١٢٣	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
١٢٧	الإطار ألف-٢: تعديل التوقعات الاقتصادية
١٢٨	قائمة بالجداول
١٢٩	الناتج (الجداول ألف ١ - ألف ٤)
١٣٦	التضخم (الجداول ألف ٥ - ألف ٧)
١٤١	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٤٢	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٤٤	معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٥١	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف ١٣)
١٥٥	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٥٨	التنبؤ المرجعي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥)

١٥٩ آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

١٦٩ مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٥

الجداول

١٢	الجدول ١-١: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
١٤	الجدول ٢-١: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
٣٤	الجدول ١-٢-١: آثار التعريفات على المدى الطويل
٤١	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٢	جدول المرفق ٢-١-١: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٣	جدول المرفق ٣-١-١: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٤	جدول المرفق ٤-١-١: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٥	جدول المرفق ٥-١-١: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٦	جدول المرفق ٦-١-١: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي
٦٧	الجدول ١-٢-٢: حجم الإصلاحات اللازمة لاستقرار الزيادة في الدين العام الناتجة عن التقدم في السن

الأشكال البيانية

س	الشكل البياني ملخص واف ١: معدلات التعريف الفعلية الأمريكية على جميع الواردات
٢	الشكل البياني ١-١: اتجاهات التضخم العالمي

٢	الشكل البياني ١-٢: أسواق العمل
٣	الشكل البياني ١-٣: أداء النمو وتنبؤاته
٣	الشكل البياني ١-٤: عدم اليقين الكلي، وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية، وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية
٣	الشكل البياني ١-٥: نمو الدخل والتغيرات في تكلفة المعيشة
٤	الشكل البياني ١-٦: الأوضاع الدورية
٤	الشكل البياني ١-٧: ثقة المستهلكين
٥	الشكل البياني ١-٨: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقابل اتجاهه ما قبل الجائحة
٥	الشكل البياني ١-٩: التحولات في واردات وصادرات الطاقة
٦	الشكل البياني ١-١٠: إنتاجية العمالة والاستثمارات الرأسمالية
٦	الشكل البياني ١-١١: اتجاهات الإنتاج الصناعي
٧	الشكل البياني ١-١٢: الحيز المتاح من سياسة المالية العامة
٨	الشكل البياني ١-١٣: انحراف التضخم عن الهدف
٨	الشكل البياني ١-١٤: التغيرات في تكوين التجارة
٩	الشكل البياني ١-١٥: التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف
١٠	الشكل البياني ١-١٦: الافتراضات العالمية
١٦	الشكل البياني ١-١٧: تنبؤات التضخم
١٧	الشكل البياني ١-١٨: آفاق المدى المتوسط
١٨	الشكل البياني ١-١٩: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي
١٩	الشكل البياني ١-٢٠: تزايد القيود التجارية والمخاوف بشأن التشرذم
١٩	الشكل البياني ١-٢١: تداعيات ارتفاع سعر الدولار الأمريكي
٢١	الشكل البياني ١-٢٢: عدد الكوارث الطبيعية وتكاليفها
٢٧	الشكل البياني ١-١-١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو والتضخم العالمية
٢٩	الشكل البياني ١-١-٢: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي
٣٠	الشكل البياني ١-١-٣: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي
٣٠	الشكل البياني ١-١-٤: تأثير السيناريوهين ألف وباء على الحساب الجاري، بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي
٣٣	الشكل البياني ١-٢-١: آثار التعريفات على المدى القصير
٣٥	الشكل البياني ١-١-٢-١: تطور أسواق السلع الأولية
٣٧	الشكل البياني ١-١-٢-٢: تنامي الأهمية النسبية للقطاعات المنتجة للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الكلي
٣٧	الشكل البياني ١-١-٢-٣: الطلب على الكهرباء في قطاع الذكاء الاصطناعي
٣٩	الشكل البياني ١-١-٢-٤: آثار زيادة الطلب على الكهرباء
٣٩	الشكل البياني ١-١-٢-٥: تأثير التوسع في قطاع تكنولوجيا المعلومات على الانبعاثات
٥٠	الشكل البياني ١-٢-١: شيخوخة السكان في العالم
٥٢	الشكل البياني ١-٢-٢: الاتجاهات الديمغرافية العالمية
٥٢	الشكل البياني ١-٢-٣: اتجاهات الشيخوخة الصحية، ٢٠٢٢-٢٠٠٠
٥٣	الشكل البياني ١-٢-٤: متوسط العمر المتوقع عند الولادة والتقارب عبر البلدان
٥٣	الشكل البياني ١-٢-٥: القدرة الإدراكية
٥٤	الشكل البياني ١-٢-٦: تفاوتات الصحة الإدراكية
٥٤	الشكل البياني ١-٢-٧: تباين اتجاهات الصحة الإدراكية
٥٥	الشكل البياني ١-٢-٨: أثر الشيخوخة الصحية على نتائج سوق العمل
٥٧	الشكل البياني ١-٢-٩: توقعات السيناريو الأساسي: النمو وأسعار الفائدة والأرصدة الأولية
٥٨	الشكل البياني ١-٢-١٠: توقعات السيناريو الأساسي: صافي الأصول الأجنبية
٥٩	الشكل البياني ١-٢-١١: دور الشيخوخة الصحية والاتجاهات الديمغرافية
٦٠	الشكل البياني ١-٢-١٢: المشاركة في القوة العاملة حسب الفئة العمرية
٦١	الشكل البياني ١-٢-١٣: متوسط تأثير سياسات عرض العمالة على نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٢٥-٢١٠٠
٦٢	الشكل البياني ١-٢-١٤: الحيز الإضافي من المالية العامة في سيناريو السياسات المُجمعة

- ٦٥ الشكل البياني ١-١-٢: البلدان منخفضة الدخل: تأثير الاندماج المالي المعزز وتدفقات الهجرة إلى الخارج
- ٦٨ الشكل البياني ١-٢-٢: متوسط التغير في الاستهلاك، ٢٠٢٥-٢٠٦٥
- ٧٠ الشكل البياني ١-٣-٢: نسب التوظيف: التعرض للذكاء الاصطناعي والتكامل معه
- الشكل البياني ٢-٣-٢: التعرض للذكاء الاصطناعي والوظائف المناسبة لكبار السن، الولايات المتحدة، الفئة العمرية ٥٥ عاما فأكثر
- ٧٠
- الشكل البياني ٣-٣-٢: احتمالية انتقال العاملين بين المهن، حسب العمر
- ٧١
- الشكل البياني ١-٣: الاتجاهات العالمية
- ٧٦
- الشكل البياني ٢-٣: الهجرة: التصورات والتفضيلات
- ٧٦
- الشكل البياني ٣-٣: التغيرات في أعداد المهاجرين واللاجئين وتدفقاتهم
- ٧٨
- الشكل البياني ٤-٣: تدفقات الهجرة الإجمالية، حسب أزواج مجموعات البلدان، ٢٠٢٠-٢٠٢٤
- ٧٩
- الشكل البياني ٥-٣: التغير في نسبة توظيف المهاجرين واللاجئين المرتبط بزيادات كبيرة في نسب الوظائف الشاغرة
- ٧٩
- الشكل البياني ٦-٣: اتجاهات سياسات الهجرة والنزوح
- ٨٠
- الشكل البياني ٧-٣: تصنيف التغيرات في تدفقات الهجرة بين اقتصادات المنشأ واقتصادات الوجهة في أعقاب تشديد السياسات
- ٨١
- الشكل البياني ٨-٣: استبدال وجهة الهجرة استجابة لتشديد سياسات الهجرة واللجوء في وجهات أخرى
- ٨٢
- الشكل البياني ٩-٣: تدفقات اللاجئين الوافدة استجابة لتشديد السياسات
- ٨٣
- الشكل البياني ١٠-٣: التداعيات استجابة لتشديد سياسات الهجرة، حسب مستوى المهارات
- ٨٤
- الشكل البياني ١١-٣: التأثيرات الاقتصادية لتشديد السياسات تجاه الهجرة لأسباب اقتصادية
- ٨٥
- الشكل البياني ١٢-٣: منافع التعاون الإقليمي حسب الوجهة
- ٨٧
- الشكل البياني ١-١-٣: النازحون قسريا: الأعداد الحالية والتدفقات، ٢٠٠٨-٢٠٢٣
- ٨٩
- الشكل البياني ٢-١-٣: أثر الصراعات والكوارث الطبيعية على تدفقات اللاجئين الخارجة من البلدان النامية منخفضة الدخل
- ٩٠
- الشكل البياني ٣-١-٣: استجابة تدفقات الهجرة الخارجة للكوارث الطبيعية
- ٩٠
- الشكل البياني ١-٢-٣: توزيع المهاجرين واللاجئين مقابل المواطنين حسب الفئة العمرية ، ٢٠٢٠
- ٩١
- الشكل البياني ٢-٢-٣: تأثير زيادة المزايا النسبية على صافي تدفقات الهجرة
- ٩٢
- الشكل البياني ١-٣-٣: الآثار التراكمية للهجرة الوافدة على المالية العامة
- ٩٣
- الشكل البياني ٢-٣-٣: الفجوات في نسبة المشاركة في القوى العاملة مقارنة بالمواطنين
- ٩٤
- الشكل البياني ١-٤-٣: استجابة التضخم لصدمة الهجرة الوافدة
- ٩٥
- الشكل البياني ٢-٤-٣: استجابة الأجور للهجرة الوافدة
- ٩٦

الافتراضات والأعراف المتبعة

أعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٦ مارس ٢٠٢٥ إلى ٣ إبريل ٢٠٢٥، باستثناء تلك المتعلقة بالعملة المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٦٦,٩٤ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٥ و٦٢,٣٨ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٦؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبليغ ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ و٣,٥٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٢٪ في ٢٠٢٥ و٢,١٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و٥,٥٪ في ٢٠٢٥ و٠,٨٪ في ٢٠٢٦ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبليغ ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ و٣,٨٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٦٪ في ٢٠٢٥ و٢,٧٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و١,٤٪ في ٢٠٢٥ و١,٦٪ في ٢٠٢٦ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ١٤ إبريل ٢٠٢٥، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشِرت في كل الحالات. لمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات المتاحة في قاعدة بيانات ”آفاق الاقتصاد العالمي“ على شبكة الإنترنت. وعدلت بعض الاقتصادات توقعاتها بناءً على تطورات أسواق السلع الأولية والتجارة الدولية حسب الوضع في ٤ إبريل ٢٠٢٥؛ ويحتوي الجدول ألف ٢ في الملحق الإحصائي على قائمة هذه الاقتصادات.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٣-٢٠٢٤ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٣/٢٠٢٤، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون؛ و«تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٤ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- بالنسبة لبوليفيا، لم تُدرج التوقعات للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣٠ بسبب حالة عدم اليقين الكبير المحيط بالآفاق الاقتصادية.
- بالنسبة لإكوادور، تُستبعد التوقعات المالية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ من النشر بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج.
- وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
- الإشارة في الجداول والأشكال البيانية في هذا التقرير إلى أن المصدر هو «حسابات خبراء صندوق النقد الدولي» أو «تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي» تعني أن البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات ”آفاق الاقتصاد العالمي“؟
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.

- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

التصحیحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

الطباعات المطبوعة والرقمية

النسخ المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/551871

النسخ الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: eLibrary.IMF.org/WEO

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

وللإطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق – وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي – بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير-أوليفييه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد دينيز إيجان، رئيس قسم إدارة البحوث. وتولى عاقب أسلم، رئيس قسم في إدارة البحوث، ورئيس فرقة العمل المعنية بالتداعيات، الإشراف على إعداد الفصل الثالث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم سيلفيا ألبريزيو، وكريستيان بوغمانز، وباتريشيا غوميز-غونزاليز، وبرتاند غراس، وشوشانيك هاكوبيان، وإيريك هوانغ، وتوماس كروين، وتوه كوان، وأندريزا لاجيربورغ، ونيل ميدز، وجيوفاني ميلينا، وجون-مارك ناتال، وضياء نور الدين، وكارولينا أوسوريو بويترون، وغالب كمال أوزان، وأندريا بيسكاتوري، وسنها توب.

ومن المساهمين الآخرين مريم عبده، وميشال أندريل، وغافين أسدوريان، ودانييل باكسا، وإيريك بانغ، وساندرا باقي، وسومان باسو، وجاريد بيبي، وباولا بلتران، ولويزا كالكستو، وديغو سيرديرو، وشان تشين، وأنغيل إسبيريتو، وريبكا أياسو، ونيكولاس فيرنانديس-أرياس، ودايسوكي فوجي، وبيدرو دي باروس غاغلياردي، وغانتشيمينغ غانبوريف، ودومينيكو جيانون، وجيان هان، ودا هيو هوانغ، وكريس جاكسون، ونيكول جايلز، وماكسيميليانو جيريز أوسيس، وكامارا كيد، وجونجين لي، وويلي لين، وباري ليو، وصامويل مان، وروي مانو، وتشاومينغ ماي، وهورهي ميراندا بينتو، وجوزيف موسى، وديرك موير، وسوزا مونكاسي، وإيموري أوكس، وماناسا باتنام، وكلاريتا فيليبس، وكارلو بيزينيلي، ورافاييل بورتينو، وشريهاري راماشاندر، وديغو رودريغيز، ويوهانيس روزنبوش، ولورينزو روتونو، وميشيل روتا، ومارينا تافاريس، ونيكولاس تونغ، وإليزابيث فان هوفلين، وأيزاك وارين، وإفجينيا ويفر، وفيليب وينجندر، ويارو زو، وريتشيل زانغ، وكانران زينغ، وديان تشي، وليانغ ليانغ جوو. وتولت جيما روز دياز من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب، ولوسي سكوت موراليس، وجيمس أنون، وشركة MPS Limited، ومؤسسة Absolute Service, Inc.

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ١١ إبريل ٢٠٢٥. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

وبالنسبة للشركاء التجاريين، تشكل التعريفات الجمركية في الغالب صدمة سلبية في الطلب الخارجي، حيث تتثنى العملاء الأجانب عن شراء منتجاتهم، حتى وإن تمكن بعض البلدان من الاستفادة من تحويل مسار التدفقات التجارية.

وتتفاقم هذه التأثيرات في وجود سلاسل الإمداد العالمية الحديثة المعقدة. فمعظم السلع المتداولة عبارة عن مدخلات وسيطة تمر عبر البلدان عدة مرات قبل تحويلها إلى منتجات نهائية. ويمكن للاضطرابات عبر القطاعات أن تنتشر في جميع أنحاء شبكة المدخلات والمخرجات العالمية بطرق يُحتمل أن تُحدث تأثيرات مُضاعفة كبيرة، على غرار ما شهدناه إبان الجائحة. وتحسباً لهذه الاضطرابات، فقد خفضنا أيضاً توقعاتنا لنمو التجارة العالمية بمقدار ١,٥ نقطة مئوية هذا العام، مع توقع تعافٍ طفيف في عام ٢٠٢٦.

كذلك فإن حالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات التجارية من أهم العوامل التي تؤدي إلى كبح التوقعات. فرد الفعل المبدئي لكثير من الشركات التي تواجه المزيد من عدم اليقين بشأن قدرتها على النفاذ إلى الأسواق – سواء أسواقها أو أسواق مورديها وعملائها – سيكون التوقف عن العمل، وخفض استثمارات، وتقليص عمليات الشراء. وبالمثل، ستعيد المؤسسات المالية تقييم الائتمان الذي تقدمه للشركات، إلى أن تتمكن من تحديد مدى انكشاف هذه الشركات لمخاطر البيئة الجديدة. ويشكل مزيج عدم اليقين المتزايد وما ينتج عنه من تشديد الأوضاع المالية صدمة سلبية في الطلب العالمي، وسيؤثر على النشاط الاقتصادي. وقد تهيمن هذه الأوضاع على آفاق المدى القصير – كما يتضح من الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

ومن غير الواضح حتى الآن تأثير التعريفات الجمركية على أسعار الصرف. أولاً، قد تشهد الولايات المتحدة، بوصفها الاقتصاد الذي يفرض هذه التعريفات الجمركية، ارتفاعاً في قيمة عملتها، على غرار ما حدث في فترات سابقة. ويعكس ذلك انخفاض الطلب على العملات الأجنبية بسبب تراجع الطلب على الواردات، وكذلك احتمال لجوء البلدان التي فُرضت عليها التعريفات الجمركية إلى تيسير موقف سياساتها النقدية لمواجهة صدمة الطلب السلبية. ورغم ذلك، فإن زيادة عدم اليقين بشأن السياسات، وضعف آفاق النمو في الولايات المتحدة، وتصحيح الطلب العالمي على الأصول الدولارية – الذي يجري على نحو منظم حتى الآن دون أي اضطرابات – يمكن أن تؤثر على الدولار كما شهدنا في أعقاب الإعلان عن التعريفات الجمركية مباشرة. وعلى المدى المتوسط، قد تنخفض القيمة الحقيقية للدولار إذا ما أدت التعريفات

تم إعداد عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ظل ظروف استثنائية، وأود أن أشيد بداية بالعمل الهائل الذي قام به كل من بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، وفريقها، وأعضاء أكثر من ١٩٠ فريقاً قُطريا في صندوق النقد الدولي الذين تعاونوا معنا بلا كلل لمراجعة توقعات بلدانهم حتى اللحظات الأخيرة. فمع صدور إعلان ٢ إبريل من حديقة الورد في البيت الأبيض، اضطررنا إلى التخلي عن توقعاتنا – التي كنا قد أوشكنا على الانتهاء من صياغتها في تلك المرحلة – وضغط دورة إنتاج التقرير إلى أقل من عشرة أيام والتي عادة ما تستغرق أكثر من شهرين.

فبعد وقت قصير من صدور عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أعلنت الولايات المتحدة فرض موجات متعددة من التعريفات الجمركية على شركاء تجاريين رئيسيين وقطاعات مهمة، بلغت ذروتها في ٢ إبريل بإعلان مجموعة تعريفات جمركية تشمل جميع بلدان العالم تقريباً. ورغم تعليق الكثير من زيادات التعريفات الجمركية المقررة في الوقت الراهن، أدى مزيج التدابير والتدابير المضادة إلى ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية الأمريكية والعالمية إلى أعلى مستوياتها منذ مائة عام. غير أن سياق هذه الزيادات مختلف تماماً. فعلى خلاف القرن الماضي، يتسم الاقتصاد العالمي حالياً بدرجة كبيرة من التكامل الاقتصادي والمالي، مع تقاطع مسارات سلاسل الإمداد والتدفقات المالية عبر العالم، والتي قد يشكل انهيارها المحتمل مصدراً كبيراً للاضطرابات الاقتصادية.

ولهذا السبب، نتوقع أن تؤدي زيادة ٢ إبريل الحادة في كل من التعريفات الجمركية وحالة عدم اليقين إلى تباطؤ كبير في الاقتصاد العالمي على المدى القريب. وفي رأينا، يمثل هذا التوقع السيناريو الأساسي – أو «التنبؤ المرجعي» – وإن كانت توجد الكثير من المسارات الممكنة، في ظل عدم القدرة على التنبؤ بالسياسات التجارية المستقبلية وتباين آثار التعريفات عبر مختلف البلدان من خلال مجموعة متنوعة من القنوات. ويناقد الفصل الأول هذه المسائل بالتفصيل.

ومع ذلك، فإن القاسم المشترك هو أن التعريفات الجمركية تمثل صدمة سلبية على جانب العرض في الاقتصاد الذي يفرضها، نظراً لأن الموارد يُعاد تخصيصها لإنتاج سلع غير تنافسية، مما يؤدي إلى خسائر في الإنتاجية الكلية، وانخفاض النشاط، وارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعاره. وعلى المدى المتوسط، وبفعل انخفاض المنافسة، تؤدي التعريفات إلى زيادة القوة السوقية للمنتجين المحليين والحد من حوافز الابتكار، وتتيح فرصاً عديدة للسعي للكسب الريعي.

الصاعدة. واتساقا مع إطار السياسات المتكامل، من المهم أن تسمح البلدان بتعديل قيمة عملاتها تماشيا مع التحركات المدفوعة بقوى السياسات الأساسية، على غرار ما يحدث في الوقت الراهن. ويوضح هذا الإطار الظروف المحددة التي تُنصح فيها البلدان بالتدخل في أسواق العملات.

رابعا، علاوة على مواطن الضعف الموجودة سلفا بسبب ارتفاع مستوى الدين، وانخفاض النمو، وارتفاع تكاليف التمويل، تواجه سلطات المالية العامة مفاضلات أكثر صعوبة. فتزايد الضغوط على عائدات السندات في ظل تفاقم حالة التوتر عبر الأسواق يمكن أن يهدد استقرار المالية العامة. وتُفاقم ضغوط الإنفاق الجديدة من أوجه الهشاشة المالية. وستزداد طلبات الدعم لمساندة الفئات المعرضة لمخاطر الاختلالات الشديدة بسبب السياسات التجارية. وبعض الدعم لا مفر منه - بل ومرغوب أيضا - وإن كان ينبغي أن يظل موجها لفئات محدودة وأن يتضمن شروطا تضمن انقضاء تلقائيا خلال إطار زمني محدد. وتشير التجارب في السنوات الأربع الماضية إلى أن فتح الباب لتقديم الدعم المالي أيسر من إغلاقه. ويُفترض أن تساعد شروط الانقضاء الموقوت أيضا في صياغة التوقعات. كذلك، تواجه بعض البلدان، ولا سيما في أوروبا، زيادات جديدة ودائمة في نفقات الدفاع.

كيف يمكن تمويل هذه المصروفات الجديدة؟ في البلدان ذات الحيز المالي المحدود، الإجابة قاسية ولكنها بسيطة. فهذه البلدان لا يسعها سوى الالتزام بحدود اعتمادات الموازنة. وأي تصرف عكس ذلك من شأنه أن يهدد استدامة القدرة على تحمل الدين في المدى المتوسط، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. وبالنسبة للبلدان التي تتمتع بحيز مالي كافٍ، تشير المبادئ المالية المتعارف عليها إلى أن الجزء المؤقت فقط من الإنفاق الإضافي - على سبيل المثال، الدعم المؤقت للمساعدة في التكيف مع البيئة الجديدة أو تمويل طفرة مبدئية في الإنفاق لإعادة بناء القدرات الدفاعية - ينبغي أن يمول بالديون. أما احتياجات الإنفاق الجديدة الدائمة، فينبغي تعويضها بتخفيض الإنفاق في قطاعات أخرى أو تعبئة المزيد من الموارد المحلية. ويناقش عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي هذه النقاط بمزيد من التفصيل.

خامسا، يتعين علينا مواصلة الجهود لعكس مسار الضعف الذي يعتري آفاق النمو على المدى المتوسط. ويعني ذلك تعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي يمكن زيادتها من خلال التصدي للقيود الهيكلية المترسخة التي تعوق الابتكار، وعن طريق استغلال الطفرات التكنولوجية أيضا. فيتيح التقدم المحرز مؤخرا في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي تلك الفرصة الواعدة، وينبغي للبلدان الاستعداد للاستفادة منه على نحو مسؤول. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق السياسات اللازمة لتطوير البنية التحتية الرقمية الضرورية واكتساب

الجمركية إلى انخفاض الإنتاجية في قطاع السلع المتداولة في الولايات المتحدة، مقارنة بشركائها التجاريين.

وفي هذا المنعطف، وبينما يظل الوضع غير مستقر، لا يزال ميزان المخاطر يميل بقوة إلى جانب التطورات السلبية. وقد أثبت الاقتصاد العالمي قدرة هائلة على الصمود أثناء الصدمات الشديدة التي شهدتها السنوات الأربع الماضية، ولا يزال يحمل آثارها الغائرة. وما هو اليوم يتعرض لاختبار قاس مجددا، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعاني من محدودية هوامشها الوقائية مقارنة بالاقتصادات الأخرى. والأمر الأكثر إلحاحا هو خطر الانتقام التجاري الذي قد يؤدي إلى ازدياد التوترات التجارية - بدلا من تراجعها، مما ستكون له تداعيات سلبية على النمو العالمي. وقد يزداد تشديد الأوضاع المالية - ربما على نحو مفاجئ - في حالة ردود الفعل السلبية من جانب الأسواق على تراجع آفاق النمو وزيادة عدم اليقين. ولا تزال البنوك تتمتع بمستويات جيدة من الرسطة بوجه عام، كما تتسم حركة الأسواق بالانضباط حتى الآن، ولكنها قد تصبح على المحك حال عزوف جميع المستثمرين عن تحمل المخاطر. ويعرض عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي هذه التطورات السوقية بالتفصيل. ورغم ذلك، يكمن هنا أيضا جانب إيجابي: ففي حالة عدم تصعيد البلدان موقفها الحالي حيال التعريفات الجمركية، وانخراطها في التنسيق لضمان وضوح السياسات التجارية واستقرارها، قد تشرق آفاق الاقتصاد على الفور.

ونوصي في هذا التقرير بمجموعة من السياسات التي تدعو إلى توخي الحرص والوضوح وزيادة التعاون. أولا، الرسالة واضحة بشأن السياسة التجارية، وهي استعادة الاستقرار والتوصل إلى اتفاقات تجارية لتحقيق المنفعة المتبادلة. ولا تزال ملامح البنيان التجاري الجديد غير واضحة. غير أن الشركات بحاجة إلى القدرة على التنبؤ بالمستقبل. والاقتصاد العالمي بحاجة أيضا إلى نظام تجاري قائم على القواعد يعمل بكفاءة لمعالجة الفجوات طويلة الأمد، مثل انتشار استخدام الحواجز غير الجمركية والتدابير المشوهة للتجارة في بعض البلدان.

ثانيا، وفي مواجهة التحديات العديدة الراهنة، يتعين أن تظل السياسة النقدية في موقع الصدارة. ففي ظل التعريفات الجمركية واضطرابات سلاسل الإمداد، قد تواجه بعض البلدان صعوبة أكبر في المفاضلة بين التضخم والناتج. وقد تصبح توقعات التضخم أقل ثباتا حول الركيزة المستهدفة في ظل صدمة تضخمية جديدة قد تنشأ مباشرة في أعقاب الصدمة السابقة. وفي هذه البلدان، سيكون من الضروري تشديد السياسات بقوة. أما في البلدان الأخرى، فستسود صدمة الطلب السلبية الآفاق، وقد تتعرض اقتصاداتها للركود ما لم تخفض أسعار فائدها الأساسية. وفي جميع الحالات، سيكون من الضروري الحفاظ على مصداقية إطار السياسة النقدية - وحجر الزاوية فيه، أي استقلالية البنك المركزي.

ثالثا، قد تتعرض أسواق العملات لتقلبات قوية. وقد يصعب اجتياز هذا الوضع، خاصة بالنسبة لاقتصادات الأسواق

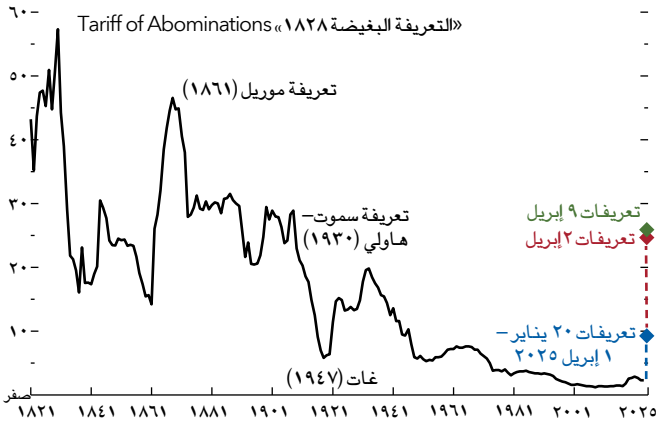
المهارات المطلوبة لتحقيق الاستفادة من التحول إلى الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا الصدد، نعود خطوة إلى الوراء في الفصلين التحليليين من تقريرنا لنستكشف تأثير الرابط بين عرض العمالة والنمو على المدى المتوسط. ويتناول هذان الفصلان موضوعين مترابطين، وهما شيخوخة السكان والهجرة غير المتزامنتين. فيركز الفصل الثاني - «صعود الاقتصاد الرقمي» - على التحديات الناجمة عن العوامل الديمغرافية المعاكسة التي تؤثر على النمو والموارد العامة، ويشير إلى التقدم الكبير في «الشيخوخة الصحية» - أي العيش ليس لفترات أطول فحسب، بل بصحة أفضل أيضا. وهذا التقدم، بالإضافة إلى السياسات التي تساعد في زيادة المشاركة في سوق العمل

وسد الفجوات بين الجنسين، من شأنه تعويض بعض الآثار السلبية لشيخوخة السكان. ويركز الفصل الثالث - «رحلات وتقاطعات؟» - على انتقال تداعيات سياسات الهجرة في بلدان المقصد إلى اقتصادات المنشأ والعبور والاقتصادات المتاخمة. ويشير هذا الفصل إلى تزايد تدفقات المهاجرين واللاجئين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما يوضح الآثار الكبيرة للسياسات الهادفة إلى تحسين سبل دمج المهاجرين، وتقليص الفجوة بين مهاراتهم ومتطلبات السوق، وتخفيف الضغوط عن البنية التحتية المحلية.

بيير-أوليفييه غورينشا
المستشار الاقتصادي

الشكل البياني ملخص واف ١ - معدلات التعريفة الفعلية الأمريكية على جميع الواردات^(١)



المصادر: مكتب التعداد الأمريكي، الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، ١٧٨٩-١٩٤٥ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتضمن التعريفات الجمركية في الفترة ٢٠ يناير - ١ إبريل ٢٠٢٥ تعريفات بنسبة ٢٠٪ على الصين، ٢٥٪ على الصلب والألمنيوم، ٢٥٪ على المكسيك وكندا، و١٠٪ على واردات الطاقة من كندا. ومن المفترض أن تساهم الإعفاءات الواردة بالاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا في تخفيض الزيادة في التعريفات الفعلية بمقدار النصف لكل من كندا والمكسيك. وتتضمن التعريفات الجمركية في ٢ إبريل تعريفات على قطاع السيارات وتعريفات على بلدان محددة، مع تطبيق الإعفاءات المنصوص عليها في المرفق الثاني من الأمر التنفيذي حسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي. أما تعريفات ٩ إبريل، فتشمل زيادة في التعريفات على الصين إلى ١٤٥٪، وخفض تعريفات أخرى على بلدان محددة إلى ١٠٪. وتتضمن أيضا إعفاءات معلقة في ١١ إبريل على بعض المنتجات الإلكترونية. غات = الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية إلى ٠,٨٪. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٥ و٣,٩٪ في ٢٠٢٦، مع تراجع هائل في توقعات البلدان الأكثر تضررا من التدابير التجارية الأخيرة، مثل الصين. ومن المتوقع تراجع التضخم الكلي العالمي بوتيرة أقل قليلا مما كان متوقعا في يناير، ليلبلغ ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٥ و٣,٦٪ في ٢٠٢٦، مع ارتفاع ملحوظ في توقعات الاقتصادات المتقدمة وانخفاض طفيف في توقعات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٥.

وفي الواقع، يهيمن تفاقم مخاطر التطورات السلبية على الآفاق. فقد يفرض تصعيد حرب تجارية، علاوة على زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، إلى انخفاض إضافي في معدلات النمو على المديين القريب والطويل، مع تراجع القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية بسبب تآكل مساحة التصرف من خلال السياسات. ويمكن أن يؤدي

في أعقاب سلسلة من الصدمات غير المسبوقه في الأعوام الماضية، استقر النمو العالمي وإن ظل دون المستوى المأمول على مدار عام ٢٠٢٤، وكان من المتوقع أن يواصل المسار ذاته حسب عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ولكن المشهد قد تغير، حيث تعيد الحكومات في أنحاء العالم ترتيب أولويات سياساتها. فمنذ صدور عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أعلنت الولايات المتحدة مجموعة جديدة من التدابير الجمركية ونفذتها، وهو ما قوبل بتدابير مضادة من شركائها التجاريين، مما أدى في النهاية إلى فرض تعريفات جمركية أمريكية بتاريخ ٢ إبريل شملت جميع بلدان العالم تقريبا وبلوغ المعدلات الفعلية للتعريفات الجمركية مستويات لم يشهدها العالم منذ قرن من الزمان (الشكل البياني ١، ملخص واف). ويشكل هذا الأمر في حد ذاته صدمة سلبية كبيرة للنمو. وفي ظل عدم إمكانية التنبؤ بتطورات هذه التدابير، شهدت الأنشطة والآفاق الاقتصادية آثارا سلبية أيضا، وأصبح، في الوقت نفسه، طرح الافتراضات اللازمة كأساس لمجموعة توقعات حديثة ومتسقة داخليا أكثر صعوبة من المعتاد.

وفي ضوء ما تتسم به اللحظة الحالية من تعقيد وعدم استقرار، يقدم هذا التقرير «تنبؤات مرجعية» على أساس المعلومات المتاحة حتى ٤ إبريل ٢٠٢٥ (بما فيها التعريفات الجمركية المفروضة بتاريخ ٢ إبريل وردود الفعل المبدئية عليها)، بدلا من السيناريو الأساسي المعتاد. ويتضمن أيضا تنبؤات تكميلية حول النمو العالمي، تستند أساسا إلى افتراضات مختلفة بشأن السياسات التجارية.

ومن المتوقع أن يكون للتصاعد السريع في التوترات التجارية والارتفاع الحاد في مستويات عدم اليقين بشأن السياسات أثر هائل على النشاط الاقتصادي العالمي. وحسب التنبؤات المرجعية بناء على المعلومات المتاحة حتى ٤ إبريل، يُتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥ و٣٪ في ٢٠٢٦ - مقابل ٣,٣٪ للعامين حسبا ورد في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعادل انخفاضا تراكميا قدره ٠,٨ نقطة مئوية، ويقل كثيرا عن المتوسط التاريخي (للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٣,٧٪.

وحسب التنبؤات المرجعية، من المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة ١,٤٪ في عام ٢٠٢٥. ويُتوقع أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة إلى ١,٨٪، مما يمثل تراجعا قدره ٠,٩ نقطة مئوية في معدلته مقارنة بتوقعات عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، على خلفية زيادة عدم اليقين بشأن السياسات، والتوترات التجارية، وانخفاض زخم الطلب، في حين يُتوقع تباطؤ النمو في منطقة اليورو

تباعد مواقف السياسات وسرعة تحولها أو تدهور المعنويات إلى موجة جديدة من إعادة تسعير الأصول بعد الموجة الأولى التي تلت الإعلان عن التعريفات الجمركية الأمريكية الكاسحة في ٢ إبريل والتعديلات الحادة في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، لا سيما في الاقتصادات التي بلغت بالفعل نقطة المديونية الحرجة. وقد يترتب على ذلك اتساع نطاق عدم الاستقرار المالي، والإضرار بالنظام النقدي الدولي. وقد تؤدي التحولات الديمغرافية وتقلص حجم القوى العاملة الأجنبية إلى كبح النمو الممكن وتهديد استدامة المالية العامة. ويمكن أن تتجدد الاضطرابات الاجتماعية في ظل استمرار آثار أزمة تكلفة المعيشة الأخيرة، المقترنة بنفاذ حيز السياسات وضعف آفاق النمو على المدى المتوسط. وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة قد تختبر قدرتها على الصمود مع زيادة صعوبة خدمة مستويات الدين المرتفعة في ظل الأوضاع المالية العالمية غير المواتية. وقد يؤدي تزايد محدودية المساعدات الإنمائية الدولية إلى تفاقم الضغوط على البلدان منخفضة الدخل، مما يدفعها إلى اللجوء إلى مزيد من الديون، أو يتطلب تصحيحات مالية كبيرة، وهو ما ستكون له تداعيات مباشرة على النمو ومستويات المعيشة. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي نزع فتيل التصعيد الناجم عن معدلات التعريفات الجمركية الحالية وإبرام اتفاقات جديدة تضمن وضوح السياسات التجارية واستقرارها إلى زيادة النمو العالمي.

وتتطلب المرحلة القادمة الوضوح والتعاون. فينبغي للبلدان العمل على نحو بناء لتشجيع بيئة تجارية قوامها الوضوح والاستقرار، وتيسير إعادة هيكلة الدين، والتصدي للتحديات المشتركة. وعليها، في الوقت نفسه، معالجة اختلالات

السياسات وغيرها من الاختلالات الهيكلية على المستوى المحلي لضمان استقرارها الاقتصادي الداخلي. وسيساعد ذلك على إعادة موازنة المفاضلات بين النمو والتضخم، وإعادة بناء الهوامش الوقائية، وانتعاش آفاق النمو على المدى المتوسط. إلى جانب الحد من الاختلالات العالمية. وتظل أولوية البنوك المركزية هي الضبط الدقيق لموقف السياسة النقدية لإنجاز المهام المنوطة بها وضمان الاستقرار السعري والمالي في ظل تزايد صعوبة المفاضلات. وقد يتطلب تخفيف التقلبات المُربكة في أسعار الصرف تدخلات موجهة، على النحو الوارد في إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وينبغي أيضا تفعيل أدوات السلامة الاحترازية الكلية عند اللزوم لاحتواء تراكم مواطن الضعف وتقديم الدعم في حالة الأحداث المسببة للضغوط. وتظل استعادة الحيز المالي ووضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار أولوية مهمة، مع ضرورة تلبية احتياجات الإنفاق الملحة لضمان الأمن القومي والاقتصادي. ويتطلب ذلك خططا تتسم بالمصداقية لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات والأسواق المالية أن تكون أداة مكملة للجهود المبذولة لخفض الدين والحد من أوجه التفاوت بين البلدان. وحسبما يوضح الفصل الثاني، تتطور الهياكل العمرية للبلدان بمعدلات متفاوتة، مما تنشأ عنه عواقب كبيرة على النمو والاختلالات الخارجية على المدى المتوسط. ويشير الفصل الثالث إلى أن تحول سياسات الهجرة في بلدان المقصد تنشأ عنه تداعيات كبيرة عابرة للحدود يقع تأثيرها الأكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الآفاق والسياسات العالمية

عدم اليقين بشأن السياسات يختبر قدرة العالم على الصمود

يواجه الاقتصاد العالمي منعطفا حرجا. فقد كانت دلائل الاستقرار قد بدأت في الظهور خلال جزء كبير من عام ٢٠٢٤، بعد فترة طويلة وصعبة من الصدمات غير المسبوقه. وانخفض التضخم من أعلى مستوياته على مدى عدة عقود، بعد تراجع تدريجي، وإن كان متعثرا، صوب أهداف البنوك المركزية (الشكل البياني ١-١). وعادت أسواق العمل إلى طبيعتها، مع عودة البطالة والوظائف الشاغرة إلى مستويات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ٢-١). وظل النمو في حدود ٣٪ في السنوات القليلة الماضية، واقترب الناتج العالمي من مستواه الممكن (الشكل البياني ٣-١).

ومع ذلك، هناك تحولات كبيرة في السياسات تعيد ضبط نظام التجارة العالمي، وتنشئ عدم اليقين الذي يختبر مجددا مدى قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود. فمنذ فبراير، أعلنت الولايات المتحدة فرض موجات متعددة من التعريفات الجمركية على شركائها التجاريين، وهو ما قوبل بتدابير مضادة من بعضهم. وفي البداية، تعاملت الأسواق مع الإعلان عن التعريفات الجمركية بهدوء في الغالب، إلى أن قامت الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية في ٢ إبريل شملت جميع بلدان العالم تقريبا، مما أدى إلى انخفاضات تاريخية في مؤشرات الأسهم الرئيسية وارتفاعات في عائدات السندات، أعقبها انتعاش جزئي بعد إعلان تعليق التطبيق والإعفاءات الإضافية في ٩ إبريل وما بعده. ورغم عمليات التصحيح الكبيرة التي شهدتها أسواق الأسهم في أوائل مارس وإبريل، لا تزال نسب السعر إلى الأرباح في الولايات المتحدة عند مستويات مرتفعة في السياق التاريخي، مما يثير مخاوف بشأن احتمال حدوث المزيد من عمليات التصحيح غير المنظمة (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وارتفع عدم اليقين، لا سيما بشأن السياسة التجارية، إلى مستويات غير مسبوقة (الشكل البياني ٤-١). وتتباين درجة الارتفاع عبر البلدان، حسب مدى التعرض للتدابير الحمائية من خلال الروابط التجارية والمالية والعلاقات الجغرافية-السياسية الأوسع نطاقا.

وتأتي هذه التطورات في ظل زخم اقتصادي آخذ في التباطؤ بالفعل. فقد كانت البيانات الأخيرة المتعلقة بالنشاط العيني مخيبة للآمال، حيث جاء نمو إجمالي الناتج المحلي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ أقل من تنبؤات عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتشير المؤشرات عالية التواتر، مثل مبيعات التجزئة ومسوح مديري المشتريات إلى تباطؤ النمو. وفي الولايات المتحدة، اتسمت معنويات

المستهلكين ومؤسسات الأعمال والمستثمرين بالتفاؤل في بداية العام، لكنها تحولت مؤخرا إلى موقف أكثر تشاؤما مع ترسخ أجواء عدم اليقين والإعلان عن تعريفات جمركية جديدة. وفي أسواق العمل، تباطأت وتيرة التوظيف في العديد من البلدان، وزادت حالات تسريح العمالة. وفي الوقت نفسه، توقف في الغالب التقدم في مسار خفض التضخم، وارتفع التضخم في بعض الحالات، حيث تجاوز عدد متزايد من البلدان أهداف التضخم. ورغم أن التضخم في أسعار الخدمات لا يزال يشهد اتجاها تنازليا، فإنه يظل أعلى من مستوياته قبل ارتفاع التضخم، كما شهد التضخم الأساسي لأسعار السلع ارتفاعا منذ نوفمبر ٢٠٢٤. وأظهرت التجارة تماسكا، ولكن ذلك يرجع في الغالب إلى زيادة الصادرات الصينية والواردات الأمريكية في نهاية عام ٢٠٢٤، حيث يرجح قيام المستهلكين ومؤسسات الأعمال بتسريع المشتريات استباقا للتعريفات الجمركية التي كانت متوقعة في ذلك الوقت ويتم تطبيقها الآن.

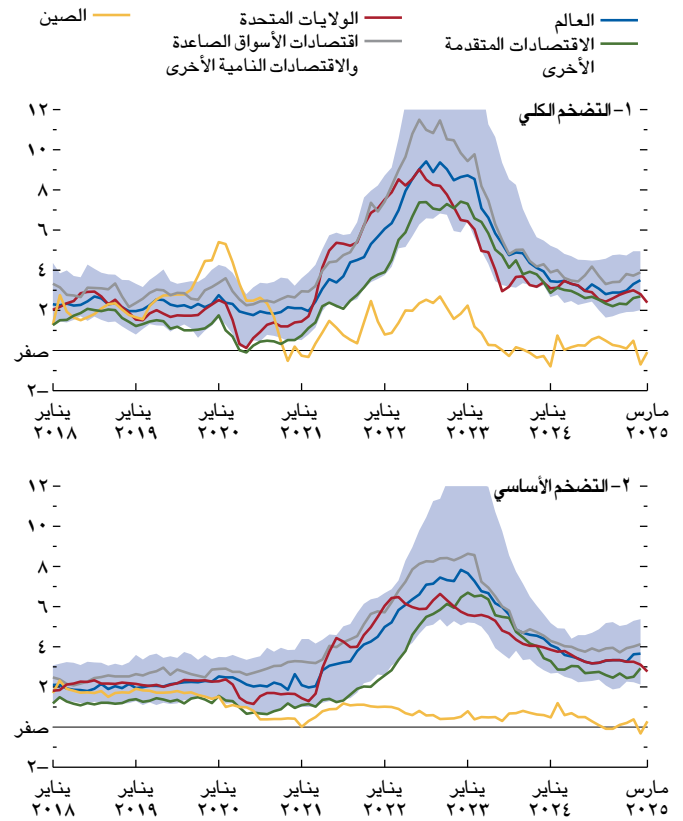
وفي ظل هذه الخلفية، تؤدي الاختلالات المحلية وفجوات السياسات إلى نمو غير متوازن مع إتاحة المجال لأوجه الهشاشة المحتملة. ففي بعض البلدان، مثل الصين، كان النمو في عام ٢٠٢٤ مدعوما في الأساس بالطلب الخارجي. وفي المقابل في الولايات المتحدة، بلغ الاستهلاك الخاص - وهو المساهم الرئيسي عادة في نمو إجمالي الناتج المحلي - أعلى مستوياته كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال عشرينات القرن الحادي والعشرين، ولا يزال عجز المالية العامة كبيرا من المنظور التاريخي. وتشير أوجه عدم المساواة في مكاسب دخل الأسر داخل البلدان إلى موطن ضعف محتمل آخر. ففي بعض الحالات، تعافى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، في حين لم يتعاف نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الشكل البياني ١-٥، اللوحة ١). وفي حالات أخرى، تراجع وسيط الدخل، بينما تعافت الدخل في أعلى وأسفل سلم توزيع الدخل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت مؤشرات مهمة لتكلفة المعيشة، مثل أسعار المساكن والإيجارات، ارتفاعا كبيرا (الشكل البياني ١-٥، اللوحة ٢).

اختلاف الزخم عبر البلدان

يخفي الأداء المستقر للاقتصاد العالمي في العامين الماضيين اختلافات مهمة بين البلدان. وهذه الاختلافات هي نتاج اختلاف الصدمات والخصائص الهيكلية وإجراءات السياسات. وتظهر هذه الاختلافات في تباين الأوضاع الدورية والقوى الهيكلية التي تحدد الآفاق المتوقعة.

الشكل البياني ١-١: اتجاهات التضخم العالمي

(٪، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحتان ١ و٢ وسيط عينة من ٥٧ اقتصادا تمثل ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي وفق تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (المرجح بتعديل القوى الشرائية) في عام ٢٠٢٤. وتم اقتصار المحور الرأسي في اللوحتين ليتراوح بين -٢٪ و١٢٪. ويمثل النطاقان المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين للبيانات عبر الاقتصادات المختلفة. و"التضخم الأساسي" هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين للسلع والخدمات باستثناء الغذاء والطاقة (أو أقرب مقياس متاح).

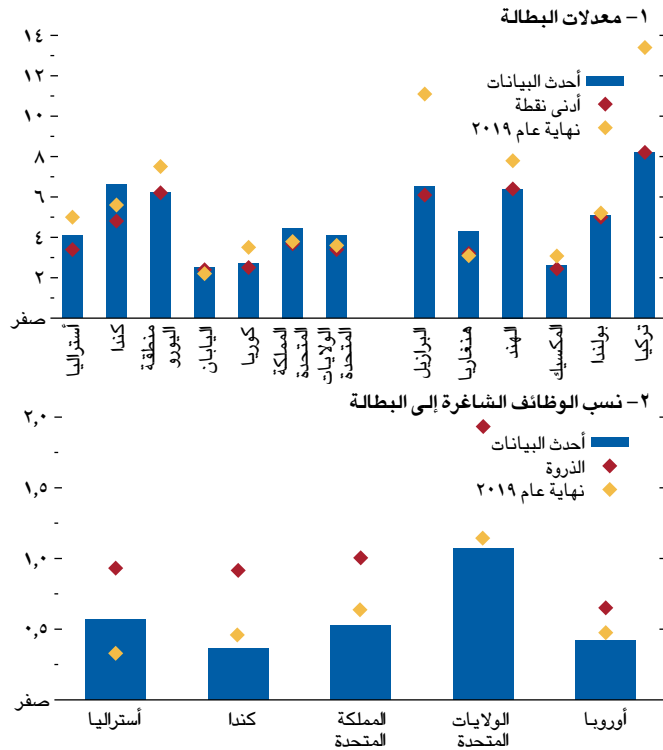
الأوضاع الدورية

لم تعد معظم البلدان بعد إلى أهداف التضخم بشكل كامل، إلا أن فجوات الناتج تتسم بطابع أكثر تشبهاً (الشكل البياني ١-٦، اللوحة ١). وفي عدد قليل جداً من الحالات، تظل سياسة المالية العامة تيسيرية حتى مع الحفاظ على موقف تشديدي للسياسة النقدية (الشكل البياني ١-٦، اللوحة ٢).

وقد تجاوز أداء الاقتصاد الأمريكي مستوياته الممكنة في عام ٢٠٢٤، إذ اعتمد بشدة على الطلب المحلي القوي. وحقق الاستهلاك الخاص نمواً بمعدل سنوي قدره ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٤، متجاوزاً متوسطه التاريخي البالغ ٢,٤٪ (٢٠٠٠-٢٠١٩). ومع ذلك، ظهرت في عام ٢٠٢٥ دلائل على احتمال انعكاس المسار. فقد انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٠,٦٪ في يناير، وظل منخفضاً في فبراير بعد ارتفاعه بنسبة ٠,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٤.

الشكل البياني ٢-١: أسواق العمل

(٪)

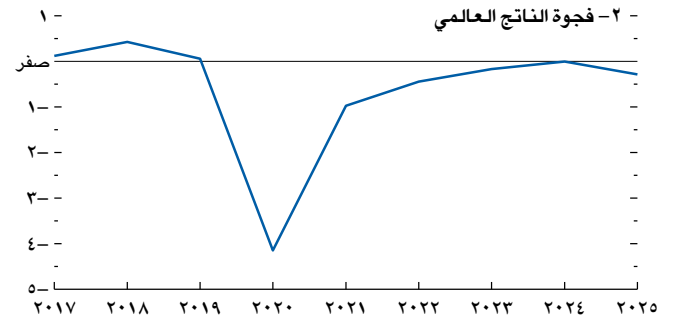
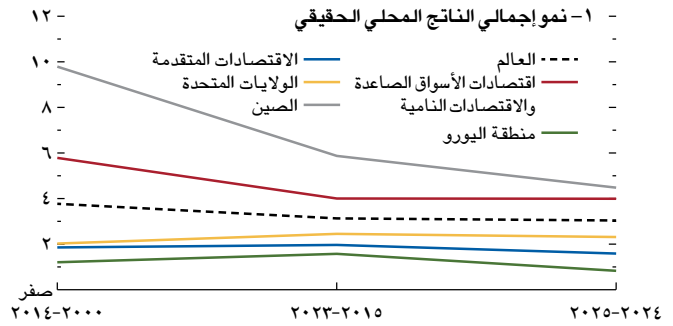


المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ووزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج في الهند، المسح الدوري لقوة العمل؛ ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، معدل البطالة في المناطق الحضرية في الهند مستمد من بيانات "المسح الدوري لقوة العمل". وتعود "أدنى نقطة" إلى الفترة الممتدة من مارس ٢٠١٩ إلى أحدث البيانات المتاحة. وفي اللوحة ٢، "أوروبا" تشمل النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيرلندا ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد. وتعود "الدروة" إلى الفترة الممتدة من يناير ٢٠٢٠ إلى أحدث البيانات المتاحة.

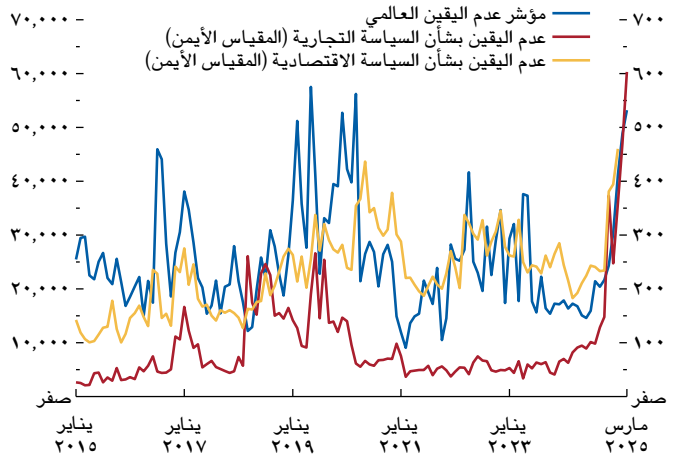
وهذا الانخفاض يعكس على الأرجح عودة الاستهلاك الخاص إلى مساره الطبيعي وصولاً إلى مستويات أكثر استدامة، والتأثير السلبي لتكرار التحولات في السياسات على المزاج الاقتصادي. ويشير ذلك إلى تدهور الوضع الدوري للاقتصاد الأمريكي. وشهدت منطقة اليورو تعافياً دورياً، إلا أن الطلب المحلي كان ضعيفاً، وباستثناء ألمانيا، ربما تكون مساهمة نمو الاستهلاك قد بلغت ذروتها في أكبر اقتصاداتها. وأدى ضعف معنويات المستهلكين وتصاعد أجواء عدم اليقين إلى زيادة الادخار الوقائي، مع إضعاف نمو الاستهلاك (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: أوروبا). وظل نشاط الصناعة التحويلية ضعيفاً بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة، في حين كانت الخدمات المحرك الرئيسي للنمو، مما ساهم في التباين بين البلدان الأوروبية، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل أكبر على هذه القطاعات، ولا سيما ألمانيا مقابل إسبانيا.

الشكل البياني ٣-١: أداء النمو وتنبؤاته (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

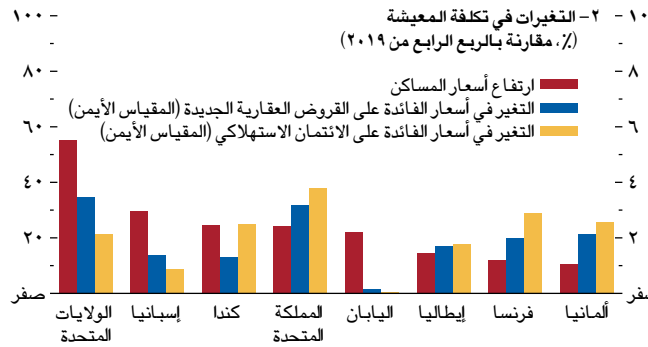
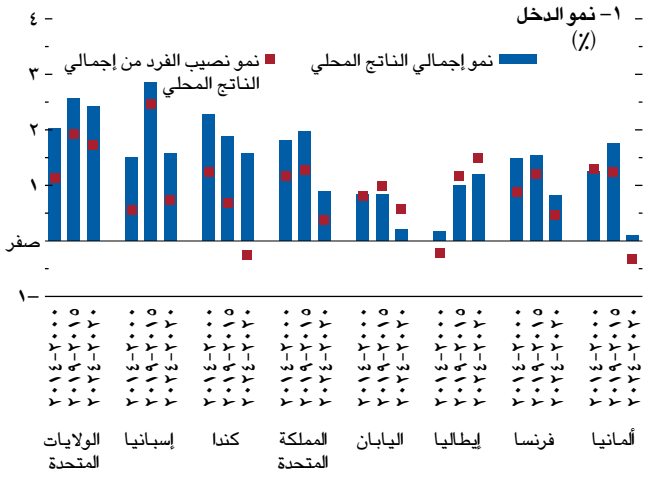
الشكل البياني ٤-١: عدم اليقين الكلي، وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية، وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية (مؤشر)



المصدر: دراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ ودراسة Caldara and others 2020؛ ودراسة Davis 2016؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مقاييس عدم اليقين هي مؤشرات قائمة على المنابر الإخبارية والإعلامية لقياس مدى اهتمام وسائل الإعلام بالأخبار العالمية المتعلقة بعدم اليقين الكلي، وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية، وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية.

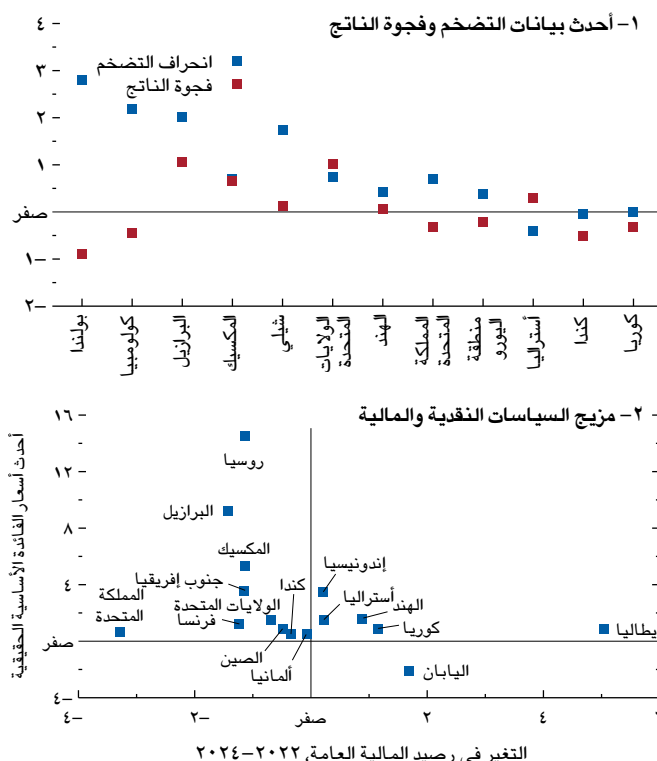
الشكل البياني ٥-١: نمو الدخل والتغيرات في تكلفة المعيشة



المصدر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وفي الصين، كان الضعف طويل الأمد في قطاع العقارات وتداعياته، بما في ذلك تلك المتعلقة بالموارد المالية للحكومات المحلية، عاملاً رئيسياً. فحين ضربت الجائحة الاقتصاد الصيني، تزايدت الدلائل على هبوط سوق العقارات المدفوعة بالائتمان. وقد أدى هذا الضعف المحلي المنشأ إلى انخفاض الطلب المحلي، حتى مع سعي صناع السياسات إلى إيجاد تدابير لمعالجة مشكلة العرض الزائد في سوق العقارات وتعزيز الثقة. وبالفعل، شهدت ثقة المستهلكين تراجعاً في الصين - بعد عقد من التقارب مع مستوياتها في بقية العالم - في أوائل عام ٢٠٢٢ ولم تتعاف بعد (الشكل البياني ٧-١). كذلك تأثر الاقتصاد الصيني أكثر من غيره بالتوترات التجارية المتصاعدة والتعريفات الجمركية الجديدة خلال السنوات الماضية. وتوقفت عملية إعادة التوازن لمحرركات النمو بالتحول من الاستثمار وصافي الصادرات إلى الاستهلاك في ظل الضغوط الانكماشية المستمرة ومخدرات الأسر المرتفعة. ولا تزال أنشطة البناء

الشكل البياني ١-٦: الأوضاع الدورية (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يعرف انحراف التضخم بأنه الفرق بين معدل التضخم في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ وهدف التضخم الذي حدده البنك المركزي. تشير فجوة الناتج إلى فجوة الناتج في عام ٢٠٢٤. وفي اللوحة ٢، يشير رصيد المالية العامة إلى الرصيد الهيكلي الأولي للحكومة العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن. ويشير الرصيد الهيكلي الأولي إلى الرصيد المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، ما عدا صافي مدفوعات الفائدة، والصحة لمراعاة مجموعة أوسع من العوامل غير الدورية، كالتغيرات في أسعار الأصول والسلع الأولية. وتستخدم توقعات التضخم المتحركة للثاني عشر شهرا التالية لحساب سعر الفائدة الأساسي الحقيقي. وتشمل العينة اقتصادات مجموعة العشرين، ما عدا الأرجنتين والمملكة العربية السعودية وتركيا، نظرا لعدم توفر البيانات.

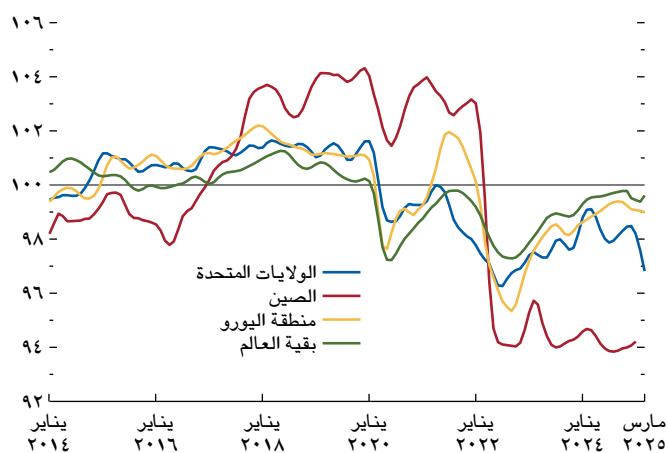
والعقارات ضعيفة، في حين كانت قطاعات الصناعة والتجارة والنقل قوية.

القوى الهيكلية

يعزى اختلاف الزخم أيضا إلى تفاعل العوامل الدورية والهيكلية. ومن المتوقع أن تنقل فروق معدلات النمو بين البلدان مع انحسار العوامل الدورية، ولكنها قد لا تختفي تماما. ومقارنة بمستوى إجمالي الناتج المحلي الذي يشير إليه اتجاهه العام الذي كان سائدا قبل الجائحة، نجد أن معظم الاقتصادات قد عوّضت بعض الأضرار التي سببتها الجائحة (الشكل البياني ٨-١). وكانت الولايات المتحدة حالة استثنائية، لكن بشكل عام، كانت الندوب أقل وضوحا مما كان يُعتقد في البداية، مما يدل على القدرة المدهشة على الصمود التي أبدتها الاقتصاد العالمي (بعد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومع ذلك،

الشكل البياني ١-٧: ثقة المستهلكين

(المؤشر المنسق الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

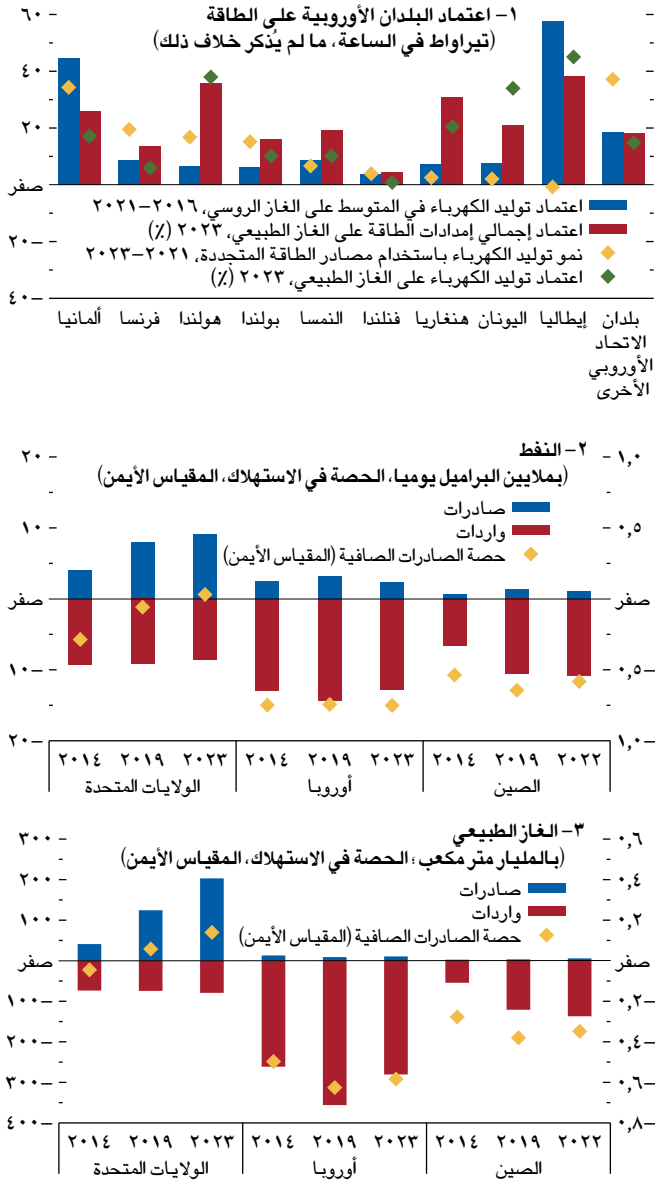


المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: بقية العالم تمثل متوسط قيم البيانات عبر ٢٢ بلدا.

هناك العديد من الحالات التي لا يزال فيها الناتج أقل من اتجاهه العام الذي كان سائدا قبل الحائحة.

وتشكل صدمة الطاقة جانباً كبيراً من القصة وراء هذه الندوب. فقد كانت الاقتصادات الأوروبية، بما فيها مراكز الصناعة التحويلية الرئيسية مثل ألمانيا وإيطاليا، عرضة بشكل خاص لاضطرابات أسواق الغاز الطبيعي عقب الغزو الروسي لأوكرانيا (الشكل البياني ١-٩، اللوحة ١). ومع الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي، غيرت البلدان المصادر التي تحصل منها على الطاقة وعززت كفاءة استهلاكها للطاقة. ولكن هناك حدوداً لهذه الاستراتيجيات، لأن استبدال مصادر الطاقة قد يكون صعباً، ولا تزال بلدان كثيرة تعتمد في استخدامها للطاقة على واردات النفط والغاز الطبيعي (الشكل البياني ١-٩، اللوحتان ٢ و٣). وجدير بالاهتمام أن هذه الصدمة كان لها تأثير مزدوج على البلدان المستوردة للسلع الأولية مع ارتفاع سعر الدولار، حيث تحسنت معدلات التبادل التجاري في الولايات المتحدة في ظل زيادة عدم اليقين (تقرير الاستقرار الخارجي لعام ٢٠٢٤). ونظراً لأن أسعار السلع الأولية يتم التعبير عنها بالدولار، فقد زادت ضغوط الركود التضخمي على البلدان المستوردة للسلع الأولية. وتنطبق ديناميكية مماثلة على أسواق الغذاء العالمية، حيث تكون الآثار ملموسة بشكل خاص في البلدان منخفضة الدخل. وفي المقابل، لم تكن الولايات المتحدة أقل اعتماداً بالفعل على واردات الطاقة فحسب، بل تحولت أيضاً من مستورد صافٍ للطاقة إلى مُصدّر صافٍ لها. وقد أدى هذا التحول إلى عزل الاقتصاد الأمريكي جزئياً عن الاضطرابات التي شهدتها أسواق السلع الأولية بسبب الحرب.

الشكل البياني ١-٩: التحولات في واردات وصادرات الطاقة

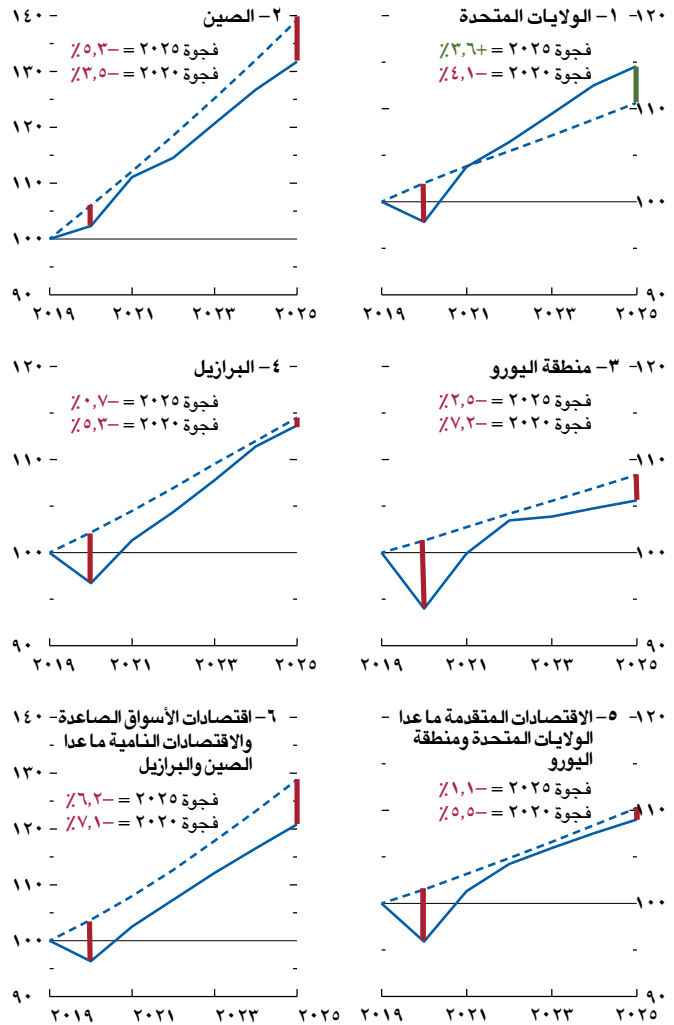


المصادر: معهد الطاقة؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تشير "بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى" إلى بقية بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي اللوحة ٢، تشمل تجارة النفط كلا من النفط الخام والمنتجات النفطية. وفي اللوحتين ٢ و٣، تشمل "أوروبا" البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالإضافة إلى البانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وجورجيا، وجبل طارق، ولافتيا، وليتوانيا، ومالطا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، ورومانيا، وصربيا. وتستبعد التجارة داخل أوروبا من قيم "أوروبا".

أخرى نسبة كبيرة من نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٢٠ (دراسة Dao and Platzer 2024). وفي المقابل، شهدت البلدان التي طبقت فيها برامج التسريع المؤقت تباطؤا في نمو الإنتاجية. ورغم أن هذه البرامج تهدف إلى الحفاظ على توافق المهارات المعروضة مع المطلوبة في سوق العمل والحيلولة دون حدوث فترات البطالة التي تضعف المهارات، وبالتالي تعزيز الإنتاجية على المدى المتوسط، فإن فعاليتها قد تتأثر بعوامل

الشكل البياني ١-٨: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقابل اتجاهه ما قبل الجائحة (المؤشر، ٢٠١٩ = ١٠٠)

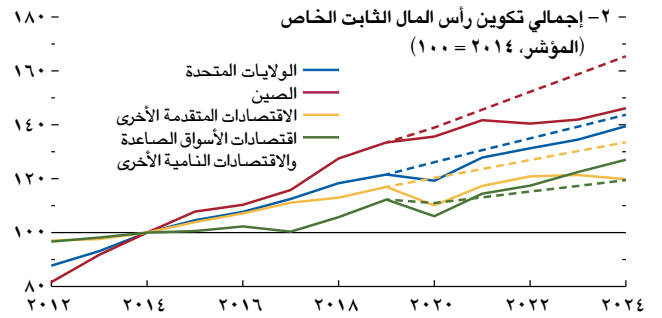
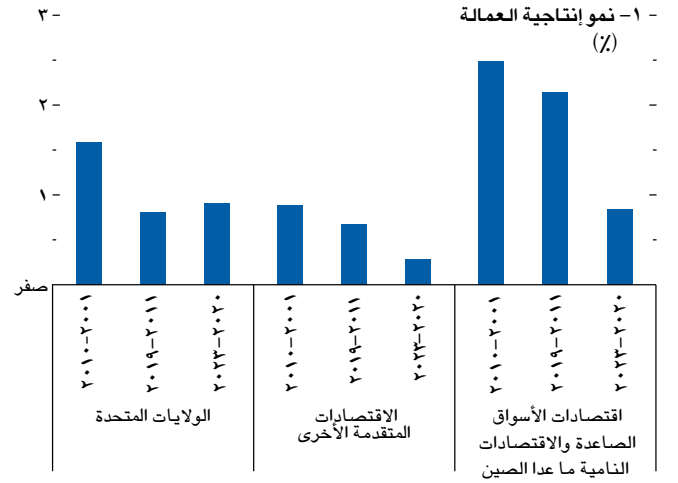


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُستمد بيانات الخطوط المتصلة من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشير بيانات الخطوط المتقطعة إلى اتجاه ما قبل الجائحة استنادا إلى عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي السنوات الأخيرة، تراجع نمو إنتاجية العمالة في جميع البلدان تقريبا بجانب الولايات المتحدة (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ١). كذلك فإن القوة النسبية لنمو إنتاجية العمالة في الولايات المتحدة تعكس جزئيا زيادة الاستثمار (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ٢)، كما أن انخفاض رأس المال الناتج عن الضعف المزمن في الاستثمار يمكن أن يفسر ما يقرب من نصف التباطؤ في نمو الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة منذ عام ٢٠١٠، ونحو ثلثه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (دراسة Fernald and Li 2023، ودراسة Igan and others 2024). وربما كان لزيادة مرونة سوق العمل دور أيضا في كيفية تطور نمو الإنتاجية منذ الجائحة. ويفسر معدل الانتقال من وظيفة إلى

الشكل البياني ١-١: إنتاجية العمالة والاستثمارات الرأسمالية



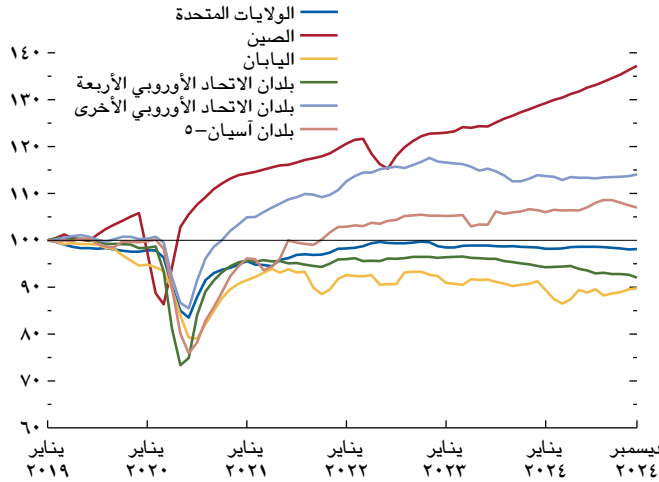
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تحسب إنتاجية العمالة لكل عامل. وفي اللوحة ٢، تشير الخطوط المنقطعة إلى اتجاه الفترة ٢٠١٩-٢٠١٤.

إضافية. وقد تؤدي صدمة الطاقة المرتبطة بالحرب، إلى جانب الطبيعة المستمرة لهذه الاضطرابات، إلى التأثير سلباً على الإنتاجية من خلال إعاقه عملية إعادة توزيع الموارد اللازمة بين مختلف قطاعات الاقتصاد. وبشكل أعم، من المرجح أن يكون معدل دوران سوق العمل في الولايات المتحدة، الأعلى عادة مقارنة بأوروبا، قد سمح للعاملين بالانتقال من وظيفة إلى أخرى بسهولة أكبر.

والتفاوتات في نمو الإنتاجية لها دور مماثل في التحول المستمر في نشاط الصناعة التحويلية من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. ورغم تراجع الإنتاج الصناعي بشدة في جميع البلدان في بداية الجائحة (الشكل البياني ١-١)، اختلفت مسارات التعافي اختلافاً جذرياً. فقد ارتفع الإنتاج ارتفاعاً حاداً في الصين، كما زاد في الاقتصادات الأصغر حجماً في الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيان-٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند)، في حين واجهت عودته إلى مستويات ما قبل الجائحة صعوبات في اليابان وأكبر بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي الولايات المتحدة،

الشكل البياني ١-١: اتجاهات الإنتاج الصناعي (المؤشر، يناير ٢٠١٩ = ١٠٠)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب بيانات الشكل البياني كمؤشرات متحركة لمدة ثلاثة شهور. وتشير "بلدان الاتحاد الأوروبي الأربعة" إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وتشير "بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى" إلى جميع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. بلدان آسيان-٥ = إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

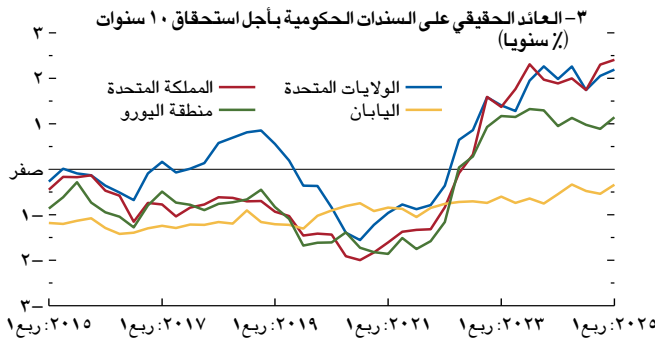
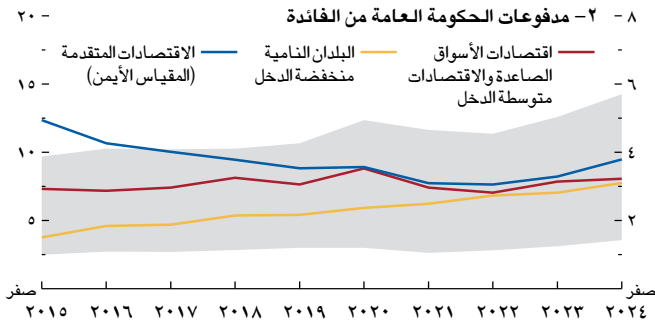
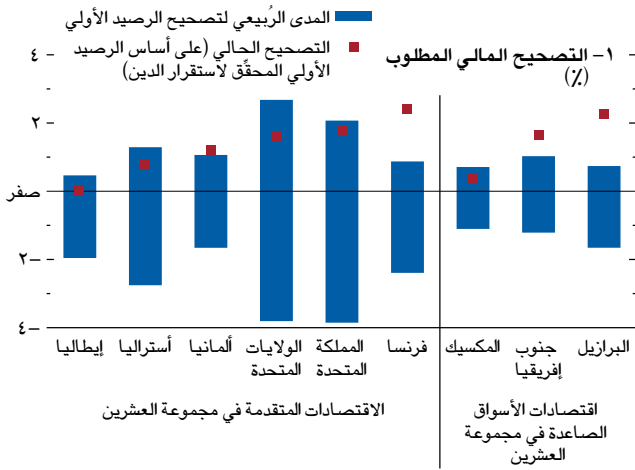
استعاد الإنتاج الصناعي عافيته وحقق أداء أفضل مقارنة بالنظراء من الاقتصادات المتقدمة.

وتشكل العوامل الديمغرافية المعاكسة عبئاً مضافاً إلى العوامل المعاكسة التي تواجه الصناعة التحويلية في بعض الاقتصادات. وتتخطى بلدان العالم تدريجياً نقاط تحولها الديمغرافي - عندما تبدأ نسبة السكان في سن العمل في الانخفاض - مع ما لذلك من انعكاسات مباشرة على عرض العمالة والإنتاجية (راجع الفصل ٢). وتسبق ألمانيا وإيطاليا واليابان بلداناً أخرى من حيث انخفاض نسب السكان في سن العمل، على غرار الصين، في حين أن الولايات المتحدة لا تتأخر كثيراً عن تلك البلدان، ولكن التدفقات القوية من المهاجرين الذين يتكيفون بسرعة مع أسواق العمل تمكنت من حماية اقتصادها بدرجة تفوق الاقتصادات الأخرى.

تقلص حيز الحركة أمام السياسات

جدير بالاهتمام أن جانباً كبيراً من الحيز المتاح للحركة أمام السياسات قد استنفد بالفعل في العديد من البلدان (أعداد إبريل ٢٠٢٠، وإبريل ٢٠٢١، وأكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، مما يحد من حجم الدعم الذي يمكن لصناع السياسات تقديمه للاقتصادات في حال وقوع صدمات سلبية جديدة أو حدوث هبوط اقتصادي عميق. وأقر العديد من البلدان حزم دعم كبيرة من المالية العامة، الأولى أثناء الجائحة، ثم مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا. وكان من المتوقع أن

الشكل البياني ١-٢: الحيز المتاح من سياسة المالية العامة



المصادر: مؤسسة Consensus Economics، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ تشير إلى التصحيح الحالي المطلوب لمدة ٣ سنوات مقابل التصحيح السابق. والمدى الربيعي يشير إلى المدى الربيعي لتصحيح يمتد لثلاث سنوات في الرصيد الأولي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، ويُحسب على أساس التغير بين السنة ٣ + ٣ والسنة ٣ + ٣ باستخدام نطاق زمني متحرك. ويعتمد التصحيح الحالي المطلوب على الفرق بين الرصيد الأولي المحقق لاستقرار الدين في عام ٢٠٢٨ والرصيد الأولي في عام ٢٠٢٥، مع استبعاد التدفقات الأخرى. وفي اللوحة ٢، تشير الخطوط إلى قيم الوسيط، وتشير المساحة المظللة إلى المدى الربيعي في جميع البلدان. وتشير اللوحة ٣ إلى المعدلات الحقيقية المحسوبة باستخدام توقعات التضخم طويل الأجل من تنبؤات مؤسسة Consensus Economics.

التوقعات التضخمية غير مستقرة في أعقاب زعر التضخم

تتجاوز توقعات التضخم الآن أهداف البنوك المركزية في معظم البلدان المتقدمة، وكذلك اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في حين أن متوسطات مجموعاتها بين

تتجه سياسة المالية العامة إلى حد ما نحو الضبط المالي، ولكن نظرا للتطورات الجغرافية-السياسية الأخيرة، أصبحت بعض المناطق الآن مهيةة لمواصلة التوسع المالي. وبعد الجائحة، أدت استجابة السياسة النقدية الحاسمة والقوية إلى خفض التضخم إلى مستويات قريبة من أهداف البنوك المركزية بتكلفة ضئيلة نسبيا على النشاط الاقتصادي (راجع الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وكان لمصادقية البنوك المركزية المكتسبة بشق الأنفس دور مهم في الحد من انفلات ركيزة التوقعات التضخمية. غير أن الموروثات - في صورة مستويات الدين العام المرتفعة وزيادة التمحيص في قرارات البنوك المركزية - لا تزال قائمة.

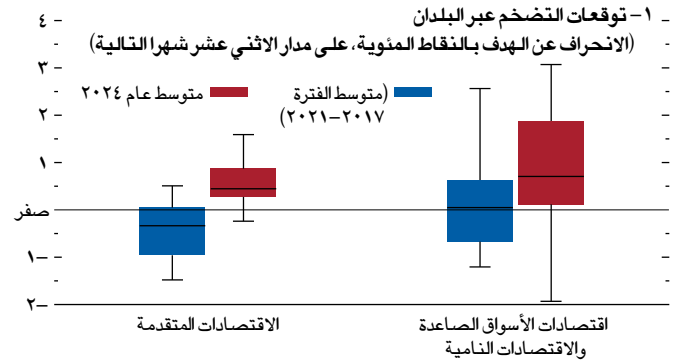
الدين العام المرتفع في ظل ارتفاع أسعار الفائدة

أدى الدعم المالي أثناء الجائحة وعند بداية الحرب في أوكرانيا لمواجهة التزايد الحاد في أسعار الطاقة والغذاء إلى دعم التعافي. غير أن تدابير المالية العامة أدت إلى حدوث زيادة حادة في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ورغم بعض التخفيضات التي أجريت والتخفيضات الإضافية المقرر إجراؤها، لا يزال عجز الموازنة كبيرا ويلقي بظلاله على الآفاق المتوقعة. وأصبح الحيز المالي الآن أضيق بكثير مما كان عليه منذ عقد من الزمن، كما أن التصحيح المالي المطلوب لتحقيق الاستقرار في نسب الدين بلغ أعلى مستوياته التاريخية (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ١).

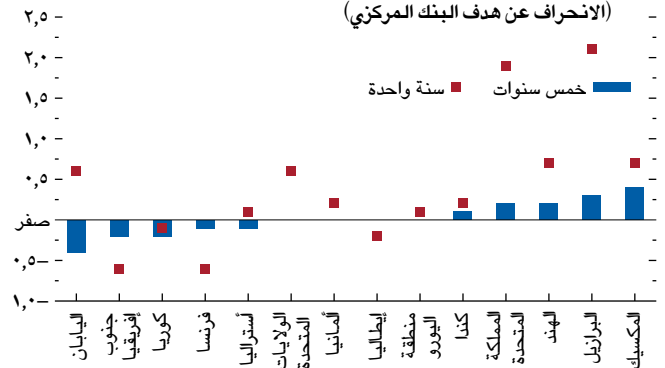
وفي الوقت نفسه، ترتفع خدمة الدين كنسبة من إيرادات المالية العامة (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ٢). وتعكس الزيادة المتباينة تباعدا بين البلدان في مواقف سياسات المالية العامة، وأنماط النمو والتضخم، وهياكل آجال استحقاق الديون، مع اعتماد أكبر نسبيا على الديون قصيرة الأجل في بعض الحالات. ورغم أن تكاليف خدمة الدين لا تزال أقل من مستوياتها أثناء الجائحة في البلدان التي تحملت ديونا في ظل أوضاع مواتية أثناء جائحة كوفيد-١٩، فمن المرجح أن تتجاوز المعدلات الفعلية مستويات ما قبل الجائحة مع تزايد الديون، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وبعد أكثر من عقد من أسعار الفائدة المنخفضة للغاية في الاقتصادات المتقدمة، ترتفع العائدات الحقيقية للسندات الحكومية طويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا خلال الشهور الأخيرة (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ٣). ولا يزال ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل مستمرا، مدفوعا في البداية بتشديد السياسة النقدية، حتى مع تحول دورة السياسة النقدية، وذلك بسبب الارتفاع العالمي في علاوات الأجل. وفي الولايات المتحدة، ساهم مزيج من زيادة الإصدارات، وارتفاع التضخم المتوقع، وعلاوات المخاطر في مضاعفة ارتفاع علاوات الأجل حتى منتصف يناير، عندما تراجعت أسعار الفائدة طويلة الأجل. وأدى إعلان التعريفات الجمركية مؤخرا إلى ارتفاعها مجددا.

الشكل البياني ١-١٣: انحراف التضخم عن الهدف



٢- توقعات التضخم وفقا لمؤسسة Consensus (الانحراف عن هدف البنك المركزي)



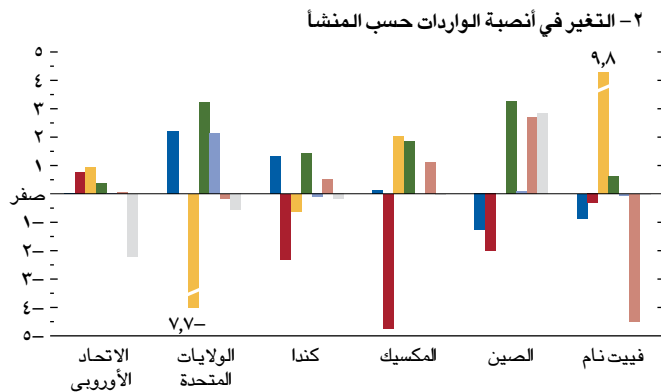
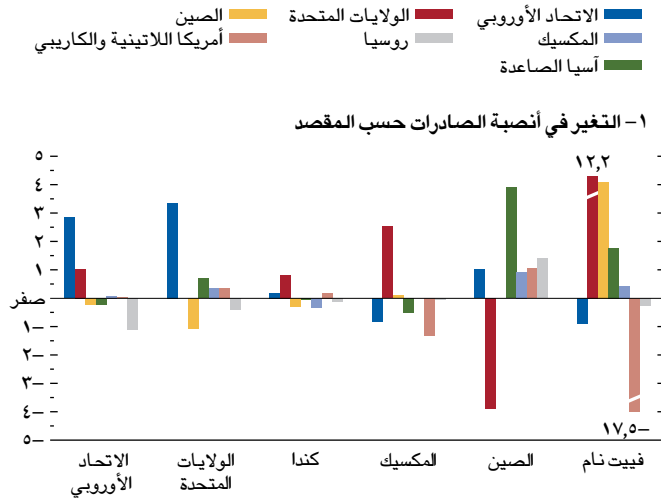
المصادر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، تشمل العينة ٣٠ اقتصادا متقدما و٣١ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشير الخطوط الأفقية في منتصف الإطارات إلى القيم الوسيطة، بينما تشير الحدود العليا (السفلى) للإطارات إلى الربعيات الثالثة (الأولى). وتشير الخطوط الطولية إلى القيمة العليا والقيمة الدنيا في حدود ١,٥ ضعف المدى الربيعي من الربيع الأعلى والربيع الأدنى على الترتيب. وفي اللوحة ٢، تستند "سنة واحدة" إلى بيانات مارس ٢٠٢٥.

عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ كانت عند المستوى المستهدف أو أقل منه (الشكل البياني ١-١٣). ولا تزال العائدات حساسة تجاه مفاجآت التضخم وتقلص الحيز المالي (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وفي الاقتصادات التي يكون أداؤها بالفعل عند مستوياته الممكنة أو بالقرب منها وتواجه ضغوطا تضخمية محتملة، بما في ذلك تلك الناجمة عن سياسات تجارية جديدة وتحركات أسعار الصرف، هناك مجال أقل أمام البنوك المركزية "لغض الطرف" عن صدمات الإمداد السلبية الجديدة.

الاختلالات العالمية الناجمة عن الاختلالات المحلية

تجددت المخاوف بشأن الاختلالات العالمية بسبب تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية واتساع الاختلالات المحلية، ولا سيما ضعف الطلب في الصين وقوة الطلب في الولايات المتحدة (Gourinchas and others 2024). كذلك قد تساهم السياسات غير السوقية الأخرى وتدخلات الدولة في الاختلالات الخارجية. ورغم أن حجم التجارة الدولية، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي، كان مستقرا إلى حد كبير، لم يحل ذلك دون حدوث

الشكل البياني ١-١٤: التغيرات في تكوين التجارة (نقاط مئوية، التغير في أنصبة التجارة، ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ناقص ٢٠١٧-٢٠١٦)



المصادر: إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "آسيا الصاعدة" لا تشمل الصين، و"أمريكا اللاتينية والكاريبي" لا تشمل المكسيك.

تغيرات هيكلية. وبشكل عام، يزداد حجم التجارة داخل - وليس فيما بين - البلدان التي تتحالف تاريخيا مع بعضها البعض (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وعلاوة على ذلك، قامت الصين والولايات المتحدة، منذ عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بتنويع قواعد شركائهما التجاريين، وانفصلت كل منهما عن الأخرى من حيث روابط التصدير والاستيراد (الشكل البياني ١-١٤). وفي بعض الحالات، حدث هذا التنوع على مستوى الاقتصاد الجزئي على امتداد سلسلة الإمداد من خلال تغيير مسار التجارة وإعادة توزيع الإنتاج، مثلما حدث في مجموعة الأسواق الصاعدة في آسيا، التي تقدم نصيبا متزايدا من وارداتها إلى الولايات المتحدة وتقوم بدور الأطراف المقابلة في عمليات الاستيراد والتصدير مع الصين. وبالإضافة إلى ذلك، ظهر بعد اقتصادي كلي واضح لإعادة توزيع التجارة. فعلى سبيل المثال، أدى تحول أنماط الطلب إلى زيادة واردات أوروبا من الصين بشكل عام، ومن الولايات المتحدة في قطاع الطاقة. وفي الوقت نفسه، تزداد صادرات أوروبا إلى الولايات المتحدة في قطاعات أخرى. ونتيجة لذلك، زاد انكشاف تجارة أوروبا لكل من الصين والولايات المتحدة.

مجموعة من الاحتمالات"). ويعد العجز في الولايات المتحدة أكبر مما كان عليه في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. كذلك أصبحت الاختلالات واضحة في صافي وضع الاستثمار الدولي. واستأنف صافي مركز أصول المقيمين في الولايات المتحدة - أي حيازات الولايات المتحدة من الأوراق المالية الأجنبية مطروحا منها حيازات الأجانب من الأوراق المالية الأمريكية - اتجاهه النزولي في عام ٢٠٢٣ بعد ارتفاعه لفترة وجيزة في عام ٢٠٢٢ (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ولا يُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الأسهم الأمريكية عن أسعار الأسهم الأجنبية فحسب، بل أيضا إلى ارتفاع مشتريات الأجانب من السندات الأمريكية خلال هذه الفترة. وشهدت السنوات الأخيرة أيضا تركيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الولايات المتحدة (الشكل البياني ١-١٥، اللوحة ١). وارتفع سعر الدولار ارتفاعا حادا في الفترة التي سبقت الانتخابات الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٤، مع توقع الأسواق ارتفاع النمو في الولايات المتحدة وتشديد السياسة النقدية. ومع ذلك، فقد الدولار، منذ فبراير ٢٠٢٥، جميع المكاسب التي حققها في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ (الشكل البياني ١-١٥، اللوحة ٢)، بسبب ضعف آفاق النمو وأجواء عدم اليقين السائدة في الولايات المتحدة. وكانت الضغوط الخافضة لسعر الصرف في البداية واضحة بشكل خاص في حالة عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلا أنها تلاشت بعد تراجعها في عام ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١-١٥، اللوحة ٣). ومنذ ٢ إبريل، تراجعت الرغبة في المخاطرة بشكل كبير على المستوى العالمي، حيث أدى تجنب المخاطر إلى تعويض آثار ارتفاع أسعار عملات الأسواق الصاعدة.

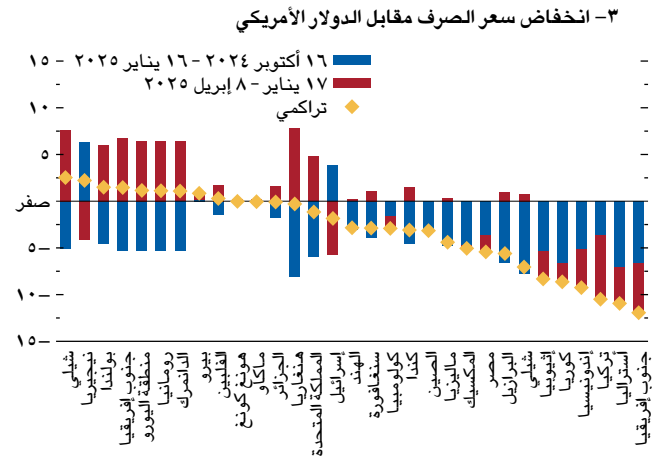
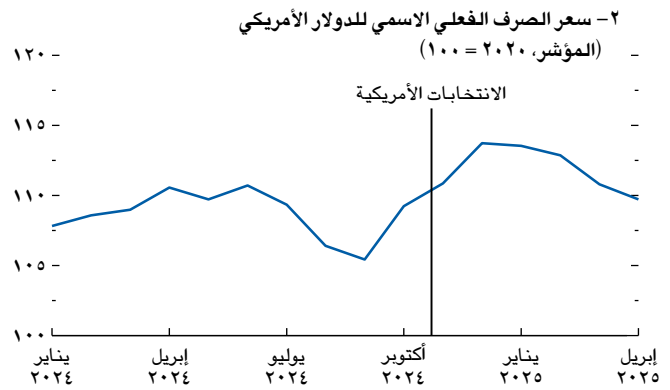
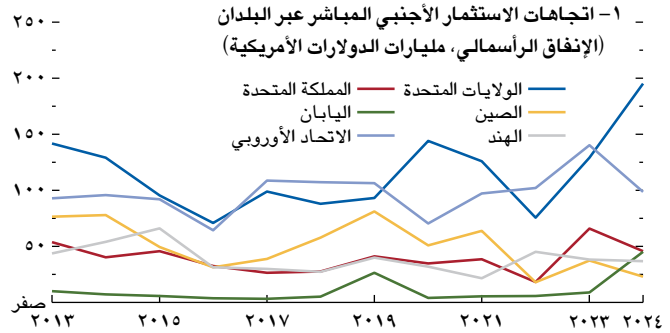
الآفاق المتوقعة: مجموعة من الاحتمالات

أدى التصاعد السريع في التوترات التجارية إلى ارتفاع حاد في مستويات غموض السياسات، مما جعل تحديد آفاق النمو العالمي أصعب من المعتاد. لذلك، يعرض تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هذا مجموعة من توقعات النمو العالمي. أولا، تستند "التنبؤات المرجعية" إلى التدابير المعلنة في ٤ إبريل. وهذا هو ما تعرضه جداول هذا التقرير وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ثانيا، تتضمن تنبؤات ما قبل ٢ إبريل (حيث كان التاريخ النهائي في أواخر مارس) جميع التصريحات السابقة المتعلقة بالسياسات بجانب التطورات الاقتصادية التي حدثت منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ثالثا، يتم استخدام تنبؤات قائمة على نماذج بعد ٩ إبريل لقياس انعكاسات إعلان تعليق التطبيق والإعفاءات الإضافية المصاحبة له، إلى جانب معدلات التعريفات الجمركية المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة.

الافتراضات العالمية

تستند التنبؤات المرجعية إلى عدة توقعات لأسعار السلع الأولية وأسعار الفائدة والسياسات المالية على مستوى العالم (الشكل البياني ١-١٦). وإقرارا بارتفاع مستوى عدم اليقين السائد، يعرض الإطار ١-١ سيناريوهات تتضمن سياسات

الشكل البياني ١-١٥: التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف

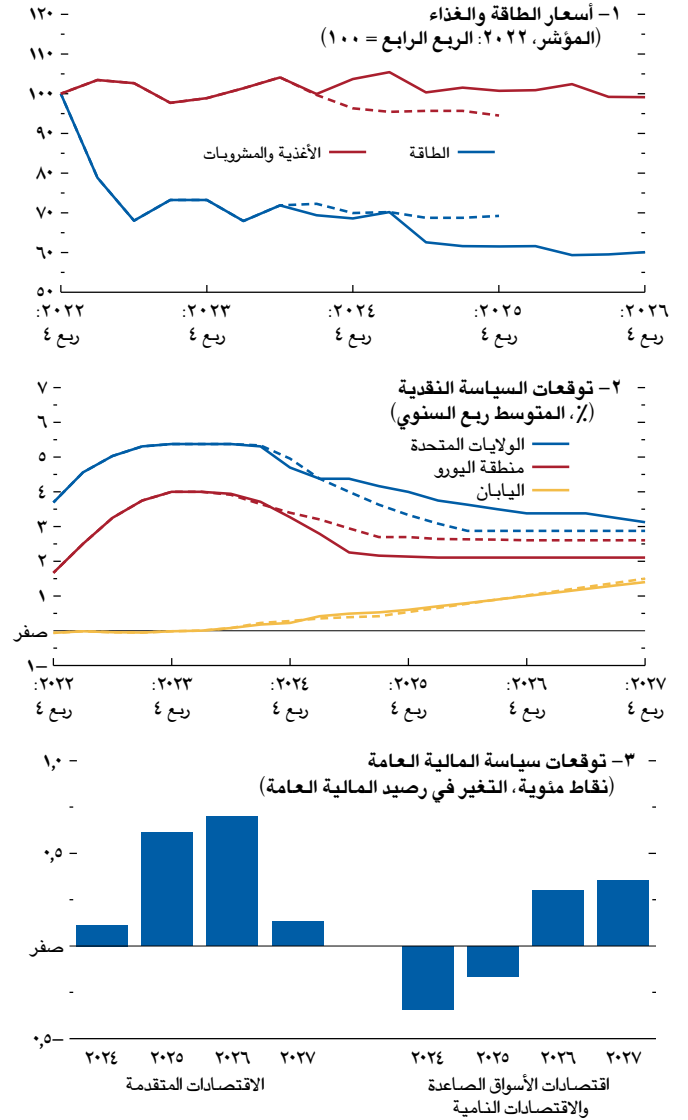


المصادر: بنك التسويات الدولية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات Orbis Crossborder Investment؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير اللوحة ١ إلى الإنفاق الرأسمالي على مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للداخل الجديدة والتوسعية التي تم الإعلان عنها أو الانتهاء منها أو تأجيلها في بلد المقصد. ويستبعد الاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي من قيم الاتحاد الأوروبي. وفي اللوحة ٢، تستند أسعار الصرف إلى بيانات نهاية الشهر وتكون بيانات شهر إبريل حتى ٨ إبريل ٢٠٢٥. وتشير الزيادة إلى ارتفاع قيمة العملة. وفي اللوحة ٣، تحسب النسبة المئوية للارتفاع على أساس الفرق في لوغاريتم أسعار الصرف.

وانخفضت أرصدة الحسابات الجارية العالمية - أي حاصل جمع الفوائض والعجزات المطلقة - عن مستويات الذروة التي بلغت في عام ٢٠٢٢. ولكنها لا تزال أكبر من المتوسطات المشاهدة قبل الجائحة مباشرة (راجع قسم "الآفاق المتوقعة:

الشكل البياني ١-١٦: الافتراضات العالمية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحين ١ و ٢، تشير الخطوط المتصلة إلى توقعات عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بينما تشير الخطوط المنقطعة إلى توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحة ٣، يشير رصيد المالية العامة المستخدم إلى الرصيد الأولي الهيكلي للحكومة العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن. ويشير الرصيد الأولي الهيكلي إلى الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد التقلبات الدورية مستبعدا منه صافي مدفوعات الفائدة والمصالح لمجموعة أوسع من العوامل غير الدورية. كالتغيرات في أسعار الأصول والسلع الأولية.

تجارية ومالية وهيكلية إضافية إلى جانب صدمات محتملة أخرى.

• **توقعات أسعار السلع الأولية:** من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأولية من الوقود في عام ٢٠٢٥ بنسبة ٧,٩٪، حيث تنخفض أسعار النفط بنسبة ١٥,٥٪ وتنخفض أسعار الفحم بنسبة ١٥,٨٪، ويقابل ذلك ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ٢٢,٨٪ نتيجة للأحوال الجوية الأشد برودة من

المتوقع وتوقف تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا منذ الأول من يناير. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية بخلاف الوقود بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٥. وقد تم رفع توقعات أسعار الأغذية والمشروبات مقارنة بتلك الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

• **توقعات السياسة النقدية:** من المتوقع أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي خفض أسعار الفائدة خلال أرباع السنة القادمة، وإن كان بوتيرة مختلفة. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع تخفيض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى ٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٥، وأن يصل إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل عند ٢,٩٪ في نهاية عام ٢٠٢٨. وفي منطقة اليورو، من المتوقع تخفيض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٥ (حيث حدثت ثلاثة تخفيضات بالفعل هذا العام)، وهو ما يمثل تخفيضين إضافيين بمقدار ٢٥ نقطة أساس مقارنة بالافتراضات التي يستند إليها عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ليصل سعر الفائدة الأساسي إلى ٢٪ بحلول منتصف العام. وفي اليابان، من المتوقع رفع أسعار الفائدة الأساسية بنفس الوتيرة المفترضة في أكتوبر ٢٠٢٤، حيث يتم رفعها تدريجيا على المدى المتوسط نحو مستوى محايد يبلغ نحو ١,٥٪، وهو ما يتسق مع الحفاظ على ثبات التضخم وتوقعات التضخم عند ٢٪ على النحو الذي يستهدفه بنك اليابان.

• **توقعات سياسة المالية العامة:** من المتوقع قيام حكومات الاقتصادات المتقدمة، في المتوسط، بتشديد سياسة المالية العامة في عامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وبدرجة أقل في عام ٢٠٢٧. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تتحسن نسبة رصيد المالية العامة الهيكلي لدى الحكومة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية واحدة في عام ٢٠٢٥. لكن الجدير بالذكر أنه، في ظل السياسات الحالية، من المتوقع عدم استقرار الدين العام في الولايات المتحدة، حيث سيرتفع من ١٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٤ إلى ١٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٣٠. ولا تتضمن هذه التوقعات التدابير التي لا تزال قيد المناقشة في وقت النشر، وخاصة قرار اعتماد الموازنة التوسعية الصافية في الولايات المتحدة (من المفترض في الوقت الحالي أن ينتهي العمل بمعظم أحكام "قانون التخفيضات الضريبية والوظائف" في نهاية عام ٢٠٢٥). وفي منطقة اليورو، وحسب التنبؤات المرجعية، من المتوقع أن يتسع العجز الأولي في ألمانيا بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠٢٤، وبنحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتنبؤات عام ٢٠٣٠ الواردة في عدد يناير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وترجع هذه الزيادة في الأساس إلى زيادة نفقات الدفاع والاستثمار العام، ومن المفترض أن ينشأ عن ذلك تداعيات على فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. ومن المتوقع أن

غيار السيارات إلى ٣ مايو. واستحدثت الولايات المتحدة "الخطة العادلة والمتبادلة" للتعريفات الجمركية في ٢ إبريل، والتي تفرض تعريفات جمركية بحد أدنى ١٠٪ على جميع البلدان باستثناء كندا والمكسيك، وبمعدلات تخص كل بلد على حدة تصل إلى ٥٠٪ على نحو ٦٠ بلدا. وفي ٥ إبريل، تم تطبيق الحد الأدنى للتعريفات الجمركية البالغ ١٠٪ على جميع بلدان العالم، وكان من المقرر تطبيق التعريفات الجمركية الأخرى في ٩ إبريل. وتم تطبيق إعفاءات على فئات السلع التي تعتبر حيوية، مثل الأدوية وأشباه الموصلات والطاقة وبعض المعادن. وشملت التدابير المضادة التي أعلنتها كندا في ٣ إبريل فرض تعريفات جمركية بنسبة ٢٥٪ على المركبات المجهزة بالكامل غير المتوافقة مع الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وتُستورد من الولايات المتحدة. وفي ٤ إبريل، أعلنت الصين فرض تعريفات جمركية بنسبة ٣٤٪ - بما يتناسب مع زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات من الصين - على أن يبدأ تطبيقها في ١٠ إبريل.

○ وحسب التنبؤات المرجعية، يُفترض أن يظل مستوى عدم اليقين بشأن السياسات التجارية مرتفعاً طوال عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦. ويتضح ما يتصور من عدم إمكانية التنبؤ بالمشهد التجاري الحالي من الارتفاع الكبير في مؤشر السياسة التجارية اليومي (Caldara and others 2020) بأكثر من أربعة انحرافات معيارية في ثلاثة أيام فقط بعد ٢ إبريل، رغم الإفصاح عن تفاصيل التعريفات الجمركية المتوقعة.

تنبؤات النمو

النمو العالمي: التنبؤات المرجعية والبدائل

حسب التنبؤات المرجعية، من المتوقع على المدى القريب أن ينخفض النمو العالمي من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥، قبل أن يتعافى إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٦. ويمثل ذلك انخفاضاً عن التوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ و ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦، حيث تم تخفيض التوقعات لكل البلدان تقريباً (الجدولان ١-١ و ٢-١). وبعد تخفيض التوقعات واسع النطاق في مختلف البلدان ويعكس إلى حد كبير آثار التدابير التجارية الجديدة المباشرة وغير المباشرة من خلال الروابط التجارية، وزيادة عدم اليقين، وتدهور المعنويات. وكما يرد في نماذج المحاكاة التوضيحية المعروضة في الإطار ١-٢، يختلف تأثير التعريفات الجمركية على النمو في المدى القصير عبر البلدان، تبعاً للعلاقات التجارية، وتكوين القطاعات، واستجابات السياسات، وفرص تنويع التجارة. وفي بعض الحالات (على سبيل المثال، الصين ومنطقة اليورو) يعمل الدعم المالي على موازنة بعض التأثير السلبي على النمو.

ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو من مستواها الحالي البالغ ٨٨٪ إلى ٩٣٪ في عام ٢٠٣٠، رغم وجود أجواء كثيفة من عدم اليقين تحيط بتقييم التأثير الاقتصادي للإنفاق الإضافي من المالية العامة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة الأولي في عام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في المتوسط، وأن يعقب ذلك تشديد مالي بدءاً من عام ٢٠٢٦. وفي الصين، من المتوقع أن تتراجع نسبة رصيد المالية العامة الهيكلي إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥. ويواصل الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الارتفاع من مستواه الحالي البالغ ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ليصل إلى ٨٣٪ حسب توقعات عام ٢٠٣٠.

● افتراضات السياسة التجارية:

○ تتضمن التنبؤات المرجعية التعريفات الجمركية المعلنة في الفترة من ١ فبراير إلى ٤ إبريل، مع تفاصيل محددة عن تطبيقها. ففي ١ فبراير، فرضت الأوامر التنفيذية التي وقعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعريفات جمركية على كندا والصين والمكسيك. وفي ٤ فبراير، بدأ تطبيق تعريفات جمركية إضافية بنسبة ١٠٪ على جميع الواردات من الصين، في حين تم فرض تعريفات جمركية أخرى بنسبة ١٠٪ في ٤ مارس. وردت الصين بفرض تعريفات جمركية تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ على بعض المنتجات الزراعية، و سلع الطاقة، والمعدات الزراعية المستوردة من الولايات المتحدة، وتم تطبيقها في ١٠ فبراير، وعلى واردات المنتجات الزراعية، وتم تطبيقها في ١٠ مارس. وفي ٤ مارس، تم تطبيق تعريفات جمركية بنسبة ٢٥٪ على جميع واردات السلع بخلاف الطاقة من كندا (وبنسبة ١٠٪ على واردات الطاقة) و ٢٥٪ على جميع الواردات من المكسيك، مع إعفاء السلع المتوافقة مع الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وأعلنت كندا فرض تعريفات جمركية مضادة بنسبة ٢٥٪ على نحو ٤٠٪ من وارداتها من السلع من الولايات المتحدة. وأشارت المكسيك إلى نيتها الرد دون تحديد التدابير التي ستستخدمها، وبالتالي فإن التنبؤات المرجعية لا تتضمن فرض أي تعريفات جمركية إضافية على الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة. واعتباراً من ١٢ مارس، قامت الولايات المتحدة أيضاً بالتوسع في التعريفات الجمركية على الصلب والألومنيوم، حيث ألغت جميع الإعفاءات من التعريفات الجمركية البالغة ٢٥٪ على واردات الصلب، و رفعت معدل التعريفات الجمركية على الألومنيوم من ١٠٪ إلى ٢٥٪. وفي ٢٦ مارس، أعلنت الولايات المتحدة فرض تعريفات جمركية بنسبة ٢٥٪ على جميع السيارات وقطع غيارها، باستثناء المكوّن الأمريكي في صادرات السيارات وقطع غيارها. وبدأ تطبيق هذه التعريفات الجمركية في ٣ إبريل على السيارات، في حين تم تأجيل تطبيقها على قطع

الجدول ١-١: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (التغير: %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١		الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤
٠,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٣,٠	٢,٨	٣,٣
٠,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	١,٥	١,٤	١,٨
٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٩-	١,٧	١,٨	٢,٨
٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	١,٢	٠,٨	٠,٩
٠,٥-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٩	٠,٠	٠,٢-
٠,٣-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢-	١,٠	٠,٦	١,١
٠,١	٠,٤-	٠,١-	٠,٣-	٠,٨	٠,٤	٠,٧
٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٢	١,٨	٢,٥	٣,٢
٠,٢-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦	٠,٦	٠,١
٠,١-	٠,٤-	٠,١-	٠,٥-	١,٤	١,١	١,١
٠,٤-	١,٠-	٠,٤-	٠,٦-	١,٦	١,٤	١,٥
٠,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٣,٠	١,٨	٢,٢
٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٣,٩	٣,٧	٤,٣
٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٤,٦	٤,٥	٥,٣
٠,١-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٤,٠	٤,٠	٥,٠
٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٦,٣	٦,٢	٦,٥
٠,٤-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٢,١	٢,١	٣,٤
٠,٣-	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,٩	١,٥	٤,١
٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٣,٤	٣,٠	٢,٤
٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٢,٠	٢,٠	٣,٤
٠,٦-	١,٦-	٠,٦-	١,٧-	١,٤	٠,٣-	١,٥
٠,٧-	٠,٩-	٠,٤-	٠,٦-	٣,٥	٣,٠	٢,٤
٠,٧-	١,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٣,٧	٣,٠	١,٣
٠,٢-	٠,٤-	٠,٠	٠,٤-	٤,٢	٣,٨	٤,٠
٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٢,٧	٣,٠	٣,٤
٠,٢-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	١,٣	١,٠	٠,٦
٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٤	٢,٣	٢,٨
٠,٢-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	١,٥	١,٢	١,١
٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٣,٩	٤,٠	٤,٦
٠,٨-	١,٤-	٠,٥-	٠,٩-	٣,٤	٢,٦	١,٨
٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٣,٨	٣,٧	٤,٣
٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٤-	٥,٢	٤,٢	٤,٠
٠,٩-	١,٧-	٠,٨-	١,٥-	٢,٥	١,٧	٣,٨
٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٢,٠	١,٩	٢,٤
١,٢-	٢,٩-	١,١-	٣,٠-	٣,٤	٢,٠	٥,٨
١,٠-	١,٥-	٠,٦-	٠,٩-	٢,٠	١,٢	٢,١
١,٣-	٣,٠-	١,٧-	٣,٤-	٣,٠	١,٦	٦,٧
٣,٢-	٥,١-	٤,٢-	٣,٨-	٦,٨-	١٥,٥-	١,٨-
٠,٦-	٤,٦	٠,٣	١,٩	٠,٢	٤,٤	٣,٧
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٣,٦	٤,٣	٥,٧
٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٦
٠,١-	٠,٤-	٠,١	٠,١-	٤,٦	٥,٥	٧,٧

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع الإطار ألف ٢ من الملحق الإحصائي في هذا التقرير للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تم تعديل توقعاتها استناداً إلى التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأولية والتجارة الدولية في ٤ إبريل ٢٠٢٥. ويفترض ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٦ مارس ٢٠٢٥ إلى ٣ إبريل ٢٠٢٥. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. ومجمعات البيانات ربع السنوية معدلة موسمياً.

^١ تنشأ الفروق نتيجة تقريب أرقام التنبؤات الواردة في التقرير الحالي. وعقد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٢ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، ويستند إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع اعتبار السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ سنة الأساس.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

^٥ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، وفاتح دبي، وغرب تكساس الوسيط. وبلغ متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٧٩,١٧ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤؛ ويبلغ السعر المفترض، حسب أسواق العقود المستقبلية، ٦٦,٩٤ دولار في عام ٢٠٢٥ و٦٢,٣٨ دولار في عام ٢٠٢٦.

^٦ باستثناء فنزويلا. راجع الملحوظة الخاصة بفنزويلا في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٧ معدلات التضخم المفترضة في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، على الترتيب، هي كالتالي: ٢,١٪ و١,٩٪ في منطقة اليورو، و٢,٤٪ و١,٧٪ في اليابان، و٢,٥٪ و٢,٠٪ في الولايات المتحدة.

الجدول ١-١: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)
(التغير: %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ربع عام رابع إلى آخر ^٨						
الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١		الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤
...	٠,٧-	٠,١-	٠,٨-	٣,٠	٢,٤	٣,٥
...	٠,٥-	٠,٢-	٠,٧-	١,٥	١,٢	١,٩
...	٠,٤-	٠,٤-	٠,٩-	١,٧	١,٥	٢,٥
...	٠,٦-	٠,٠	٠,٥-	١,٤	٠,٧	١,٢
...	١,٠-	٠,١	٠,٥-	١,٠	٠,٣	٠,٢-
...	٠,٧-	٠,٢-	٠,٢-	١,٠	٠,٨	٠,٦
...	٠,٢	٠,٢	٠,٢-	٠,٩	٠,٨	٠,٦
...	٠,٠	٠,٣-	٠,١	١,٧	٢,٠	٣,٤
...	٠,٦-	٠,٦	١,٢-	١,٣	٠,٤-	١,٢
...	٠,٦	٠,٤-	٠,١-	٠,٩	١,٧	١,٥
...	١,٥-	٠,٣	١,٥-	٢,٢	٠,٦	٢,٤
...	٠,٤-	٠,٠	٠,٦-	١,٧	٢,٢	١,٩
...	١,٠-	٠,٢-	٠,٩-	٤,٠	٣,٣	٤,٨
...	١,٠-	٠,٤-	٠,٩-	٤,٧	٤,٠	٥,٨
...	١,٥-	٠,٣-	١,٣-	٤,٢	٣,٢	٥,٤
...	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٦,٣	٦,٢	٧,٥
...	٠,٩-	٠,٤	١,١-	٢,٠	١,٨	٣,٠
...	٠,٨-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٨	٠,٤	٣,٧
...	١,٣-	٠,٤	١,١-	٢,٨	١,٦	٢,٣
...	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٢,٢	٢,٠	٣,٣
...	١,٦-	٠,١-	١,٦-	٢,٠	٠,٢-	٠,٥
...
...	٢,١-	٠,٤-	١,٣	٣,٧	٢,٥	٤,٥
...
...	٠,٠	١,٠-	٠,٠	٢,٨	٣,٧	٣,٥
...	٠,٢-	٠,٦-	٠,٢	١,٦	٠,٨	٠,٨
...
...	٠,٧-	٠,١-	٠,٨-	٢,٥	١,٩	٣,٠
...	٠,٣-	٠,٠	٠,٤-	١,٧	١,١	١,٥
...	٠,٦	٠,٧-	٠,٣-	٤,٣	٣,٦	٤,٧
...
...	١,٠-	٠,٢-	٠,٩-	٤,٠	٣,٣	٤,٨
...
...	٩,٢-	١,٥	٩,١-	٠,٧-	١٤,١-	١٠,١-
...	٠,٧	٠,١-	١,١	٠,٤	١,٢	٨,٣
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٣,٥	٤,٨
...	٠,٤	٠,١	٠,٣	٢,١	٢,٤	٢,٤
...	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٣,٦	٤,٤	٦,٧

^٨ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية.

ارتفاع أسعار النفط، وإلى السياسات التجارية المعلنة في الفترة بين ١ فبراير و ١٢ مارس فقط، وهي: التعريفات الجمركية على كندا والمكسيك، والموجة الأولى من التعريفات الجمركية على الصين، والاستجابات المصاحبة من جانب كندا والصين، والتعريفات الجمركية على قطاعي الصلب والألومنيوم. ويعد تخفيض توقعات النمو في إطار هذه الآفاق هو الأكبر بالنسبة للبلدان المعنية مباشرة، ولكن النمو في الاقتصادات الأخرى يعد أقل أيضا بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين مقارنة بشهر يناير والتداعيات المرتبطة بالتعريفات الجمركية.

ونظرا لعدم اليقين بشأن الظروف التي يمكن أن تستقر فيها السياسة التجارية، يتمثل السيناريوهان البدليان لآفاق النمو فيما يلي:

- حسب تنبؤات ما قبل ٢ إبريل، سيبلغ النمو العالمي ٣,٢٪ في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، بانخفاض قدره ٠,١ نقطة مئوية في كل من العامين مقارنة بما ورد في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتنحرف هذه التنبؤات عن الافتراضات العالمية المذكورة آنفا بشأن التصريحات الخاصة بالسياسات التجارية، ومستوى عدم اليقين، وأسعار السلع الأولية. وتستند هذه التنبؤات إلى

الجدول ١-٢: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق (التغير %)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١	توقعات		٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
		٢٠٢٤	٢٠٢٥			
٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٤	٢,٣	٢,٨
٠,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٦-	١,٥	١,٤	١,٨
٠,٣-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٣,٧	٣,٥	٤,١
٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٤,٤	٤,٣	٥,٢
٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٢,٣	٢,١	٣,٣
٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٢	١,٩	٢,٢
٠,٥-	١,١-	٠,٤-	٠,٨-	٣,٦	٢,٩	٢,٠
٠,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٤-	٤,٢	٣,٧	٣,٧
٠,٣-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٣-	١,٤	١,٠	١,٠
٠,٧-	١,٣-	٠,٥-	٠,٩-	٣,٥	٢,٧	١,٦
٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٣,٦	٣,٥	٤,٢
٠,٤-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٥-	٥,٣	٤,٢	٣,٩

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يُستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي.

^١ تنشأ الفروق نتيجة تقريب أرقام التنبؤات الواردة في التقرير الحالي، وعدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

بها وعدم اليقين الناجم عن السياسات، وتم افتراض أنها دائمة، سيبلغ النمو العالمي حوالي ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥ وحوالي ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٦. وهي تقديرات مماثلة لتقديرات النمو العالمي حسب التنبؤات المرجعية، وإن كانت بتكوين مختلف لمعدلات النمو عبر البلدان. والمكاسب الناتجة عن انخفاض معدلات التعريفات الجمركية الفعلية في البلدان التي كانت تخضع لتعريفات جمركية أعلى سيقابلها تراجع نتائج النمو في الصين والولايات المتحدة - نتيجة تصاعد معدلات التعريفات الجمركية - وهو ما يمكن أن ينتشر عبر سلاسل الإمداد العالمية. وعلاوة على ذلك، ستزداد الخسائر في الصين والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٦ والأعوام التالية، مع تلاشي المكاسب في المناطق الأخرى، مما يؤدي إلى تراجع النتائج العالمية مقارنة بالتنبؤات المرجعية.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

• حسب التنبؤات المرجعية، من المتوقع انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة من معدل تقديري بلغ ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٢٥ و١,٥٪ في عام ٢٠٢٦. والآن يُتوقع أن يتراجع النمو في عام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتتضمن تنبؤات عام ٢٠٢٥ تخفيضاً كبيراً في توقعات كندا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ورفع التوقعات لإسبانيا.

• تضم التنبؤات القائمة على نماذج بعد ٩ إبريل التعريفات الجمركية المعلنة بعد ٤ إبريل، وبالتالي لم تُدرج في التنبؤات المرجعية.

○ في ٩ إبريل، أعلنت الولايات المتحدة تعليق رفع معدلات التعريفات الجمركية على بعض البلدان لمدة ٩٠ يوماً، ولكنها أبقّت على الحد الأدنى البالغ ١٠٪ على جميع البلدان، مع زيادة التعريفات الجمركية على السلع الصينية كدبير مضاد لاستجابة الصين للتعريفات الجمركية، والذي ردت عليه الصين مجدداً. وقد رد الاتحاد الأوروبي بفرض تعريفات جمركية بنسبة ٢٥٪ على مجموعة من الواردات الأمريكية، والتي تم تعليقها أيضاً لمدة ٩٠ يوماً. وفي ١١ إبريل، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستعفي الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وغيرها من الأجهزة والمكونات الإلكترونية من التعريفات الجمركية المفروضة في ٢ إبريل، في حين رفعت الصين التعريفات الجمركية على السلع الأمريكية إلى مستوى أعلى، ليمت تطبيق المعدل الأعلى في ١٢ إبريل. وحتى ١٤ إبريل - وهو التاريخ النهائي للبيانات والمعلومات المستخدمة في هذا الفصل - بلغ معدل التعريفات الجمركية الفعلي الذي تفرضه الولايات المتحدة على السلع الصينية ١١٥٪، في حين بلغ المعدل الذي تفرضه الصين على السلع الأمريكية ١٤٦٪، وارتفع معدل التعريفات الجمركية الفعلي الذي تفرضه الولايات المتحدة على العالم إلى حوالي ٢٥٪، مقابل أقل من ٣٪ في يناير ٢٠٢٥.

○ وإذا ما تمت دراسة التدابير المعلنة في الفترة بين ٥ و١٤ إبريل بمعزل عن تداعيات السوق المرتبطة

عام ٢٠٢٥ ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٦، بعد أن كان معدل التقديري يبلغ ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٤. وهذا يمثل انخفاضا قدره ٠,٥ نقطة مئوية و ٠,٤ نقطة مئوية، على الترتيب، مقارنة بالمعدل المتوقع في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

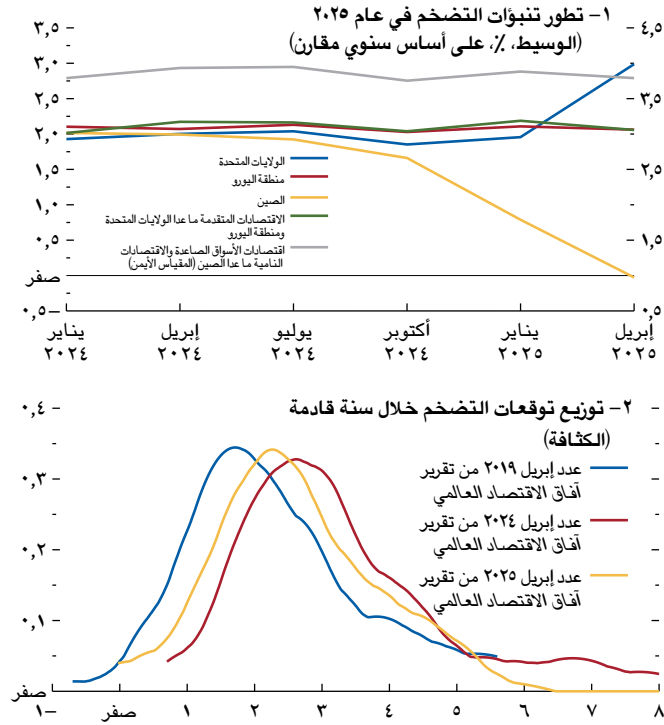
- بعد تباطؤ ملحوظ في عام ٢٠٢٤، من المتوقع أن يواصل النمو في **آسيا الصاعدة والنامية** انخفاضه إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٥ و ٤,٦٪ في عام ٢٠٢٦. وكانت بلدان آسيا الصاعدة والنامية، ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ضمن البلدان الأشد تأثرا بالتعريفات الجمركية المفروضة في شهر إبريل. فقد تم تخفيض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي **للصين** في عام ٢٠٢٥ إلى ٤٪ مقابل ٤,٦٪ في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويعكس ذلك الأثر الناتج عن التعريفات الجمركية المطبقة مؤخرا، والذي يقابل زيادة قوة الأثر المرحل من عام ٢٠٢٤ (نتيجة قوة الربع الرابع التي فاقت التوقعات) والتوسع المالي في الموازنة. كذلك تم تخفيض توقعات النمو في عام ٢٠٢٦ إلى ٤٪ مقابل ٤,٥٪ في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بسبب امتداد فترة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والتعريفات الجمركية المطبقة حاليا. وتعد آفاق النمو في **الهند** مستقرة بدرجة أكبر نسبيا عند ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٥، مدعومة من الاستهلاك الخاص، ولا سيما في المناطق الريفية، ولكن هذا المعدل أقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية من المعدل الوارد في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع مستويات التوترات التجارية وعدم اليقين العالمي.
- من المتوقع أن يتراجع النمو في **أمريكا اللاتينية والكاريبي** من ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٥، قبل أن يتعافى إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٦. وقد تم تخفيض التنبؤات بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ وبمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦ مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وترجع هذه التعديلات في الأساس إلى إجراء تخفيض كبير في توقعات النمو في المكسيك، بمقدار ١,٧ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ وبمقدار ٠,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦، مما يعكس تراجع مستويات النشاط عن المتوقع في أواخر عام ٢٠٢٤ وأوائل عام ٢٠٢٥، إلى جانب تأثير التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة، وما صاحبها من أجواء عدم اليقين وتوترات جغرافية-سياسية، وتشديد أوضاع التمويل.
- من المتوقع أن يتباطأ النمو في **أوروبا الصاعدة والنامية** بشكل ملحوظ، من ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٢,١٪ في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦. ويعكس ذلك انخفاضا حادا في النمو في **روسيا** من ٤,١٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٢٥، وإلى ٠,٩٪ في عام ٢٠٢٦، مع تباطؤ الاستهلاك الخاص والاستثمار في ظل تحسن المعروض في سوق العمل وتباطؤ نمو الأجور. ومقارنة بالنمو المتوقع في عدد يناير ٢٠٢٥

- من المتوقع أن ينخفض النمو في **الولايات المتحدة** في عام ٢٠٢٥ إلى ١,٨٪، أي بمقدار نقطة مئوية واحدة عن معدلته في عام ٢٠٢٤، وبمقدار ٠,٩ نقطة مئوية عن معدلته المتوقع في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويأتي تخفيض التوقعات نتيجة لزيادة عدم اليقين بشأن السياسات، والتوترات التجارية، وانخفاض آفاق الطلب، في ظل نمو الاستهلاك بوتيرة أبطأ من التوقعات. ومن المتوقع أن يتأثر النمو سلبا بالتعريفات الجمركية في عام ٢٠٢٦، حيث يُتوقع أن يبلغ ١,٧٪ في ظل تراجع الاستهلاك الخاص.
- من المتوقع أن ينخفض النمو في **منطقة اليورو** بشكل طفيف إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٥، قبل أن يرتفع بشكل محدود إلى ١,٢٪ في عام ٢٠٢٦. ويعد تزايد عدم اليقين والتعريفات الجمركية من العوامل الرئيسية الدافعة لتراجع النمو في عام ٢٠٢٥. وتشمل العوامل الموازنة التي تدعم الارتفاع المحدود في عام ٢٠٢٦ زيادة الاستهلاك بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية والتيسير المالي المتوقع في **ألمانيا** عقب إجراء تغييرات كبيرة في قاعدة المالية العامة لديها ("كبح الدين"). ويتناقض الزخم في **إسبانيا** مع بطء الديناميكيات في بلدان أخرى. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في إسبانيا ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٥، حيث تم رفع التوقعات بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتلك الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويعكس ذلك الأثر المرحل الكبير للتحسن في النتائج الذي فاق التوقعات في عام ٢٠٢٤ ونشاط إعادة الإعمار عقب الفيضانات.
- على مستوى البلدان المتقدمة الأخرى، تبرز عدة تخفيضات للتوقعات. فقد تم تخفيض تنبؤات النمو **للكندا** بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ وبمقدار ٠,٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦. ويعكس ذلك إلى حد كبير التعريفات الجمركية الجديدة على الصادرات إلى الولايات المتحدة والتي بدأ تطبيقها في مارس، إلى جانب زيادة عدم اليقين والتوترات الجغرافية-السياسية. ويبلغ النمو المتوقع **لليابان** ٠,٦٪ في عام ٢٠٢٥، حيث تم تخفيضه بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية عن تنبؤات شهر يناير. ويعد الأثر الناتج عن التعريفات الجمركية المعلن عنها في ٢ إبريل وما صاحبها من أجواء عدم اليقين مقابلا للأثر الناتج عن الارتفاع المتوقع في الاستهلاك الخاص، حيث أدى نمو الأجور بمعدل يتجاوز معدل التضخم إلى زيادة دخل الأسر المتاح. ويبلغ النمو المتوقع **للمملكة المتحدة** ١,١٪ في عام ٢٠٢٥، بانخفاض قدره ٠,٥ نقطة مئوية عن تنبؤات شهر يناير. ويعكس ذلك انخفاض الأثر المرحل من عام ٢٠٢٤، وتأثير التعريفات الجمركية التي تم إعلانها مؤخرا، وزيادة عائدات سندات الخزنة البريطانية، وضعف الاستهلاك الخاص في ظل ارتفاع التضخم نتيجة الأسعار الخاضعة للتنظيم وتكاليف الطاقة.

تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

حسب التنبؤات المرجعية، من المتوقع أن ينخفض النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى ٣,٧٪ في

الشكل البياني ١-١٧: تنبؤات التضخم



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يشير المحور السيني إلى شهر نشر تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتعرض اللوحة ٢ توقعات التضخم خلال سنة قادمة على أساس سنوي مقارن والمستمدة من تقارير آفاق الاقتصاد العالمي باستخدام تقديرات كثافات النواة. وتوضح اللوحة أكبر ٥٠ اقتصادا ما عدا الأرجنتين وبنغلاديش ومصر وإيران ونيجييريا وباكستان وتركيا وأوكرانيا.

بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية، وفي الولايات المتحدة بمقدار نقطة مئوية واحدة عن التنبؤات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للولايات المتحدة، يعكس ذلك الطبيعة المزمّنة لديناميكية الأسعار في قطاع الخدمات، إلى جانب ارتفاع نمو أسعار السلع الأساسية (ما عدا الغذاء والطاقة) مؤخرا، وصدمة العرض الناجمة عن التعريفات الجمركية الأخيرة. وفي المملكة المتحدة، يعكس ذلك في الأساس تغيرات الأسعار الخاضعة للتنظيم لمرة واحدة. أما في منطقة اليورو، فلم تتغير التنبؤات.

وتتباين التعديلات على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فمن المتوقع أن تصبح الضغوط التضخمية أضعف في آسيا الصاعدة والنامية، حيث تم تخفيض التنبؤات بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ مقارنة بتنبؤات شهر يناير. وبعد سلسلة من التخفيضات المفاجئة في التنبؤات، من المتوقع أن يظل التضخم في الصين ضعيفا (الشكل البياني ١-١٧، اللوحة ١). وفي أوروبا الصاعدة

من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، تم رفع توقعات النمو في روسيا بشكل طفيف في عام ٢٠٢٥ بفضل التحسن في النتائج الذي فاق التوقعات في بيانات عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يستقر النمو في تركيا عند أدنى مستوياته وهو ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٥، ثم يتسارع إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٦، وذلك بسبب التحولات الأخيرة في السياسة النقدية.

• من المتوقع أن تخرج منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من سنوات عديدة من النمو الضعيف، حيث تسارع النمو من معدل تقديري بلغ ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٥، ثم إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٦، مع انحسار آثار التعتل في إنتاج و شحن النفط والحد من تأثير الصراعات المستمرة. ومقارنة بتوقعات يناير، تم تخفيض التوقعات، مما يعكس استئناف إنتاج النفط على نحو أكثر تدرجا، واستمرار تداعيات الصراعات، والتقدم الأبطأ من المتوقع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

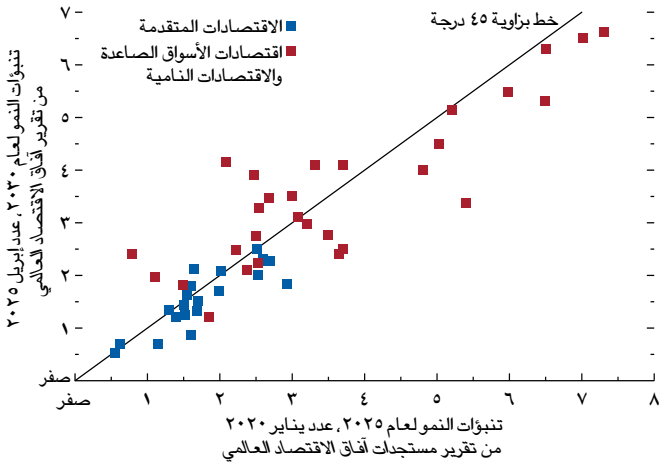
• من المتوقع أن ينخفض النمو بشكل طفيف في إفريقيا جنوب الصحراء من ٤٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٥، ثم يتعافى بشكل محدود في عام ٢٠٢٦ ليصل إلى ٤,٢٪. فعلى مستوى الاقتصادات الأكبر حجما، تم تخفيض تنبؤات النمو في نيجيريا بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ وبمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. كذلك تم تخفيض تنبؤات النمو في جنوب إفريقيا بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ و ٠,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٦، مما يعكس تباطؤ الزخم الناتج عن ضعف النتائج الذي فاق التوقعات في عام ٢٠٢٤، وتدهور المعنويات بسبب زيادة عدم اليقين، وتشديد السياسات الحمائية، والتباطؤ الأعمق في الاقتصادات الكبرى. وتم تخفيض توقعات النمو في جنوب السودان بمقدار ٣١,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥ بسبب التأخير في استئناف إنتاج النفط من خط الأنابيب الذي تعرض لأضرار.

تنبؤات التضخم

حسب التنبؤات المرجعية، يُتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٥، وإلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٦. ويُتوقع عودة التضخم إلى التقارب من الهدف في الاقتصادات المتقدمة - ليصل إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٦ - في وقت أقرب مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي سينخفض فيها إلى ٤,٦٪ خلال نفس الأفق الزمني. ويُتوقع أن يرتفع التضخم العالمي ارتفاعا طفيفا عن التوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

ففي الاقتصادات المتقدمة، تم رفع تنبؤات التضخم في عام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير. وتبرز المملكة المتحدة والولايات المتحدة من حيث اتجاه التعديلات وحجمها. فقد تم رفع تنبؤات التضخم في المملكة المتحدة

الشكل البياني ١-١٨: آفاق المدى المتوسط (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني أكبر ٥٠ اقتصادا (٢١ اقتصادا متقدما و٢٩ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) باستخدام إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ المحسوب بالدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية.

آفاق التجارة العالمية

من المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة العالمية في عام ٢٠٢٥ إلى ١,٧ نقطة مئوية، وهو تخفيض للتوقعات قدره ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ويعكس هذا التنبؤ زيادة قيود التعريفات الجمركية التي تؤثر على تدفقات التجارة، وبدرجة أقل انحسار آثار العوامل الدورية التي دعمت الزيادة الأخيرة في تجارة السلع.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنقلص أرصدة الحسابات الجارية العالمية إلى حد ما (الشكل البياني ١-١٩). وكان اتساع أرصدة الحسابات الجارية في عام ٢٠٢٤ نتيجة لاتساع الاختلالات المحلية وانتعاش التجارة العالمية في السلع. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تنقلص الأرصدة العالمية تدريجيا مع انحسار آثار هذه العوامل. وتشير التقديرات إلى ارتفاع مراكز أرصدة البلدان الدائنة والمدينة في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس اتساع أرصدة الحسابات الجارية. ومن المتوقع أن تتراجع هذه المراكز بشكل طفيف على المدى المتوسط مع تقلص أرصدة الحسابات الجارية تدريجيا. وفي بعض الاقتصادات، لا يزال إجمالي الالتزامات الخارجية كبيرا من منظور تاريخي ويفرض مخاطر الضغوط الخارجية.

المخاطر المحيطة بالآفاق تميل نحو التطورات السلبية

بشكل عام، تميل المخاطر المحيطة بالآفاق نحو التطورات السلبية على المديين القصير والمتوسط. ويناقش هذا القسم

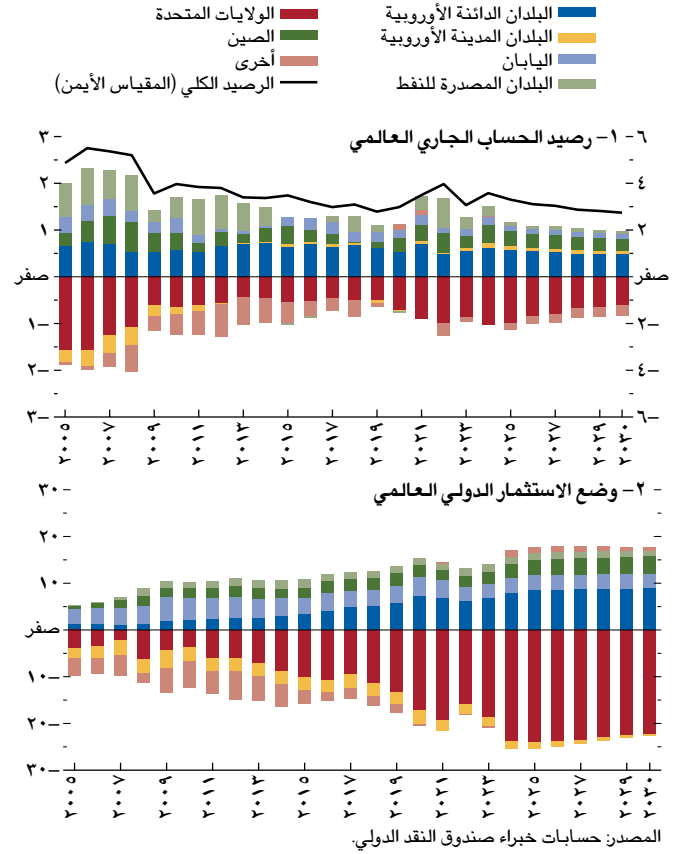
والنامية، تم رفع التوقعات في روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢٥، وفي روسيا في عام ٢٠٢٦، مما أدى إلى تعديل التوقعات الكلية بمقدار ١,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥، وبمقدار نقطة مئوية واحدة في عام ٢٠٢٦. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، تم تحديد أثر رفع التوقعات في بوليفيا والبرازيل وفنزويلا بتخفيض التوقعات في الأرجنتين وغيرها من البلدان، مما أدى إلى تعديل التوقعات الكلية للمنطقة في عام ٢٠٢٥ بمقدار -٠,٣ نقطة مئوية.

وقد تحسنت آفاق التضخم ككل، ولكنها لم تعد بالكامل إلى أنماط ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-١٧، اللوحة ٢)، وتخضع لدرجة عالية من عدم اليقين. وتحديدًا، فإن آثار التعريفات الجمركية الأخيرة على التضخم عبر البلدان ستعتمد على ما إذا كانت التعريفات تعتبر مؤقتة أم دائمة، ومدى تعديل الشركات لهوامشها لتعويض ارتفاع تكاليف الاستيراد، وما إذا كانت فواتير الواردات تُسدّد بالدولار الأمريكي أم بالعملة المحلية (راجع الإطار ٢-١). وتختلف الانعكاسات عبر البلدان أيضا. فالتعريفات الجمركية تشكل صدمة عرض على البلدان التي تفرضها، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وارتفاع تكلفة الوحدة. وتواجه البلدان التي فرضت عليها التعريفات الجمركية صدمة سلبية في الطلب مع تراجع الطلب على الصادرات، مما يفرض ضغوطا خافضة للأسعار. وفي الحالتين، تؤدي حالة عدم اليقين بشأن التجارة إلى تفاقم صدمة الطلب، مع استجابة مؤسسات الأعمال والأسر بتأجيل الاستثمار والإنفاق، وقد يتفاقم هذا التأثير نتيجة تشديد الأوضاع المالية وزيادة تقلبات أسعار الصرف.

الآفاق على المدى المتوسط

من المتوقع أن يظل أداء الاقتصاد العالمي ضعيفا في ظل افتقاره إلى زخم الإصلاح الهيكلي ومواجهته لتغيرات معاكسة من مجموعة من التحديات. وتبلغ تنبؤات النمو في الخمس سنوات القادمة ٣,٢٪، وهي أقل من المتوسط التاريخي الذي بلغ ٣,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩. وفي العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلى جانب عدد قليل جدا من الاقتصادات المتقدمة، تقل تنبؤات النمو الحالية على المدى المتوسط عن تلك التي وضعت في عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ١-١٨). وحقيقة أن تراجع النمو على المدى المتوسط أصبح أكثر وضوحا بين أسواق الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية تشير إلى تباطؤ وتيرة تقارب الدخل (الفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتعد الخصائص الديمغرافية من الدوافع الرئيسية متزايدة الشيوخ وراء ببطء ديناميكية النمو على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن تؤثر شيخوخة السكان بشكل كبير على الإنتاجية والمشاركة في القوى العاملة، والنمو في نهاية المطاف (الفصل ٢). وقد تساعد تحركات السكان عبر الحدود في تخفيف بعض العبء الديمغرافي، كما أن السياسات التي تنظم هذه التحركات قد يكون لها تداعيات معقدة على النمو (الفصل ٣).

الشكل البياني ١-١٩: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



بالتفصيل أبرز المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالآفاق. ويعرض الإطار ١-١ تحليلًا قائمًا على نموذج يقيس المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي والسيناريوهات المعقولة.

مخاطر التطورات السلبية

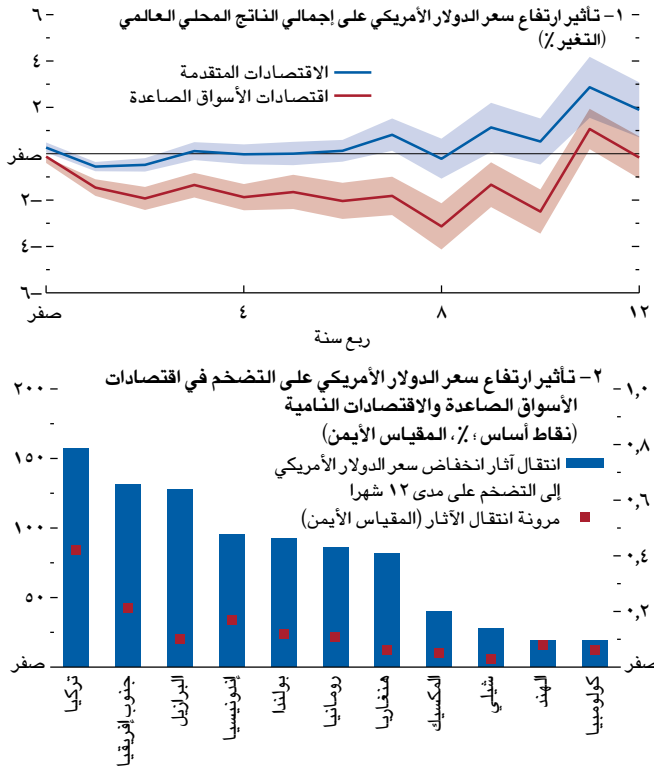
رغم أن بعض المخاطر التي ورد ذكرها في عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي قد تحققت ويتم إدراجها الآن في التنبؤات المرجعية، تتزايد احتمالات تحقق مخاطر سلبية إضافية.

تصعيد التدابير التجارية وطول أمد فترات عدم اليقين بشأن السياسات التجارية: يوضح الإطار ١-١ تأثير تصعيد حرب تجارية. فسوف يتأثر إجمالي الناتج المحلي العالمي سلبًا، رغم أن حجم الآثار سيتباين بين البلدان، حيث ستكون البلدان المستهدفة مباشرة بالتعريفات الجمركية الجديدة هي

الأشد تضررًا، لا سيما الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من البلدان في آسيا وأوروبا على المدى المتوسط. وقد تستغل بعض البلدان الفرصة لتعزيز شبكتها التجارية، وإعادة تشكيل مراكزها في سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي تحقيق آثار إيجابية، وخاصة إذا كانت السلع المتداولة تشكل حصة متزايدة من القيمة المضافة المحلية، على النحو المشاهد في حالة فييت نام في عام ٢٠١٨ (دراسة Schulze and Xin، قيد الإصدار). ومع ذلك، قد تتراكم الآثار السلبية بمرور الوقت. وسوف يعتمد حجم هذه الآثار على مدى سرعة البلدان في تعزيز الاستهلاك المحلي، وإعادة توجيه مسارات تدفقات التجارة، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، إلى جانب نطاق وحدة التدابير المضادة، بما في ذلك التدابير غير الجمركية. ومن المرجح أن يؤدي ظهور مجموعات تجارية جديدة إلى تشرذم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير سلبًا على تراكم رأس المال (راجع الفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تتيح التوترات الجغرافية-السياسية المتصاعدة إمكانية حدوث تغييرات مفاجئة في النظام النقدي الدولي، مع ما قد يترتب على ذلك من انعكاسات على الاستقرار المالي الكلي. كذلك قد يؤدي حدوث تحول في مسار التكامل الاقتصادي العالمي إلى انتقال دون المستوى الأمثل لوحدة الإنتاج وتباعد تكنولوجي، مع حدوث آثار سلبية على النمو على المدى الأطول بسبب سوء توزيع الموارد، وفقدان مراكز المعرفة، وانكماش الائتمان المصرفي، ومخاطر على الاستقرار المالي (دراسات Campos and others 2023، وAiyar and others 2023، وGopinath and others 2024، والفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وقد يؤدي قيام حرب تجارية أيضا إلى إنكفاء ضغوط تضخمية في الأساس من خلال تزايد أسعار الواردات (دراسة Fajgelbaum and Khandelwal 2022). ورغم أن عمليات المحاكاة الواردة في الإطار ١-١ تشير إلى آثار محدودة بعض الشيء، فقد تؤدي عدة عوامل إلى زيادة الضغوط التضخمية في بعض البلدان. أولا، في ظل سداد أكثر من ٨٠٪ من الفواتير التجارية بالدولار الأمريكي، قد تنشأ ضغوط إضافية في حال ارتفاع سعر الدولار الأمريكي، على النحو المشاهد خلال فترات سابقة من عدم اليقين التجاري وتقلبات الأسواق المالية. ثانيا، تتجاوز توقعات التضخم حاليا أهداف البنوك المركزية، وتتزايد في بعض الحالات. ثالثا، قد تؤدي القيود المفروضة على السلع الأولية إلى تحولات كبيرة في الأسعار، خاصة وأن المرونات السعريّة للمعادن الحيوية والسلع الزراعية المتداولة على نطاق واسع تتعرض بصفة خاصة لتشرذم التجارة بسبب تركيز إنتاجها، وصعوبة استبدالها، وأدوارها الأساسية في الصناعة التحويلية والتكنولوجيات الرئيسية (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن المرجح أيضا أن يكون لزيادات الأسعار آثار توزيعية سلبية بين البلدان وداخلها. وقد تثير التعريفات الجمركية على السلع الزراعية مخاوف بشأن الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. وغالبا ما تؤدي التعريفات الجمركية إلى

الشكل البياني ١-٢١: تداعيات ارتفاع سعر الدولار الأمريكي

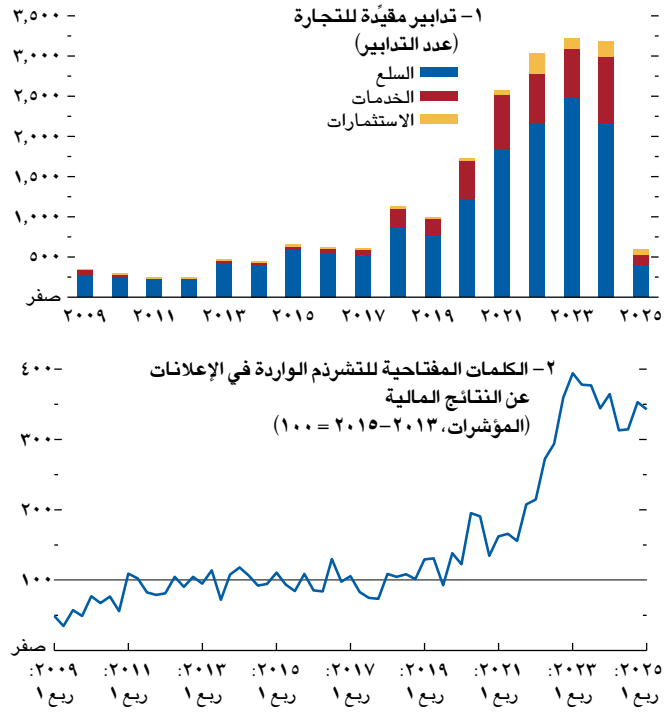


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، وفقا لتقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي، توضح الاستجابات للارتفاعات آثار ارتفاع قيمة مؤشر الدولار الأمريكي الاسمي بنسبة ١٠٪ مع فترات ثقة نسبته ٩٠٪. ويقاس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالعملة الوطنية بالأسعار الثابتة. والاقتصادات المتقدمة لا تشمل البلدان التي تجاوزت أوزانها في مؤشر الدولار الأمريكي ٤٪ في عام ٢٠٢٠، وهي: كندا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا واليابان وسويسرا والمملكة المتحدة. وفي اللوحة ٢، تستند التقديرات إلى دراسة Carrière-Swallow and others (2021) حول انتقال آثار أسعار الصرف الثنائية وانخفاض أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي بين منتصف سبتمبر ٢٠٢٤ وبداية يناير ٢٠٢٥.

الواقع، تشير التقديرات التجريبية إلى أن عدم اليقين التجاري قد أدى إلى تراجع استثمارات الولايات المتحدة بنحو ١,٥٪ في عام ٢٠١٨ (دراسة Caldara and others 2020). وعلاوة على ذلك، يؤدي عدم اليقين إلى تراجع الطلب بسبب تقويض الثقة، وإلى تآكل دخل المستهلك على المدى المتوسط بسبب تقليص الاستثمار وخنق التجارة (دراسة Handley and Limão 2017). وقد أدت الفترات السابقة من تصاعد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية إلى الارتفاع المستمر في سعر الدولار الأمريكي (دراسة Albrizio and others، قيد الإصدار)، مما ألحق الضرر بصاردات الولايات المتحدة والبلدان التي اعتمدت الدولار الأمريكي كعملةتها الوطنية، وأدى إلى توليد تداعيات سلبية على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وإذا ارتفع سعر الدولار الأمريكي في الفترة الحالية، فقد تكون الضغوط التضخمية كبيرة، حيث تؤدي ظروف كل بلد إلى تضخيم حجم الآثار المنتقلة نتيجة انخفاض سعر العملة (الشكل البياني ١-٢١)، وخاصة في فترات عدم اليقين المرتفع ومستويات التضخم المرتفعة بالفعل (دراسة Carrière-Swallow

الشكل البياني ١-٢٠: تزايد القيود التجارية والمخاوف بشأن التشرذم



المصادر: مرصد التجارة العالمية، وقاعدة بيانات Refinitiv Eikon؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تستند البيانات إلى عدد من المقاييس، وتتضمن تعديلا لمراعاة تأخر الإبلاغ. وفي اللوحة ٢، تقيس مؤشرات التشرذم متوسط عدد الجمل - لكل ألف إعلان عن النتائج المالية - التي تذكر واحدة على الأقل من الكلمات المفتاحية التالية: تراجع العملة، أو إعادة توطين النشاط، أو نقل الإنتاج إلى الداخل، أو نقل أنشطة الإنتاج بالقرب من الأسواق المحلية، أو التوريد من البلدان الصديقة، أو التوطين، أو ترسيخ التوجه الإقليمي.

ارتفاع أسعار السلع التجارية، التي تنفق عليها الأسر الفقيرة مبالغ أكبر نسبيا (دراسة Cravino and Levchenko 2017، ودراسة Carroll and Hur 2020)، وقد تجعل العائد على رأس المال يفوق العائد على العمل، مما يعود بالنفع على الأثرياء. وتتركز خسائر الرفاهية عادة بين الفقراء والمتقاعدين، حتى عندما تعوض إيرادات التعريفات الجمركية الضرائب التشويهية (دراسة Carroll and Hur 2023).

وإلى جانب مخاطر فرض حواجز تجارية إضافية. يشكل امتداد فترة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية مخاطر أخرى على الاستثمار والنمو (يوضح الإطار ١-١ أثر زيادة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية الكلية بشكل أعم). وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٥ وحده، ارتفع عدد التدابير التقييدية الجديدة المعلنة بنسبة ١٦٪ مقارنة بعددها في ديسمبر ٢٠٢٤، مع تصعيد الإجراءات بدءا من ٢ إبريل. وزادت مخاوف الشركات بشأن التشرذم مع تصاعد استخدام التدابير التقييدية (الشكل البياني ١-٢٠). وإذا استمر ارتفاع عدم اليقين لفترة طويلة، فقد تؤجل الشركات مشروعاتها الاستثمارية، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار العالمي. وفي

من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد يؤدي تزايد تركيز رؤوس الأموال في بلدان الملاذ الآمن والأصول المأمونة إلى تفاقم اختلالات رؤوس الأموال وسوء توزيعها. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي الضغوط الهيكلية على العائدات طويلة الأجل إلى ضيق الحيز المالي، المحدود بالفعل، واللازم لمعالجة الندوب الاقتصادية التي خلّفتها الجائحة أو تلبية احتياجات الإنفاق الجديدة، أو قد تتسبب في تفاقم المخاوف بشأن استدامة المالية العامة، لا سيما في البلدان ذات المديونية المرتفعة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي). وبالتالي، قد يؤدي ذلك إلى ديناميكية دوامة الدين، حيث تنصاعد تكاليف الاقتراض مع تزايد صعوبة تحقيق التصحيح المالي.

زيادة السخط الاجتماعي: قد تؤدي التركة التي خلفتها أزمة تكلفة المعيشة، إلى جانب تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط، إلى تفاقم الاستقطاب والقلق الاجتماعي، مما يعوق الإصلاحات اللازمة للنمو. وحاليا، تبدو مخاطر القلاقل واضحة في إفريقيا، حيث أثرت الصراعات وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة تأثيرا بالغاً على البلدان المعرضة للخطر ذات الحيز المالي المحدود، وفي آسيا، حيث المشاركة الديمقراطية في بعض النظم القائمة محدودة وتزايد أوجه عدم المساواة (دراسة Barrett and others 2022). ورغم أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أبدت قدرتها على الصمود خلال السنوات الأربع الماضية، فقد تُخْتَبَر قدرتها على إدارة التحديات المحلية، وخاصة مستويات الدين المرتفعة، في بيئة عالمية متدهورة. وقد تؤدي عودة التضخم في أسعار الغذاء والطاقة - نتيجة تشرذم أسواق السلع الأولية أو اشتداد حدة الكوارث المناخية - إلى تدني الأوضاع المعيشية وتساعد المخاوف بشأن الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. وعبر المناطق المختلفة، هناك عنصر مشترك بين فترات القلاقل الاجتماعية يتعلق بعدم الرضا عن التمثيل العام والحوكمة، وهو ما قد يزيد من احتمالات فشل الإصلاح الهيكلي (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

تزايد التحديات أمام التعاون الدولي: هناك حاجة إلى عمل دولي مستمر ومنسق بسبب تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وتكلفتها الاقتصادية (الشكل البياني ١-٢٢) وتساعد الصراعات - المدمرة، حتى وإن كانت محلية. ومن شأن تقليص مساعدات التكيف مع تغير المناخ والمساعدات الدولية أن يهدد بجعل الاستثمارات السابقة غير فعالة، مما يؤدي إلى إعاقة التقدم نحو التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وقدرة على الصمود، وتآكل رأس المال البشري في المجالات التي تكون في أمس الحاجة إليه. وإذا حدث نقص مفاجئ في الدعم المالي، ستتدهور الأوضاع المعيشية والصحية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان الهشة، والتي قد تواجه قلاقل اجتماعية وتضطر إلى الاعتماد على التمويل العام، مما يزيد من تفاقم مواطن الضعف في هياكل ديونها. وقد تكون العواقب الاقتصادية الكلية على البلدان المتلقية للمساعدات كبيرة، بما في ذلك تراجع الحسابات الجارية،

ومع ذلك، قد تؤدي الزيادة الحادة في درجة تجنب المخاطر نتيجة عدم اليقين بشأن السياسات، وتراجع آفاق النمو في الولايات المتحدة، إلى انخفاض سعر الدولار الأمريكي. وقد يؤدي الانخفاض غير المنظم والكبير في سعر الدولار الأمريكي إلى زيادة تقلبات الأسواق المالية.

تقلب الأسواق المالية وما تشهده من تصحيح: إذا استمر التضخم أو استعاد زخمه الصعودي في بعض البلدان بسبب سياسات جديدة، فقد تبقى البنوك المركزية أسعار الفائدة عند مستويات تتجاوز التوقعات الحالية. وقد ينشأ عن ذلك فروق في أسعار الفائدة بين البلدان، مما قد يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية، وتشدّد الأوضاع المالية، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (على النحو الموضح في الإطار ١-١). وقد تتفاقم مخاطر الأسواق المالية نتيجة عدم بلوغ أرباح الشركات في المستقبل للمستويات المتوقعة، أو حدوث تحولات كبيرة وغير متوقعة في السياسات، أو تجدد المخاطر الجغرافية-السياسية (راجع الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ومن المتوقع عادة أن يرتفع سعر الدولار الأمريكي إذا ما تدهورت الأوضاع المالية بشدة، إلا أن النظام النقدي الدولي قد يشهد إعادة ضبط مفاجئة، مع ما قد يترتب على ذلك من انعكاسات كبيرة على الدولار باعتباره الركيزة الأساسية لهذا النظام. وقد يؤدي تدهور الأوضاع المالية العالمية واتساع نطاق الاضطرابات في النظام إلى أزمات ميزان المدفوعات في البلدان الصغيرة ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى الأسواق، والاحتياجات الكبيرة لإعادة التمويل، والقدرات التفاوضية الضعيفة. وقد تتفاقم هذه المخاطر في البلدان المصدرة للسلع الأولية في ظل استمرار انخفاض أسعار هذه السلع، لا سيما أسعار النفط والنحاس، والتي عادة ما تكون بمثابة مؤشرات لركود وشيك من خلال الإشارة إلى تباطؤ النشاط الصناعي لدى البلدان المستوردة، مثل الصين. وقد يحدث تصحيح أعظم مما شوهد مؤخرا في الأسواق المالية نتيجة حدوث نمو أضعف من المتوقع في الولايات المتحدة، ناتج جزئياً عن تحولات في السياسات، وتتردد أصدائه من خلال المراكز شديدة الاعتماد على الرفع المالي في المؤسسات المالية غير المصرفية والشركات ذات الاحتياجات الكبيرة لإعادة التمويل على المدى القصير. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التراجع المفرط عن إجراءات التنظيم المالي إلى ديناميكية الهبوط والانتعاش، وما تسببه من تداعيات سلبية على ثروات الأسر، وزيادة الضغوط النظامية، وتداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي. وفي أوروبا، قد يحدث تصحيح في الأسواق إذا فشلت مفاوضات السلام في أوكرانيا في التوصل إلى حل دائم.

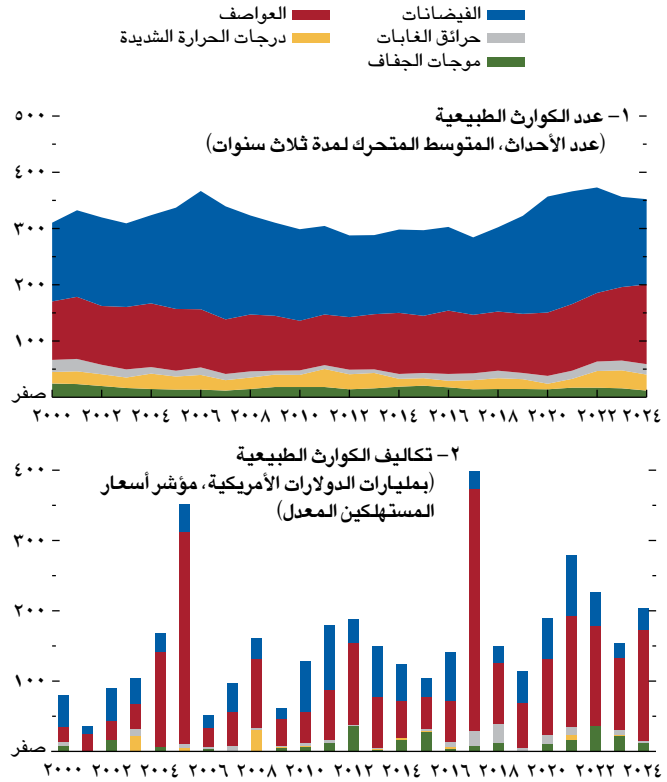
ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل: إن زيادة الضغوط على عائدات السندات الأمريكية المرتفعة بالفعل - إلى جانب استمرار التقلبات في أسعار الصرف نتيجة التحولات الإضافية في السياسات وعدم اليقين المستمر بشأن السياسات - قد تؤدي أيضاً إلى خروج التدفقات الرأسمالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الجيل القادم من اتفاقيات التجارة: إن استمرار زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية قد يعطي زخماً جديداً للاتفاقيات الإقليمية ومحدودة الأطراف ومتعددة الأطراف، مما قد يخفف من المخاطر ويعزز إمكانية التنبؤ بالسياسات. كذلك فإن الاتفاقيات غير التمييزية التي تغطي مجموعة كبيرة من المجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار في القطاعين الرقمي والخدمي، يمكن أن تسهل تحقيق مكاسب واسعة النطاق دون إحداث تشوهات جديدة. وفي نهاية المطاف، قد يؤدي توسيع نطاق التعاون الدولي وتعميقه (على سبيل المثال، السوق الأوروبية الموحدة) إلى زيادة الاستثمار، ودفع الإنتاجية، وزيادة النمو الممكن، وتعزيز قدرة البلدان على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال توسيع نطاق السوق المرجعية وتنويع الشركاء التجاريين (دراسة Albrizio and others 2025).

التخفيف من حدة الصراعات: قد يؤدي حل الصراعات الجارية أو التخفيف من حدتها إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية وإعادة توزيع الموارد على الاستخدامات الإنتاجية. ويمكن أن يكون التأثير الاقتصادي للحرب كبيراً، حيث تشير الدراسات إلى أن "ضربة الحرب" على النمو يمكن أن تصل إلى ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما يساهم في معدلات تضخم تصل إلى ١٥٪ (دراسة Federle and others 2024). حيث تكون البلدان المجاورة هي الأشد تضرراً في المتوسط. ومن شأن وقف الأعمال العدائية، وما يتبعه من جهود لإعادة الإعمار، أن يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المنخرطة بشكل مباشر في الصراعات، بل يحدث أيضاً تأثيراً إيجابياً على البلدان المجاورة. وقد يتجلى هذا التأثير من خلال التخفيف من التداعيات السلبية – والتي تُقدَّر في المتوسط بما يتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الخمس إلى السبع التالية لبدء الصراع (راجع الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) – ومن خلال توليد تداعيات إيجابية. فعلى سبيل المثال، يمكن لوقف إطلاق النار في أوكرانيا أن يرفع معدلات النمو في المنطقة، من خلال تعافي ثقة المستهلكين وانخفاض أسعار الطاقة، وخاصة في أوروبا. غير أن البلدان التي استثمرت في البنية التحتية أو مصادر الطاقة البديلة لإدارة حالات النقص الناجمة عن الصراعات قد تواجه تداعيات سلبية لبعض الوقت إذا منعتها التحولات العكسية من تحقيق العائدات المتوقعة.

زخم الإصلاح الهيكلي: إن تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية بشكل عام – المدفوعة جزئياً بالمقارنات بين البلدان النظيرة وصعوبة الأوضاع الاقتصادية الكلية العالمية – يمكن أن يعزز النمو بشكل كبير. ومن شأن تبسيط القواعد التنظيمية والحد من الروتين أن يتيح الدخول إلى الأسواق ويزيد من المنافسة، مما يعزز ديناميكية الأعمال وإعادة توزيع الموارد (كما يوضح الإطار ١-١ في حالة الصين). ويمكن للأسواق المالية وأسواق العمل والمنتجات الأكثر تكاملاً أن توفر العمق والنطاق اللازمين لإعطاء دفعة لمزيد من الابتكار وتسريع

الشكل البياني ٢٢-١: عدد الكوارث الطبيعية وتكاليفها



المصادر: قاعدة بيانات الكوارث الدولية (EM-DAT)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض اللوحة ١ مخططاً تراكمياً تجمع فيه قيم كل نوع من أنواع الكوارث على أساس تراكمي لبيان مجموعها الكلي بمرور الوقت.

وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، والضغط على أسعار الصرف والأسعار بوجه عام، وانخفاض الاستهلاك والاستثمار. **فجوات عرض العمالة:** اعتمدت بلدان عديدة على العمالة الأجنبية لمعالجة نقص العمالة، ولا سيما بعد جائحة كوفيد-١٩. ورغم أن تراجع تدفقات العمالة الأجنبية إلى الاقتصادات المتقدمة قد يخفف الضغط على الخدمات والبنية التحتية المحلية ويعطي دفعة طفيفة للدخول، فإن الناتج سينخفض في البلدان التي تستقبلها – وعلى مستوى العالم – على المدى الطويل (راجع الفصل ٣). وقد يشكل الانخفاض الناتج عن ذلك في عرض العمالة مخاطر على استدامة المالية العامة ويعوق النمو الممكن، وخاصة في البلدان التي يميل فيها المهاجرون الشرعيون إلى الاندماج بشكل جيد، وتلبي مهاراتهم متطلبات سوق العمل وتكملها.

احتمالات تجاوز التوقعات

رغم زيادة انتشار المخاطر السلبية، فإن بعض العوامل يمكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر إيجابية من تلك الواردة في التنبؤات المرجعية.

إدارة التوترات التجارية وطول أمد ارتفاع عدم اليقين بشأن السياسات التجارية

خلق بيئة تجارية قوامها الوضوح والاستقرار: ينبغي للبلدان العمل على نحو بناء لتسوية التوترات التجارية بصورة عاجلة وتعزيز السياسات التجارية الواضحة والشفافة لتحقيق استقرار التوقعات، وتجنب تشوهات الاستثمار، والحد من التقلبات، مع تجنب الخطوات التي قد تلحق ضرراً أكبر بالاقتصاد العالمي (دراسة Georgieva 2025). وفي أعقاب زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، يمكن للتعاون العملي وتعميق التكامل الاقتصادي (دراسة Rotunno and Ruta، قيد الإصدار) أن يساعد البلدان على توسيع نطاق التجارة، إما من خلال تخفيضات أحادية الجانب وغير تمييزية للحواجز التجارية، أو على المستوى الإقليمي أو محدود الأطراف أو متعدد الأطراف، كما أظهرت اتفاقيات التجارة الحرة (انضمام المملكة المتحدة إلى الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ واتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا). وبالمثل، فإن زيادة التكامل الإقليمي – مثل ذلك الذي ينطوي عليه ترميم السوق الأوروبية الموحدة (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: أوروبا) أو الجهود المستمرة نحو تنفيذ "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (دراسة El Ganainy and others 2023) – يمكن أن تعزز الكفاءة العالمية حتى في وجود سياسات تجارية تشويهية.

وينشأ عن الدعم العام تكاليف كبيرة تتحملها المالية العامة وتشوهات إضافية، وبالتالي فهو ليس أداة مناسبة لمواجهة التشوهات المحلية أو الخارجية. ومع ذلك، يمكن للسياسات الصناعية الموجهة، في حالات محددة، أن تخفف من إخفاقات الأسواق القطاعية الناتجة عن المؤثرات الخارجية أو وفورات الحجم. غير أن السياسات الصناعية مكلفة وقد تؤدي إلى أشكال مختلفة من إخفاقات الحكومات، مما يؤدي بدوره إلى سوء توزيع الموارد (دراسة Ilyina, Pazarbasioglu, and Ruta 2024). ويمكن للسياسات الصناعية غير الموجهة بدقة أن تدفع الإنتاج بعيداً عن الأنماط الأساسية للميزة التنافسية وتؤدي إلى فرط المعروض الإقليمي أو العالمي، وينتج عنها تغيرات في معدلات التبادل التجاري تحد من الرفاهية المحلية (دراسة Hodge and others 2024). وفي ظل الحيز المالي المحدود، ينبغي إخضاع برامج السياسات الصناعية لتحليل شامل للتكلفة والعائد. وللحد من التشوهات، ينبغي توجيه السياسات الصناعية بدقة نحو أهداف محددة في القطاعات التي تكون فيها المؤثرات الخارجية أو إخفاقات الأسواق واضحة. وأخيراً، يمكن للتعاون بين الشركاء التجاريين الدوليين بشأن مناهج السياسة الصناعية أن يحد من التداعيات السلبية (دراسة Brandão-Marques and Toprak 2024).

وتيرة نمو الإنتاجية. ومن شأن التصدي للحواجز الداخلية المتبقية في أوروبا أن يسمح للشركات بالتوسع. ويمكن أن يؤدي تسريع عملية التكامل الأوروبي بالحد من العوائق التنظيمية وتعزيز اتحاد أسواق رأس المال إلى زيادة الاستثمار ورفع الإنتاجية وزيادة النمو الممكن. ومن شأن هذا المنهج أن يعزز سوق رأس المال الأوروبية غير المتطورة، مما يساهم في الحد من الاختلالات العالمية.

الذكاء الاصطناعي وقود لمحرك النمو: إن التفاؤل بشأن الذكاء الاصطناعي – إلى جانب ما يتوقع من انخفاض سنوي كبير في تكاليف استخدامه ومن تطورات تكنولوجية مستقبلية – يمكن أن يعزز الإنتاجية والاستهلاك بشكل كبير. ويمكن أن يؤدي دمج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي إلى انتشار المعرفة عبر القطاعات والمناطق، مما يعزز الابتكار ويخفض التكاليف عالمياً. ويمكن أن تتحقق هذه المكاسب دون آثار سلبية كبيرة على العمالة إذا ما اقترن اعتماد الذكاء الاصطناعي بسياسات تحسين الأطر التنظيمية ودعم إعادة توزيع العمالة (دراسة Cazzaniga and others 2024). كذلك يمكن أن تتحقق هذه المكاسب دون تصاعد أسعار الكهرباء والتكاليف البيئية إذا ما اغتنم صناع السياسات الفرصة، بالتعاون من الشركات، عن طريق اعتماد وتحفيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة ونماذج الإنتاج المبتكرة (راجع التقرير الخاص عن السلع الأولية).

السياسات: مواجهة أجواء عدم اليقين وزيادة الاستعداد لتسهيل المفاضلات الاقتصادية الكلية

يقف الاقتصاد العالمي عند منعطف حرج، في ظل تحولات كبيرة في السياسات وحالة من عدم اليقين. وهناك إمكانية لتوافر مجموعة من البدائل المعقولة، التي تشكلها سياسات التجارة سريعة التغير. ففي مواجهة التحولات الهيكلية الجارية وزيادة عدم اليقين واستمرار ضعف النمو، ينبغي أن تركز السياسات على خطوات لاستعادة الثقة والاستقرار، والحد من الاختلالات، ورفع النمو على نحو مستدام. ويمكن أن يؤدي الحد من عدم اليقين الناجم عن السياسات وتسوية التوترات التجارية إلى تعزيز بيئة أكثر استقراراً، ودعم الاستهلاك، وتسهيل الاستثمار. وعلى المدى القصير، يتعين على البلدان معايرة السياسات النقدية والاحترازية بدقة للحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي. ولا تزال إعادة بناء الحيز المالي تدريجياً غاية في الأهمية لإدارة الزيادة في احتياجات الإنفاق العام وبناء هوامش أمان كافية لمواجهة الصدمات في المستقبل، التي قد تكون كبيرة ومتكررة. ولرفع آفاق النمو على المدى المتوسط، تظل هناك حاجة ملحة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية مع الاستفادة بحكمة من منافع التقدم التكنولوجي.

الحقيقية في ظل انخفاض التضخم وضعف النمو. وفي هذه الظروف، من الملائم إجراء تخفيض تدريجي في سعر الفائدة الأساسي بحيث يقترب موقف السياسة النقدية من السعر المحايد. وبشكل عام، وفي مواجهة زيادة عدم اليقين، تبرز أهمية التواصل الواضح الذي يمكن أن يعزز إمكانية التنبؤ من أجل جميع الوكلاء الاقتصاديين.

كذلك تؤدي زيادة عدم اليقين إلى زيادة حدة المفاضلة بين تثبيت توقعات التضخم وحماية الاستقرار المالي. وعندما تؤدي جهود البنوك المركزية لتثبيت توقعات التضخم إلى تشديد الأوضاع المالية، فقد تتفاقم مواطن الضعف في النظام المالي، مما يعقد عمليات المؤسسات المالية (دراسة Bergant and others 2025). ولذلك، من الضروري تحقيق التوازن بين الحفاظ على استقرار توقعات التضخم وضمان عدم المساس بالاستقرار المالي، وخاصة في ظل تقلبات الأسواق المالية.

تخفيف التقلبات المربكة في أسعار الصرف: قد تتفاقم نوبات التقلب الأخيرة في الأسواق المالية نتيجة استمرار عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، واتساع نطاق التحولات في السياسات، والتباعد بين البلدان في مسارات عودة السياسة النقدية العادية، وآفاق العملات الأكثر تقلباً. وقد يؤدي ذلك إلى خروج التدفقات الرأسمالية بصورة مربكة، مما سيؤثر بشكل خاص على البلدان التي يكون اعتمادها أكبر على الواردات أو نصيبها أكبر من الواردات التي تسد فواتيرها بالدولار. ويوفر إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي إرشادات مصممة حسب ظروف كل بلد بشأن الاستجابات الملائمة على مستوى السياسات.

وفي البلدان التي لديها أسواق صرف أجنبي عميقة وجيدة الأداء ومستويات منخفضة من الديون المقومة بالعملة الأجنبية، يُنصح بمرونة أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة الأساسية. وتعد سياسات الأسواق المالية، بما في ذلك دعم السيولة السريع والحاسم والمصمم بدقة، أدوات ملائمة للتخفيف من نوبات التقلب في أسواق الصرف الأجنبي الناشئة عن سياسات الشركاء التجاريين أو تحركات الدولار الأمريكي. وفي الوقت نفسه، في البلدان التي لديها أسواق صرف أجنبي ضحلة أو قدر كبير من الديون المقومة بالعملة الأجنبية، قد يؤدي أي تشديد مفاجئ في الأوضاع المالية العالمية إلى تقلبات مربكة في أسعار الصرف وارتفاع في علاوات المخاطر، مما قد يفرض مخاطر على الاستقرار المالي الكلي. وفي هذه الظروف، ومع مواصلة تطبيق سياسات نقدية ومالية مناسبة، قد يكون من الملائم إجراء تدخلات مؤقتة في أسواق الصرف الأجنبي أو اتخاذ تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية. وينبغي استكمال ذلك بتدابير السلامة الاحترازية الكلية للتخفيف من الاضطرابات الناجمة عن الحيازات الكبيرة من الديون المقومة بالعملة الأجنبية، وإصلاحات الأسواق المالية لتعميق أسواق رأس المال المحلية على المدى المتوسط.

الحفاظ على التعاون الدولي: يعد التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون عبر المجموعات الإقليمية والعابرة للأقاليم، ضروريا لاستدامة النمو العالمي، ومعالجة المشكلات المشتركة، وتخفيف التداعيات عبر البلدان. وفي العديد من مجالات السياسات – بما في ذلك التجارة، والسياسة الصناعية، والضرائب الدولية، والمناخ، والتنمية، والمساعدات الإنسانية – يمكن للتعاون الدولي والمنصات الدولية التخفيف من التداعيات العالمية وحماية الفئات الضعيفة (دراسة Aiyar and others 2023). ويمكن للتعاون الضريبي الدولي أن يخفف من آثار المنافسة الضريبية الضارة الحالية من خلال منع التسابق على تطبيق أدنى المعدلات الضريبية على الشركات العالمية. وفي البلدان منخفضة الدخل، ستصبح المساعدات متعددة الأطراف أكثر أهمية لتلبية احتياجات الموازنة والتنمية إذا ما تراجعت تدفقات المساعدات الخارجية الثنائية.

الحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي

معايرة السياسة النقدية في ظل مخاطر ثنائية: مع تعرض البلدان لمزيج متعدد الجوانب من الصدمات، يتعين على البنوك المركزية معايرة السياسات النقدية بدقة حسب ظروف كل بلد. وتؤثر صدمات السياسة النقدية سلباً على العرض، في حين يؤدي استمرار حالة عدم اليقين والآثار السلبية على الثروة نتيجة تصحيح أسعار الأصول في إبريل ٢٠٢٥ إلى تخفيض الطلب الكلي. ومع تكشف هذه الصدمات، ينبغي للبنوك المركزية مراقبة التفاعل بين ضغوط العرض القطاعي والطلب القطاعي، لأن زيادة انحدار منحنيات العرض القطاعي قد تؤدي إلى تجدد الضغوط التضخمية (راجع الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي حال ميل مخاطر التضخم نحو تجاوز التوقعات أو ارتفاع التوقعات التضخمية على المدى القريب، ينبغي أن يظل خفض سعر الفائدة الأساسي في المستقبل مشروطاً بتوافر أدلة على عودة التضخم بقوة نحو المستوى المستهدف. ويمكن أن يضمن ذلك استمرار ثبات التوقعات التضخمية، مع الوقاية من مخاطر تيسير السياسة النقدية قبل الأوان والذي يتبعه رفع أسعار الفائدة في وقت لاحق. وفي غياب استقرار الأسعار، قد يطغى أثر تجدد أزمة تكلفة المعيشة على أثر أي مكاسب تتحقق من النمو في المستقبل. ويتعين على البنوك المركزية أن تتوخى اليقظة البالغة بشأن هذه المخاطر بعد فترة التضخم المطولة الأخيرة، وأن تكون مستعدة للتحرك بقوة، لأن توقعات التضخم قد تكون أقل استقراراً بكثير في حالات تجدد الضغوط التضخمية. وإذا كان النمو يتراجع أو كانت أسواق العمل تضعف في الوقت الذي تعود فيه الضغوط التضخمية وتوقعات التضخم بوضوح نحو المستوى المستهدف، فإن الحفاظ على ثبات مستوى أسعار الفائدة الأساسية الاسمية سيؤدي، مع الوقت، إلى تقييد موقف سياسة أسعار الفائدة

حماية الاستقرار المالي من خلال السياسات الاحترازية:

إن حالة عدم اليقين الكبيرة التي تحيط بآفاق الاقتصاد وتقلب الأسواق المالية يبرزان أهمية تنفيذ سياسات احترازية قوية لحماية الاستقرار المالي. وينبغي للبلدان التي تواجه ضغوطا في الأسواق المالية أن تستخدم هوامش الأمان الاحترازية الكلية المتاحة لدعم توفير الائتمان للاقتصاد وتجنب تشديد الأوضاع المالية على نطاق واسع، وتجنب سلسلة من حالات فشل الشركات وإفلاسها. وإذا بلغت مستويات الضغوط حد الأزمة، ينبغي للسلطات أن تكون مستعدة لاستخدام السيولة وأدوات المالية العامة لتجنب الإفراط في الرفع المالي وإلحاق الضرر بالقطاع الحقيقي. وفي حال إجراء تغييرات في القواعد التنظيمية، ينبغي مواصلة تنفيذ سياسات الاستقرار المالي، بما في ذلك سياسات السلامة الاحترازية الكلية وإصلاحات اتفاقية بازل الثالثة، لتعزيز الرقابة على المؤسسات المالية ورصد المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. ويعد تعزيز متطلبات الإبلاغ وتقوية السياسات التي تهدف إلى الحد من مواطن الضعف في المؤسسات المالية غير المصرفية عنصرين غاية في الأهمية لجني المنافع التي يحققها الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في الوساطة المالية.

إعادة بناء هوامش الأمان في المالية العامة لاستعادة حيز المناورة المتاح في الموازنة

تظل إحدى الأولويات متمثلة في استعادة الحيز المالي ووضع الدين العام على مسار يمكن الاستمرار في تحمله، مع تلبية احتياجات الإنفاق المهمة لضمان الأمن القومي والاقتصادي. ويتطلب ذلك ضبطا يتسم بالمصداقية لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مع اتخاذ تدابير حاسمة وداعمة للنمو لتصحيح الأوضاع. ومن شأن تعزيز الانضباط المالي أن يساعد أيضا في احتواء تكاليف الاقتراض، وبالتالي توفير حماية من مخاطر أسعار الفائدة المرتفعة أو الأعلى في ظل ارتفاع علاوات الأجل واحتمالات تجاوز التضخم للتوقعات في بعض البلدان. وينبغي أن تركز خطط التصحيح المالي في الأساس على إعادة بناء هوامش الأمان بمصداقية للإبقاء على تكاليف التمويل عند مستويات معقولة، والمساعدة في تثبيت التوقعات التضخمية على المدى المتوسط، واحتواء المخاطر المتعلقة بالتخفيضات في التصنيفات الائتمانية السيادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وزيادة إيرادات المالية العامة، بما في ذلك عن طريق توسيع قواعدها الضريبية؛ كما ينبغي تمويل الزيادات الدائمة في الإنفاق من الإيرادات، وقد يكون هناك ما يبرر زيادة التركيز على رفع كفاءة إنفاق القطاع العام، وخاصة إذا كان الحيز المالي محدودا. وفي حال حدوث صدمة سلبية كبيرة في الطلب نتيجة التعريفات الجمركية والسياسات التجارية الأخيرة، يمكن لأدوات الضبط التلقائي أن تخفف من تأثيرها. ولا ينبغي تطبيق التدابير الاستثنائية الجديدة - المصممة بحيث تكون موجهة بدقة ومؤقتة وتتضمن شروطا واضحة لبطانها تلقائيا - إلا على الأسر أو الشركات أو القطاعات المتضررة من الاختلالات التجارية الحادة.

وضع خطط تصحيح مالي لاستعادة استدامة المالية العامة: في العديد من البلدان، لا ترقى السياسات المالية الحالية إلى ما هو مطلوب لضمان زيادة احتمالات تحقيق استقرار الدين (الفصل ١ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الراصد المالي). ويجب أن تركز أي خطة موثوقة للتصحيح المالي على افتراضات واقعية حول النمو، وتكاليف خدمة الدين، وتعبئة الإيرادات، واحتياجات الإنفاق. وبالنسبة للبلدان التي تنشأ فيها احتياجات إنفاق جديدة، من الضروري الالتزام الواضح بضمان بقاء الدين في حدود مستدامة، وسلامة قواعد المالية العامة، وشفافية سياسة المالية العامة. وفي البلدان التي تمتلك حيزا ماليا، ينبغي أن يظل صافي النفقات، ما عدا الاستثمار في مجال الدفاع، مرتبطا بالالتزامات المتفق عليها بالفعل. وفي الاقتصادات ذات الحيز المالي المحدود، ينبغي تمويل الزيادات الدائمة والمؤقتة في نفقات المالية العامة من إيرادات المالية العامة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

إن تقوية أطر المالية العامة متوسطة الأجل وقواعد المالية العامة يمكن أن تدعم خطط التصحيح المالي، وهو ما يمكن تحقيقه أيضا من خلال زيادة شفافية المالية العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالالتزامات الاحتمالية والتدفقات المولدة للديون بخلاف عجز المالية العامة. ويمكن زيادة المصداقية أيضا من خلال تصميم تشريعات ملزمة والتزامات احتمالية واضحة لتحديد كيفية استجابة الحكومات للتغيرات غير المتوقعة في الأوضاع الاقتصادية - أي التغيرات في النمو، أو أسعار الفائدة، أو احتياجات الإنفاق - في ظل افتراضات واقعية.

وفي البلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة أو معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها، أو تواجه احتمال عدم امتثالها لقواعد المالية العامة، قد يتطلب تحقيق استدامة المالية العامة ليس الضبط المالي وحسب، بل أيضا إعادة هيكلة الديون. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم في تنفيذ أطر تسوية الديون السيادية الدولية - بما في ذلك الإطار المشترك لمجموعة العشرين، وزيادة التوافق في الآراء في اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية - من شأنه خفض تكاليف إعادة هيكلة الديون (عند الاقتضاء).

سن إصلاحات موجهة في المالية العامة: إن التصميم الدقيق لخطط التصحيح المالي وعناصره يمكن أن يحول دون طول أمد الآثار السلبية على النمو، حيث يتطلب مزيج السياسات المحددة معايرة ذات خصوصية قطرية. ففي الاقتصادات المتقدمة، يمكن دعم التصحيح المالي عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وإصلاحات نظام المستحقات، وزيادة الإيرادات من خلال الضرائب غير المباشرة أو إلغاء الحوافز التي لا تتسم بالكفاءة، وذلك حسب الظروف الخاصة بكل بلد (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الراصد المالي). وتتمتع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بحيز أكبر لتعبئة المزيد من الإيرادات المحلية اللازمة لتلبية احتياجات الإنفاق وتعزيز خلق فرص العمل. وتشمل التدابير توسيع القواعد الضريبية، من خلال الحد من حجم النشاط غير الرسمي إلى جانب اتخاذ تدابير أخرى،

سن إصلاحات هيكلية: يمكن للإصلاحات الهيكلية المستمرة في عدة مجالات، بما في ذلك أسواق العمل والتعليم والتنظيم والمنافسة وسياسات القطاع المالي، أن تعزز مع الإنتاجية والنمو الممكن وأن تدعم خلق فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم التكنولوجي، بما في ذلك التقدم المرتبط بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، يمكن أن يعزز الإنتاجية والنمو الممكن.

ويمكن أن تؤدي زيادة زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى زيادة عرض العمالة. وفي ظل شيخوخة السكان المستمرة، وإن كانت متفاوتة، في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن السياسات الرامية إلى تحسين رأس المال البشري ونتائج العمل للعاملين الأكبر سناً، بما في ذلك السياسات الصحية وتلك المتعلقة باستمرار التدريب والتطوير، يمكنها تحسين ارتباط هؤلاء العاملين بسوق العمل وزيادة إنتاجيتهم (الفصل ٢). ويمكن لمزيج جيد التصميم من التدخلات في سوق العمل أن يساهم أيضاً في رفع سن التقاعد الفعلية تدريجياً. وبالإضافة إلى سياسات سوق العمل المحلية، تشير الأدلة إلى أن زيادة تدفقات الهجرة يمكن أن تعمل على تخفيف الآفاق الديمغرافية المحفوفة بالتحديات مع تعزيز النمو بصورة طفيفة (الفصل ٣). ويتطلب ذلك تسهيل الإدماج السريع للمهاجرين في أسواق العمل (دراسة Caselli and others 2024) وضمان توافق المهارات على نحو مناسب مع فرص العمل (دراسة Beltran Saavedra and others 2024). ويمكن لتدابير تخفيف الآثار التوزيعية لإصلاحات سوق العمل، بالإضافة إلى إصلاحات الحوكمة، أن تعزز الثقة أيضاً في المؤسسات العامة (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ولضمان تقاسم المكاسب من التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع بين القوى العاملة، هناك أهمية بالغة للأطر التنظيمية القوية إلى جانب الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والقوى العاملة ذات الكفاءة في مجال العمل الرقمي (دراسة Georgieva 2024).

ويمكن أن يؤدي التخفيف الموجه للقيود التنظيمية إلى الحد من القيود التي تعوق الشركات عن تحفيز ريادة الأعمال والاستثمار والابتكار، مما يعطي دفعة في نهاية المطاف لإمكانات النمو على المدى المتوسط. وتشير التقديرات إلى تشوهات كبيرة وتكاليف ضخمة على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تبلغ في المتوسط ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي لمجموعة من البلدان الأوروبية (دراسة Pellegrino and Zheng 2024). وللمحد من البيروقراطية، يظل من الضروري تطبيق القواعد التنظيمية الاحترازية وحماية الاستقرار المالي. وقد يؤدي تخفيف القيود التنظيمية قبل الأوان أو بشكل غير منسق إلى زيادة المخاطر على الاستقرار المالي، كما قد يحفز ديناميكية خطيرة من دورات الانتعاش والكساد.

وتعزيز قدرات إدارة الإيرادات. وهناك مجال في مختلف البلدان لتخفيض الدعم غير الكفء. ويمكن للإصلاحات التدريجية – التي يتم الإعلان عنها وتنفيذها أثناء أوضاع اقتصادية كلية أكثر ملاءمة وتقترن بسياسات إعادة التوزيع – أن تعزز التأيد الشعبي لإصلاح النفقات الرئيسية في مجالات مثل دعم الطاقة وإصلاح المعاشات التقاعدية (الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي).

حماية النمو والفئات الضعيفة: يجب معايرة عمليات التصحيح المالي بدقة لتجنب الآثار السلبية على النمو الممكن وتخفيف الآثار التوزيعية. ويمكن لعناصر الإنفاق الداعمة للنمو، مثل الاستثمارات العامة عالية الجودة في البنية التحتية والتحول الرقمي، أن ترفع إمكانات النمو على المدى المتوسط وينبغي حمايتها. ويمكن استكمال الإنفاق على أولويات النمو بإصلاحات هيكلية في أسواق العمل وقواعدها التنظيمية. ويمكن أن تؤدي حماية الفقراء والفئات الضعيفة أيضاً إلى تخفيف التأثير على عدم المساواة وتعزيز القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية. ومن شأن إلغاء الدعم غير الموجه بدقة للمستحقين، مثل دعم الطاقة، أن يحد في الوقت نفسه من الآثار التوزيعية ويساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ.

استخدام الدعم المؤقت والموجه في الوقت المناسب عند الضرورة وبطريقة مسؤولة: في البلدان التي تتعرض لصدمات سلبية كبيرة في الطلب، ينبغي أن تؤدي أدوات الضبط التلقائي دورها في التخفيف من آثار هذه الصدمات. وعندما تحدث الصدمات الكبيرة والاضطرابات التجارية الحادة تأثيراً سلبياً خطيراً على الأسر أو الشركات أو القطاعات، يمكن تقديم دعم إضافي موجه ومؤقت. ويجب أن تُصمَّم هذه التدابير بشكل ملائم لضمان توجيهها بدقة، وأن تتضمن شروط البطلان التلقائي لتجنب ترسيخ الدعم الذي يحول دون إجراء تعديل وإعادة توزيع، وأن تخفف من حدة مخاطر المالية العامة والاقتصاد السياسي. ويمثل تعديل اعتمادات الموازنة على نحو مسؤول لتسهيل هذا الدعم الجديد – استناداً إلى اعتبارات الحيز المالي الخاص بكل بلد – أهمية بالغة لضمان بقاء الدين العام على مسار مستدام.

تنشيط النمو على المدى المتوسط

لا يزال النمو الممكن ضعيفاً، ولا تزال ضغوط تكلفة المعيشة مستمرة في أعقاب الجائحة. وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط هو السبيل المستدام الوحيد لتحقيق تحسن واسع النطاق في مستويات المعيشة وتسهيل المفاضلات الاقتصادية الكلية. ومن شأن ارتفاع النمو أن يدعم ديناميكية استدامة القدرة على تحمل الدين، مما يؤدي إلى زيادة الحيز المالي على المدى المتوسط. ويمكن للإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق أن تساهم في رفع إمكانات النمو، كما يمكن للتعاون متعدد الأطراف أن يدعم الصلابة في أعقاب زيادة عدم اليقين.

الفهم العام لمقترحات الإصلاح واستمرار مشاركة الأطراف المعنية في جميع مراحل عملية الإصلاح (راجع الفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي).

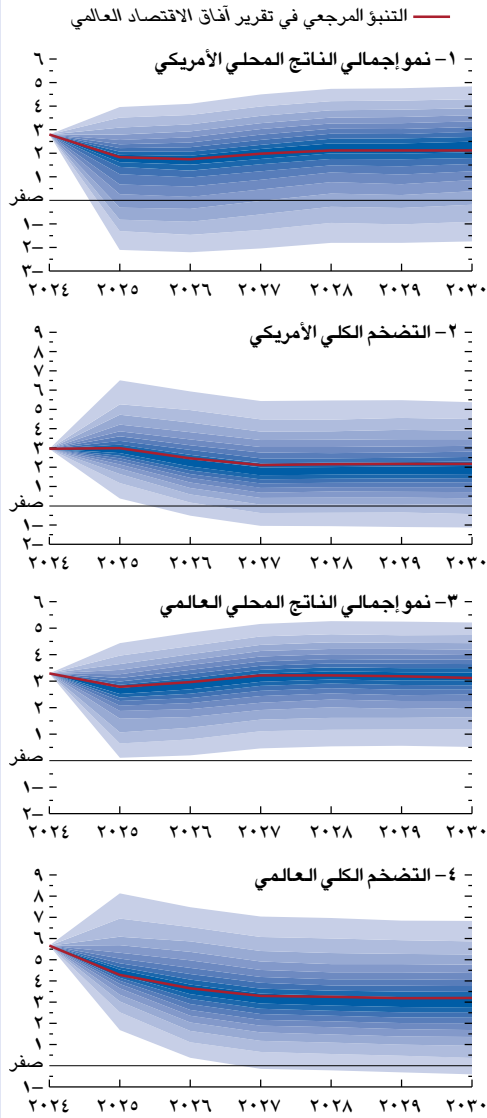
إحراز تقدم على صعيد سياسات المناخ: يتطلب التصدي لتغير المناخ مزيجاً جيد التصميم من السياسات يمكنه تحقيق منافع اقتصادية كلية، بما في ذلك نمو منخفض الكربون قادر على الصمود في مواجهة الأزمات. ويشمل ذلك الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتكنولوجيات التي تتسم بكفاءة استهلاك الطاقة واتخاذ تدابير على مستوى الاقتصاد، مثل تسعير الكربون، يمكن استكمالها بحوافز مالية ومساعدة فنية ودعم مالي لمشروعات التكيف في البلدان منخفضة الدخل. وقد بدأ العديد من البلدان في التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يمكن أن يساعد في تحسين أمن الطاقة (دراسة Dolphin and others 2024)، ويعود بالنفع على العمالة، ويحد من مخاطر ميزان المدفوعات.

وينبغي استكمال إصلاحات سوق العمل والإصلاحات التنظيمية بسياسات تخفيف القيود المالية. ويمكن إعطاء دفعة إضافية لنمو الإنتاجية من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية والحد من الحواجز المالية التي تعوق التوزيع الكفء لرأس المال (راجع الفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتعد إزالة الحواجز أمام التجارة الداخلية والمضي قدماً في إصلاحات أسواق رأس المال غاية في الأهمية لديناميكية الأعمال، وخاصة بين الشركات كثيفة الاستخدام للابتكارات والتي تفتقر إلى الضمانات الملموسة (راجع المذكرة ١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي - أوروبا).

ورغم تحديد الإصلاحات الهيكلية بدقة لسنوات عديدة، فإن ضمان قبولها اجتماعياً على نطاق واسع غالباً ما كان يشكل عقبة كبيرة. ولزيادة احتمالات نجاح الإصلاحات الهيكلية وتعزيز القبول الاجتماعي لجدول أعمال الإصلاحات، هناك حاجة إلى عمليات تشاركية، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز

الإطار ١-١: تقييم المخاطر المحيطة بالتنبؤات المرجعية

الشكل البياني ١-١-١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو والتضخم العالمية (%)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل كل درجة من درجات اللون الأزرق احتمالية قدرها ٥ نقاط مئوية.

يعرض هذا الإطار تقييمين متكاملين للمخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي. أولاً، يستخدم الإطار نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي لاشتقاق فترات الثقة حول التنبؤات المرجعية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وثانياً، استناداً إلى النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل المستخدم في الصندوق، يحاكي الإطار سيناريوهين. وتؤدي السياسات والصدمات في السيناريو ألف إلى تنامي الاختلالات العالمية وتراجع الناتج العالمي مقارنة بمستواه في التنبؤات المرجعية. في حين تؤدي السياسات في السيناريو باء إلى انكماش الاختلالات العالمية ونمو الناتج العالمي مقارنة بمستواه في التنبؤات المرجعية.

فترات الثقة

باستخدام نموذج مجموعة العشرين، يحدد التقييم الأول الصدمات الاقتصادية المؤثرة على البيانات التاريخية، ثم يعيد معاينة هذه الصدمات ويغذيها في النموذج مرة أخرى لتوليد توزيعات المخاطر (دراسة Andre and Hunt 2020). وعُد التقييم اتساقاً مع تقييم النمو المعرض للخطر الوارد في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي. وعلى غرار التقييم السابق في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن توزيعات النمو تميل في اتجاه التطورات السلبية وتوزيعات التضخم تميل إلى حد ما نحو تجاوز التوقعات.^١

وتعرض اللوحتان ١ و ٢ في الشكل البياني ١-١-١ توزيعي النمو والتضخم الكلي في الولايات المتحدة على الترتيب (المساحات المظلمة باللون الأزرق تعبر عن فترات الثقة بنسبة ٩٠٪). وتبلغ احتمالية الركود في عام ٢٠٢٥ حالياً ٣٧٪، متجاوزة مستواها في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.^٢ وفي الولايات المتحدة، ازداد خطر تجاوز توقعات التضخم وأسعار الفائدة الأساسية (غير موضحة في الشكل البياني)، وهو ما يعكس جزئياً رفع توقعات التضخم في التنبؤات المرجعية الواردة في تقرير

هذا الإطار من تأليف ميكال أندريل، وجاريد بيبي، ودومينيكو جيانون، وكريس جاكسون، وديرك موير، ورفائيل بورتيلو، وفيليب وينغندر. ^١ الاتساق مع تقييم النمو المعرض للخطر يتطلب تكرار معاينة بعض سنوات الركود: ١٩٦٩، و١٩٧٤-١٩٧٥، و١٩٨١، وكذلك عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٢٠ ولكن بدرجة أقل.

^٢ يُعرف خطر الركود في عام ٢٠٢٥ بأنه احتمالية تراجع النمو السنوي لعام ٢٠٢٥ دون ١,٢٪ نتيجة حالة من الركود السطحي تبدأ في الربع الثالث من العام. وحسب التقييم الوارد في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بلغت احتمالية تعرض الولايات المتحدة لركود قصير الأجل في عام ٢٠٢٥، حسب هذا المعيار، حوالي ٢٥٪.

الإطار ١-١: (تابع)

- انخفاض الطلب المحلي في الصين: يتراجع الاستهلاك والاستثمار عن مستواه في التنبؤ المرجعي بنسبة ٠,٧٪ و ٠,٥٪ على الترتيب في عام ٢٠٢٥. ويستمر التراجع على مدار الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ ويتلاشى فيما بعد.

الحرب التجارية: يفترض السيناريو ارتفاع التعريفات الجمركية إثر إعلان الثاني من إبريل. أولاً، يتضمن السيناريو زيادة إضافية قدرها ٥٠ نقطة مئوية في التعريفات على جميع المعاملات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في الاتجاهين مقارنة بالتنبؤ المرجعي الوارد في هذا التقرير. ثانياً، تتبع البلدان بخلاف الصين مبدأ "العين بالعين" استجابة لإعلان الثاني من إبريل، لترتفع التعريفات على جميع الواردات من الولايات المتحدة بنفس المعدل. ثالثاً، تستجيب الولايات المتحدة بمضاعفة المعدل المعلن في الثاني من إبريل على جميع البلدان بخلاف الصين. ونتيجة لذلك، يرتفع معدل التعريفات الفعلي بنحو ١٨ نقطة مئوية على الواردات والصادرات من السلع الأمريكية، مقارنة بالتنبؤ المرجعي الحالي.

تفاقم عدم اليقين العالمي: يتزايد عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية الكلية. وتعاود الصدمة الناتجة عن ذلك زيادة قدرها ثلاثة انحرافات معيارية في مقياس عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية العالمية الوارد في دراسة (Davis, 2016)، أي ما يتجاوز طفرة ٢٠١٨-٢٠١٩ بنحو ٥٠٪. وتشهد المناطق الأكثر عرضة للأثار المباشرة للتدابير الجمركية، أو حيث تمثل التجارة نسبة أكبر من النشاط، صدمة أكبر إلى حد ما بسبب عدم اليقين.

تشديد الأوضاع المالية: يؤدي مزيج الصدمات في السيناريو إلى تشديد الأوضاع المالية. وتراجع أسعار الأصول عالمياً في عام ٢٠٢٥، ويتركز التراجع الأكبر على الإطلاق في الولايات المتحدة (حوالي ٥٪ في المتوسط في العام نفسه) والأسواق الصاعدة (حوالي ٣٪). وترتفع العلاوات على السندات السيادية وسندات الأسهم في الأسواق الصاعدة ما عدا الصين بمقدار ٥٠ نقطة أساس، في حين ترتفع العلاوات على سندات الشركات في الاقتصادات المتقدمة والصين بمقدار ٢٥ نقطة أساس. ويستمر تشديد الأوضاع المالية لعامين.

الطبقات في السيناريو بء

انخفاض دين الحكومة الأمريكية: تعكف الولايات المتحدة على تنفيذ مجموعة من إصلاحات المالية العامة للحد من أوجه عدم الكفاءة الناجمة عن ضعف آلية توجيه النفقات الضريبية، والتحول من ضرائب العمل إلى ضرائب الاستهلاك، واحتواء تكلفة الرعاية الصحية. كذلك تنجح الحكومة في تحقيق خفض دائم في مستويات استهلاكها. وتؤدي هذه الإصلاحات، بجانب الوفورات المحققة من انخفاض مدفوعات الفائدة، إلى تراجع عجز المالية العامة تدريجياً الذي يصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد خمس سنوات. وعلى المدى الطويل، يتراجع الدين العام الأمريكي بمقدار ٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

آفاق الاقتصاد العالمي. كذلك، يبلغ خطر ارتفاع التضخم الكلي الأمريكي لعام ٢٠٢٥ إلى ما يزيد على ٣,٥٪ أكثر من ٣٠٪ في الوقت الحالي، مقابل ١٣٪ في أكتوبر الماضي، كما تبلغ احتمالية ارتفاع متوسط سعر أذن الخزنة ذات أجل ثلاثة أشهر إلى ما يزيد على ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٥ نحو ٣٣٪ (صعوداً من ٢٧٪ في أكتوبر).

وتوضح اللوحتان ٣ و ٤ في الشكل البياني ١-١-١ توزيعي النمو والتضخم الكلي العالميين. وحسب التقييم الحالي، تبلغ احتمالية تراجع النمو العالمي في عام ٢٠٢٥ دون ٢٪ ما يقرب من ٣٠٪، متجاوزة تقييم أكتوبر (١٧٪). أما احتمالية ارتفاع التضخم الكلي العالمي إلى ما يزيد على ٥٪ فتقدر بنحو ٣١٪، أي أقل قليلاً من التقدير السابق البالغ ٣٤٪ في عدد أكتوبر الماضي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

السيناريوهات

يستخدم النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل لاحقاً في محاكاة سيناريوهين. وتضم نسخة النموذج المستخدمة في هذا التحليل ١٠ مناطق، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

يفترض السيناريوهان أن استجابة السياسة النقدية تنبع من داخل النظام الاقتصادي، مع تطبيق أسعار صرف موعومة في معظم المناطق. وفي السيناريو ألف، تدار عملة الصين مقابل الدولار من خلال تدابير التدفقات الرأسمالية، مما يسمح بتعديل سعر الصرف إلى حد ما استجابة للصددمات، ولكن بدرجة أقل من المفترض في النظم الموعومة بالكامل. أما السيناريو بء، فيسمح بتعديل اليوان الصيني على غرار ما يحدث في نظم أسعار الصرف المرنة. وعلى جانب المالية العامة، يسمح بعمل أدوات الضبط التلقائي.

الطبقات في السيناريو ألف

تباعد المسارات العالمية: تتكون الطبقة من ثلاثة عناصر:

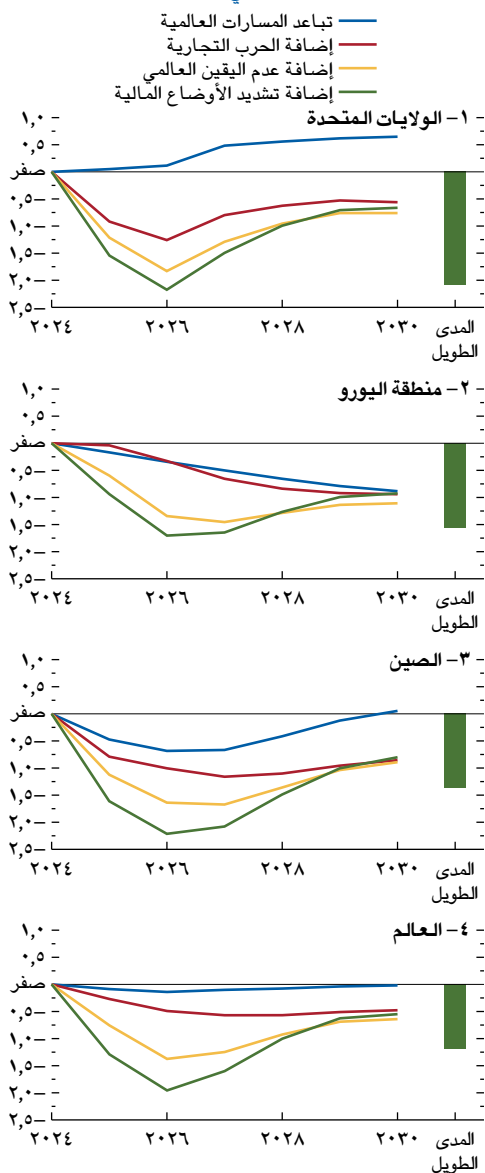
- إعادة تطبيق قانون التخفيضات الضريبية والوظائف: يفترض السيناريو ألف إعادة تطبيق مجموعة كبيرة من أحكام قانون التخفيضات الضريبية والوظائف لمدة ١٠ سنوات، بما في ذلك ضرائب الأفراد والشركات، والخصومات الضريبية على رعاية الأطفال، وتحميل الاستثمار على المصروفات، يعادل حجمها ١١٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٤. ويتركز العجز الناتج عن ذلك في نهاية المدة، حيث يبلغ نحو ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٧. ونظراً لأن تجديد الأحكام يلي طفرة تضخمية غير مسبوق، تفترض الطبقة زيادة مؤقتة إضافية طفيفة في توقعات التضخم الأمريكية.
- تراجع الإنتاجية في أوروبا: يتزايد تباطؤ نمو الإنتاجية الذي شهدته منطقة اليورو مؤخراً نتيجة تراجع الابتكار والتحول التكنولوجية وصعوبة التمويل بالأسهم. ويتراجع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية سنوياً على مدار خمس سنوات مقارنة بالتنبؤ المرجعي، بداية من عام ٢٠٢٥. ويتركز هذا التراجع في قطاع السلع القابلة للتداول.

الإطار ١-١: (تابع)

الشكل البياني ١-٢: تأثير السيناريو ألف

على إجمالي الناتج المحلي

(الانحراف % عن التنبؤ المرجعي)



زيادة الإنفاق العام في أوروبا: بداية من عام ٢٠٢٥، تزداد الاستثمارات العامة في منطقة اليورو، بحيث يشكل الإنفاق الإضافي على الاستثمار العام ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٦. وتظل مستويات الاستثمار العام ثابتة حتى ٢٠٣٠، لتسجل ارتفاعا دائما فيما بعد قدره ٠,٤٪ بهدف زيادة رصيد رأس المال العام^٣ التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع دائم في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والناتج الممكن. وتتضمن هذه الطبقة أيضا ارتفاعا دائما في مصروفات الدفاع قدره ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠٢٥. وعلى مدار فترة توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يُمول نحو ثلثي الزيادة في الإنفاق من خلال رفع العجز. ولكن من عام ٢٠٣٠ فصاعدا، يُعاد توزيع الإنفاق الحالي، مما يوازن تأثير الزيادة في رأس المال العام ونفقات الدفاع، بحيث تعود نسب الدين تدريجيا إلى مستوياتها في التنبؤ المرجعي.

مكاسب الإنتاجية وإعادة التوازن في الصين: تزداد ديناميكية الأسواق بفضل الإصلاحات الهيكلية التي تحد من حواجز الدخول وغيرها من الإصلاحات في الشركات المملوكة للدولة، كما يستعيد الطلب توازنه نتيجة تقوية شبكة الأمان الاجتماعي. وفي قطاعي السلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول على حد سواء، تزداد الإنتاجية بحوالي ٢٪ و٠,٥٪ على الترتيب حتى نهاية عام ٢٠٣٠، مما يساهم في تحسن معنويات الأسواق. ويتراجع معدل الادخار بنقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.

التأثير على الاقتصاد العالمي

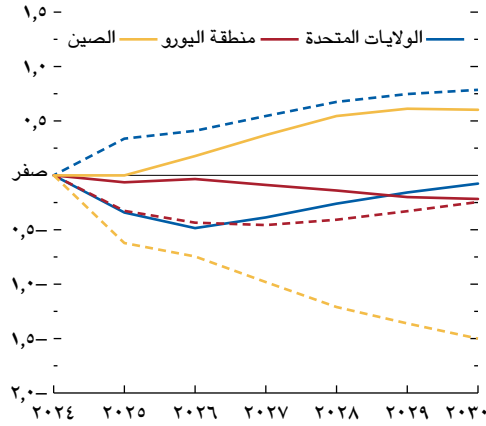
يعرض الشكلان البيانيان ١-٢ و ١-٣ آثار السيناريوهين ألف وباء على مستوى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ وعلى المدى الطويل في الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو والعالم. والآثار موضحة كانحرافات بالنسبة المئوية عن التنبؤ المرجعي^٤. ويعرض الشكل البياني ١-٤ مجموع آثار السيناريوهين على أرصدة الحساب الجاري في هذه المناطق الرئيسية الثلاث كانحرافات عن التنبؤ المرجعي بالنقاط المئوية من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ هذا السيناريو مماثل للسيناريو الوارد في عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، باستثناء أن زيادة الاستثمار العام أقل وافتراسات التمويل مختلفة إلى حد ما. وقد أعد سيناريو أكتوبر باستخدام نموذج مختلف، وهو نموذج مجموعة العشرين، مما يؤدي إلى بعض الاختلافات في المضاعفات والتداعيات.

^٤ التأثير على معدلات النمو محسوب بالتقريب بطرح التأثير على الناتج من العام السابق.

الإطار ١-١: (تابع)

الشكل البياني ١-١-٤: تأثير السيناريو هين ألف وباء على الحساب الجاري، بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي
(الانحراف بالنقاط المئوية عن التنبؤ المرجعي: الخط متصل = السيناريو ألف، الخط المتقطع = السيناريو باء)



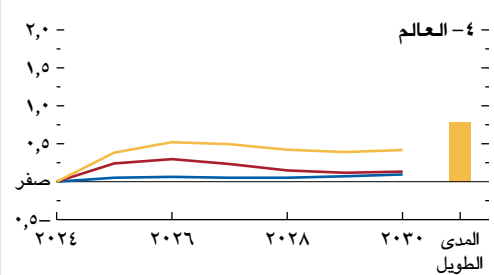
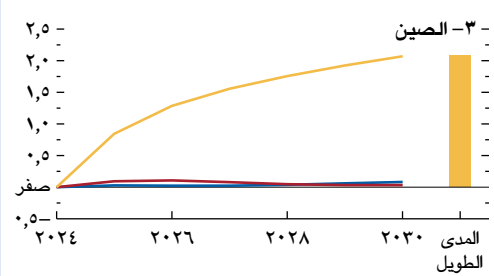
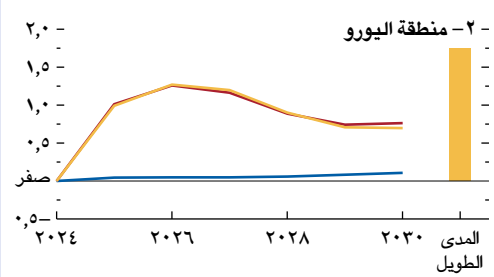
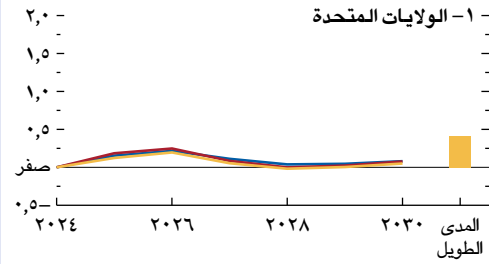
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: السيناريو ألف يتضمن تباعد المسارات العالمية، والحرب التجارية، وتزايد عدم اليقين العالمي، وتشديد الأوضاع العالمية. والسيناريو باء يتضمن انخفاض الدين والإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة، وزيادة الإنفاق العام في الاتحاد الأوروبي، ومكاسب الإنتاجية وإعادة التوازن في الصين.

وفي السيناريو ألف، تساهم طبقة التبايدات العالمية في تحفيز الاقتصاد الأمريكي إلى حد ما نتيجة إعادة تطبيق قانون التخفيضات الضريبية والوظائف، وهو تأثير محدود في البداية ولكنه يتراكم بمرور الوقت. فخلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، تضيف الطبقة ٢٠-٣٠ نقطة أساس إلى معدل التضخم الكلي الأمريكي و٣٠ نقطة أساس إلى سعر الفائدة الأساسي الأمريكي، كما تؤدي إلى ارتفاع طفيف في قيمة الدولار. ويؤدي تراجع الإنتاجية في أوروبا إلى انخفاض تدريجي في النشاط عبر منطقة اليورو. ويحد هذا المكون من إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٠,٣٪ و ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٦. ومع عودة الطلب إلى مستواه الممكن، يصبح التأثير على مستويات التضخم وأسعار الفائدة الأساسية صفراً تقريباً. ويؤدي تراجع الطلب المحلي في الصين إلى انخفاض إجمالي ناتجها المحلي في التنبؤ المرجعي بمقدار ٠,٣٪ و ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٦ على الترتيب، ويعزى هذا الانخفاض في الأساس إلى تقلص الاستهلاك. وينشأ عن هذا المكون تراجع إضافي في التضخم الكلي في الصين قدره ٢٠-٣٠ نقطة أساس في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، وتتفاقم هذه الآثار نتيجة التصحيح الطفيف في سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل البياني ١-١-٣: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي
(الانحراف ٪ عن التنبؤ المرجعي)

— انخفاض الدين والإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة
— إضافة الاستثمار العام والدفاع في الاتحاد الأوروبي
— إضافة الإنتاجية ومعنويات السوق في الصين



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يغطي "المدى الطويل" ٥٠ عاماً قادمة على الأقل.

الإطار ١-١: (تتمة)

وفي السيناريو باء، تؤدي طبقة تراجع دين الحكومة الأمريكية إلى انخفاض الدين الأمريكي بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل، وبالتالي زيادة الاستدامة المالية. وتؤثر إصلاحات المالية العامة الأمريكية تأثيراً إيجابياً على النشاط في الولايات المتحدة على المدى القصير، حيث يرتفع إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٢٪ في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦. ويسجل التضخم بعد استبعاد الآثار الضريبية ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالتنبؤ المرجعي، وتحذو أسعار الفائدة الأساسية الحذو ذاته. ويؤدي انخفاض الدين العام الأمريكي إلى تراجع تدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية الأمريكية والعالمية التي تنخفض بمقدار ١٠ نقاط أساس على المدى الطويل. وفيما بعد نطاق التوقعات الذي يغطيه تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يصبح التأثير على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي والعالمية موجبا على المدى الطويل، ليرتفع كلاهما بنسبة ٠,٤٪ و ٠,٢٪ مقارنة بالتنبؤ المرجعي على الترتيب. وتشهد الولايات المتحدة أيضاً ارتفاعاً في رصيد الحساب الجاري (تراجعا في العجز مقارنة بالتنبؤ المرجعي).

وتنشأ عن طبقة زيادة الإنفاق العام في أوروبا دفعة كبيرة في منطقة اليورو، حيث يرتفع إجمالي الناتج المحلي بما يصل إلى ١,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٦ مقارنة بمستواه في التنبؤ المرجعي. ويرتفع التضخم بما يزيد على ٢٠ نقطة أساس على مدار فترة التوقعات التي يغطيها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الأساسي في منطقة اليورو بحوالي ٥٠ نقطة أساس. ويتراجع رصيد الحساب الجاري (يتراجع الفائض مقارنة بالتنبؤ المرجعي). ومع تراكم رأس المال العام، تشهد مستويات الإنتاجية والناتج الممكن ارتفاعاً دائماً في منطقة اليورو. وتشهد المناطق الأخرى تداعيات موجبة ولكنها طفيفة.

وفي طبقة مكاسب الإنتاجية وإعادة التوازن في الصين، يرتفع إجمالي الناتج المحلي في الصين بحوالي ١٪ بحلول عام ٢٠٢٦ عن مستواه في التنبؤ المرجعي، ويعزى ثلث هذا الارتفاع تقريباً إلى تحسن معنويات السوق. ومع تراجع معدل الادخار، يرتفع الطلب المحلي، ويزداد الناتج الممكن تدريجياً متجاوزاً مستواه في التنبؤ المرجعي بنسبة ٢٪، ويتأثر التضخم تأثيراً موجباً صافياً يصل إلى حوالي ٢٠ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٣٠. ويسجل الحساب الجاري للصين تراجعاً هائلاً (تراجع الفائض عن مستواه في التنبؤ المرجعي).

وأخيراً، يتمثل التأثير المجمع لطبقات السيناريو باء في زيادة الناتج العالمي بنحو ٠,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٦ (٠,٨٪ على المدى الطويل) وكذلك زيادة التضخم العالمي بنحو ١٥ نقطة أساس.

وتحد طبقة الحرب التجارية من الطلب العالمي، وخاصة على السلع الأمريكية والصينية. وتفسح الفروق في الرسوم الجمركية الأمريكية عبر البلدان المجال لتباعد مسارات التجارة، وتحقق بعض المناطق، مثل منطقة اليورو، استفادة طفيفة على المدى القصير. وسرعان ما ينقضي هذا التأثير: فمع تصحيح الأسعار النسبية والطلب القطاعي، يصبح التأثير على النشاط سلبياً عبر جميع البلدان. ويتفاقم التأثير بمرور الوقت نتيجة التداعيات الجمركية على تراكم رأس المال. وتحد الرسوم الجمركية من إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٠,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٧ و ١٪ على المدى الطويل. ويشهد التضخم العالمي ارتفاعاً طفيفاً بنحو ١٠ نقاط أساس في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، إذ يتوازن التأثير المباشر لارتفاع الرسوم الجمركية مقابل انكماش التضخم الناجم عن تراجع النشاط^٥. ويتراجع التضخم لاحقاً عن التنبؤ المرجعي، بما في ذلك التضخم في الولايات المتحدة.

وتؤدي طبقة زيادة عدم اليقين العالمي إلى تراجع الاستثمار العالمي بما يقرب من ٢٪ في عام ٢٠٢٥ و ٣٪ في عام ٢٠٢٦ مقارنة بالتنبؤ المرجعي. ويتراجع الاستهلاك العالمي كذلك خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧. ويعادل التأثير الكلي لهذه الطبقة على الناتج العالمي ما يقرب من -٠,٥٪ من قيمته في التنبؤ المرجعي في عام ٢٠٢٥ و -٠,٨٪ في عام ٢٠٢٦. وتساهم هذه الطبقة في انخفاض التضخم العالمي وأسعار الفائدة الأساسية إلى حد ما بما يقرب من ٢٠ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٢٦. وتؤدي طبقة تشديد الأوضاع العالمية إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٥، ويمتد هذا التأثير إلى جميع المناطق نتيجة التشديد المحلي والتداعيات الدولية.

ويتمثل التأثير المجمع لطبقات السيناريو ألف في تراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالي ١,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥ و ١,٩٪ بحلول عام ٢٠٢٦ مقارنة بالتنبؤ المرجعي. وتشهد جميع المناطق انخفاضاً كبيراً في مستويات النشاط خلال فترة توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وعلى المدى الطويل، ويعكس تأثير المدى الطويل التشوهات الجمركية وتراجع الإنتاجية. ويؤدي انخفاض النشاط العالمي إلى انكماش التضخم، حيث يتراجع التضخم الكلي العالمي وأسعار الفائدة الأساسية بما يقرب من ٤٠ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٢٧. وفي الولايات المتحدة، تظل مستويات التضخم وأسعار الفائدة الأساسية ثابتة في البداية، ثم تتراجع لاحقاً عن التنبؤ المرجعي بعد عام ٢٠٢٦. وينخفض رصيد الحساب الجاري في الولايات المتحدة (يزداد العجز مقارنة بالتنبؤ المرجعي) ويرتفع في الصين وبقية العالم.

^٥ تأثير الرسوم الجمركية على التضخم غير مؤكد، كما يوضح الإطار ١-٢، حيث يتوقف على استجابات أسعار الصرف، والأجور، ونسبة الربح المضافة إلى التكلفة في قطاع الشركات.

الإطار ١-٢: الآثار العالمية لتدابير السياسة التجارية في الآونة الأخيرة: رؤى من نماذج متعددة

٢٥٪ على ٤٠٪ من واردات السلع الأمريكية، ويُفترض أيضاً أن تطبق تعريفات مكافئة على واردات السيارات الأمريكية. وردا على تعريفات الثاني من إبريل، ترفع الصين التعريفات على جميع الواردات الأمريكية بمقدار ٢٤ نقطة مئوية، علاوة على التدابير الموجهة السابقة التي استهدفت بعض السلع في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة. وإجمالاً، تعادل التدابير المضادة زيادة في المعدل الفعلي للرسوم الجمركية قدرها ٥ نقاط مئوية تقريباً على جميع الصادرات السلعية الأمريكية.

النماذج: النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل هو نموذج ديناميكي عالمي يتضمن تراكم رأس المال، وأوجه جمود عديدة، وثلاثة قطاعات، وسلاسل القيمة العالمية. وتغطي نسخة النموذج المستخدمة في هذا الإطار ثمانية بلدان. أما نموذجاً CP وCFRT، فهما نموذجان ساكنان يزخران بالعديد من البلدان والهيكل القطاعية (١٦٠ بلداً و١٢ قطاعاً في توصيف نموذج CP المستخدم في الإطار، و٦٠ بلداً و١٧ قطاعاً في توصيف نموذج CFRT) وروابط مفصلة بين المدخلات والمخرجات. ويفترض نموذج CP ثبات العائد على الحجم، في حين يتضمن نموذج CFRT شركات غير متجانسة ترهن عمليات الإنتاج والتصدير بزيادة العائد على الحجم.

الآثار على المدى القصير

يُستخدم النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل لتقييم الديناميكية في الأجل القصير (سنة إلى ثلاث سنوات). الافتراضات: يفترض النموذج استجابة السياسة النقدية للعوامل الداخلية، في ظل التعويم الكامل لأسعار الصرف في كندا ومنطقة اليورو والمكسيك والولايات المتحدة ومناطق أخرى. ويُفترض إدارة سعر صرف اليوان مقابل الدولار من خلال تدابير التدفقات النقدية، مما يسمح بتصحيح سعر الصرف إلى حد ما في الصين، ولكن بأقل من المفترض في نظم أسعار الصرف المعمومة بالكامل. وتستخدم الإيرادات الجمركية في تخفيض الدين على مدار الثلاثين عاماً الأوائل. وعلى المدى الطويل، تحصل الأسر على خصوم ضريبية. وإلى جانب التوصيف الأساسي للنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، يتناول تحليل الأجل القصير توصيفين ("نسختين") إضافيين يختلفان على مستوى البعدين التاليين:

- فترة التجارة العالمية بالدولار الأمريكي: في التوصيف الأول، يتقاضى المصدرون مقابل سلعهم بالعملة المحلية. وتفترض نسخة بديلة من النموذج أن نحو نصف التجارة العالمية مقوم بالدولار. ويؤدي هذا الافتراض إلى ضغوط تضخمية في البلدان الأخرى عندما ترتفع قيمة الدولار الأمريكي.
- التضخم الأمريكي: يُفترض بداية أن الرسوم الجمركية دائمة (مما ينتج عنه ارتفاع كبير في قيمة الدولار) وأن الشركات الأمريكية تستوعب جزءاً من الارتفاع في تكلفة الاستيراد الناجم عن الرسوم الجمركية من خلال خفض هامش الأرباح. وفي هذه النسخة البديلة، يتوقع إلغاء الرسوم الجمركية بعد عدة سنوات (مما يحد من ارتفاع قيمة الدولار)، كما يفترض أن الشركات الأمريكية تمرر

يحلل هذا الإطار الانعكاسات الاقتصادية الكلية للرسوم الجمركية المعلنة مؤخراً والمتضمنة في التنبؤ المرجعي الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كما يعرض مجموعة من النتائج الممكنة فيما يتعلق بتأثير هذه الرسوم على الاقتصاد الكلي. وتنشأ عن الرسوم الجمركية آثار معقدة عبر قنوات مختلفة ربما لا يمكن لنموذج واحد رصدها بدرجة كافية. ويعتمد التحليل هنا على ثلاثة نماذج: النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل من إعداد صندوق النقد الدولي، ونموذجان تجاريان مستمدان من دراسة (Caliendo and Parro 2015)، ويشار إليها فيما بعد بدراسة "CP"، ومن دراسة (Caliendo, Feenstra, Romalis, and Taylor 2023)، ويشار إليها فيما بعد بدراسة "CFRT".^١ وتكون الآثار سلبية على النشاط العالمي وتشتد وطأتها في البلدان الخاضعة لزيادات جمركية أكبر أو البلدان الأكثر عرضة للآثار المباشرة. أما الآثار على التضخم، وعلى أسعار الصرف إلى حد ما، فهي غير مؤكدة ومرهونة بعوامل متنوعة. وينبغي النظر إلى تقييم النشاط في هذا الإطار باعتبار أنه يعبر عن الحد السفلي. وقد يكون التأثير على التضخم أكبر من المتوقع أيضاً. وتحديدًا، يؤدي كل من التصعيد الإضافي في التدابير الجمركية عن مستواها الذي يناقشه هذا الإطار وانعدام اليقين على المدى الطويل بشأن الرسوم الجمركية المستقبلية إلى تفاقم الآثار الاقتصادية الكلية، ولكنهما خارج نطاق هذا الإطار.^٢

الرسوم الجمركية المعلنة المتضمنة في التحليل القائم على النماذج

يتناول هذا الإطار مجموعة التدابير الجمركية التي تم تنفيذها بين ١ فبراير و٤ إبريل ٢٠٢٥. وتتضمن هذه التدابير الزيادات الجمركية الأحادية من جانب الولايات المتحدة. وبعض هذه الزيادات، المطبقة بنسبة ١٠٪ كحد أدنى، موجهة إلى بلدان أو مناطق بعينها، مثل تعريفات ٢ إبريل المفروضة بالتناسب مع فوائض التجارة الثنائية للبلدان الشريكة. وطبقت زيادات جمركية أخرى على مجموعة مختارة من السلع والسلع الأولية، مثل الصلب والألمنيوم والسيارات وقطع غيار السيارات. وتؤدي هذه التدابير مجتمعة إلى رفع المعدل الكلي الفعلي للرسوم الجمركية في الولايات المتحدة بحوالي ٢٥ نقطة مئوية، تتراوح من زيادة قدرها حوالي ١٥ نقطة مئوية في المتوسط تطبق على كندا ومنطقة اليورو والمكسيك، إلى ٢٧ نقطة مئوية تطبق على جميع بلدان آسيا ما عدا الصين، وأكثر من ٥٠ نقطة مئوية تطبق على الصين.

ويغطي الإطار أيضاً الاستجابات الجمركية للشركاء التجاريين للولايات المتحدة. فتفرض كندا رسوماً بنسبة

هذا الإطار من إعداد ديفغو سيرديرو وروي مانو وديرك موير ورفائيل بورتيلو وديغو رودريغيز ولورينزو روتونو وميشيل روتا وإليزابيث فان هيوغلين وفيليب وينغندر.

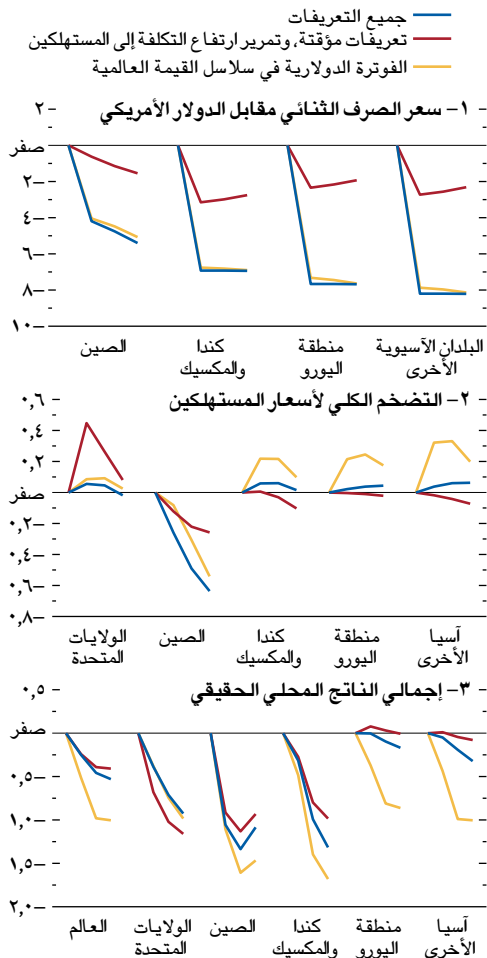
^١وردت مقارنة مماثلة في الإطار ٤-٤ من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إبان الارتفاع السابق في الرسوم الجمركية من جانب الصين والولايات المتحدة.

^٢الإطار ١-١ يحلل تأثير زيادة عدم اليقين بشأن السياسات.

الإطار ١-٢: (تابع)

الشكل البياني ١-٢-١: آثار التعريفات على المدى القصير

(الانحراف % عن تنبؤ بدون تعريفات)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني نتائج محاكاة تطبيق التعريفات في الأعمام الثلاثة الأولى حسب البلد، وذلك باستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل من إعداد صندوق النقد الدولي. وتشير الخطوط باللون الأزرق إلى آثار التعريفات وفق الافتراضات الأساسية. وتعتبر الخطوط باللون الأحمر عن آثار التعريفات المؤقتة وتميرير آثار ارتفاع التكلفة إلى المستهلكين. وتعتبر الخطوط باللون الأصفر عن آثار فويرة حوالي ٥٠٪ من التجارة العالمية بالدولار الأمريكي. وتتضمن "البلدان الآسيوية الأخرى" بنغلاديش وبروناي وإندونيسيا والهند وكمبوديا ولاو وميانمار وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام.

الزيادة في تكلفة الاستيراد بالكامل إلى المستهلكين. وحسب الافتراضين، تؤدي زيادة الرسوم الجمركية إلى تنامي الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة.

ويعرض الشكل البياني ١-٢-١ التأثير عبر النسخ الثلاث للنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (التوصيف الأساسي ونسختان بديلتان) على أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مقابل عملة الولايات المتحدة والتضخم وإجمالي الناتج المحلي. والناتج موضح بالنسبة للعالم، والولايات المتحدة، والصين، وكندا والمكسيك مجتمعتين، ومنطقة اليورو، والبلدان الآسيوية الأخرى كانحرافات عن سيناريو أساسي خال من الرسوم الجمركية.

العملات: يؤدي رفع التعريفات الجمركية إلى انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ١). وتشهد منطقة اليورو والبلدان الآسيوية الأخرى الانخفاضات الأكبر على الإطلاق، في حين يسجل اليوان انخفاضا أقل مقارنة بالعملات الأخرى بناء على افتراض إدارة سعر الصرف. وإذا اعتبر أن زيادات التعريفات الجمركية مؤقتة، تقل تحركات أسعار الصرف بدرجة كبيرة إلى الثلث تقريبا مقارنة بنسخة النموذج التي تعتبر أن التعريفات دائمة. التضخم: التأثير على التضخم غير مؤكد (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ٢). فالتأثير محدود في النسخة الأولى، ما عدا في الصين التي تشهد انخفاضا قدره ٦٠ نقطة أساس تقريبا في عام ٢٠٢٦ بسبب إدارة سعر الصرف. وفي الولايات المتحدة، تتوازن الآثار التضخمية نتيجة ارتفاع قيمة الدولار وخفض نسبة الربح المضافة إلى التكلفة في قطاع الشركات إلى حد ما. وإذا اعتبر أن التعريفات مؤقتة وتميرير تكلفة الاستيراد بالكامل إلى المستهلك، يرتفع التضخم في الولايات المتحدة بما يقرب من ٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٥. وتشهد البلدان بخلاف الولايات المتحدة تأثيرا أكبر على التضخم إذا كان للدولار دور أساسي في تسعير التجارة العالمية، نظرا لأن ارتفاع قيمة الدولار يؤدي إلى نمو تكلفة الإنتاج عالميا.

النشاط: ينشأ عن التعريفات تأثير سلبي كبير على النشاط العالمي، وهو أكبر ما يكون في كندا والمكسيك، والصين، والولايات المتحدة (الشكل البياني ١-٢-١، اللوحة ٣). والتأثير على الصين يعكس أيضا عدم التصحيح الكامل لسعر الصرف. ويتفاقم التأثير السلبي على الولايات المتحدة في نسخة النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل التي يعتبر فيها أن التعريفات مؤقتة ويتم تميرير تكلفة الاستيراد بالكامل إلى المستهلك، نظرا لأن الارتفاع في التضخم نتيجة التعريفات الجمركية يؤدي إلى تشديد السياسة النقدية. وتحقق منطقة اليورو والبلدان الآسيوية الأخرى استفادة طفيفة على المدى القصير من تحويل التجارة، ولكن التأثير يتوقف على العملة المستخدمة في فويرة التجارة العالمية. وفي حالة الفويرة الدولار، يؤثر ارتفاع قيمة الدولار على الطلب الخارجي العالمي، وتشهد المناطق الأخرى خسائر كبيرة أيضا. ويتلقى الاقتصاد العالمي صدمة سلبية في مستويات النشاط تتراوح بين ٠,٤٪ و ١٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٢٧.

الإطار ١-٢: (تتمة)

الآثار على المدى المتوسط إلى الطويل

تُستخدم النماذج الثلاثة (النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، ونموذج CP، ونموذج CFRT) في تقييم الأثر على المدى المتوسط إلى الطويل (١٠ سنوات) بافتراض أن التعريفات دائمة.

القنوات: يؤكد النموذج التجاري الأول (CP) الخسائر نظرا لأن التعريفات تؤدي إلى تحرك الموارد بدون كفاءة عبر القطاعات. والخسائر في النموذج الثاني (CFRT) أكبر عادة نظرا لأن التعريفات تحد من نفاذ معظم الشركات المنتجة إلى الأسواق الأجنبية، وتؤدي في الوقت نفسه إلى دخول الشركات الأقل إنتاجية في الأسواق المحلية. ويؤكد النموذج الثالث تراجع مستويات تراكم رأس المال نتيجة التشوهات المرتبطة بالتعريفات. وفي جميع النماذج، يمكن أن تنشأ عن التعريفات التي تفرضها البلدان الكبيرة آثار مواتية على معدلات التبادل التجاري. وأخيرا، تعتمد النتائج إلى حد كبير على مدى سهولة قيام الموردين بالإحلال بين مختلف المصدرين (مرونة التجارة) وبين المنتجين الأجانب والمحليين (المرونة الكلية). ويتضمن النموذجان التجاريان مزيدا من المرونة مقارنة بالنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل.

التجارة: تؤدي التعريفات الجمركية إلى تراجع دائم في التجارة العالمية، كما تعيد توزيع التدفقات عبر البلدان (الجدول ١-٢-١، اللوحة ١). وتشهد كندا، والمكسيك، والصين، وكذلك الولايات المتحدة على الأخص الانخفاضات الأكبر في حجم الصادرات، وهو ما يعزى في الولايات المتحدة أساسا إلى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي على المدى الطويل. ورغم أن الصين تشهد الارتفاع الأكبر على الإطلاق في التعريفات الجمركية، يساهم تحولها إلى أسواق أخرى في التخفيف من وطأة انكماش صادراتها. والآثار متماثلة تقريبا عبر النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل والنموذجين التجاريين، وإن كان كل نموذج يؤكد على قنوات مختلفة.

النتائج: تنشأ عن التعريفات الجمركية خسائر في الناتج العالمي على المدى الطويل عبر جميع النماذج

(الجدول ١-٢-١، اللوحة ٢). والبلدان الأكثر تأثرا هي كندا والمكسيك، والصين، والولايات المتحدة. ويرصد النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (الذي يغطي بدقة التغيرات في الرصيد الرأسمالي) ونموذج CFRT (الذي يغطي خسائر الإنتاجية الناجمة عن سوء التوزيع) تأثيرا سلبيا مماثلا على الولايات المتحدة. ففي النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، يتراجع الناتج الممكن بسبب انخفاض مستويات تراكم رأس المال، وفي نموذج CFRT، تتوقف بعض الشركات عن التصدير بسبب تراجع قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وتدخل الشركات الأقل إنتاجية في القطاعات التي تنافس الاستيراد. والتأثير على الولايات المتحدة أقل ما يكون في نموذج CP نظرا لأنه، على عكس نموذج CFRT، لا يغطي خسائر الإنتاجية الناجمة عن خروج الشركات المنتجة. ويتفاوت التأثير على المناطق الأخرى عبر النماذج، حيث يرصد النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل أثارا سلبية كبيرة في منطقة اليورو والبلدان الآسيوية الأخرى، في حين يتضمن النموذجان التجاريان أثارا طفيفة نسبيا في هاتين المنطقتين. ويعزى ذلك إلى أن مكون إعادة توزيع التجارة أكبر حجما في النموذجين الأخيرين اللذين يتيحان قدرا أكبر من مرونة الإحلال التي تسمح بدورها للبلدان الأقل عرضة للآثار المباشرة للتعريفات، أو البلدان الخاضعة لقدر أقل من التعريفات، بالاستفادة من إعادة هيكلة التجارة العالمية. أما في النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، فتتضرر جميع البلدان من التشوهات الناجمة عن التعريفات عبر سلاسل الإمداد العالمية، مما يفسر أيضا التأثير السلبي الأكبر على الناتج العالمي في هذا النموذج. وبوجه أعم، فإن التأثير المجمع لانخفاض تراكم رأس المال (في النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل)، وسوء التوزيع عبر القطاعات (في النموذجين التجاريين)، وعدم اليقين بشأن السياسات التجارية لفترات مطولة (غير متضمن في تجارب المحاكاة) ستفاقم من الخسائر في كل منطقة، وقد توازن عل الأرجح أي آثار إيجابية لإعادة توزيع التجارة.

الجدول ١-٢-١: آثار التعريفات على المدى الطويل
(الانحراف ٪ عن التنبؤات المعدة على أساس عدم تطبيق تعريفات)

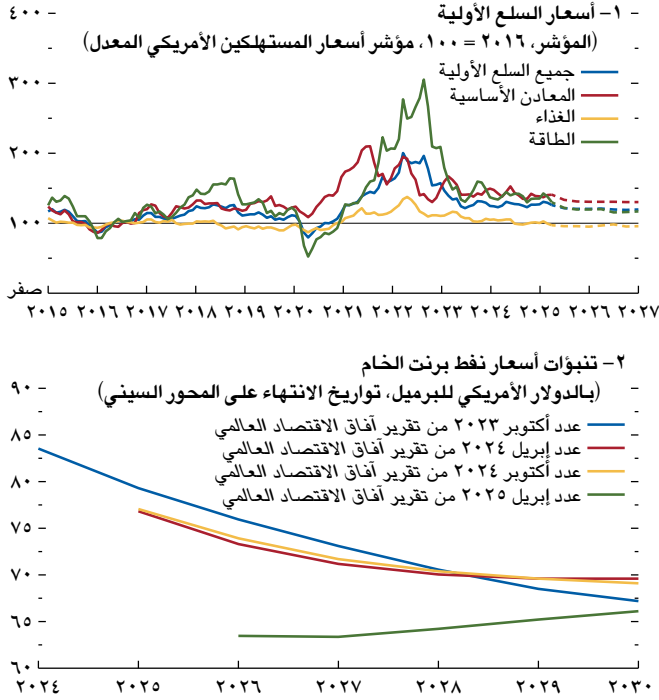
٢- إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموذجان تجاريان			١- الصادرات الحقيقية النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل			
CFRT	CP	GIMF	نموذج CFRT	نموذج CP		
٠,٩-	٠,٣-	١,٣-	٢٧,٦-	٢١,٨-	١٩,٣-	الولايات المتحدة
٠,٧-	٠,٥-	١,١-	٦,٧-	٤,٩-	٥,٤-	الصين
٠,٧-	٠,٥-	١,٩-	٦,٠-	١,٨-	٥,٧-	كندا والمكسيك
٠,٢-	٠,٠	٠,٦-	٠,٥-	٠,٠	١,١-	منطقة اليورو
٠,٣	٠,٠	١,٠-	٠,٣-	٠,١-	١,٦-	البلدان الآسيوية الأخرى
٠,٤-	٠,٢-	٠,٩-	٤,٢-	٣,١-	٥,١-	العالم

المصادر: دراسة Caliendo and Parro 2015 (نموذج CP)، ودراسة Caliendo, Feenstra, Romalis, and Taylor 2023 (نموذج CFRT)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الجدول الانحراف ٪ عن التنبؤات المعدة على أساس عدم تطبيق تعريفات. "البلدان الآسيوية الأخرى" تتضمن بنغلاديش وبروناي دار السلام، وكمبوديا، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وفيت نام.

تقرير خاص عن السلع الأولية: التطورات السوقية وتأثير الذكاء الاصطناعي على طلب الطاقة

الشكل البياني ١-ت خ-١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ ونظام أسعار السلع الأولية، صندوق النقد الدولي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، تطبق أحدث قيمة فعلية لمؤشر أسعار المستهلكين على التنبؤات، ممثلة بالأجزاء المتقطعة من الخطوط البيانية.

للبرميل في عام ٢٠٢٥، مما يمثل تراجعاً قدره ١٥,٥٪، قبل أن ينخفض إلى ٦٢,٤ دولار في عام ٢٠٢٦ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٢). وتحيط بالآفاق مخاطر متوازنة. فمن جانب، يحتمل تجاوز التوقعات السعريّة بسبب الاضطرابات المحتملة في الإمدادات النفطية من البلدان الخاضعة للعقوبات أو وقف تصعيد الحواجز التجارية، ومن جانب آخر، يمكن الاستمرار في تصعيد الحرب التجارية وإقرار زيادات إضافية في جدول إنتاج أوبك+.

وخلال الأسبوع الأول من إبريل، انعكس مسار أسعار الغاز الطبيعي التي بدأت في التراجع بالتوازي مع أسعار النفط عقب ارتفاعها على مدار ستة أشهر. فقد ارتفعت أسعار مركز التداول TTF في أوروبا بنسبة ٧,٧٪ بين أغسطس ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥ إلى ١٣,١ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفاق ذلك المتوسط التاريخي، وإن ظل أقل كثيراً عن ذروة ٢٠٢٢. ويُعزى هذا الاتجاه الصعودي إلى عوامل من بينها موجة الصقيع واضطرابات الإمداد المتنوعة، بما في ذلك وقف الغاز الروسي إلى أوروبا من خلال أوكرانيا في بداية يناير ٢٠٢٥. وبالمثل، أدت قسوة الطقس وزيادة

سجلت أسعار السلع الأولية ارتفاعاً بنسبة ١,٩٪ بين أغسطس ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥، مدفوعة بأسعار الغاز الطبيعي والمعادن النفيسة والمشروبات. وفي أسواق النفط، انخفضت الأسعار وسط مخاوف إزاء تراجع الطلب العالمي بسبب الحرب التجارية، مما يضيف إلى الضغوط الخافضة الناتجة عن قوة نمو الإنتاج النفطي خارج بلدان أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط + مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء، بما في ذلك روسيا) وإلغاء تخفيضات الإمداد التي سبق الاتفاق عليها بين بلدان أوبك+. وبخلاف أسعار الذهب التي تمثل استثناء ملحوظاً بسبب استمرار ارتفاعها الحاد إثر عدم اليقين بشأن الأوضاع الجغرافية-السياسية، وأسعار بعض السلع الأساسية مثل القمح، انخفضت أسعار معظم السلع الأولية منذ إعلان الإدارة الأمريكية عن تعريفات إضافية بتاريخ ٢ إبريل. كذلك يحلل هذا التقرير الخاص تأثير الذكاء الاصطناعي على طلب الطاقة.

تطورات أسواق السلع الأولية

انخفضت أسعار النفط بنسبة ٩,٧٪ بين أغسطس ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥ نتيجة تراجع مخاطر الإمداد المطولة في ظل مخاوف الحرب التجارية، وقوة نمو الإمدادات في البلدان خارج اتفاقية أوبك+، وإلغاء تخفيضات أوبك+. وسجلت أسعار النفط تراجعاً حاداً لاحقاً في أوائل إبريل وسط تصاعد التوترات التجارية، مما يفاقم من الهبوط المتوقع بالفعل. وكان هذا التراجع الأخير بمثابة عامل مساعد ساهم في تفاقم ضعف الأساسيات الاقتصادية، ويتوقع أن يتجاوز نمو الإمدادات نمو الطلب العالمي البطيء على الأرجح خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. وتساعدت المخاوف بشأن الطلب نتيجة تباطؤ الطلب في الصين، والذي يُعزى جزئياً إلى تزايد تغلغل السيارات الكهربائية.

وستكون لسياسة أوبك+ دور أساسي في هذا السياق. وفي مواجهة الضغوط لسحب التخفيضات الحادة والمستمرة، قررت مجموعة أوبك+ البدء تدريجياً في إلغاء التخفيضات بالرغم من هبوط الأسعار بوجه عام. ولم تؤدّ العقوبات التي تم فرضها على روسيا (بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٥)، وهي الأكثر صرامة على الإطلاق، إلى اضطرابات ملموسة في تدفقات النفط. فقد تراجع سعر تداول النفط الروسي، الذي يُصدر معظمه إلى الصين والهند، بنحو ٥ دولارات إلى ١٥ دولاراً مقارنة بسعر خام برنت. وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى أن متوسط أسعار النفط سيبلغ ٦٦,٩ دولار

ساهم في إعداد هذا التقرير الخاص كريستيان بوجمانز وباتريشيا غوميز-غونزاليس وجيوفاني ملينا (رئيس فريق مشارك) وهورهي ميراندا-بينتو وأندريا بالوسكي وأندريا بيسكاتوري (رئيسة الفريق) وسنيها توب، وقدم المساعدة البحثية كل من غاناشيم غانبوريف وماكسيميليانو هيريز أوسيس وجوزيف موسى. ويستند هذا التقرير الخاص إلى دراسة Bogmans and others (2025).

السعرية السلبية المحتملة في زيادة المحاصيل عن المتوقع، وتصاعد الحرب التجارية، واتساع نطاق عدم اليقين.

شره الطاقة: كيف يشكل الذكاء الاصطناعي الطلب على الطاقة

تتطلب سرعة تطور واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما في ذلك نماذج اللغة الكبيرة، بناء المزيد من مراكز البيانات التي تستهلك كميات هائلة من الكهرباء. وتنقسم تكلفة نماذج اللغة الكبيرة إلى مكونين أساسيين: تكلفة ثابتة كبيرة لتدريب النماذج وتكاليف متغيرة للتشغيل والاستجابة لأوامر المستخدمين^١. ونظرا للحاجة إلى موارد حاسوبية هائلة في المرحلتين، يمثل استهلاك الكهرباء أحد المدخلات الأساسية بالنسبة لشركات تقديم خدمات الذكاء الاصطناعي. ففي شمال فيرجينيا، الذي يضم أكبر تجمع لمراكز البيانات في العالم، تعادل مساحة المخازن الزاخرة بالخوادم بالقدم المربع ثمانية مبان بحجم مبنى إمباير ستيت (دراسة Cushman & Wakefield 2024). وباستخدام نموذج IMF-ENV، وهو نموذج توازن عام قابل للحساب متعدد البلدان (دراسة Chateau and others 2025)، يهدف هذا التقرير الخاص إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: (١) ما وتيرة نمو القطاعات المشاركة في تطوير الخدمات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتقديمها في السنوات الأخيرة، وكيف تغير استهلاكها من الكهرباء؟ و(٢) كيف يُقارن الطلب المتوقع على الكهرباء في قطاع الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٣٠ بمحركات الطلب الأخرى، مثل السيارات الكهربائية؟ و(٣) ما التأثير على أسعار الطاقة ومزيج مصادر الكهرباء في سيناريوهات السياسات البديلة؟ و(٤) ماذا سيكون تأثير نمو مراكز البيانات على انبعاثات الكربون؟

تزايد الأهمية الاقتصادية الكلية للقطاعات المنتجة للذكاء الاصطناعي

في الولايات المتحدة، ارتفعت القيمة المضافة للقطاعات المنتجة للذكاء الاصطناعي بأربعة أضعاف من ٢٧٨ مليار دولار (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٧) إلى ١,١٣ تريليون دولار بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٣، وهي وتيرة أكثر سرعة مقارنة بالقيمة المضافة في الصناعات التحويلية وغير الزراعية الخاصة. ونتيجة لذلك، ازداد نصيب هذه القطاعات في مجموع إجمالي الناتج المحلي الأمريكي من ٢,٤٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٣، وتضاعف نصيب قطاع معالجة البيانات تقريبا خلال الفترة نفسها. وفي الوقت نفسه، تراجع نصيب الصناعة التحويلية بمقدار ١,٥ نقطة مئوية (الشكل البياني ١-ت خ-٢، اللوحة ١). ونتج هذا النمو السريع في القطاعات المنتجة للذكاء الاصطناعي عن المكاسب الملحوظة في

الطلب على صادرات الغاز إلى مضاعفة أسعار خطوط توزيع "هنري هاب". وفي المقابل، وفي ظل ضعف الطلب من الصين، ظلت أسعار الغاز الطبيعي المسال الآسيوي ثابتة تقريبا خلال الفترة نفسها. وعقب الإعلان عن التعريفات بتاريخ ٢ إبريل، انعكس مسار أسعار الغاز، حيث أدت المخاوف بشأن الطلب المستقبلي على الطاقة إلى تراجع عام في أسعار الغاز. وحتى الرابع من إبريل، اتضح من أسواق العقود المستقبلية أن أسعار مركز التداول TTF ستبلغ في المتوسط ١٢,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٥، لتشهد فيما بعد ترجعا مطردا إلى ٧,٨ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع تراجع أسعار خطوط توزيع "هنري هاب" من ٤,٠ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٣ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٣٠. وتحيط بهذه الآفاق مخاطر متوازنة.

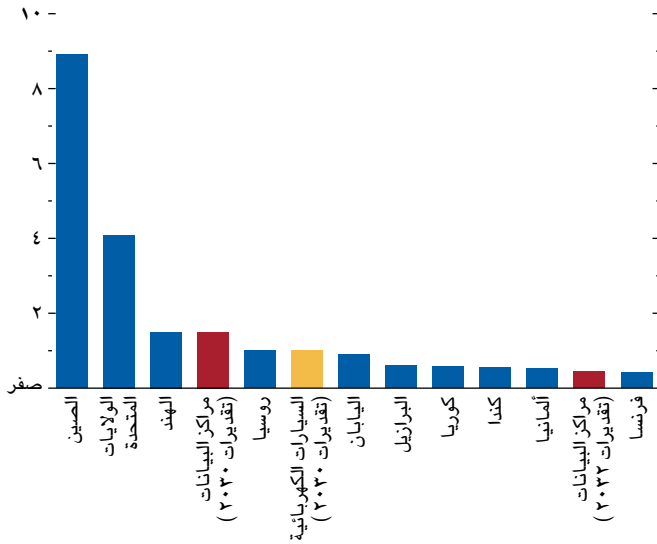
وارتفعت أسعار المعادن في ظل البحث عن الملاذ الآمن واضطرابات الإمداد حتى نهاية مارس، ولكن الأمور شهدت منعطفا حادا في الثاني من إبريل. فقد سجل مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المعادن ارتفاعا بنسبة ١١,٢٪ بين أغسطس ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ١)، مدفوعا في الأساس بأسعار الذهب والألومنيوم والنحاس. وشهدت أسعار الألومنيوم (١٢,٧٪) والنحاس (٨,٤٪) الارتفاع الأكبر على الإطلاق بين المعادن الأساسية بسبب المخاوف بشأن الإمدادات، وضغوط الطلب الناتجة عن تسريع المشتريات استباقا للتعريفات الجمركية. وعلى غرار أسعار الطاقة، سجلت أسعار المعادن الصناعية ترجعا حادا في الأسبوع الأول من إبريل مع تصاعد التوترات التجارية. وفي الوقت الحالي، تتوقع أسواق العقود المستقبلية هبوط أسعار المعادن الأساسية بنسبة ٥,٧٪ و٤,٥٪ و١٤,٣٪ للألومنيوم والنحاس وخام الحديد على الترتيب مع نهاية عام ٢٠٢٦. ويخالف ذلك اتجاه أسعار المعادن النفيسة، حيث شهدت أسعار الذهب ارتفاعات قياسية جديدة متتالية وسط اندام اليقين بشأن السياسات والأوضاع الجغرافية-السياسية، لتسجل ارتفاعا غير مسبوق إلى ٣٠٠٠ دولار للأوقية وتتجاوز مؤخرًا.

كذلك ارتفعت أسعار السلع الأولية الزراعية بسبب سوء أحوال الطقس. فبين أغسطس ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥، سجل مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الغذاء والمشروبات ارتفاعا بنسبة ٣,٦٪ مدفوعا بزيادة أسعار المشروبات. وشهدت أسعار الحبوب زيادة طفيفة بنسبة ٠,٦٪ مع انحسار المخاوف بشأن أوضاع محاصيل القمح والذرة. وسجلت أسعار البن قفزة بنسبة ٣٣,٨٪، حيث وصل مؤشر الصندوق لأسعار البن إلى ارتفاعات قياسية في فبراير بسبب المخاوف بشأن الإمدادات نتيجة أحوال الطقس في البرازيل. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار الأرز بنسبة ٢٦,٠٪ مع تحسن أوضاع المحاصيل في الهند وأجزاء أخرى من آسيا. وكان للحواجز التجارية الجديدة المفروضة في إبريل آثار متفاوتة على أسعار المنتجات الزراعية. فقد سجلت أسعار المحاصيل ذات المرونة الداخلية (البن) والمحاصيل ذات الحساسية التجارية (فول الصويا) ترجعا حادا. أما أسعار السلع الأساسية، مثل الذرة والقمح، فكانت أقل تأثرا إلى حد كبير. ومن المحتمل تجاوز الأسعار المتوقعة نتيجة الاضطرابات التجارية سوء أحوال الطقس، في حين تتمثل أهم أسباب التطورات

^١ تنشأ عن التكلفة الثابتة الضخمة وفورات حجم تؤدي إلى تركيز تطوير الذكاء الاصطناعي ضمن مجموعة محدودة من الشركات الكبيرة (دراسة Korinek and Vipra 2024). وإن كانت هذه المجموعة قد اتسعت مؤخرا في ظل التنوع المتزايد في هيكل تكلفة نماذج اللغة الكبيرة.

الشكل البياني ١- ت- خ-٣: الطلب على الكهرباء في قطاع الذكاء الاصطناعي

(بآلاف التيراواط في الساعة: طلب مراكز البيانات على الكهرباء مقارنة بالبلدان الأكثر استهلاكاً للكهرباء في عام ٢٠٢٣)



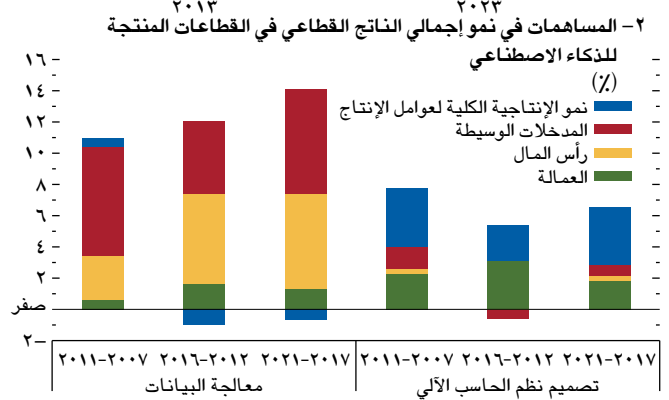
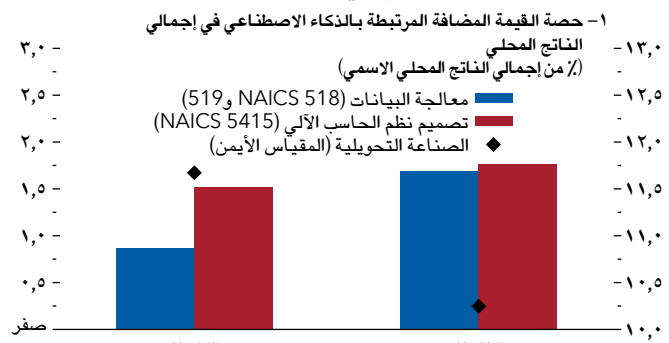
المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ ومنظمة أوليك؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تقديرات مراكز البيانات والسيارات الكهربائية تشمل العالم ككل، ومأخوذة عن منظمة أوليك والوكالة الدولية للطاقة، على الترتيب.

تقريباً كنسبة من مجموع تكلفتها في أقل من خمس سنوات (راجع الشكل البياني ١-٣ في المرفق ١-١ عبر الإنترنت). ومع تكامل هذه الشركات رأسياً من خلال بناء مراكز بياناتها وتشغيلها وتأجيرها، ستواصل هذه النسبة نموها على الأرجح.

وتنشأ عن الاستهلاك العالمي للكهرباء انعكاسات هائلة واسعة النطاق. فحسب التقديرات، وصل استهلاك مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي من الطاقة عالمياً إلى ٤٠٠-٥٠٠ تيراواط في الساعة في عام ٢٠٢٣، أي أكثر من ضعف مستواه تقريباً في عام ٢٠١٥ (تقرير OPEC 2024). وفي الولايات المتحدة التي تشهد النمو الأسرع على الإطلاق، يتوقع ارتفاع الطلب على الكهرباء من مراكز البيانات إلى ٦٠٦ تيراواط في الساعة في عام ٢٠٢٣ مقابل ١٧٨ تيراواط في الساعة في عام ٢٠٢٤، وذلك حسب سيناريو يفترض مستويات متوسطة من الطلب (دراسة McKinsey & Company 2024a). وبحلول عام ٢٠٣٠، يمكن أن يصل استهلاك الذكاء الاصطناعي من الكهرباء عالمياً إلى ١٥٠٠ تيراواط في الساعة، مما يجعل مستواه مقارباً لمجموع استهلاك الكهرباء الحالي في الهند، وهو ثالث أعلى استهلاك على مستوى العالم. ويعادل هذا الطلب المتوقع على الكهرباء في قطاع الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٣٠ حوالي ١,٥ ضعف الطلب المتوقع في قطاع السيارات الكهربائية، وهي أحد مصادر الطلب الجديدة على الكهرباء أيضاً (الشكل البياني ١-ت-خ-٣).

وفي ظل التطورات الأخيرة في قطاع الذكاء الاصطناعي، ازداد عدم اليقين بشأن متطلباته المستقبلية من موارد الحوسبة والطاقة. فقد نجحت شركات، مثل شركة الذكاء الاصطناعي DeepSeek، في

الشكل البياني ١- ت- خ-٢: تنامي الأهمية النسبية للقطاعات المنتجة للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الكلي



المصادر: مؤسسه Haver Analytics؛ وحسابات الإنتاج المتكاملة على مستوى الصناعات المعدة بالاشتراك بين مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: NAICS = نظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية

إنتاجية العمالة، حيث بلغت وتيرة نمو القيمة المضافة للعامل الواحد في قطاع معالجة البيانات حوالي أربعة أضعاف مقارنة بالاقتصاد ككل خلال السنوات العشر الماضية (راجع الشكل البياني ١-٢، اللوحة ١، المرفق ١-١ عبر الإنترنت).^٢ ويعزى نمو الإنتاجية في الأساس إلى زيادة الاستثمار في رأس المال المادي وتكامل المدخلات الوسيطة، على عكس الوضع في قطاع تصميم نظم الحاسب الآلي، حيث ساهمت العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى حد كبير في نمو الناتج (الشكل البياني ١-ت-خ-٢، اللوحة ٢). وبالتالي، فإن ارتفاع الناتج للعامل الواحد في مراكز البيانات، مقارنة بالقطاعات الأخرى، ينشأ عن سرعة تراكم رأس المال التي أدت إلى زيادة استهلاك الطاقة باعتبارها من المدخلات الوسيطة.

الطلب على الكهرباء في قطاع الذكاء الاصطناعي

تشكل تكلفة الكهرباء ١٣٪ إلى ١٥٪ من مجموع تكلفة شركات مراكز البيانات، في حين تبلغ ٠,٨٪ إلى ١,٥٪ فقط من التكلفة في شركات أشباه الموصلات وخدمات الذكاء الاصطناعي، وإن كانت تكلفة الكهرباء في شركات خدمات الذكاء الاصطناعي قد تضاعفت

^٢ جميع المرفقات عبر الإنترنت متاحة للاطلاع من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO

و٣٪ في أوروبا (١٤٥ تيراواط في الساعة) و٢٪ في الصين (٢٣٧ تيراواط في الساعة) مقارنة بالسيناريو الأساسي. وفي سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة البديلة، يزداد مجموع إمدادات الكهرباء بالنسب نفسها، مع تغير التكوين ليشمل المزيد من الطاقة المتجددة. وفي الصين والولايات المتحدة وأوروبا، يحل توليد الكهرباء من مصادر الشمس والرياح حوالي ١٦٦ تيراواط في الساعة و٥٨ تيراواط في الساعة و٣٥ تيراواط في الساعة، على الترتيب، محل التوليد من المصادر الأخرى، بما في ذلك الطاقة في الصين التي تعتمد على الفحم أساساً والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة (الشكل البياني ١-ت خ-٤، اللوحة ١).

وفي السيناريوهين، يعني ارتفاع التكلفة الحدية لإمدادات الكهرباء أن زيادة التوليد أقل مما يتناسب مع نمو الطلب على مستوى الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الكهرباء. وفي الوقت نفسه، فإن قوة التزام شركات الذكاء الاصطناعي الكبرى بالتصدي لجمود إمدادات الطاقة على المدى المتوسط يمكن أن تحد من الزيادة في أسعار الكهرباء. وفي هذه الحالة، ستبلغ الزيادة ٠,٩٪ في الولايات المتحدة، و٠,٤٥٪ في أوروبا، و٠,٣٥٪ في الصين في ظل سياسات الطاقة الحالية (الشكل البياني ١-ت خ-٤، اللوحة ٢). غير أن الأسعار ستشهد ضغوطاً ملموسة حال تراجع وتيرة التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة عن الاتجاهات الأخيرة وعدم ضخ استثمارات جديدة في قدرات النقل والتوزيع (مقارنة بالسيناريو الأساسي). ومن الممكن تصاعد الزيادات السعريّة في سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية لتصل إلى ٥,٣٪ في الصين و٨,٦٪ في الولايات المتحدة و٣,٦٪ في أوروبا بحلول ٢٠٣٠ (الشكل البياني ١-ت خ-٤، اللوحة ٢)، مما يضيف إلى الضغوط السعريّة الناجمة عن مصادر أخرى عديدة.^٥

وعلاوة على ذلك، فبدون استثمارات إضافية في النقل والتوزيع، سيتطلب دعم التوسع في قطاع الذكاء الاصطناعي إعادة توجيه الكهرباء من أنشطة اقتصادية أخرى. وستنشأ عن هذا التحول تحديات هائلة، خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية كثيفة الاعتماد على الطاقة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، سيتراجع النمو السنوي في القيمة المضافة لهذه القطاعات بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في المتوسط عنه في السيناريو الأساسي، مما يحد من نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بمقدار ٠,١ نقطة مئوية. وفي سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة البديلة، ترتفع أسعار الكهرباء بنسبة أقل بسبب تعريفة تغذية شبكات الطاقة الشمسية

تحقيق طفرات هائلة في الكفاءة الخوارزمية قد تؤدي إلى خفض التكلفة الحاسوبية لنماذج الذكاء الاصطناعي بأسرع مما كان متوقفاً في السابق. غير أن مكاسب الكفاءة تلك قد تتوازن حال زيادة الاعتماد على موارد الحوسبة في الشركات الراغبة في تطوير أداء النماذج (دراسة Hoffmann and others 2022). ويضيف إلى هذه التعقيدات استحداث نماذج التفكير – التي يتطلب استخدامها المزيد من موارد الحوسبة – وربما زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بسبب توافر النماذج مفتوحة المصدر وانخفاض تكلفتها.

آثار زيادة الطلب على الكهرباء

يرصد نموذج IMF-ENV تأثير الذكاء الاصطناعي عبر زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاعات تكنولوجيا المعلومات في الصين والولايات المتحدة وأوروبا تماشياً مع الزيادة المتوقعة في طلب مراكز البيانات على الطاقة بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ (راجع الجدول ١-١-١ في المرفق ١-١ عبر الإنترنت). ومن المتوقع أن يكون هذا النمو بمعدل سنوي ثابت قدره ٢٢٪ و١٣٪ و١٠٪ على الترتيب (تقرير JP Morgan 2024؛ وتقريراً McKinsey & Company 2024a, 2024b).

ويحاكي النموذج ثلاثة سيناريوهات: (١) السيناريو الأساسي، الذي يستبعد صدمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ولكنه يعكس توقعات الطاقة والانبعثات المتسقة مع السياسات المطبقة خلال عام ٢٠٢٤، و(٢) سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية، الذي يصمم صدمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بافتراض أن تكوين توليد الكهرباء يظل مماثلاً للتكوين الوارد في السيناريو الأساسي، و(٣) سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة البديلة، حيث تحسب حصة الطاقة المتجددة في مجموع توليد الكهرباء تماشياً مع استراتيجيات البلدان على المدى الطويل باستخدام تعريفة تغذية شبكات الطاقة المتجددة، وإن كانت خيارات السياسات تتحدد في الواقع العملي بناءً على تفضيلات البلدان.^٦ وتُعرض نتائج سيناريو الذكاء الاصطناعي كانهزلات عن السيناريو الأساسي، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

وتؤدي صدمة الذكاء الاصطناعي إلى زيادة استهلاك الكهرباء في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ويتوقع من منتجي الكهرباء رفع الطاقة التوليدية. ويتفاوت تكوين توليد الكهرباء حسب التكنولوجيات عبر البلدان، ويعتمد على تكلفة الإنتاج النسبية والسياسات الحالية. وبحلول عام ٢٠٣٠، يرتفع مجموع إمدادات الكهرباء في سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية بنسبة ٨٪ في الولايات المتحدة (٥٢٥ تيراواط في الساعة)

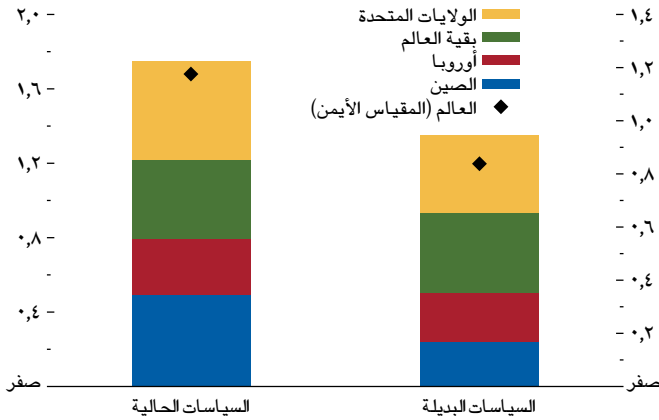
^٥ يعتمد التوسع في قطاع الذكاء الاصطناعي على نمو الكهرباء، وبالتالي ينبغي أن تركز سياسات الطاقة في البلدان على الإمداد. وتؤثر سياسات الإمداد المختلفة على الأسعار وإجمالي الناتج المحلي والإيرادات (دراسة Chateau, Jaumotte, and Schwerhoff 2024). وتتضمن تجارب المحاكاة تعريفة تغذية شبكات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والرياح نظراً لأن حزم السياسات تضمنتها في السابق ولأنها تنافس الوقود الأحفوري من حيث التكلفة في هذه المناطق (راجع تقرير IRENA 2024).

^٦ تخضع الولايات المتحدة حالياً لاستثمارات عامة في تطوير البنية التحتية للنقل والتوزيع لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. ومن شأن الحلول المبتكرة، مثل دمج نظم الكهرباء (دراسة Engel, Posner, and Varadarajan 2025) واستخدام المفاعلات النووية النموذجية الصغيرة، أن تتيح قدراً من المرونة، مما يحد من القيود التي تفرضها المعوقات الحالية. ولا يُتوقع تشغيل معظم القدرات النووية الجديدة في الولايات المتحدة قبل أوائل ثلاثينات القرن الحالي.

^٧ تشير التقديرات الواردة في دراسة Chandramowli and others (2024) إلى ارتفاع أسعار الجملة على خدمات الكهرباء بنسبة ١٩٪ في الولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٨ بسبب زيادة الطلب الناتجة عن مراكز البيانات، وعن استخدام الكهرباء في المباني ووسائل النقل، وتصنيع البطاريات وخلايا الوقود، والذكاء الاصطناعي، والتنقيب عن العملات المشفرة.

الشكل البياني ١-ت خ-٥: تأثير التوسع في قطاع تكنولوجيا المعلومات على الانبعاثات

(طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون: انبعاثات غاز الاحتباس الحراري التراكمية: التغير % مقارنة بالسيناريو الأساسي، المقياس الأيمن)



المصادر: صندوق النقد الدولي، نموذج IMF-ENV؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض المحور الأيسر مجموع الزيادة في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ الناتج عن توسع قطاع تكنولوجيا المعلومات في مناطق مختارة. ويعرض المحور الأيمن مجموع الزيادة في الانبعاثات العالمية في عام ٢٠٣٠ نتيجة هذا التوسع مقارنة بالانبعاثات في السيناريو الأساسي.

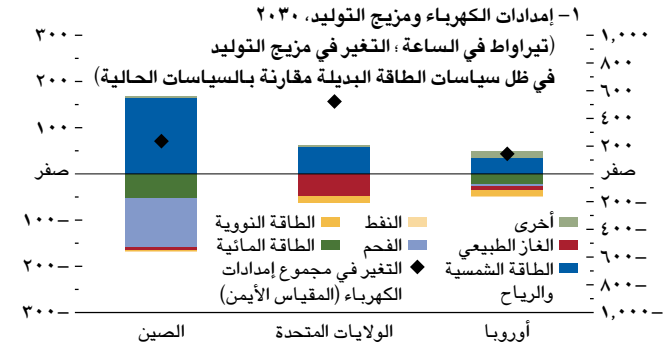
بحجم الزيادة في سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية^٦

وفي سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية، تؤدي صدمة الذكاء الاصطناعي إلى زيادة متوسطة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠، اتساقاً مع تقديرات الصندوق السابقة التي تراوحت بين ٠,١ و ٠,٨ نقطة مئوية (عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويزداد التأثير في البلدان مع زيادة معدل النمو المتوقع لقطاع تكنولوجيا المعلومات وأهميته النسبية في الاقتصاد. وفي سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة البديلة، تتراجع هذه المكاسب إلى حد ما بسبب سياسات تعريفات تغذية الشبكات. فمجموع تكلفة هذه التعريفات على المالية العامة يتراوح بين ٠,٣ و ٠,٦ % من إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان ويمول من خلال زيادة الضرائب الجرافية، مما يحد بدرجة طفيفة من استهلاك الأسر. غير أن مكاسب النمو الناتجة عن توسع قطاع الذكاء الاصطناعي تفوق بكثير هذه التكاليف، مما يؤدي إلى متوسطات نمو مماثلة في إجمالي الناتج المحلي بين السيناريوهين.

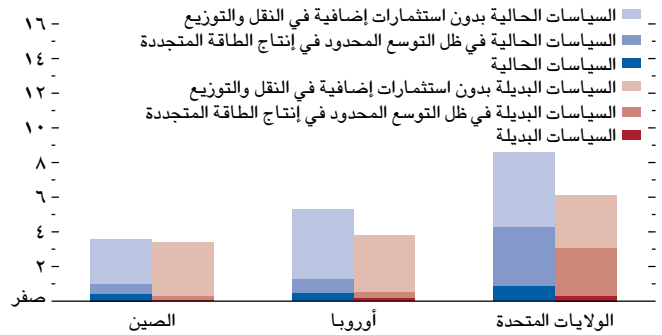
وإيجازاً لما سبق، على الرغم من الزيادة المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي نتيجة التوسعات في قطاع تكنولوجيا المعلومات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، تأتي هذه التطورات على حساب ارتفاع انبعاثات الكربون. واستناداً إلى وسيط التكلفة الاجتماعية للكربون المقدّر بنحو ٣٩ دولاراً - بناءً على ١٤٧ دراسة منشورة تتضمن ما يزيد على ١٨٠٠ تقدير

^٦تقديرات متحفظة مقارنة بتلك الواردة في دراسة Stern and Romani (2025) التي تتوقع أن يساهم الطلب على الطاقة في قطاع الذكاء الاصطناعي بمقدار ٠,٤ إلى ١,٦ غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥.

الشكل البياني ١-ت خ-٤: آثار زيادة الطلب على الكهرباء



٢- التغير في أسعار الكهرباء، ٢٠٣٠ (٪: التغير مقارنة بالسيناريو الأساسي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، نموذج IMF-ENV؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يعرض المحور الأيسر التغير في مزيج التوليد في ظل سياسات الطاقة البديلة مقارنة بالسياسات الحالية بالتيراواط في الساعة. وتساهم تعريفات تغذية الشبكة في زيادة التوليد من مصادر الطاقة الشمسية والرياح. ويعرض المحور الأيمن مجموع الزيادة في إمدادات الكهرباء مقارنة بالسيناريو الأساسي بالتيراواط، وهو مماثل في ظل سياسات الطاقة الحالية وسياسات الطاقة البديلة.

والرياح. فالتعريفات تحد من أسعار توليد هذه التكنولوجيات التي تتسم بانخفاض تكلفة إنتاجها نسبياً وحصتها الأكبر في مجموع توليد الكهرباء مقارنة بالتكنولوجيات في سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية.

وفي سيناريو الذكاء الاصطناعي، تزداد انبعاثات غاز الاحتباس الحراري عالمياً وإقليمياً بسبب زيادة الطلب على الطاقة الناتجة عن توسع قطاع تكنولوجيا المعلومات وتداعياته على الاقتصاد. وفي سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة الحالية، تصل الزيادة في عام ٢٠٣٠ إلى ٥,٥ ٪ و ٣,٧ ٪ و ١,٢ ٪ في الولايات المتحدة وأوروبا والصين على الترتيب، كما يبلغ متوسط الزيادة العالمية ١,٢ ٪ (الشكل البياني ١-ت خ-٥). ويعني ذلك زيادة تراكمية في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري قدرها ١,٧ غيغا طن بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠، وهو ما يعادل انبعاثات غاز الاحتباس الحراري المرتبطة بالطاقة في إيطاليا على مدار خمس سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن قطاع الكهرباء ولو بدرجة طفيفة في سيناريو الذكاء الاصطناعي في ظل سياسات الطاقة البديلة يحد مجموع الزيادة التراكمية في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري العالمية إلى ١,٣ غيغا طن بحلول عام ٢٠٣٠، أي أقل بنسبة ٢٤ ٪ مقارنة

(دراسة Moore and others 2024) – تبلغ التكلفة الاجتماعية الإضافية الناتجة عن ١,٣ إلى ١,٧ غيغاطن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون حوالي ٥٠,٧ إلى ٦٦,٣ مليار دولار، أي ١,٣٪ إلى ١,٧٪ من الزيادة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في إجمالي الناتج المحلي العالمي بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠.

الاستنتاجات وانعكاسات السياسات

في ظل استمرار تطور تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتوسعها، يُتوقع أن يشهد الطلب على القدرات الحاسوبية والكهرباء طفرة هائلة. ورغم التحديات الناجمة عن ارتفاع أسعار الكهرباء وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري، ستتجاوز مكاسب إجمالي الناتج المحلي العالمي من الذكاء الاصطناعي تكلفة الانبعاثات الإضافية على الأرجح. غير أن توزيع المنافع الاقتصادية قد يكون غير متوازن عبر البلدان ومختلف المجموعات داخل المجتمعات، مما يفاقم من أوجه عدم المساواة الحالية.

وستؤدي زيادة الطلب على الكهرباء من قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى تحفيز الإمدادات الكلية، مما ستنج عنه – حال استجابة الإمدادات على نحو كاف – زيادة طفيفة في أسعار الكهرباء. أما تباطؤ استجابة الإمدادات، فسيؤدي إلى زيادات

أكثر حدة في الأسعار. وفي الولايات المتحدة، التي يُتوقع أن تشهد طفرة الأكبر على الإطلاق في الطلب على الكهرباء، يمكن أن تؤدي التوسعات في قطاع الذكاء الاصطناعي وحدها إلى ارتفاع أسعار الكهرباء بما يصل إلى ٩٪، مما سيضيف إلى الضغوط السعرية الناتجة عن مصادر عديدة أخرى.

كذلك في ظل سياسات الطاقة الحالية، يمكن أن يؤدي ارتفاع الطلب على الكهرباء المرتبط بالذكاء الاصطناعي إلى زيادة قدرها ١,٧ غيغاطن في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري العالمية بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠، أي ما يعادل انبعاثات غاز الاحتباس الحراري المرتبطة بالطاقة في إيطاليا على مدار خمس سنوات. والتكلفة الاجتماعية لهذه الانبعاثات الإضافية محدودة مقارنة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة من الذكاء الاصطناعي، وإن كانت ستضيف إلى التراكمات المقلقة في حجم الانبعاثات العالمية.

وهناك الكثير من عدم اليقين بشأن حجم الطلب على القدرات الحاسوبية والكهرباء من منتجي خدمات الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤخر الاستثمارات في قطاع الطاقة، وبالتالي يتسبب في عدم كفاية الاستثمارات وارتفاع الأسعار. وعلى صناع السياسات والشركات العمل معاً لضمان تحقيق كامل إمكانات الذكاء الاصطناعي مع الحد قدر الإمكان من التكلفة المجتمعية.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

أوروبا	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤
أوروبا	١,٨	١,٤	١,٦	٧,٨	٦,٢	٤,٣	٢,٥	١,٩	١,٧
أوروبا المتقدمة	١,٠	١,٠	١,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٠	٣,١	٢,٦	٢,٤	٥,٨	٥,٩	٥,٨
منطقة اليورو ^٤	٠,٩	٠,٨	١,٢	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٨	٢,٣	٢,١	٦,٣	٦,٤	٦,٣
ألمانيا	٠,٢-	٠,٠	٠,٩	٢,٥	٢,١	١,٩	٥,٧	٥,٢	٥,٠	٣,٢	٣,٥	٣,٢
فرنسا	١,١	٠,٦	١,٠	٢,٣	١,٣	١,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٢-	٧,٤	٧,٧	٧,٤
إيطاليا	٠,٧	٠,٤	٠,٨	١,١	١,٧	٢,٠	١,١	٠,٩	٠,٩	٦,٧	٦,٧	٦,٦
إسبانيا	٣,٢	٢,٥	١,٨	٢,٩	٢,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٢	١١,٠	١١,١	١١,٣
هولندا	١,٠	١,٤	١,٤	٣,٢	٢,٨	٢,٣	٩,٩	١٠,٤	١٠,٥	٤,٠	٣,٨	٣,٧
بلجيكا	١,٠	٠,٨	١,٠	٤,٣	٣,٢	٢,١	٠,٩-	١,١-	١,٣-	٥,٧	٥,٩	٥,٧
آيرلندا	١,٢	٢,٣	٢,١	١,٣	١,٩	١,٧	١٧,٢	١١,٦	١١,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٣
النمسا	١,٢-	٠,٣-	٠,٨	٢,٩	٣,٢	١,٧	٢,٤	٢,٦	٢,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٤
البرتغال	١,٩	٢,٠	١,٧	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٢	١,٧	١,٥	٦,٣	٦,٤	٦,٥
اليونان	٢,٣	٢,٠	١,٨	٣,٠	٢,٤	٢,١	٦,٩-	٦,٥-	٥,٩-	٩,٠	٩,٤	١٠,١
فنلندا	٠,١-	١,٠	١,٤	١,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٠,٥-	٠,٦-	٧,٦	٨,١	٨,٤
الجمهورية السلوفاكية	٢,٠	١,٣	١,٧	٣,٢	٣,٧	٢,٩	٢,٨-	١,٩-	١,٥-	٥,٩	٥,٨	٥,٤
كرواتيا	٣,٨	٣,١	٢,٧	٤,٠	٣,٧	٢,٦	١,٢-	٠,٧-	٠,٦-	٥,٣	٥,٣	٥,٥
ليتوانيا	٢,٧	٢,٨	٢,٥	٠,٩	٣,٥	٢,٨	٢,٥	٢,٠	١,٧	٦,١	٦,٦	٧,١
سلوفينيا	١,٦	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٦	٢,٣	٤,٤	٣,٦	٣,٣	٤,٠	٣,٩	٣,٧
لكسمبرغ	١,٠	١,٦	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,١	١٣,٨	٨,٨	٧,٨	٦,٢	٦,١	٥,٧
لاتفيا	٠,٤-	٢,٥	٢,٥	١,٣	٢,٤	٢,٤	٢,١-	٢,٥-	٢,٤-	٦,٢	٦,٧	٦,٩
إستونيا	٠,٣-	٠,٧	١,٨	٣,٧	٥,٨	٣,٩	١,١-	٢,٦-	٢,٤-	٦,٩	٧,١	٧,٥
قبرص	٣,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٦,٨-	٧,٣-	٧,٨-	٥,٠	٤,٨	٤,٩
مالطا	٦,٠	٣,٩	٣,٩	٢,٤	٢,١	١,٩	٦,١	٦,٢	٦,١	٣,١	٣,١	٣,١
المملكة المتحدة	١,١	١,١	١,٤	٢,٥	٣,١	٢,٢	٣,٤-	٣,٧-	٣,٧-	٤,٤	٤,٥	٤,٣
سويسرا	١,٣	٠,٩	١,٦	١,١	٠,٢	٠,٥	٥,١	٥,٠	٥,٢	٢,٨	٢,٨	٢,٤
السويد	١,٠	١,٩	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٠	٧,٤	٦,٨	٦,٠	٨,٠	٨,٢	٨,٤
الجمهورية التشيكية	١,١	١,٦	١,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٠	١,٨	٠,١-	٠,٦-	٢,٤	٢,٥	٢,٨
النرويج	٢,١	٢,١	١,٧	٣,١	٢,٦	٢,٢	١٧,١	١٥,٩	١٥,١	٣,٩	٣,٩	٤,٠
الدانمرك	٣,٧	٢,٩	١,٨	١,٣	١,٩	٢,١	١٣,٠	١٢,٦	١٢,٤	٣,٠	٣,٠	٢,٩
أيسلندا	٠,٥	٢,٠	٢,٤	٥,٩	٣,٥	٢,٧	٣,٥-	١,٩-	١,٢-	٤,٠	٤,٠	٣,٤
أندورا	٣,٤	١,٩	١,٦	٣,١	٢,٢	١,٨	١٥,١	١٦,٩	١٦,٩	١,٨	١,٦	١,٤
سان مارينو	٠,٧	١,٠	١,٣	١,٢	٢,٠	٢,٠	٦,٣	٤,٠	٣,٣	٤,٥	٤,٤	٤,٤
أوروبا الصاعدة والنامية ^٦	٣,٤	٢,١	٢,١	١٦,٨	١٣,٥	٨,٧	٠,٠	١,٠-	١,٠-
روسيا	٤,١	١,٥	٠,٩	٨,٤	٩,٣	٥,٥	٢,٩	١,٩	١,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٥
تركيا	٣,٢	٢,٧	٣,٢	٥٨,٥	٣٥,٩	٢٢,٨	٠,٨-	١,٢-	١,٢-	٩,٢	٩,٤	٨,٧
بولندا	٢,٩	٣,٢	٣,١	٣,٧	٤,٣	٣,٤	٠,١	٠,٣-	٠,٧-	٣,٠	٢,٩	٢,٨
رومانيا	٠,٩	١,٦	٢,٨	٥,٦	٤,٦	٣,١	٨,٣-	٧,٦-	٧,٤-	٥,٢	٥,٤	٥,٤
أوكرانيا ^٧	٣,٥	٢,٠	٤,٥	٦,٥	١٢,٦	٧,٧	٧,٠-	١٥,٩-	١٠,٦-	١٠,٢	١١,٦	١٣,١
هنغاريا	٠,٥	٢,٠	٢,٦	٣,٧	٤,٩	٣,٦	٢,٢	١,٠	١,١	٤,٢	٤,٦	٤,٥
بيلاروس	٤,٠	٢,٨	٢,٠	٥,٧	٥,٥	٥,٨	٢,٨-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٩	٢,٩	٣,٠
بلغاريا	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٦	٣,٧	٢,٣	٠,٢	١,٥-	١,٠-	٤,١	٤,١	٤,٢
صربيا	٣,٩	٣,٥	٤,٢	٤,٧	٤,٠	٣,٣	٦,٣-	٥,٨-	٥,٧-	٨,٤	٨,٥	٨,٦

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف" و"٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا سلوفينيا.

^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

^٧ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بأوكرانيا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

آسيا	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
آسيا	٤,٦	٣,٩	٤,٠	٢,١	١,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٩	٣,٠	٣,٠
آسيا المتقدمة	١,٥	١,٢	١,٤	٢,٦	٢,١	١,٩	٥,٤	٤,٥	٤,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٠
اليابان	٠,١	٠,٦	٠,٦	٢,٧	٢,٤	١,٧	٤,٨	٣,٤	٣,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٦
كوريا	٢,٠	١,٠	١,٤	٢,٣	١,٨	١,٨	٥,٣	٣,٥	٣,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٠
أستراليا	١,٠	١,٦	٢,١	٣,٢	٢,٥	٣,٥	١,٩-	٣,١-	٣,٤-	٤,٠	٤,٣	٤,٥
مقاطعة تايوان الصينية	٤,٣	٢,٩	٢,٥	٢,٢	١,٨	١,٦	١٥,٧	١٨,٥	١٩,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٤
سنغافورة	٤,٤	٢,٠	١,٩	٢,٤	١,٣	١,٥	١٧,٥	١٧,٢	١٧,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٢,٥	١,٥	١,٩	١,٧	١,٩	٢,٢	١٣,٠	١١,٤	١١,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٤
نيوزيلندا	-٠,٥	١,٤	٢,٧	٢,٩	٢,٠	٢,٠	٦,٠-	٤,٩-	٤,٧-	٤,٧	٥,٣	٥,٣
منطقة مكاو الإدارية الخاصة	٨,٨	٣,٦	٣,٥	٠,٧	٠,٩	١,٣	٣١,٧	٣٠,٠	٢٨,٩	١,٨	١,٧	١,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٣	٤,٥	٤,٦	٢,٠	١,٧	٢,٠	١,٥	١,١	٠,٩
الصين	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٦	٢,٣	١,٩	١,٧	٥,١	٥,١	٥,١
الهند ^٤	٦,٥	٦,٢	٦,٣	٤,٧	٤,٢	٤,١	٠,٨-	٠,٩-	١,٤-	٤,٩	٤,٩	٤,٩
إندونيسيا	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٢,٣	١,٧	٢,٥	٠,٦-	١,٥-	١,٦-	٥,١	٥,٠	٥,١
تايلند	٢,٥	١,٨	١,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٩	٢,١	١,٢	١,٢	١,٠	١,٠	١,٠
فيتنام	٧,١	٥,٢	٤,٠	٣,٦	٢,٩	٢,٥	٦,١	٣,٢	١,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٠
ماليزيا	٥,١	٤,١	٣,٨	١,٨	٢,٤	٢,٢	١,٧	١,٦	١,٨	٣,٢	٣,٢	٣,٢
الفلبين	٥,٧	٥,٥	٥,٨	٣,٢	٢,٦	٢,٩	٣,٨-	٣,٤-	٣,٢-	٤,٥	٤,٥	٤,٥
بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى ^٥	٣,٨	٣,٥	٥,٢	٩,٥	٩,٩	٦,٥	٠,٢-	٠,٦-	٠,٩-
للتذكيرة												
آسيان-٦ ^٦	٤,٦	٤,٠	٣,٩	٢,٠	١,٧	٢,٢	٢,٦	٢,١	٢,٠
آسيا الصاعدة ^٧	٥,٤	٤,٦	٤,٦	١,٦	١,٤	١,٨	١,٦	١,٢	٠,٩

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.^٤ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٥ بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبتان وبروناي دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.^٦ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.^٧ آسيا الصاعدة تشمل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤
أمريكا الشمالية	٢,٦	٢,٦	١,٧	١,٦	٣,١	٢,٥	٣,٠	٣,١	٢,٥	٣,٣	٣,٥
الولايات المتحدة	٢,٨	١,٨	١,٧	١,٨	٣,٠	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٢,٥	٣,٧	٣,٩
المكسيك	١,٥	٠,٣	١,٤	٠,٣	٤,٧	٣,٢	٣,٥	٤,٧	١,١	٠,٥	٠,٣
كندا	١,٥	١,٤	١,٦	١,٤	٢,٤	٢,١	٢,٠	٢,٤	٠,٣	٠,١	٠,٥
بورتو ريكو ^٤	١,٠	٠,٨	٠,١	٠,٨	١,٦	١,٩	٢,١	١,٦
أمريكا الجنوبية ^٥	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢٣,٥	٥,٥	٩,١	٢٣,٥	١,٥	١,٥	١,٣
البرازيل	٣,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٤,٤	٤,٣	٥,٣	٤,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٨
الأرجنتين	١,٧	٥,٥	٤,٥	٥,٥	٢١٩,٩	١٤,٥	٣٥,٩	٢١٩,٩	٠,٣	٠,٤	١,٠
كولومبيا	١,٧	٢,٤	٢,٦	٢,٤	٦,٦	٣,١	٤,٧	٦,٦	٢,٤	٢,٣	١,٨
شيلي	٢,٦	٢,٠	٢,٢	٢,٠	٣,٩	٣,٢	٤,٤	٣,٩	٢,٤	٢,١	١,٥
بيرو	٣,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٨	٢,٤	١,٩	١,٧	٢,٤	١,٣	١,٧	٢,٢
إكوادور	٢,٠	١,٧	٢,١	١,٧	١,٥	١,٥	١,٣	١,٥	٢,٦	٣,٤	٥,٨
فنزويلا	٥,٣	٤,٠	٥,٥	٤,٠	٤٩,٠	٢٢٥,٠	١٨٠,٠	٤٩,٠	٠,٥	٠,١	٢,٤
بوليفيا	١,٣	١,١	٠,٩	١,١	٥,١	١٥,٨	١٥,١	٥,١	٣,٠	٢,٥	٤,٣
باراغواي	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٢,٧	٢,٤	٣,٩
أوروغواي	٣,١	٢,٨	٢,٦	٢,٨	٤,٨	٥,٣	٥,٥	٤,٨	١,٧	١,٥	١,٠
أمريكا الوسطى ^٦	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٣,٨	٢,٣	٣,٤	٢,٩	٢,٣	١,٣	٠,٩	٠,٩
الكاريببي ^٧	١٢,١	٤,٢	٨,٦	٤,٢	٦,٣	٥,٩	٦,٣	٦,٣	٠,٣	٠,٦	٤,١
للتذكرة											
أمريكا اللاتينية والكاريببي ^٨	٢,٤	٢,٠	٢,٤	٢,٠	١٦,٦	٤,٨	٧,٢	١٦,٦	١,٤	١,١	٠,٩
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^٩	٣,٩	٣,٥	٢,٧	٣,٥	٢,٣	٢,٠	١,٩	٢,٣	٨,٣	٩,٩	١٠,٤

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.
- ^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف ٦" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر. وتستثنى فنزويلا من المجملات.
- ^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
- ^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
- ^٤ بورتو ريكو هي إقليم تابع للولايات المتحدة ولكن يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.
- ^٥ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.
- ^٦ أمريكا الوسطى تشير إلى مجموعة بلدان "أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية" (CAPDR) وتشمل كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.
- ^٧ تتألف منطقة الكاريبي من أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.
- ^٨ تتألف منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي من المكسيك واقتصادات من منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.
- ^٩ الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي يضم أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغويلا ومونتسيرات وهما ليسا من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
٢,٤	٣,٠	٣,٥	١٤,٤	١١,١	٩,٩	٢,٠	٠,١-	٠,٤-
٢,٥	٢,٦	٣,١	٨,٥	١٠,٣	١٠,٠	٤,٢	١,٤	٠,٩
١,٣	٣,٠	٣,٧	١,٧	٢,٠	٢,٠	٠,٥-	٤,٠-	٤,٣-
٣,٥	٠,٣	١,١	٣٢,٦	٤٣,٣	٤٣,٥	٢,٧	٠,٩	١,٣	٧,٨	٩,٥	٩,٣
٣,٨	٤,٠	٥,٠	١,٧	٢,١	٢,٠	٩,١	٦,٦	٦,٤
٤,٨	٤,٩	٤,٣	٨,٧	٩,٩	٩,٤	١,٣-	٣,٦-	٣,٧-	٤,٧	٤,٦	٤,٦
٣,٥	٣,٥	٣,٠	٤,٠	٣,٧	٣,٦	١,٤-	٣,٩-	٤,٦-
٠,٣	١,٥-	١,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٠	١,٥	١,٥
٢,٤	٢,٤	٥,٦	١,١	١,٢	١,٤	١٧,٢	١٠,٨	١٠,٣
٢,٨-	١,٩	٣,١	٢,٩	٢,٥	٢,٢	٢٩,٥	٢٢,٧	١٩,٣
٤,١	٣,٥	٢,٥	٢,٢	٥,٧	٤,٥	٧,٨	٧,٨	٤,١	٥,٤	٥,٣	٥,٣
١,٧	٢,٣	٣,٦	٠,٦	١,٥	٢,٠	٢,٢	١,٥-	٢,٥-
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٤,٨	٧,٠	٨,٠	٣,١	٢,٠	٠,٦
٢,٨	٢,٨	٣,٠	٠,٩	١,٠	١,٥	٤,٩	٣,٣	١,٧	٥,٩
٢,٣	٣,٦	٤,١	٢٤,١	١٢,٤	٩,٧	٣,٩-	٣,٨-	٣,٥-
٢,٤	٣,٨	٤,٣	٣٣,٣	١٩,٧	١٢,٥	٥,٤-	٥,٨-	٣,٧-	٧,٤	٧,٧	٧,٧
٢,٥	٢,٦	٣,٦	٢٣,٤	٥,١	٧,٧	٠,٥-	٠,١-	٠,٤-	٨,٣	٨,٠	٧,٥
٣,٢	٣,٩	٣,٧	٠,٩	٢,٢	٢,٣	١,٤-	٢,٠-	٢,٢-	١٣,٣	١٣,٢	١٢,٩
٦,٥	٥,٩	٥,٨	٩,٦	٨,٨	٧,٢	٥,٠-	٥,٠-	٤,٨-	٥,٥	٥,٠	٤,٥
١,٤	١,٤	١,٤	٧,٠	٦,١	٦,٥	١,٧-	٢,٧-	٣,١-
٢٣,٤-	٠,٤-	٨,٨	١٧٦,٨	١٠٠,٠	٦٣,٢	٣,٥-	٣,٦-	٨,٦-	٦٠,٨	٦٢,٠	٥٩,٧
٢,٥	٢,٦	٢,٩	٠,٢	٣,٦	٢,٦	٥,٨-	٥,٥-	٥,٨-
٩,٤	٦,٠	٥,٠	١,١	٣,٦	٣,٢	٤,٤-	٤,٤-	٤,٧-	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩
٥,٩	٤,٥	٤,٥	٠,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٩-	٤,٥-	٤,٨-	١٣,٠	١٣,٥	١٤,٠
٨,٤	٦,٧	٥,٠	٣,٥	٤,٣	٥,٥	٤,٧	٠,٩	٢,١-
٩,٠	٦,٨	٥,٣	٥,٠	٧,٠	٥,٧	٣١,١-	٨,٥-	٧,٥-	٤,٠	٤,٠	٤,٠
٤,٦	٤,٤	٣,٧	٢,٣	٣,٥	٤,٠	٥,٨-	٥,١-	٤,٨-
...	٥٢,٩
اللتذكرة											
٥,٤	٤,٩	٤,٣	٦,٧	٨,١	٧,٤	١,٣-	٢,٠-	٢,٦-
١,٩	٢,٦	٣,٤	١٥,٧	١١,٧	١٠,٣	٢,٥	٠,٢	٠,٠
١,٨	٢,٦	٣,٤	١٤,٦	١٢,٧	١٠,٧	٢,٨	٠,٣	٠,١
٠,٩	٣,٢	٣,٦	٣,١	٢,٧	٢,٠	٣,١	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٣,٢

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "الف ٦" و"الف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.^٤ تشمل ليبيا واليمن.^٥ تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بلبنان في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٦ تستبعد أفغانستان وسوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية لكل منهما في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٧ راجع الملحوظات ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بإسرائيل، والسودان، والصفة الغربية وغزة في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.^٨ تعرض بيانات إسرائيل، رغم أنها ليست عضوا في هذه المجموعة، لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في المجموعات الإقليمية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
٤,٠	٣,٨	٤,٢	١٨,٣	١٣,٣	١٢,٩	١,٧-	٢,٥-	٢,٢-
٣,٤	٢,٧	٣,١	٢٩,٨	٢٣,٦	٢٩,٥	٦,٤	٣,٨	٢,٧
٣,٤	٣,٠	٢,٧	٣٣,٢	٢٦,٥	٣٧,٠	٩,١	٦,٩	٥,٢
٤,٥	٢,٤	٢,١	٢٨,٢	٢٢,٠	١٦,٤	٥,٤	٢,١	١,٤
٣,١	٢,٨	٢,٦	١,٢	١,٥	٢,٠	٤,٥	٢,٢	٠,٦
١,٥	١,٧	٣,٢	٥,٧	٣,٩	٣,٥	١,٣-	٣,٤-	٢,٨-
١,٩	٤,٢-	٠,٠	٣,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٤-	١,٧-	٢,٤-
٣,١	٣,٤	٣,٦	٦,٤	٥,٤	٤,٨	٢,٤-	٢,٥-	٢,٣-
٠,٦	١,٠	١,٣	٤,٤	٣,٨	٤,٥	٠,٦-	١,٢-	١,٤-	٣٢,٨	٣٢,٨	٣٢,٧
٤,٥	٤,٨	٤,٩	٤,٥	٤,١	٤,٩	٣,٧-	٣,٩-	٤,٢-
٥,٧	٤,٠	٤,٨	٢٢,٩	١٧,٢	٩,٤	١,٦	١,٦	١,٣
٦,٠	٦,٣	٦,٤	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٤,٢-	٣,٦-	٢,١-
٣,٦	٣,٦	٤,٠	٤,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٣-	٢,٨-	٣,٩-
٦,٧	٨,٤	٤,١	٠,٨	٢,٠	٢,٠	١٢,١-	٨,٢-	٦,٢-
٤,٠	٦,٢	٦,٨	١٥,٠	١٤,٢	٩,٢	١,٧-	٠,٥	٢,٦
٦,٠	٥,٧	٦,٣	٢٣,٣	١٣,٣	٧,٢	٦,٠-	٦,٥-	٥,٠-
٨,١	٦,٦	٧,١	٢١,٧	٢١,٥	١٢,٢	٤,٢-	٤,٨-	٣,٢-
٥,٤	٦,٠	٦,٣	٣,٢	٤,٠	٤,٠	٣,١-	٣,٠-	٢,٩-
٦,٥	٤,٧	٥,٢	١٧,٧	٨,٩	٧,٢	٤,١-	٢,٩-	٢,٥-
٦,٣	٦,١	٧,٦	٣,٣	٤,٢	٤,٧	٧,٣-	٦,٤-	٤,٢-
٤,٤	٤,٩	٥,١	٣,٢	٣,٠	٢,٠	٦,١-	٥,١-	١,٦-
٤,٤	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٣,٠	٢,٥	٦,٤-	٢,١-	٢,٠-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف" و"الف" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل جمهورية الكونغو وجنوب السودان.

^٥ تشمل بنن وبوتسوانا وكابو فيردي وجزر القمر وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وساو تومي وبرينسيبي وسيشيل.

^٦ تشمل بروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي (التغير السنوي %، بسعر الدولار الدولي الثابت في ٢٠٢١ على أساس تعادل القوى الشرائية)

المتوسط	توقعات										
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧
العالم	٢,٠	١,٨	٢,٧	٢,٤	٢,٧	٥,٦	٣,٩-	١,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٠
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	٠,٩	١,٢	٠,٩	٢,٤	٥,٨	٤,٤-	١,٥	١,٨	٢,١	٠,٨
الولايات المتحدة	١,١	١,٢	١,٩	٢,١	٢,٠	٥,٧	٣,٠-	٢,١	٢,٤	١,٨	٠,٧
منطقة اليورو ^١	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,١-	٣,١	٦,٣	٦,٤-	١,٤	١,٥	٢,٤	٠,٤
ألمانيا	٠,٨	٠,٣-	٠,٥-	١,١-	٠,٦	٣,٦	٤,٢-	٠,٨	٠,٨	٢,٣	١,١
فرنسا	٠,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	٦,٤	٧,٨-	١,٧	١,٣	٢,٠	٠,٣
إيطاليا	٠,٩	٠,٥	٠,٨	٠,٨	٥,٢	٩,٧	٨,٦-	٠,٦	١,٠	١,٨	٠,٩-
إسبانيا	٠,٦	١,٢	٢,٢	١,٥	٤,٩	٦,٥	١١,١-	١,١	١,٨	٢,٦	٠,٠
اليابان	١,١	١,٠	٠,٦	٢,٠	١,٣	٣,٠	٣,٩-	٠,٢-	٠,٨	١,٨	٠,٥
المملكة المتحدة	٠,٦	٠,١	٠,٠	٠,٩-	٤,٣	٨,٣	١٠,٧-	١,١	٠,٨	٢,٠	٠,٤
كندا	١,٦	٠,٤	١,٤-	١,٣-	٢,٥	٥,٣	٦,١-	٠,٤	١,٣	١,٨	٠,٤
اقتصادات متقدمة أخرى ^٢	١,٥	١,٤	١,٧	٠,٦	١,٩	٦,٠	٢,٣-	١,٣	٢,١	٢,٥	١,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢,٨	٢,٧	٣,٧	٣,٦	٣,١	٥,٩	٣,١-	٢,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٤,١	٤,٠	٤,٧	٥,٥	٤,١	٧,١	١,٤-	٤,٥	٥,٦	٥,٦	٦,٥
الصين	٤,٢	٤,٢	٥,١	٥,٥	٣,٢	٨,٥	٢,٢	٥,٧	٦,٤	٦,٣	٨,٤
الهند ^٣	٥,٤	٥,٣	٥,٥	٨,٣	٦,٩	٨,٨	٦,٧-	٢,٨	٥,٣	٥,٦	٥,٤
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,١	٢,٣	٣,٧	٣,٨	١,٩	٧,٥	١,٩-	٢,٣	٣,٤	٣,٦	٢,١
روسيا	١,٢	١,٨	٤,٣	٤,٤	١,١-	٦,٢	٢,٥-	٢,١	٢,٧	١,٦	١,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٦	١,٣	١,٦	١,٦	٣,٥	٦,٦	٨,٠-	٠,٩-	٠,٢	٠,٣	١,٢
البرازيل	١,٦	١,٦	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٤,٣	٣,٩-	٠,٦	١,١	٠,٧	١,٢
المكسيك	٠,٦	١,١-	٠,٦	٢,٤	٢,٩	٥,٤	٩,١-	١,٣-	١,٠	٠,٩	٠,٢
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١,٧	١,١	٤,٦	٠,١	٣,٢	٢,٦	٤,٣-	٠,١	٠,٩	٠,٠	١,٤
المملكة العربية السعودية	١,٧	١,٠	٣,٣-	٥,٣-	٢,٨	٧,٧	٨,١-	١,٥	٥,٩	٠,٨	٠,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٥	١,٢	١,٢	١,٠	١,٥	٢,٠	٤,٣-	٠,٤	٠,٦	٠,١	١,٧
نيجيريا	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,٣	٠,٧	١,١	٤,٣-	٠,٤-	٠,٧-	١,٨-	٢,٨
جنوب إفريقيا	٠,٢-	٠,٥-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٧	٣,٨	٧,٥-	١,٣-	٠,٠	٠,٣-	٠,٦
للتذكير											
الاتحاد الأوروبي	١,٣	٠,٩	٠,٨	٠,١	٣,٤	٦,٦	٥,٧-	١,٨	٢,١	٢,٨	٠,٧
آسيان-٥ ^٤	٣,٠	٣,٠	٣,٦	٣,١	٤,٥	٣,٣	٥,٥-	٣,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٦	٠,٨	٠,٣-	٠,٠	٣,٢	٢,٨	٤,٥-	٠,٣-	٠,٥	٠,٥-	١,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,١	٣,٠	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٦,٦	٢,٩-	٢,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٩
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢,٨	١,٩	٣,٠	١,٦	٢,٣	١,٧	٢,٧-	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٨

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ البيانات محسوبة كحاصل جمع بيانات البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

^٢ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٤ آسيان-٥ تشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

- Carrière-Swallow, Yan, Bertrand Gruss, Nicolas E. Magud, and Fabián Valencia. 2021. "Monetary Policy Credibility and Exchange Rate Pass-Through." *International Journal of Central Banking* 17 (3): 61–94.
- Carrière-Swallow, Yan, Melih Firat, Davide Furceri, and Daniel Jiménez. 2024. "State-Dependent Exchange Rate Pass-Through." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, ahead of print, October 26, 2024.
- Carroll, Daniel, and Sewon Hur. 2020. "On the Heterogeneous Welfare Gains and Losses from Trade." *Journal of Monetary Economics* 109: 1–16.
- Carroll, Daniel, and Sewon Hur. 2023. "On the Distributional Effects of International Tariffs." *International Economic Review* 64 (4): 1311–346.
- Caselli, Francesca, Huidan Lin, Frederik Toscani, and Jiaxiong Yao. 2024. "Migration into the EU: Stocktaking of Recent Developments and Macroeconomic Implications." IMF Working Paper 24/211, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cazzaniga, Mauro, Florence Jaumotte, Longji Li, Giovanni Melina, Augustus J. Panton, Carlo Pizzinelli, Emma J. Rockall, and Marina Mendes Tavares. 2024. "Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work." IMF Staff Discussion Note 2024/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chandramowli, Shankar, Patty Cook, Justin Mackoviyak, Himali Parmar, and Maria Scheller. 2024. "Power Surge: Navigating US Electricity Demand Growth." ICF Report, New York. <https://www.icf.com/-/media/files/icf/reports/2024/utility-flagship-report-icf-2024.pdf?rev=902569d32aff4bbf8d43d0a8b8a952ad3>.
- Chateau, Jean, Florence Jaumotte, and Gregor Schwerhoff. 2024. "Climate Policy Options: A Comparison of Economic Performance." *Energy Policy* 192 (September): 114232. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2024.114232>.
- Chateau, Jean, Hugo Rojas-Romagosa, Sneha Thube, and Dominique van der Mensbrugghe. 2025. "IMF-ENV: Integrating Climate, Energy, and Trade Policies in a General Equilibrium Framework." IMF Working Paper 25/77, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cravino, Javier, and Andrei A. Levchenko. 2017. "The Distributional Consequences of Large Devaluations." *American Economic Review* 107 (11): 3477–509.
- Cushman & Wakefield. 2024. "Global Data Center Market Comparison 2024." Data Center Advisory Group, Cushman & Wakefield, New York. <https://www.cushmanwakefield.com/en/insights/global-data-center-market-comparison>.
- Dao, Mai, and Josef Platzer. 2024. "Post-pandemic Productivity Dynamics in the United States." IMF Working Paper 24/124, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Davis, Steven J. 2016. "An Index of Global Economic Policy Uncertainty." NBER Working Paper 22740, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Dolphin, Geoffrey, Romain Duval, Galen Sher, and Hugo Rojas-Romagosa. 2024. "Europe Can Reap Sizable Energy
- Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri. 2022. "The World Uncertainty Index." NBER Working Paper 29763, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Aiyar, Shekhar, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea Presbitero, and Michele Ruta. 2023. "Goeconomic Fragmentation: A New eBook." *VoxEU.org*, October 2. <https://cepr.org/voxeu/columns/geoeconomic-fragmentation-new-ebook>.
- Albrizio, Silvia, John Bluedorn, Rachel Brasier, Christoffer Koch, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2025. "Trade Integration and Supply Disruptions: Sharing the Pain from a Russian Gas Shut-Off to Europe." *Energy Journal*, ahead of print, January 30, 2025.
- Albrizio, Silvia, Alejandro Buesa, Moritz Roth, and Francesca Viani. Forthcoming. "Unraveling Uncertainty: Disentangling Trade Policy Risks from Broader Uncertainty." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Andrle, Michal, and Benjamin L. Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/64, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Barrett, Philip, Maximiliano Appendino, Kate Nguyen, and Jorge de Leon Miranda. 2022. "Measuring Social Unrest Using Media Reports." *Journal of Development Economics* 158: 102924.
- Beltran Saavedra, Paula, Nicolas Fernandez-Arias, Chanpheng Fizzarotti, and Alberto Musso. 2024. "G20 Economics Should Target Reforms to Boost Medium-Term Growth Prospects." *IMF Blog*, November 21. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/11/21/g20-economics-should-target-reforms-to-boost-medium-term-growth-prospects>.
- Bergant, Katharina, Mai Hakamada, Divya Kirti, and Rui Mano. 2025. "Inflation and Bank Profits: Monetary Policy Trade-Offs." IMF Staff Discussion Note 25/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bogmans, Christian, Patricia Gomez-Gonzalez, Giovanni Melina, Jorge Miranda-Pinto, Andrea Pescatori, and Sneha Thube. 2025. "Power Hungry: How AI Will Drive Energy Demand." IMF Working Paper 25/81, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Brandão-Marques, Luis, and Hasan H. Toprak. 2024. "A Bitter Aftertaste: How State Aid Affects Recipient Firms and Their Competitors in Europe." IMF Working Paper 24/250, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Caldara, Dario, Matteo Iacoviello, Patrick Molligo, Andrea Prestipino, and Andrea Raffo. 2020. "The Economic Effects of Trade Policy Uncertainty." *Journal of Monetary Economics* 109: 38–59.
- Caliendo, Lorenzo, Robert C. Feenstra, John Romalis, and Alan M. Taylor. 2023. "Tariff Reductions, Heterogeneous Firms, and Welfare: Theory and Evidence for 1990–2010." *IMF Economic Review* 71 (4): 817–51.
- Caliendo, Lorenzo, and Fernando Parro. 2015. "Estimates of the Trade and Welfare Effects of NAFTA." *Review of Economic Studies* 82 (1): 1–44.
- Campos, Rodolfo G., Julia Estefania-Flores, Davide Furceri, and Jacopo Timini. 2023. "Geopolitical Fragmentation and Trade." *Journal of Comparative Economics* 51 (4): 1289–315.

- Models.” Paper presented at the 36th Conference on Neural Information Processing Systems, New Orleans, LA, November 28–December 9. https://proceedings.neurips.cc/paper_files/paper/2022/file/c1c2faff6f588870935f114ebe04a3e5-Paper-Conference.pdf.
- Igan, Deniz, Tom Rosewall, and Phurichai Rungcharoenkitkul. 2024. “Productivity in the Post-pandemic World: Old Trend or New Path?” BIS Bulletin 93, Bank for International Settlements, Basel.
- Ilyina, Anna, Ceyla Pazarbasioglu, and Michele Ruta. 2024. “Industrial Policy Is Back but the Bar to Get It Right Is High.” *IMF Blog*, April 12. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/04/12/industrial-policy-is-back-but-the-bar-to-get-it-right-is-high>.
- International Renewable Energy Agency (IRENA). 2024. “Renewable Power Generation Costs in 2023.” Abu Dhabi.
- JP Morgan. 2024. “How AI Is Shaping These Three Industries in China.” Global Research, May 13. <https://www.jpmorgan.com/insights/global-research/artificial-intelligence/ai-transforming-industries-china>.
- Korinek, Anton, and Jai Vipra. 2024. “Concentrating Intelligence: Scaling and Market Structure in Artificial Intelligence.” NBER Working Paper 33139, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- McKinsey & Company. 2024a. “How Data Centers and the Energy Sector Can Sate AI’s Hunger for Power.” Article, September 17. <https://www.mckinsey.com/industries/private-capital/our-insights/how-data-centers-and-the-energy-sector-can-sate-ais-hunger-for-power>.
- McKinsey & Company. 2024b. “The Role of Power in Unlocking the European AI Revolution.” Article, October 24. <https://www.mckinsey.com/industries/electric-power-and-natural-gas/our-insights/the-role-of-power-in-unlocking-the-european-ai-revolution>.
- Moore, Frances C., Moritz A. Drupp, James Rising, Simon Dietz, Ivan Rudik, and Gernot Wagner. 2024. “Synthesis of Evidence Yields High Social Cost of Carbon Due to Structural Model Variation and Uncertainties.” NBER Working Paper 32544, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). 2024. *World Oil Outlook 2050*. Vienna: OPEC. https://www.opec.org/opec_web/en/publications/340.htm.
- Pellegrino, Bruno, and Geoffrey Zheng. 2024. “Quantifying the Impact of Red Tape on Investment: A Survey Data Approach.” *Journal of Financial Economics* 152: 103763.
- Rotunno, Lorenzo, and Michele Ruta. Forthcoming. “Trade Partners’ Responses to US Tariffs.” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Schulze, Tatjana, and Weining Xin. Forthcoming. “Demystifying Trade Patterns in a Fragmenting World.” IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Stern, Nicholas, and Mattia Romani. 2025. “What Is AI’s Role in the Climate Transition and How Can It Drive Growth?” Opinion, World Economic Forum, January 16. <https://www.weforum.org/stories/2025/01/artificial-intelligence-climate-transition-drive-growth/>
- Security Rewards by Scaling Up Climate Action.” *IMF Blog*, May 28. <https://meetings.imf.org/en/IMF/Home/Blogs/Articles/2024/05/29/europe-can-reap-sizeable-energy-security-rewards-by-scaling-up-climate-action>.
- El Ganainy, Asmaa A., Shushanik Hakobyan, Fei Liu, Hans Weisfeld, Ali Abbas, Céline Allard, Hippolyte W. Balima, and others. 2023. “Trade Integration in Africa: Unleashing the Continent’s Potential in a Changing World.” IMF Departmental Paper 23/003, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Engel, Alex, David Posner, and Uday Varadarajan. 2025. “How ‘Power Couples’ Can Help the United States Win the Global AI Race.” RMI, New York. <https://rmi.org/how-power-couples-can-help-the-united-states-win-the-global-ai-race/>.
- Fajgelbaum, Pablo D., and Amit K. Khandelwal. 2022. “The Economic Impacts of the US–China Trade War.” *Annual Review of Economics* 14 (1): 205–28.
- Federle, Jonathan, André Meier, Gernot J. Müller, Willi Mutschler, and Moritz Schularick. 2024. “The Price of War.” Kiel Working Paper 2262, Kiel Institute for the World Economy, Kiel, Germany.
- Fernald, John G., and Huiyu Li. 2023. “Productivity in the World Economy during and after the Pandemic.” Working Paper 2023-29, Federal Reserve Bank of San Francisco, San Francisco, CA.
- Georgieva, Kristalina. 2024. “AI Will Transform the Global Economy. Let’s Make Sure It Benefits Humanity.” *IMF Blog*, January 14. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/01/14/ai-will-transform-the-global-economy-lets-make-sure-it-benefits-humanity>.
- Georgieva, Kristalina. 2025. “Statement by IMF Managing Director Kristalina Georgieva.” IMF Press Release 25/87, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2025/04/03/pr2587-statement-by-imf-managing-director-kristalina-georgieva>.
- Gopinath, Gita, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea Presbitero, and Petia Topalova. 2024. “Changing Global Linkages: A New Cold War?” IMF Working Paper 24/076, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, Ceyla Pazarbasioglu, Krishna Srinivasan, and Rodrigo Valdes. 2024. “Trade Balances in China and the US Are Largely Driven by Domestic Macro Forces.” *IMF Blog*, September 12. <https://meetings.imf.org/en/IMF/Home/Blogs/Articles/2024/09/12/trade-balances-in-china-and-the-us-are-largely-driven-by-domestic-macro-forces>.
- Handley, Kyle, and Nuno Limão. 2017. “Policy Uncertainty, Trade, and Welfare: Theory and Evidence for China and the United States.” *American Economic Review* 107 (9): 2731–83.
- Hodge, Andrew, Roberto Piazza, Fuad Hasanov, Xun Li, Maryam Vaziri, Atticus Weller, and Yu Ching Wong. 2024. “Industrial Policy in Europe: A Single Market Perspective.” IMF Working Paper 24/249, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hoffmann, Jordan, Sebastien Borgeaud, Arthur Mensch, Elena Buchatskaya, Trevor Cai, Eliza Rutherford, Diego de Las Casas, and others. 2022. “Training Compute-Optimal Large Language

صعود الاقتصاد الفضي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان

وكانت شيخوخة السكان غالباً ما ترتبط بأفاق قاتمة للنمو الاقتصادي والموارد العامة. وقد يؤدي انخفاض نسبة الأفراد في سن العمل إلى انكماش عرض العمالة ونمو الناتج (دراسة Gagnon, Johannsen, and López-Salido 2021؛ ودراسة Maestas, Mullen, and Powell 2023). ويمكن أن يؤدي تباطؤ النمو السكاني أيضاً إلى قلة الأفكار والابتكار، وبالتالي تباطؤ نمو الإنتاجية (دراسة Aksoy and others 2019؛ ودراسة Jones 2022). وكذلك يمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة الإعالة، حيث يعمل عدد أقل من العاملين عدداً أكبر من المتقاعدين، إلى إجهاد نظم المعاشات التقاعدية العامة وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية (دراسة Lee 2016).

غير أن الأفراد لا يعيشون لفترة أطول فحسب، بل يتقدمون في السن أيضاً بصحة أفضل عموماً (دراسة Scott 2021, 2023؛ ودراسة Kotschy and Bloom 2023). وعلى الصعيد العالمي، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنحو ٤ سنوات ونصف خلال العقدين الماضيين. والأهم من ذلك، ارتفع متوسط العمر المتوقع للحياة الصحية بوتيرة مماثلة، وبسنوات إضافية خالية إلى حد كبير من الأمراض المزمنة. ووثقت الدراسات مؤخرًا حدوث تحسنات كبيرة في القدرات البدنية والإدراكية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً في بعض الاقتصادات المتقدمة، وإن كان هناك تفاوت كبير عبر الفئات الاجتماعية-الاقتصادية (دراسات Freedman and others 2013؛ وAbeliansky and Strulik 2019؛ وOld and Scott 2023). وبالتالي، يمكن أن تواصل الشيخوخة الصحية زيادة عرض العمالة من خلال إطالة الحياة العملية وتعزيز إنتاجية العاملين الأكبر سناً، مما يوفر نقطة مضيئة وسط أجواء صعود الاقتصاد الفضي.

وعلى هذه الخلفية، يسعى هذا الفصل إلى تحقيق الأهداف المتداخلة التالية: (١) تقييم مدى شيخوخة الفئات السكانية في صحة أفضل وتأثيرها على نتائج سوق العمل، و(٢) تقييم الانعكاسات الاقتصادية العالمية للتحويلات الديمغرافية واتجاهات الشيخوخة الصحية، و(٣) استكشاف كيف يمكن للسياسات الموجهة أن تساعد في تخفيف الآثار السلبية لشيخوخة السكان.

ولتحقيق هذه الأهداف يسعى الفصل إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- **التحول الديمغرافي العالمي:** كيف تطورت الاتجاهات الديمغرافية على الصعيد العالمي؟ وما مدى سرعة الشيخوخة عبر مختلف البلدان وتفاوتها؟

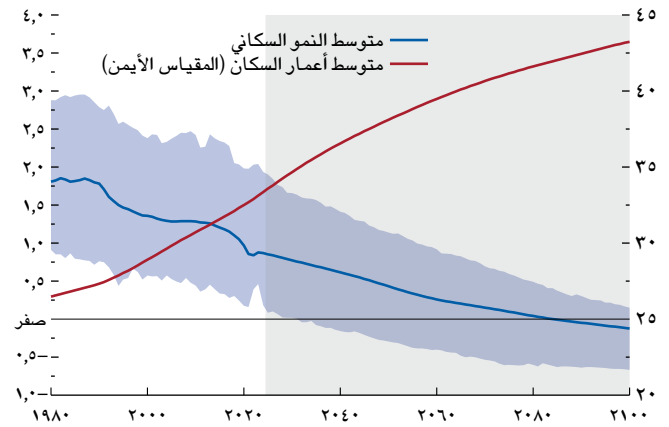
تواجه الاقتصادات حول العالم تحولات ديمغرافية كبيرة ذات انعكاسات بعيدة المدى نتيجة لشيخوخة سكان العالم. ويستكشف هذا الفصل صعود "الاقتصاد الفضي"، حيث يركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي مدى الشيخوخة الصحية وتأثيرها على أسواق العمل، والانعكاسات الاقتصادية الأوسع للتغيرات الديمغرافية، ودور السياسات الموجهة في تخفيف الآثار السلبية للشيخوخة. ويكشف التحليل أنه على الرغم من أن شيخوخة السكان تفرض تحديات مثل تباطؤ النمو وزيادة الضغوط على المالية العامة، فإن اتجاهات الشيخوخة الصحية تعطي بارقة أمل من خلال تعزيز المشاركة في القوة العاملة، وإطالة الحياة العملية، وتحسين الإنتاجية. ويؤكد هذا الفصل أهمية السياسات التي تدعم الشيخوخة الصحية، وتزيد مشاركة كبار السن في القوة العاملة، وتسد الفجوات بين الجنسين في القوة العاملة. ومن خلال الاستفادة من الاستراتيجيات ذات الصلة بهذه السياسات، يمكن أن تسخر البلدان إمكانات الاقتصاد الفضي لتعزيز النمو وإعادة بناء هوامش الأمان المالي وسط العوامل الديمغرافية المعاكسة.

مقدمة

تسبب التغيرات الديمغرافية غير المسبوقة المتوقعة خلال هذا القرن في تحديات ملحة بشكل متزايد يتعين على جميع البلدان التصدي لها. وستتباطأ النمو السكاني العالمي من ١,١٪ سنوياً قبل جائحة كوفيد-١٩ إلى صفر في الأساس في الفترة ٢٠٨٠-٢١٠٠ (الشكل البياني ١-٢). ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض المستمر في الخصوبة والزيادة في طول العمر إلى تغييرات حادة في هياكل الأعمار للاقتصادات المختلفة، حيث إنه من المتوقع أن يزداد متوسط العمر بين سكان العالم بمقدار ١١ عاماً بين عام ٢٠٢٠ ونهاية القرن. وتدفع هذه القوى صعود "الاقتصاد الفضي"، حيث تتزايد نسبة السكان الأكبر سناً - الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر - بسرعة في جميع أنحاء العالم، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات بعيدة المدى على الاقتصادات والمجتمعات.

مؤلفو هذا الفصل هم برتراند غروس (رئيساً مشاركاً)، وإريك هوانغ، وأندريسا لاغريبورغ، وضياء نور الدين (رئيساً مشاركاً)، وغالب كمال أوزهان، بدعم من بيدرو دي باروس غاغلياردى وزيان هان. وعمل أديان أولكيرت، وهانس مالمبرغ، وماثيو رونلي كمستشارين خارجيين. وقد أفاد الفصل من تعليقات أندرو سكوت، والمشاركين في حلقة النقاش الداخلية والمراجعين.

الشكل البياني ١-٢: شيخوخة السكان في العالم (٨: المحور الأيسر: السنوات، المحور الأيمن)



المصادر: تقرير "التوقعات السكانية في العالم" الصادر عن الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المساحة المظلة باللون الأزرق تشير إلى المدى الربيعي للنمو السكاني على مستوى جميع البلدان.

لتقييم التأثير المحتمل للسياسات الداعمة للنمو الموجهة لتخفيف انعكاسات الشيخوخة على النمو والمالية العامة.

وتتمثل النتائج الرئيسية للفصل فيما يلي:

- تشهد الاقتصادات حول العالم شيخوخة سريعة نتيجة لانخفاض الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتتفاوت وتيرة الشيخوخة بشكل كبير عبر المناطق المختلفة. ولم تعد الشيخوخة تقتصر على الاقتصادات المتقدمة، بل إنها تتسارع في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. وفي الوقت نفسه، تتلاشى تدريجياً فرص جني ثمار العائدات الديمغرافية في البلدان ذات النسبة الأكبر من الشباب ومنخفضة الدخل.

- في كثير من البلدان، لا يعيش الناس حياة أطول فحسب، بل يتقدمون في السن بصحة أفضل، وهو ما يرتبط بأعمار العمل الأطول والأكثر إنتاجية. وإلى جانب الزيادات في طول العمر، تحسنت القدرة الوظيفية للأفراد الأكبر سناً بمرور الوقت. وتتميز الفئات الأحدث من الأشخاص كبار السن بقوة بدنية أكبر وبأنها أكثر قدرة إدراكاً من الفئات السابقة عندما كانت في نفس العمر. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تكون القدرات الإدراكية هي محور الاهتمام، فإن "السبعينات هي الخمسينات الجديدة" حيث تشير بيانات عينة مكونة من ٤١ اقتصاداً متقدماً وصاعداً إلى أن الشخص الذي كان يبلغ من العمر ٧٠ عاماً في عام ٢٠٢٢ لديه نفس القدرة الإدراكية، في المتوسط، التي يتمتع بها شخص كان يبلغ من العمر ٥٣ عاماً في عام ٢٠٠٠. وعلى مدار عقد من الزمن، ترتبط وتيرة التحسن هذه في القدرات الإدراكية بزيادة قدرها ٢٠ نقطة مئوية تقريباً في احتمالية بقاء الأشخاص منخرطين في سوق العمل، إما عن طريق العمل أو البحث بنشاط عن عمل، إلى جانب زيادة تبلغ حوالي ست ساعات في متوسط ساعات العمل الأسبوعية وزيادة بنسبة ٣٠٪ في مكاسب العمالة، شريطة أن يكون الشخص عاملاً.

- وعلى الرغم من أن الشيخوخة الصحية ستعوض جزئياً التأثير السلبي للعوامل الديمغرافية المعاكسة، إلا أن نمو الناتج العالمي سيتباطأ بشكل كبير خلال القرن الحادي والعشرين، وسيحتاج كثير من البلدان إلى جهود كبيرة لتحقيق استقرار نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن تساهم الزيادات المستمرة في عرض العمالة والتحسينات في رأس المال البشري للأشخاص الأكبر سناً بفضل الشيخوخة الصحية بنحو ٠,٤ نقطة مئوية سنوياً في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠. وعلى الرغم من هذه العوامل المواتية، من المتوقع أن ينخفض متوسط نمو الناتج السنوي العالمي في ظل السياسات الحالية بمقدار ١,١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة، مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ومن المتوقع أن تسهم الاتجاهات الديمغرافية وحدها بما يقرب من ثلاثة أرباع هذا الانخفاض. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض النمو، مقترناً بزيادة نسبة الأشخاص الأكبر سناً

- الشيخوخة الصحية:** هل هناك دليل على أن الأفراد في الأجيال الأحدث يتمتعون بصحة أفضل من الأفراد في الأجيال الأقدم عندما كانوا في نفس العمر؟ وكيف تختلف اتجاهات الشيخوخة الصحية عبر البلدان والفئات الاجتماعية والاقتصادية؟ وهل أدت الشيخوخة الصحية إلى زيادة ارتباط كبار السن بسوق العمل وإنتاجيتهم؟
- الانعكاسات الاقتصادية لشيخوخة السكان عالمياً:** ما هي الانعكاسات المحتملة لشيخوخة السكان على النمو، وأسعار الفائدة، والموارد العامة، والأرصدة الخارجية؟ وكيف تختلف هذه الانعكاسات عبر البلدان في ظل تفاوت الاتجاهات الديمغرافية؟ وإلى أي مدى يمكن لأعمار العمل الأطول والأكثر إنتاجية، الناجمة عن الشيخوخة الصحية، أن تتصدى للتحديات الاقتصادية والمالية الناتجة عن شيخوخة السكان؟
- دور السياسات:** كيف يمكن للسياسات أن تساعد في توليد عوامل دافعة للنمو لتخفيف التأثيرات الاقتصادية السلبية للتحولات الديمغرافية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، يعتمد الفصل أولاً على بيانات مسوح صغيرة لحوالي مليون فرد من ٢٩ اقتصاداً متقدماً و١٢ من اقتصادات الأسواق الصاعدة على مدار الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢ لتحديد مدى اتجاهات الشيخوخة الصحية وارتباطها بنتائج سوق العمل. ويستخدم بعد ذلك نموذجاً توازنياً عاماً متعدد البلدان ومتداخلاً الأجيال، يغطي ٦٩ اقتصاداً - تمثل حوالي ثلثي الناتج العالمي وسكان العالم - لتقييم الانعكاسات الاقتصادية للشيخوخة العالمية حتى نهاية القرن. وبعد وضع التوقعات الأساسية في ظل السياسات الحالية، يُستخدم النموذج

وتيرة متفاوتة لشيخوخة السكان على الصعيد العالمي

ساهمت التطورات في مجال الرعاية الصحية، وتدابير الصحة العامة، والتحسينات في مستويات المعيشة خلال العقود الماضية في انخفاض كبير في معدلات الوفيات حول العالم. وأدى انخفاض معدلات الوفيات بين من هم في منتصف العمر وكبار السن إلى زيادات كبيرة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة وطول العمر. وتؤدي هذه الاتجاهات، إلى جانب انخفاض معدلات المواليد، إلى تغيرات كبيرة في هيكل أعمار الاقتصادات. وفي ظل التوقعات الديمغرافية الحالية، تتخطى اقتصادات العالم بشكل متزايد "نقطة التحول الديمغرافي" - وهي السنة التي يبدأ فيها انخفاض نسبة السكان في سن العمل من إجمالي سكانها - مما يشير عادة إلى التحول من العائد الديمغرافي إلى العائق الديمغرافي (دراسة Bloom, Canning, and Sevilla 2003). وبحلول عام ٢٠٣٥، ستكون جميع الاقتصادات المتقدمة وأكبر الأسواق الصاعدة قد تجاوزت هذه القيمة الحدية (الشكل ٢-٢، اللوحة ١). وبحلول عام ٢٠٧٠، ستكون معظم البلدان منخفضة الدخل قد شهدت تحولات مماثلة.

وفي الوقت نفسه، تسهم زيادة طول العمر في صعود الاقتصاد الفضي، لأنه من المتوقع أن تزداد نسبة كبار السن بسرعة (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢). ورغم أن ارتفاع نسبة كبار السن أكثر حدة بين "كبار السن من الفئة العمرية الأحدث زمنياً" - بما في ذلك في أكبر الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة في أوروبا وآسيا - فإن اقتصادات أمريكا اللاتينية ذات النسبة الأكبر نسبياً من الشباب، وكذلك أقاليم العالم ذات النسبة الأكبر من صغار السن (إفريقيا والشرق الأوسط)، ستشهد أيضاً ارتفاعاً حاداً في نسبة الأكبر سناً.

ولم تعد الشيخوخة مصدر قلق يقتصر على اقتصادات المتقدمة فحسب، بل أصبحت اتجاهًا عالميًا ستواجهه جميع البلدان انعكاساته على مدار هذا القرن. وتتناشى تدريجياً الفرصة أمام البلدان منخفضة الدخل لجني ثمار العائدات الديمغرافية.

الشيخوخة الصحية وانعكاساتها على أسواق العمل

بالنظر إلى أن طول العمر محرك رئيسي للتغيرات في هيكل أعمار الاقتصادات، فأحد الأسئلة المهمة هو: هل يتقدم الأفراد في العمر متمتعين بصحة أفضل؟ وهل هناك دليل على أن القدرة الوظيفية لكبار السن ازدادت مع مرور الوقت؟ وما مدى اتساع نطاق هذه المكاسب عبر الاقتصادات المختلفة؟ وما هي الانعكاسات على أسواق العمل؟

للإجابة على هذه الأسئلة، يستخدم هذا القسم بيانات جزئية من مسح أجريت وشارك فيها أفراد تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢ في ٤١ اقتصاداً من الاقتصادات

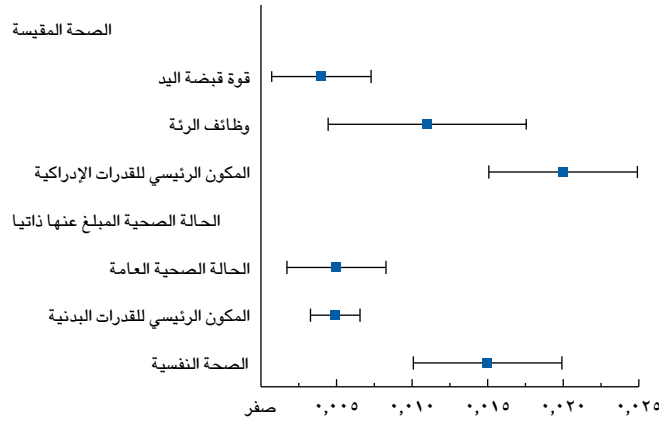
ذوي المدخرات المتراكمة الأعلى في الاقتصادات الكبرى، إلى ضغط خافض لأسعار الفائدة. ومع ذلك، من المرجح أن تسجل معظم البلدان تفاوتاً بين أسعار الفائدة والنمو أسوأ من الماضي القريب، وسيحتاج كثير من البلدان إلى أرصدة أولية أعلى مما سجلته في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ للحفاظ على استقرار نسب الدين من عام ٢٠٣٠ فصاعداً. ومن المرجح أيضاً أن تمارس الاتجاهات الديمغرافية غير المتوازنة ضغطاً متزايداً على المراكز العالمية الخارجية حتى نهاية القرن.

- يمكن لمنهج السياسات متعدد الأوجه أن يزيد عرض العمالة، ويعزز النمو، ويخفف الضغوط على المالية العامة وسط شيخوخة السكان العالمية. ويمكن لسياسات مدى الحياة الرامية إلى دعم رأس المال البشري من العاملين الذين يكونون في مرحلة السن المتأخر (أي من تتراوح أعمارهم بين ٥٠ عاماً وسن التقاعد)، بما في ذلك تدابير تعزيز الصحة والوقاية، أن تنصّب بشكل كبير لتأثير شيخوخة السكان على النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة مشاركة الفئة العمرية ٦٥ عاماً فأكثر في القوة العاملة - من خلال زيادة سن التقاعد الفعلي تدريجياً بما يتماشى مع التحسينات في متوسط العمر المتوقع عند الولادة - وسد الفجوات بين الجنسين حيث لا تزال كبيرة، سيوفران عوامل دافعة كبيرة للنمو في كثير من البلدان. ويمكن لمزيج من سياسات عرض العمالة أن يزيد نمو الناتج السنوي العالمي بنحو ٠,٦ نقطة مئوية على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، مما يعوض ما يقرب من ثلاثة أرباع التباطؤ الناتج عن العوامل الديمغرافية خلال تلك الفترة. وستمكن مكاسب المالية العامة الناتجة عن السياسات الداعمة للنمو الكثير من البلدان من إعادة بناء احتياطياتها الوقائية وتوفير حيز كاف لتلبية احتياجات الإنفاق الأساسية. ومن شأن توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية من خلال إصلاحات الائتمان وأسواق رأس المال، إلى جانب الحوكمة والمؤسسات الأقوى، أن يسمح للبلدان ذات النسبة الأكبر من الشباب ومنخفضة الدخل بجني العائدات الديمغرافية قبل أن تتلاشى الفرصة المتاحة للقيام بذلك وتعويض الخسائر المحتملة الناجمة عن تدفقات الهجرة إلى الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من كبار السن والتي تعاني من شح العمالة.

ويبحث هذا الفصل انعكاسات شيخوخة السكان على النمو، وأسعار الفائدة، والأرصدة الخارجية، والموارد العامة، ولكنه لا يغطي جميع الجوانب ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أنه يستخلص نتائجه من التحولات في طلب المستهلكين وإعادة توزيع الموارد على القطاعات الناجمة عن الشيخوخة، بالإضافة إلى انعكاساتها على القطاع المالي، وأسعار المساكن، والتوسع الحضري. وكذلك يستخلص التحليل نتائج الاستجابات التكنولوجية الداخلية للشيخوخة - مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي - والتي يمكن أن تخفف بعض الآثار السلبية على النمو.

الشكل البياني ٢-٣: اتجاهات الشيخوخة الصحية، ٢٠٢٢-٢٠٠٠

(تقديرات الانحدار، معامل الاتجاه)



المصادر: بوابة بيانات الشيخوخة العالمية؛ ومصادر البيانات الجزيئية الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

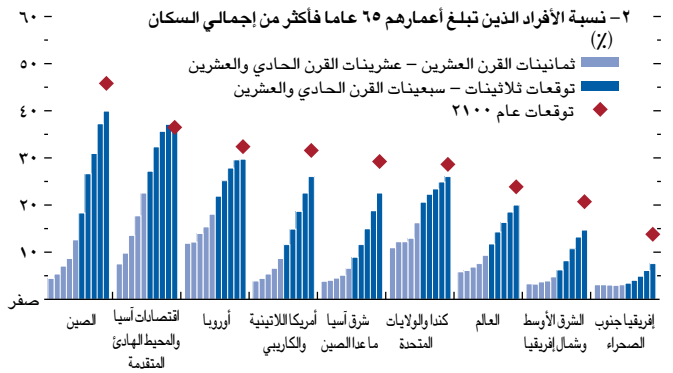
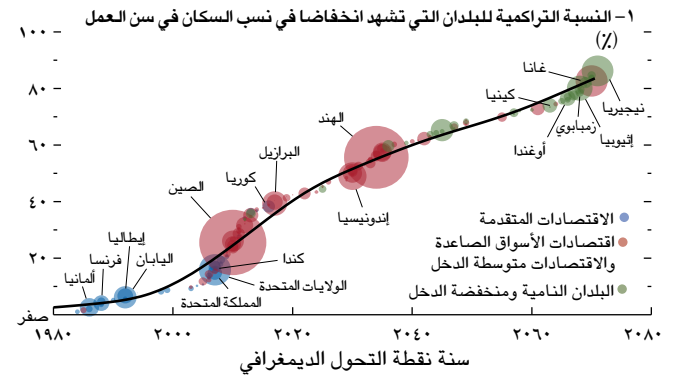
ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني معامل الانحدار على أساس نماذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لمؤشرات صحة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاما فأكثر في سنة المسح، مع تحديد أثر عمر الأفراد ونوعهم الجنسي وتعليمهم وثروة أسرهم المعيشية والأثار الثابتة القطرية. وتمثل المربعات تقديرات بالنقاط، في حين تمثل الأعمدة فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

للحالة النفسية السليمة. ولا غرابة في أن جميع المؤشرات التي تقيس القدرة الوظيفية للأفراد تميل إلى التراجع مع التقدم في السن (الشكل البياني ٢-٢-٢ في المرفق على شبكة الإنترنت). ومع ذلك، يبقى سؤال رئيسي هو ما إذا كانت هذه المؤشرات قد تحسنت عبر الفئات العمرية.

الشيخوخة الصحية في تفاوت مستمر

هل تتمتع الأجيال المتعاقبة بصحة أفضل مع تقدم العمر، بما يتوافق مع مفهوم الشيخوخة الصحية؟ تشير النتائج إلى ظاهرة شيخوخة صحية واسعة النطاق، كما يتضح من مجموعة من مؤشرات الصحة البدنية والإدراكية والعقلية التي تُظهر تحسنا بمرور الوقت عند تحديد أثر المتغيرات المتوازية الأخرى (الشكل البياني ٢-٣). وتبدو مكاسب الشيخوخة الصحية أكثر بروزا فيما يتعلق بالوظائف الإدراكية. ويشير الاتجاه المقدر للمكون الرئيسي الأول من المؤشرات الإدراكية إلى أن القدرات الإدراكية لفرد يبلغ من العمر ٧٠ عاما في عام ٢٠٢٢ مماثلة لتلك التي كانت لدى شخص كان عمره ٥٣ عاما في عام ٢٠٠٠، في المتوسط، بعد تحديد أثر الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد (مثل العمر ونوع الجنس والتعليم والثروة) والآثار الثابتة القطرية. وكذلك فإن الاتجاه موجب وذو دلالة إحصائية، وإن كان أضعف إلى حد ما، فيما يتعلق بمقاييس الصحة الأخرى ومؤشر مركب للصحة بشأن "الوهن" (مثل المؤشر المستخدم في دراسات Abelianky, Erel, and؛ Abelianky and Strulik 2019؛ Old and Scott 2023). وفي المتوسط، فإن وهن

الشكل البياني ٢-٢: الاتجاهات الديمغرافية العالمية



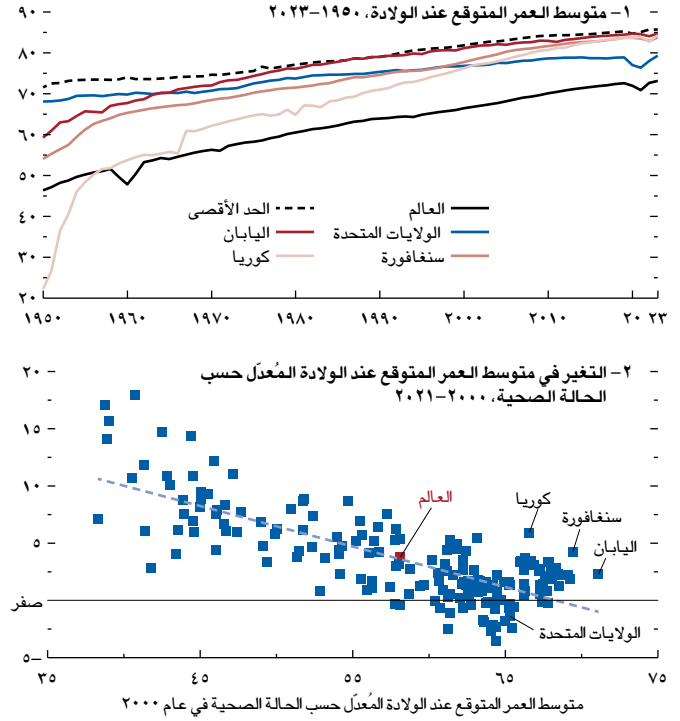
المصادر: تقرير "التوقعات السكانية في العالم" الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تُشير نقطة التحول الديمغرافي إلى السنة التي تبلغ فيها نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤ عاما) ذروتها وتبدأ في الانخفاض. ويشير حجم الفقاعة إلى عدد سكان البلد مقارنة بسكان العالم في سنة نقطة تحوله الديمغرافي. وفي اللوحة ٢، تُشير الأعمدة إلى نسبة السكان الأكبر سنا (٦٥ عاما فأكثر) من إجمالي السكان بنهاية العقد المعني.

المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (راجع المرفق ١-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل).^١ وتطلب المسوح معلومات عن أبعاد مختلفة للصحة البدنية والإدراكية والعقلية، بالإضافة إلى معلومات عن ١٨ مرضا مزمنًا (مثل التهاب المفاصل، وأمراض القلب، والسكري، والسرطان، والاضطرابات النفسية) والسلوكيات الصحية للأفراد (مثل التدخين، وتناول الكحوليات، والنشاط البدني، والسمنة). واشتملت مؤشرات الصحة المقيسة على مقاييس القدرات البدنية (قوة القبضة ووظيفة الرئة) ومقاييس مختلفة للقدرة الإدراكية (الذاكرة، والوعي بالاتجاهات، والطلاقة في الكلام، ومعرفة الرياضيات الأساسية). واشتملت مؤشرات الصحة المبلغ عنها ذاتيا على الحالة الصحية العامة، وجوانب مختلفة من الوظائف البدنية (سهولة أداء أنشطة الحياة اليومية، مثل ارتداء الملابس وتناول الطعام، والأنشطة اليومية الأساسية، مثل إدارة الأموال والتسوق لشراء البقالة؛ وتواتر الألم؛ والقدرة السمعية)، ومقاييس مركب

^١ جميع المرفقات متاحة على شبكة الإنترنت في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO

الشكل البياني ٢-٤: متوسط العمر المتوقع عند الولادة والتقارب عبر البلدان (بالسنوات)



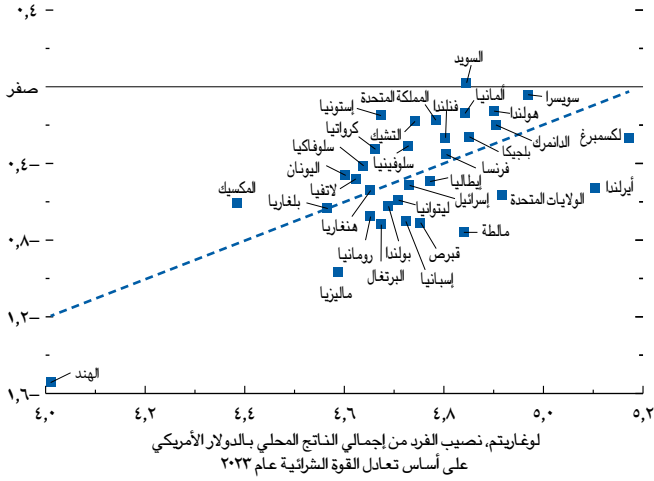
المصادر: تقرير "التوقعات السكانية في العالم" الصادر عن الأمم المتحدة؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتوسط العالمي مُرَجَّح حسب عدد السكان، استناداً إلى ١٨٣ بلداً. الحد الأقصى = الحد الأقصى لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة عبر البلدان.

فرد يبلغ من العمر ٧٠ عاماً في عام ٢٠٢٢ كان مماثلاً لو هن فرد كان يبلغ من العمر ٥٦ عاماً في عام ٢٠٠٠ (المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت). وكانت التحسنات في مجال المهارات الإدراكية ذات دلالة وكبيرة وهو ما يُعتبر ذا أهمية خاصة، نظراً لوجود دليل على أن الناس يميلون إلى العمل في أدوار ذات متطلبات بدنية أقل في مكان العمل مع تقدمهم في السن (الشكل البياني ٢-٢-٧ في المرفق على شبكة الإنترنت).

وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات مشجعة، فإن هناك سؤالاً مهماً آخر وهو مدى اتساع نطاق مكاسب الشيخوخة الصحية هذه عبر البلدان والفئات الاجتماعية-الاقتصادية. ويشير فحص بسيط لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة عبر البلدان إلى بعض التقارب العالمي في طول العمر. أولاً، بدأ متوسط العمر المتوقع عند الولادة عبر البلدان في اللاحق تدريجياً بحدود متوسط العمر المتوقع عند الولادة لكل فئة (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ١؛ وتجدر ملاحظة أن الانتكاسات في ستينات القرن الماضي وعشرينات القرن الحالي الموضحة في الشكل البياني

الشكل البياني ٢-٥: القدرة الإدراكية (تقديرات الانحدار، درجة الصحة الإدراكية، الآثار الثابتة القطرية)



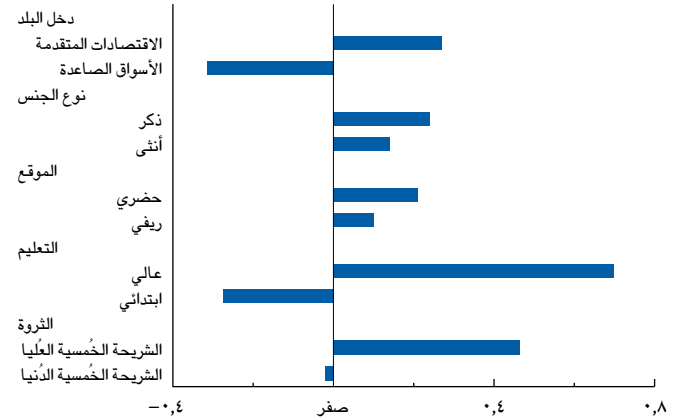
المصادر: بوابة بيانات الشيخوخة العالمية؛ ومصادر البيانات الجزئية الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحور الرأسي يبين الآثار الثابتة القطرية من انحدارات المربعات الصغرى العادية لدرجة الصحة الإدراكية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر في سنة المسح، مع تحديد أعمار الأفراد ونوع جنسهم وتعليمهم وقوة أسرهم المعيشية. وتشكل درجة الصحة الإدراكية المكون الرئيسي الأول للمؤشرات الإدراكية، ويتم توحيد الدرجة إلى وسط حسابي صفري وانحراف معياري واحد. وتمتد فترة عينة الانحدار بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٢٢.

كانت بسبب الجوائح العالمية). فعلى سبيل المثال، كان متوسط العمر عند الولادة المتوقع في اليابان وكوريا وسنغافورة - من البلدان ذات أعلى الأعمار الآن - مختلفاً تماماً في خمسينات القرن الماضي. وثانياً، فإن البلدان ذات متوسط منخفض للعمر المتوقع عند الولادة المعدل حسب الصحة - والذي يُعرّف بأنه متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يتوقع الفرد أن يعيشها بصحة جيدة - شهدت، في المتوسط، تحسنات في بداية القرن الحادي والعشرين أسرع من البلدان الأخرى على مدى العقدين الماضيين (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ٢).

غير أن البيانات المستندة إلى المسوح تكشف عن وجود اختلافات كبيرة بين البلدان في القدرة الوظيفية لكبار السن. وفي الحالات التي كانت فيها المؤشرات الإدراكية هي موضع التركيز، يُظهر التحليل أنه على الرغم من أن الصحة الإدراكية للأفراد ترتبط ارتباطاً موجباً بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بلدانهم، فإن هناك تبايناً كبيراً عبر البلدان (الشكل البياني ٢-٥). وعلى سبيل المثال، تتمتع السويد من بين بلدان الشمال الأوروبي، بدرجة أعلى في الصحة الإدراكية من الدانمرك وفنلندا. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من تقارب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الأعلى على الرعاية الصحية، فإن الولايات المتحدة تتأخر بشكل منهجي عن بلدان الشمال الأوروبي في مؤشرات الصحة المقيسة. وكذلك فإن درجات الصحة الإدراكية للأفراد

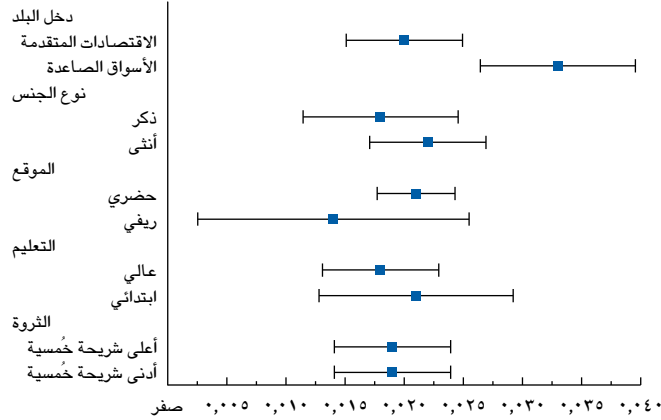
الشكل البياني ٢-٦: تفاوتات الصحة الإدراكية (درجة الصحة الإدراكية، متوسط)



المصادر: بوابة بيانات الشيخوخة العالمية؛ ومصادر البيانات الجزئية الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني متوسط درجات الصحة الإدراكية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر حسب الفئة الاجتماعية-الاقتصادية. وتشكل درجة الصحة الإدراكية المكون الرئيسي الأول للمؤشرات الإدراكية، ويتم توحيد الدرجة إلى وسط حسابي صفري وانحراف معياري واحد. وتشير اختبارات آ إلى أن الاختلافات في المتوسطات ذات دلالة إحصائية لجميع الفئات الاجتماعية-الاقتصادية.

الشكل البياني ٢-٧: تباين اتجاهات الصحة الإدراكية (تقديرات الانحدار، معامل الاتجاهات)



المصادر: بوابة بيانات الشيخوخة العالمية؛ ومصادر البيانات الجزئية الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني تقديرات من انحدارات المربعات الصغرى العادية لدرجة الصحة الإدراكية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر في سنة المسح، حسب الفئة الاجتماعية-الاقتصادية، مع تحديد أثر عمر الأفراد ونوع جنسهم وتعليمهم وثروة أسرهم المعيشية والآثار الثابتة القُطرية. وتمثل المربعات تقديرات بالنقاط، في حين تمثل الأعمدة المحيطة فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وتشكل درجة الصحة الإدراكية المكون الرئيسي الأول للمؤشرات الإدراكية، ويتم توحيد الدرجة إلى وسط حسابي صفري وانحراف معياري واحد.

تمثل محددات مهمة للقدرة الوظيفية لكبار السن بعد تحديد أثر السن والخصائص الاجتماعية-الاقتصادية (المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت).

وبإيجاز، على الرغم من وجود بعض الأدلة على التقارب بين البلدان، فإنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في القدرات البدنية والإدراكية لكبار السن، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ويمكن لتحسين جودة الرعاية الصحية وتوسيع نطاق إمكانية الحصول عليها، ولا سيما للرعاية الوقائية وللغئات المحرومة، وتوفير حوافز لأنماط الحياة الصحية، أن يسهم في تضيق هذه الفجوات في الشيخوخة الصحية. والزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في سنغافورة، من المرتبة ٩٠ عالمياً في عام ١٩٥٠ إلى المرتبة الأولى في عام ٢٠١٨، تؤكد على تنوع السياسات التي يمكن أن تكون فعالة، بما في ذلك دعم خيارات الغذاء الصحي، وتنظيم محتوى السكر في المشروبات، وإنشاء مراكز لياقة بدنية عامة في كل مكان، وفرض رسوم على ازدحام الطرق بالسيارات، ودعم السكن بالقرب من العائلة لتقوية الروابط الاجتماعية بين الأجيال (دراسة Buettner 2012).

انعكاسات الشيخوخة الصحية على سوق العمل

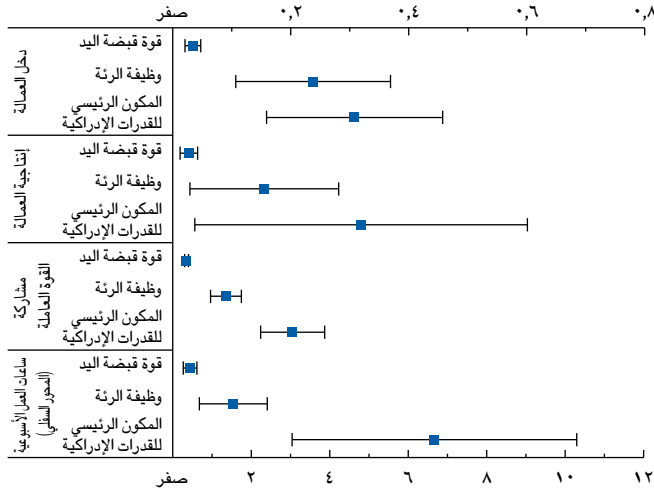
هل ارتبطت مكاسب الشيخوخة الصحية بتحسينات في نتائج سوق العمل لكبار السن؟ لتبسيط الضوء على هذه المسألة، يبحث

الأكبر سناً في اقتصادات الأسواق الصاعدة أقل من الدرجات التي سجلتها الاقتصادات المتقدمة بعد تحديد أثر الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد (الشكل البياني ٢-٦).

وداخل البلدان، ترتبط التفاوتات الصحية بالخصائص الاجتماعية-الاقتصادية. ومتوسط درجات الصحة أقل بكثير بين الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأشخاص الحاصلين على تعليم ابتدائي على الأكثر، والأسر المعيشية ذات مستويات الدخل الأقل (الشكل البياني ٢-٦). وفي المقابل، على الرغم من أن التحسينات الأسرع في الشيخوخة الصحية في الأسواق الصاعدة (مقارنة بالاقتصادات المتقدمة) تشير إلى بعض «اللاحاق بالركب» عبر البلدان، فإن وتيرة التحسينات في الصحة على مستوى الأبعاد الأخرى كانت مماثلة على الرغم من التباين الكبير في الظروف الأولية (الشكل ٢-٧). ويشير ذلك إلى استمرار التفاوتات الصحية الاجتماعية-الاقتصادية القائمة – المتعلقة بنوع الجنس والموقع والتعليم والثروة^٢، ويكشف مزيد من التحليل أن عوامل أنماط الحياة، مثل مستويات النشاط البدني ومؤشر كتلة الجسم والتدخين

^٢ بالمثل، تخلص دراسة Old and Scott (2023) إلى تراجع الشعور بالوهن بمرور الوقت في المملكة المتحدة، وإن كان بمعدلات متفاوتة عبر الفئات الاجتماعية-الاقتصادية، حيث شهد الأثرياء أكبر انخفاض. وتظهر دراسة Abeliasky and Strulik (2019) أن العجز الصحي انخفض بمرور الوقت في عينة من البلدان الأوروبية، إلا أن التفاوتات الصحية استمرت. وخلصت دراسة Abeliasky, Erel, and Strulik (2020) إلى أن الاتجاه الزمني للتحسينات الصحية في الولايات المتحدة مماثل عبر المناطق وبين الرجال والنساء، ولكنه أقل بكثير بين الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي مقارنة بالقوقازيين.

الشكل البياني ٢-٨: أثر الشيخوخة الصحية على نتائج سوق العمل (معاملات الانحدار)



المصادر: بوابة بيانات الشيخوخة العالمية؛ ومصادر البيانات الجزئية الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني تقديرات من انحدارات المربعات الصغرى المكونة من مرحلتين لنتائج سوق العمل للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر بناءً على مؤشرات الصحة (واحدة تلو الأخرى، مُعدلة حسب الأمراض المزمنة)، مع تحييد أثر عمر الأفراد ونوع جنسهم وتعليمهم وفرة أسرهم المعيشية والأثار الثابتة القطرية. وتمثل المربعات تقديرات بالنقاط، في حين تمثل الأعمدة المحيطة فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وأعيد قياس المعاملات لتعكس التأثير المقدّر بشأن "الشيخوخة الصحية" (اتجاهات الصحة) على مدى ١٠ سنوات.

نوعيتها في حالة مؤشرات صحية أخرى (الجدول ٢-٢-٤ في المرفق على شبكة الإنترنت).^٤

وعلى الرغم من أن مكاسب الشيخوخة الصحية كانت متشابهة عبر الفئات العمرية، فإن تأثير حدوث تحسن ما في الصحة على سوق العمل يختلف باختلاف العمر. وعلى سبيل المثال، فإن تأثير تحسن الصحة على مشاركة الأفراد في الخمسينات من العمر في القوة العاملة أكبر بكثير من تأثير تحسن الصحة على الأفراد في الستينات والسبعينات من العمر (الشكل البياني ٢-٢-٦ في المرفق على شبكة الإنترنت). ويشير ذلك إلى أنه حتى لو تحسنت القدرة الوظيفية للأفراد الأكبر سناً، فإن عوامل أخرى – مثل تقادم المهارات، وحوافز التقاعد، والتميز على أساس السن – يمكن برغم ذلك أن تحد من ارتباطهم بسوق العمل (دراسة Neumark, Burn, and Button 2019؛ ودراسة D'Albis 2023). غير أن الأدلة التي تفيد بوجود ارتفاع عام في "العلاقة الحميدة مع العمر" في وظائف اليوم (دراسة Acemoglu, and Scott 2022) توفر بريقاً من الأمل. وكذلك فإن

^٤ يتم التوصل إلى نتائج مماثلة من حيث نوعيتها عند استخدام منهج ترجيح الاحتمالية العكسية المعزّن، عند إعطاء وزن أكبر لحالات الأمراض المزمنة الأقل قابلية للتنبؤ بها (أي الأكثر عشوائية) – بناءً على الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية والسلوكيات الصحية للأفراد – وعند استخدام مقياس الصحة المركب للوهن الذي يحسب متوسط المؤشرات الصحية المختلفة المقيسة والذي يتم الإبلاغ عنه ذاتياً (المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت).

التحليل تأثير مؤشرات الصحة التي ترصد القدرة الوظيفية لكبار السن على مقاييس عرض العمالة وأرباحها.

ويكشف تحليل انحدار بسيط أن الدرجات الأعلى في مؤشرات الصحة ترتبط بزيادة إجمالي أرباح العمالة وإنتاجية العمالة (المتغير البديل لها هو المكاسب في الساعة)، وكذلك بنتائج إيجابية على العمالة على امتداد كل من الهامش الواسع (المشاركة في القوة العاملة) والهامش المكثف (عدد ساعات العمل)؛ راجع الجدول ٢-٢-٣ في المرفق على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، قد لا تعكس هذه الارتباطات بالضرورة علاقات سببية. فقد أوضحت بعض الدراسات أن رفع سن التقاعد يؤثر سلباً على النتائج الصحية، وخاصة لأولئك الذين يعملون في مهن متواضعة (دراسة Barschkett and others 2022؛ ودراسة Abelianisky and Strulik 2023)، وفي هذه الحالة يجب تفسير علاقات الارتباط المقدرة بين الاثنين على أنها حدود دنيا. ويرى آخرون أن العمل لفترة أطول مفيد لمعظم الناس ولكنه يؤثر تأثيراً سلبياً على البعض، وخاصة أولئك الذين يعملون في وظائف متدنية الجودة (دراسة Calvo 2006). وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك محركات غير ملحوظة لكل من نتائج الصحة وسوق العمل التي يمكن أن تؤدي إلى تحيز العلاقة بين الاثنين.

ولتبيد هذه الشواغل، يستخدم التحليل هنا منهج المتغيرات المساعدة الذي يراعي الصدمات الصحية الخارجية، والمتغير البديل لها هو تطور الأمراض المزمنة.^٥ ونظراً لأن التدخين، وسوء التغذية، وعدم النشاط البدني، والإفراط في تناول الكحوليات تشكل مخاطر رئيسية تؤدي إلى معظم الأمراض المزمنة (دراسة Hacker 2024)، فإن الانحدار المستخدم في التحليل يحيد أثر سلوكيات أنماط الحياة هذه. وتظل التقديرات ذات دلالة إحصائية، وهي أكبر كمياً من علاقات الارتباط البسيطة (الشكل البياني ٢-٨). وفيما يتعلق بالحجم الاقتصادي، تشير النتائج إلى أن متوسط مكاسب الصحة الإدراكية المشاهدة بين كبار السن على مدى عقد من الزمن يرتبط بارتفاع في أرباح العمالة وإنتاجيتها بنحو ٣٠٪، وزيادة احتمالية مشاركتها في القوة العاملة بنحو ٢٠٪، وارتفاع متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بنحو ست ساعات. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط تحسن الصحة أيضاً بتأخير التقاعد، والعمل لأسابيع أطول سنوياً، وانخفاض احتمالية البطالة، وتنطبق علاقات مماثلة من حيث

^٥ تستند استراتيجية تحديد هذا إلى افتراض أن بعض الأمراض المزمنة على الأقل – تلك التي لا تفسرها الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد وسلوكياتهم الصحية – تحدث عشوائياً. وباستخدام مناهج بديلة لتحديد الصدمات الصحية، أظهرت دراسات سابقة أن التغيرات المفاجئة في الصحة قد تدفع كبار السن إلى خفض عرضهم من العمالة أو تقاعدهم (دراسات Bound and others 1999؛ وRiphahn 1999؛ وDisney, Emmerson, and Wakefield 2006) وتجبر الشباب على عدم النشاط (دراسة García-Gómez and López-Nicolás 2006؛ ودراسة García-Gómez, Jones, and Rice 2010). وأن الآثار على التوظيف قد تستمر لسنوات طويلة (دراسة García-Gómez and others 2013).

الثاني في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي^٦. وستؤثر الوتيرة المتفاوتة لهذه الاتجاهات عبر الاقتصادات نتيجة الشيخوخة بشكل كبير على صافي مراكز أصولها الأجنبية (دراسة Audert and others 2024). وسيكون للأثار التوازنية العامة للشيخوخة على كل من النمو وأسعار الفائدة انعكاسات كبيرة على الموارد العامة.

وثالثا، بخلاف العمر الزمني، تؤثر الشيخوخة الفسيولوجية أيضا على عرض العمالة وقرارات التقاعد للأفراد. وتماشيا مع النتائج الواردة في القسم السابق، تشير البحوث إلى أن الأداء الفسيولوجي يمثل مؤشرا أساسيا للتنبؤ بمشاركة الأفراد في القوة العاملة وإنتاجيتهم، بصورة مستقلة عن عمرهم الزمني (دراسة Kotschy, Bloom, and Scott 2024). وبالتالي، فإن التحسينات في طريقة تقدم الأفراد في العمر يمكن أن تؤثر على قرارات التعليم والعمل والادخار، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات واسعة النطاق على إجمالي عرض العمالة، وأسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي.

وأخيرا، تتيح الشيخوخة غير المتزامنة عبر البلدان فرصا لتحقيق مكاسب الكفاءة من خلال إعادة توزيع عوامل الإنتاج عبر الحدود. وقد يتدفق رأس المال من الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من كبار السن ذات المدخرات العالية إلى الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من الشباب التي تعاني من شح رأس المال، مما يؤدي إلى تشكيل الأرصد الخارجية (دراسة Gourinchas 2014 and Rey؛ ودراسة Audert and others 2024). وبالمثل، قد تنتقل العمالة تدريجيا من الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من الشباب التي تتمتع بوفرة في العمالة إلى الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من كبار السن التي تواجه شحا في العمالة.

النموذج

يستخدم هذا الفصل امتدادا لنموذج الأجيال المتداخلة العالمي الوارد في دراسة Auclert and others (2024) لتقييم انعكاسات التوازن العام للقوى الديمغرافية على كل اقتصاد على حدة وعلى الصعيد العالمي (راجع المرفق ٢-٣ على الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

● **التغطية القطرية:** يشمل النموذج ٢١ اقتصادا متقدما، و٤ من اقتصادات الأسواق الصاعدة (بما في ذلك الصين والهند، اللتان تمثلان معا ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة)، وكتلة اقتصادات تضم ٤٤ من البلدان منخفضة الدخل يتوقع أن تتجاوز نقاط تحولها الديمغرافي بعد عام ٢٠٤٠ (يشار إليها فيما

البيانات على مستوى المهن تشير إلى أن العاملين الأكبر سنا الحاصلين على تعليم جامعي هم في وضع جيد نسبيا للاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الإنتاجية لأنه يكمل مهامهم ومهاراتهم (الإطار ٢-٣).

وإجمالا، تشير هذه النتائج إلى أن الشيخوخة الصحية يمكن أن تزيد عرض العمالة الفعلي لكبار السن من خلال زيادة مشاركتهم في القوة العاملة، واحتمالية توظيفهم، وعدد ساعات العمل التي يشغلونها، وإنتاجيتهم. ولتقييم مدى قدرة الشيخوخة الصحية على تخفيف الآثار الاقتصادية لشيخوخة السكان، يدمج القسم التالي هذه العناصر في تحليل التوازن العام.

الانعكاسات الاقتصادية لشيخوخة السكان على الصعيد العالمي

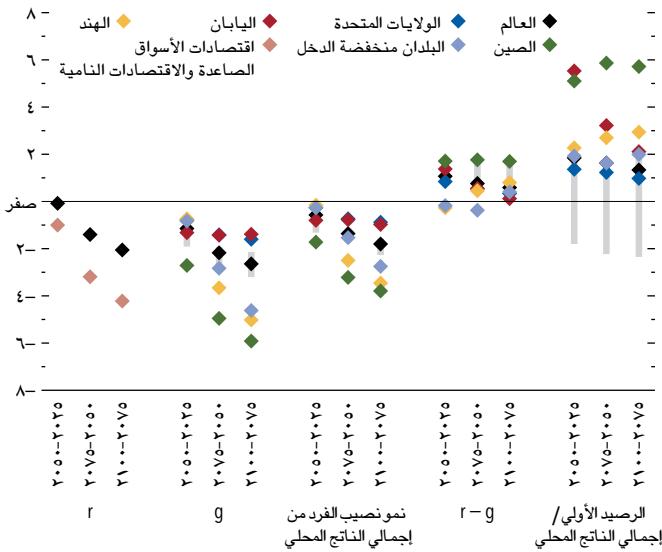
يتسم تأثير التحولات الديمغرافية على الاقتصاد بأنه متعدد الأوجه. أولا، تؤثر التباينات في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة على معدلات النمو السكاني وهياكل الأعمار. وبالنظر إلى دورة حياة الأشخاص النموذجية - الميلاد والتعليم والعمل والتقاعد - فإن المستويات الحدية للتسلسل الزمني للأعمار التي تحدد النشاط الاقتصادي والتقاعد مقارنة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة تؤدي دورا حاسما. وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما) يعزز عرض العمالة والنمو الاقتصادي، في حين أن ارتفاع نسبة إعالة كبار السن (عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر مقارنة بعدد السكان في سن العمل) يثقل كاهل النمو ويرهق الموارد العامة بسبب زيادة الإنفاق على المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل. وتزداد هذه الضغوط مع ازدياد متوسط العمر بعد سن التقاعد^٥.

وثانيا، يؤثر طول مدة الحياة العملية المتوقعة مقارنة بمدة التقاعد على السلوك الادخاري للأفراد. فإذا ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وبقي سن التقاعد الفعلي دون تغيير، يميل الأشخاص إلى الادخار أكثر لتمهيد الاستهلاك على مدار حياتهم، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات الإجمالية. وعلاوة على ذلك، إذا ظلت الأنماط العمرية للثروة ودخل العمالة ثابتة داخل الاقتصاد، فإن زيادة نسبة كبار السن يرفع إجمالي الثروة. وفي الوقت نفسه، يؤدي انكماش القوة العاملة إلى زيادة رأس المال لكل عامل، مما يقلل الاحتياجات من الاستثمار. وتجتمع هذه القوى، وتميل عموما إلى ممارسة ضغط خافض لأسعار الفائدة (دراسة Gagnon, Johannsen, and López-Salido 2021؛ والفصل

^٦ يركز هذا الفصل على الضغوط الناجمة عن الشيخوخة على أسعار الفائدة نتيجة للتغيرات في هيكل أعمار الاقتصادات، وتأثيرها على عرض المدخرات والطلب على الاستثمارات. ومع ذلك، فإن الاتجاه المستقبلي لأسعار الفائدة يتشكل أيضا بعوامل أخرى تؤثر على الطلب على الاستثمار، مثل اتجاهات الإنتاجية المستقبلية، بالإضافة إلى الإنفاق العام لتناول مسائل السياسات الملحة، مثل تغير المناخ أو الأمن القومي.

^٥ يركز التحليل اللاحق على سن التقاعد الفعلي (وليس سن التقاعد القانوني)، وهو ما له انعكاسات اقتصادية كلية كبيرة. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، يقل وسيط سن التقاعد الفعلي بنحو سنتين ونصف عن سن التقاعد القانوني. ومع ذلك، فإنه يتفاوت بشكل كبير بين البلدان وبمرور الوقت، مما يعكس على الأرجح التعديلات على سن التقاعد القانوني، وسخاء المعاشات التقاعدية والاختلافات في الحالة الصحية بين العاملين الأكبر سنا.

الشكل البياني ٢-٩: توقعات السيناريو الأساسي: النمو وأسعار الفائدة والأرصدة الأولية (الانحراف عن متوسط ٢٠١٦-٢٠١٨، نقاط مئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل أشكال المَعْيَن المتوسط السنوي على مدار فترات الإبلاغ. وتشير الأعمدة الرمادية إلى النطاقات الربيعية. وتشير القيمة الموجبة للرصيد الأولي/إجمالي الناتج المحلي إلى أن البلد سيحتاج إلى رصيد أولي أعلى في الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ للحفاظ على استقرار نسبة الدين بعد عام ٢٠٢٩. وتشير قيم "العالم" إلى متوسطات للاقتصادات المشمولة في النموذج، في حين تشير قيم "اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية" إلى متوسطات الصين والهند وكتلة البلدان منخفضة الدخل. g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي؛ w = سعر الفائدة.

الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مع التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٢٩، وتبقى مستقرة من ذلك الحين فصاعداً.

انعكاسات الشيخوخة في ظل السياسات الحالية

من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي مع تسارع شيخوخة السكان في ظل السياسات الحالية، إلا أن شدة الانخفاض المتوقع في النمو تتفاوت بشكل كبير عبر البلدان (الشكل البياني ٢-٩). ومن المتوقع أن يكون متوسط النمو السنوي العالمي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠ أقل بنحو ١,١ نقطة مئوية عن متوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وأقل بنقطتين مئويتين عند أخذ متوسط الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠ في الاعتبار. وستشهد الاقتصادات المتقدمة ذات النسبة الأكبر نسبياً من كبار السن (مثل اليابان) انكماشاً. أما الاقتصادات المتقدمة الأخرى التي يتوقع أن تتجنب انخفاضاً في عدد سكانها في سن العمل وفقاً لافتراضات الخصوبة والهجرة في السيناريو الأساسي (مثل

إلي باسم "كتلة البلدان منخفضة الدخل" ويمثل النموذج في المجمل حوالي ثلثي اقتصاد العالم وسكانه.

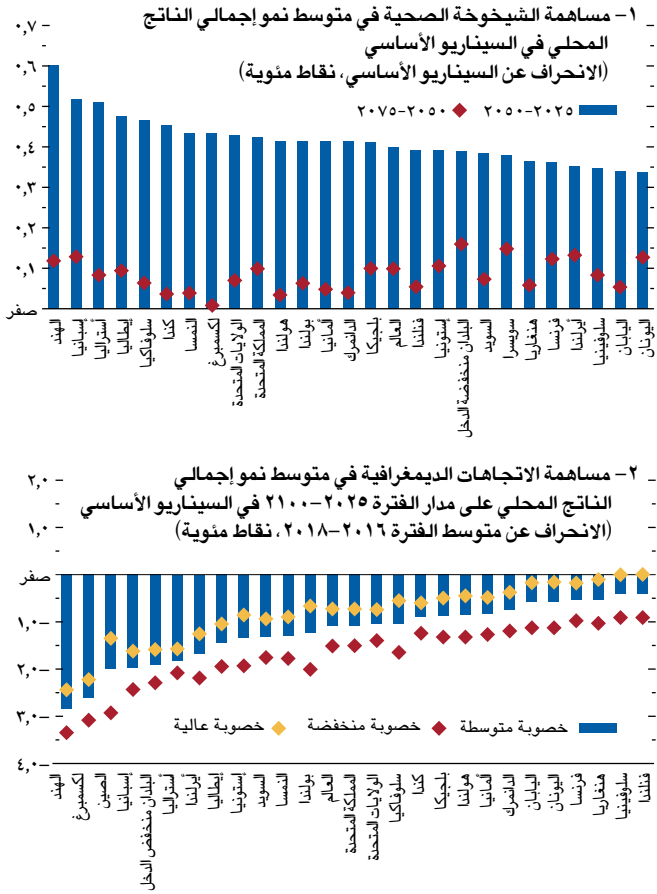
- **الشيخوخة الصحية:** تختلف أنماط إنتاجية العاملين حسب العمر لكل بلد بمرور الوقت لإدماج تأثير الشيخوخة الصحية على عرض العمالة الفعلي (والمتغير البديل له هو مكاسب العمالة، والذي يرصد الآثار على إنتاجية العمالة، وعدد ساعات العمل) الموثق في القسم السابق. وحتى إذا ظلت السياسات الداعمة للشيخوخة الصحية دون تغيير، فمن المرجح أن تستمر التحسنات الكبيرة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٥٠ لبعض الوقت مع انتقال العاملين الشباب الحاليين الذين استفادوا من تلك السياسات إلى مرحلة الشيخوخة. وبناءً على ذلك، يفترض السيناريو الأساسي استمرار حدوث تحسن - وإن كان طفيفاً - في القدرة الوظيفية للعاملين الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر على مدى العقود الثلاثة المقبلة.
- **الإنتاجية:** إلى جانب تأثير الشيخوخة الصحية على أنماط الإنتاجية العمرية، فإن الإنتاجية الكلية على المستوى القطري مدفوعة في النموذج بثلاث قوى تتم معايرتها على أساس الأدلة التجريبية: نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عند مستوى الحدود العالمية، والتقارب نحو حدود الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وتأثير التركيبة السكانية على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال قنوات الابتكار وريادة الأعمال.

- **سوق رأس المال العالمية:** يفترض النموذج أن اندماج الصين والهند وكتلة البلدان منخفضة الدخل في أسواق رأس المال العالمية ليس وضعاً مثالياً. ويؤدي ذلك إلى الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية لتلك الاقتصادات والذي من المفترض أن يضيق تدريجياً مع قيامها بإصلاحات في أسواق الائتمان ورأس المال، ومواصلتها تعزيز الحوكمة والمؤسسات، واندماجها المتزايد في الأسواق المالية العالمية.^٧

- **سياسة المالية العامة:** تجري معايرة القيم الأولية لمعدلات التقاعد الفعلي، وضرائب العمل، ومعدلات إحلال المتقاعدين، وغيرها من أشكال الإنفاق العام، لتتوافق مع الأهداف القطرية في البيانات. ففي السيناريو الأساسي، يفترض أن تزيد أعمار التقاعد الفعلي بشهر واحد سنوياً على مدار ٦٠ عاماً في جميع البلدان (باستثناء الهند وكتلة البلدان منخفضة الدخل، حيث يفترض أنها لا تتغير). وتُعدّل ضرائب العمل، ومعدلات الإحلال، وغيرها من أشكال الإنفاق العام من فترة لأخرى، بحيث تتوافق مسارات نسب

^٧ وفقاً للدراسات الاقتصادية، يمكن أن يُعزى الفرق في أسعار الفائدة الذي تشهده اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى عوامل مثل ارتفاع معدل نمو القوة العاملة (دراسة Carvalho and others 2023)، وانخفاض درجة الاندماج المالي (دراسة Bielecki, Brzoza-Brzezina, and Kolasa 2020)، وتجزؤ السوق (دراسة Pellegrino, Spolaore, and Wacziarg 2024).

الشكل البياني ٢-١١: دور الشيخوخة الصحية والاتجاهات الديمغرافية



من انخفاض قدره نقطتان مئويتان في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ٢-١١، اللوحة ٢). وفيما بين البلدان المشمولة بالنموذج، يتراوح متوسط مساهمة القوى الديمغرافية في نمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠ بين ما يقرب من ٢,٨ نقطة مئوية في الهند و ٠,٤ نقطة مئوية في فنلندا وسلوفينيا.

وتتسم التوقعات الديمغرافية بالطبع بعدم اليقين. فعلى سبيل المثال، بينما تفترض معدلات الخصوبة «المتوسطة» الواردة في التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة، والمستخدم في السيناريو الأساسي، أن معدلات المواليد سترتد في نهاية المطاف في كثير من البلدان، فقد خفّضت توقعات الخصوبة بشكل منهجي في السنوات الأخيرة (راجع الجدول ٢-٣-١ في المرفق على شبكة الإنترنت). ومن ناحية أخرى، اعتمدت السلطات في أكثر من ٥٠ بلدا، وخاصة في آسيا وأوروبا، حيث أثارت وتيرة الشيخوخة قلقا، سياسات لزيادة معدلات المواليد (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠٢١).

الأصول الأجنبية الصافية لكتلة البلدان منخفضة الدخل خلال معظم فترة التوقعات، حيث ستستفيد الاقتصادات منخفضة الدخل ذات التركيبة السكانية الشابة في هذه الكتلة من استمرار تدفقات رأس المال الداخلة. ومع ذلك، سيتباطأ هذا الاتجاه وينعكس في نهاية المطاف حوالي عام ٢٠٧٠ مع بدء تزايد الثروة الإجمالية لهذه البلدان مع شيخوخة السكان.

مكاسب النمو من الشيخوخة الصحية

إلى أي مدى تساعد الشيخوخة الصحية على تجنب حدوث تباطؤ أكثر حدة في نمو إجمالي الناتج المحلي في ظل السياسات الحالية؟ تشير نتائج المحاكاة المعاكسة للحقيقة إلى أن مساهمة التحسنات الأخيرة في الشيخوخة الصحية في النمو ستكون كبيرة خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تضيق الشيخوخة الصحية حوالي ٠,٤ نقطة مئوية إلى نمو إجمالي الناتج المحلي عالميا، في المتوسط، خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠ (الشكل البياني ٢-١١، اللوحة ١). وهذا يعني أنه إذا استُبعدت المكاسب المتوقعة من اتجاهات الشيخوخة الصحية، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج العالمي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية - مقابل ١,١ نقطة مئوية - في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠ مقارنة بمتوسط النمو في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

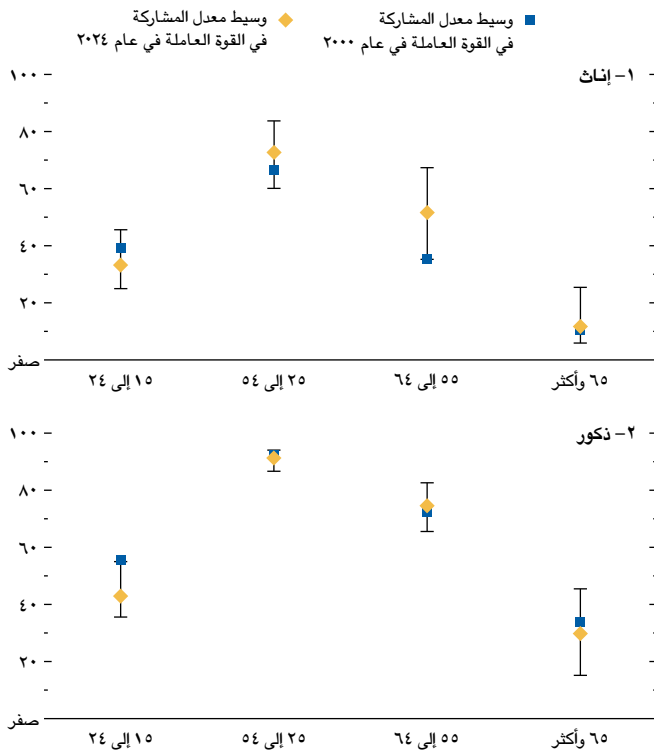
والمساهمات المتوقعة لمكاسب الشيخوخة الصحية في متوسط نمو الناتج السنوي موجبة وكبيرة لجميع الاقتصادات كل على حدة في النموذج، وتتراوح بين حوالي ٠,٣ نقطة مئوية و ٠,٦ نقطة مئوية. وهذه المساهمة كبيرة بشكل خاص في الهند، على سبيل المثال، حيث إنه من المتوقع أن تنمو نسبة العاملين الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاما فأكثر بسرعة خلال تلك الفترة، بينما تكون المساهمة أقل نسبيا في اليابان، حيث ستنمو نسبة العاملين الأكبر سنا، على الرغم من ارتفاعها، بوتيرة أبطأ خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠.

وفي ظل السياسات الحالية، ستتلاشى مساهمة الشيخوخة الصحية في النمو تدريجيا مع انتقال فئات العاملين الحالية إلى مرحلة السن المتأخر ودخولهم مرحلة التقاعد. وسيلبلغ متوسط المساهمة في النمو العالمي حوالي ٠,١ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٥٠-٢٠٧٥، وسيستمر في الانخفاض بعد ذلك.

تأثير الافتراضات الديمغرافية

تأخذ عمليات محاكاة النموذج افتراضات التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة كما هي فيما يتعلق بالمسار المستقبلي لمعدلات الخصوبة والوفيات في كل بلد على حدة. وتشكل هذه الافتراضات الديمغرافية محركا مهما لتباطؤ النمو المتوقع في ظل السيناريو الأساسي حيث إنها تمثل حوالي نصف التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقع خلال الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠ مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبشكل أدق، فإن القوى الديمغرافية وحدها - أي بعد تجريدها من القوى الأخرى التي أُخذت في الاعتبار في السيناريو الأساسي، مثل التقارب بين البلدان في الإنتاجية وتأثير الشيخوخة الصحية - تسهم بمقدار ١,١ نقطة مئوية

الشكل البياني ٢-١٢: المشاركة في القوة العاملة حسب الفئة العمرية



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وتقرير "التوقعات السكانية في العالم" الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الخطوط الطولية إلى النطاقات الربيعية على مستوى البلدان لعام ٢٠٢٤.

في السيناريو الأساسي - وأعلى بنحو ٠,٣ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠^{١١}

ارتفاع سن التقاعد الفعلي: هناك أيضا مجال لزيادة المشاركة في القوة العاملة بين كل من الرجال والنساء في الفئة العمرية ٦٥ عاما فأكثر، من خلال تأجيل سن التقاعد الفعلي في ضوء التحسينات الناتجة عن الشيخوخة الصحية. ولا يرتبط ذلك بالضرورة أو بشكل حصري برفع سن التقاعد القانوني. ويمكن للشيخوخة الصحية أن تشجع العاملين الأكبر سنا على تأجيل تقاعدهم طوعية حتى لو لم يتغير سن التقاعد القانوني، وذلك حسب حوافز خطط المعاشات التقاعدية.^{١٢} ويفترض سيناريو ثان أن تؤدي تغييرات

^{١١} يفترض السيناريو أن جميع البلدان في النموذج تطبق تغييرات في السياسات، إلا أن حجم هذه التغييرات وتوقيتها يعتمدان على الظروف الأولية. والبلدان التي بلغت أو قاربت الحدود الصحية، والتي لا تشهد أي تحسن إضافي في القدرة الوظيفية لكبار السن مقارنة بالسيناريو الأساسي لن تسجل مكاسب في النمو.

^{١٢} في الوقت نفسه، قد لا يؤدي رفع سن التقاعد القانوني إلى تحقيق التأثير المرغوب على سن التقاعد الفعلي إذا لم يكن العاملون الأكبر سنا قادرين بدنيا

ولتقييم حساسية التوقعات لافتراضات الخصوبة، يُحاكى النموذج باستخدام توقعات بديلة للتوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الخصوبة استنادا إلى معدلات خصوبة أعلى وأقل من تلك الموجودة في سيناريو الخصوبة المتوسطة.^{١٠} وفي الواقع، تتباين المساهمة المتوقعة للعوامل الديمغرافية في نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة من ٢٠٢٥-٢١٠٠ تباينا كبيرا وفقا لافتراضات الخصوبة، حيث تختلف تقديرات النمو القطرية في ظل افتراضات الخصوبة البديلة، على سبيل المثال، بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في أستراليا و١,٦ نقطة مئوية في الصين. ومع ذلك، فإن مساهمة العوامل الديمغرافية في نمو إجمالي الناتج المحلي معظمها سلبية في ظل افتراضات الخصوبة المختلفة.

العوامل المواتية للنمو نتيجة سياسات عرض العمالة

كيف يمكن للسياسات أن تخفف التأثيرات الاقتصادية المعاكسة لشيخوخة السكان؟ هناك ثلاثة روافع رئيسية للسياسات يمكن أن توفر عوامل مواتية للنمو في سياق شيخوخة السكان: معالجة انخفاض معدلات مشاركة كبار السن، وإطالة أمد الحياة العملية مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتضييق فجوات المشاركة بين الجنسين (الشكل البياني ٢-١٢). وتستخدم مجموعة من السيناريوهات البديلة لتقييم تأثير التوازن العام لمعالجة هذه المسائل (راجع التفاصيل في المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت):

سياسات الشيخوخة الصحية: يمكن لسياسات الصحة الموجهة وغيرها من المبادرات أن تمكن العاملين الأكبر سنا من زيادة معدلات مشاركتهم في القوة العاملة. وفي الواقع، فإن الزيادة الكبيرة في ووسط معدل المشاركة على الصعيد العالمي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤ في الفئة العمرية ٥٥-٦٤ عاما مشجعة، ولكن هناك مجال كبير لتضييق فجوة المشاركة بشكل أكبر فيما يتعلق بالعاملين في مقتبل العمر. ويفترض سيناريو نموذجي أولي نشر سياسات في مجالات مثل تحسين الصحة والوقاية تؤدي إلى تضييق تدريجي للفروق بين البلدان في القدرة الوظيفية للعاملين الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاما فأكثر. وفي ظل هذا السيناريو، من شأن التحسن الإضافي طويل الأمد في القدرة الوظيفية لكبار السن أن يقلص الفجوات الحالية بين البلدان بمقدار الربع، وسيعادل في المتوسط حوالي ٤٩٪ من المكاسب المقدرة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. وتشير النتائج إلى مكاسب ملحوظة في النمو بفضل ارتفاع معدلات مشاركة كبار السن الذين لم يبلغوا سن التقاعد بعد في القوة العاملة، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاجية مقارنة بالسيناريو الأساسي (الشكل البياني ٢-١٣). وبالنسبة للعالم، فإن متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠ سيكون أعلى بنحو ٠,٢ نقطة مئوية مما كان عليه

^{١٠} في ظل سيناريو الخصوبة المرتفعة (المنخفضة) وفق التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة، من المتوقع أن يظل معدل الخصوبة أعلى (أدنى) بمقدار ٠,٥ طفل من معدل الخصوبة في سيناريو الخصوبة المتوسطة خلال معظم فترة التوقعات.

٢٠٢٥-٢١٠٠، وسيكون الفرق أكبر، ويبلغ ٠,٣ نقطة مئوية، خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠، وستكون هناك زيادة كبيرة للغاية في الهند نظرا للفجوات الكبيرة الحالية بين الجنسين.

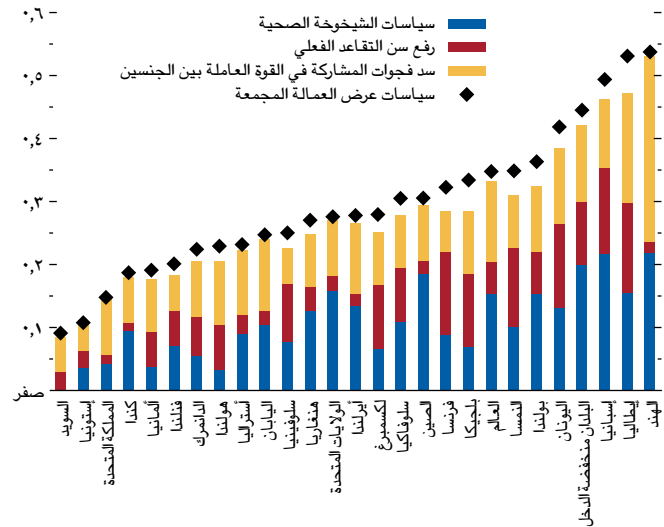
حزمة سياسات مجمعة: من شأن جمع طبقات سياسات عرض العمالة الثلاث معا أن يحقق مكاسب كبيرة من حيث النمو، وأن يخفف جزئيا انخفاض النمو المتوقع في السيناريو الأساسي. وبالنسبة للاقتصاد العالمي، سيكون متوسط النمو السنوي أعلى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠ مقارنة بالسيناريو الأساسي، مما يعوض حوالي ثلث الانخفاض في النمو الذي يرجع إلى الاتجاهات الديمغرافية حتى نهاية القرن. وستكون الدفعة للنمو العالمي أكبر من ذلك، وتبلغ نحو ٠,٦ نقطة مئوية، خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠ (الشكل البياني ٢-٣-٤ في المرفق على شبكة الإنترنت). مما يعوض ما يقرب من ثلاثة أرباع التراجع الناتج عن العوامل الديمغرافية خلال تلك الفترة. ويمكن لبعض البلدان - ولا سيما الهند، والبلدان منخفضة الدخل، وبعض الاقتصادات الأوروبية - أن يحقق مكاسب نمو أعلى من ذلك. وبالمثل، فإن إبقاء العاملين الأكبر سنا منخرطين في الأنشطة الاقتصادية يمكن أن يوفر منافع مجتمعية غير قابلة للتحويل إلى نقد، نتيجة لتحسن رفاهية جزء كبير من المجتمعات المستقبلية (دراسة Scott 2023).

الانعكاسات على المالية العامة

إلى أي مدى يمكن لسياسات عرض العمالة أن تخفف الضغوط على المالية العامة؟ سيكون لهذه السياسات أولا انعكاسات مباشرة على الرصيد الأولي للقطاع العام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تأثيراتها من خلال أرصدة نظم المعاشات التقاعدية. وعلى سبيل المثال، زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة وتوظيفهن يمكن أن يعززا إيرادات ضرائب العمل. وبالمثل، فإن السياسات التي ترفع سن التقاعد الفعلي ستزيد ضرائب العمل وتقلل مدفوعات التحويلات. وثانيا، سياسات عرض العمالة ستؤثر أيضا على الموارد العامة من خلال تأثيرها على الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو ($r - g$). وسيساهم ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي في خفض الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو ($r - g$) ويخفف الضغوط على المالية العامة، مما يعني أنه في حالة ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن انخفاض الرصيد الأولي سيحافظ على استقرار نسبة الدين. غير أن سياسات عرض العمالة يمكن أن تضع أيضا ضغوطا رافعة لأسعار الفائدة بسبب انخفاض المدخرات الإجمالية المرغوبة - وذلك، على سبيل المثال، بسبب الحياة العملية الأطول المتوقعة - وزيادة الطلب على الاستثمار لاستيعاب قوة عاملة أكبر.^{١٣} ويعتمد الأثر الكلي للفرق بين سعر

^{١٣} من المهم أيضا إدراك أن تكاليف الاقتراض الحكومي قد تنحرف عن أسعار الفائدة التوازنية المستخدمة في النموذج نتيجة لعوامل تتعلق بعمق أسواق الدين السيادي، والوضع الدولي لعملة البلد الذي يُصدر الدين، وزيادة إصدارات الدين، بالإضافة إلى التحولات في الطلب على الأصول الآمنة أو مشاعر السوق تجاه المخاطر على المالية العامة. هذا كما أن محدودية قدرة السوق على استيعاب الإصدارات الكبيرة من الدين قد تسبب ضغطا رافعا لتكاليف الاقتراض

الشكل البياني ٢-١٣: متوسط تأثير سياسات عرض العمالة على نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٢٥-٢١٠٠ (الانحراف عن السيناريو الأساسي، بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

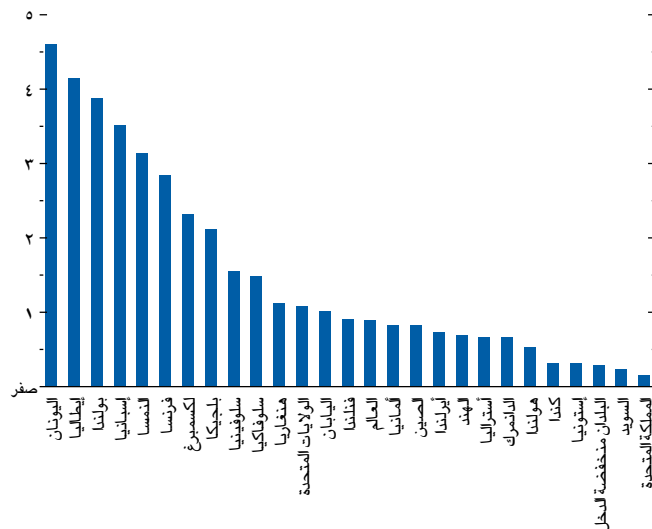
ملحوظة: تمثل الأعمدة (العلامات) الانحرافات عن السيناريو الأساسي عند تنفيذ كل سياسة من سياسات العمل على حدة (يتم تنفيذ جميع سياسات العمل معا). ولا يتطابق مجموع قيم السياسات المنفردة بالضرورة مع قيمة سيناريو السياسات المجمعة بسبب التفاعلات بين السياسات. وتشير قيمة "العالم" إلى متوسط الاقتصادات المشمولة في النموذج.

السياسات إلى زيادة سن التقاعد الفعلي بوتيرة أسرع مما هي عليه في السيناريو الأساسي في البلدان التي يبلغ فيها متوسط العمر المتوقع بعد التقاعد ٢٠ عاما أو أكثر - بما يتماشى مع المستويات الحدية المحتملة للشيخوخة (دراسة Sanderson and Scherbov 2010؛ ودراسة Kotschy and Bloom 2023) - وأن يتطور بخلاف ذلك كما في السيناريو الأساسي. وفي هذا السيناريو، سيكون متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠ للعالم أعلى بنحو ٠,١ نقطة مئوية مما هو عليه في السيناريو الأساسي. وستكون مكاسب النمو أعلى في الاقتصادات الأوروبية، حيث تكون الفجوة بين سن التقاعد الفعلي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة كبيرة، ومن المتوقع أن تتسع أكثر في إطار عدم تغيير السياسات.

سد فجوات المشاركة في القوة العاملة: أخيرا، لا تزال معدلات المشاركة في القوة العاملة، في المتوسط، أعلى بين الرجال عبر معظم البلدان، مما يتيح مجالا لسد فجوات المشاركة بين الجنسين في القوة العاملة. ويفترض سيناريو ثالث أن السياسات تؤدي إلى تضيق فجوات المشاركة بين الجنسين في القوة العاملة في كل بلد بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠٤٠. وفي إطار هذا السيناريو، سيكون متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي للاقتصاد العالمي أعلى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية سنويا مما كان عليه في السيناريو الأساسي خلال الفترة

أو إدراكيا على البقاء نشطين أو إذا انخفضت إنتاجيتهم بسرعة مع تقدم العمر (دراسة Kotschy, Bloom, and Scott 2024).

الشكل البياني ٢-١٤: الحيز الإضافي من المالية العامة في سيناريو السياسات المُجمعة
(الانحراف عن السيناريو الأساسي، نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني المكاسب المالية في سيناريو السياسات المُجمعة نتيجة الارتفاع عرض العملة الفعلي وتحسن نسبة إعالة كبار السن مقارنة بالسيناريو الأساسي؛ راجع الملحق ٣-٢ على الإنترنت لإطلاع على مزيد من التفاصيل. ونظرا لاختلاف حجم المكاسب خلال فترة التحول، يعرض الشكل البياني متوسط المكاسب على مدار الفترة ٢٠٢٥-٢١٠٠. وتشير قيمة "العالم" إلى متوسط الاقتصادات المشمولة في النموذج.

تعزيز الشيخوخة الصحية ليست بالضرورة مكلفة للمالية العامة. فعلى سبيل المثال، يمكن للضرائب على الكحوليات والتبغ أن تولد إيرادات للمالية العامة، ويمكن أن تؤدي سياسات الصحة الوقائية إلى توفير الإنفاق على الرعاية الصحية في المستقبل (دراسة 2015 McDaid, Sassi, and Merkur). ونظراً لأن تحديد التكلفة الصافية الإجمالية على المالية العامة نتيجة تنفيذ سياسات عرض العمالة التي نوقشت في هذا الفصل يخضع لقدر كبير من عدم اليقين، فإن النموذج يستخلص نتائج من هذه التكاليف.

الاستنتاجات وانعكاسات السياسات

يؤدي انخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى تراجع مستمر في النمو السكاني وتغيرات كبيرة في هيكل أعمار الاقتصادات. ومع بدء انخفاض نسبة السكان في سن العمل في عدد متزايد من البلدان، واتجاه القوة العاملة نحو الشيخوخة التي تتسم بانخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل والتوظيف، يبدو أن العوامل الديمغرافية تلقي بظلال سلبية على آفاق مستويات المعيشة والموارد العامة. ومع ذلك، هناك بارقة أمل ناتجة عن صعود الاقتصاد الفضي. فالتحليل الوارد في هذا الفصل يسلط الضوء على أن الأفراد عبر

الفائدة ومعدل النمو ($r - g$) على مدى تعزيز هذه الإصلاحات للنمو في كل بلد على حدة، وعلى حساسية أسعار الفائدة العالمية لتحسن أفاق النمو. وتشير عمليات المحاكاة النموذجية إلى أن خمسة اقتصادات نموذجية (اليونان والهند وإيطاليا وإسبانيا وكتلة البلدان منخفضة الدخل) ستشهد بعض التحسن في المالية العامة نتيجة انخفاض الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو ($r - g$) خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠، مما يعزز المنافع المباشرة لسياسات العمل على الأرصدة الأولية.^{١٤}

وإجمالاً، عند مراعاة أثر سياسات عرض العملة على الأرصدة الأولية وعلى الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو ($r-g$)، ستكتسب جميع الاقتصادات النموذجية حيزاً في المالية العامة في ظل سيناريو السياسات المجمعة. أي أنه سيكون بإمكانها أن تزيد الإنفاق على مجالات حيوية، مثل المبادرات المتعلقة بالمناخ، أو التي تخفض ضرائب دخل العمالة، أو تزيد التحويلات، مع الحفاظ على أهداف الدين العام. ومع ذلك، سيكون نطاق حيز المالية العامة الإضافي متفاوتاً إلى حد كبير عبر البلدان. وبافتراض توظيف مكاسب المالية العامة التي تحققها السياسات الداعمة للنمو بنسب متساوية لخفض الضرائب، وزيادة التحويلات، وزيادة أوجه الإنفاق الأخرى، فإن المكاسب ستعادل، في المتوسط، أكثر من ٤ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في اليونان وإيطاليا، ولكن أقل من نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في الصين والمملكة المتحدة (الشكل البياني ٢-١٤). وتظهر عملية إضافية أن مكاسب المالية العامة من السياسات الداعمة للنمو ستسمح لكثير من البلدان – وليس كلها – بكسب حيز للمالية العامة، وفي الوقت نفسه إعادة بناء الاحتياطيّات الوقائيّة من خلال خفض الدين العام إلى متوسط مستواه في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (الشكل البياني ٢-٣-٥ في المرفق على شبكة الإنترنت). وتعكس الاختلافات في مكاسب المالية العامة المحتملة عبر البلدان الاختلافات في الأثر المباشر لسياسات عرض العملة على الأرصدة الأولية فضلاً على تفاعل أسعار الفائدة المرتفعة مع مستويات الديون الأولية المختلفة.

ومن المحاذير بشأن هذه النتائج هو أن تنفيذ بعض السياسات التي تم تناولها هنا قد يستلزم تكاليف مباشرة من الميزانية، مما قد يؤدي إلى مكاسب صافية للمالية العامة أقل إلى حد ما مما تشير إليه عمليات محاكاة النماذج. فعلى سبيل المثال، قد تترتب تكاليف على تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة (على سبيل المثال، دراسة Banerji and others 2017). ومع ذلك، تميل هذه السياسات أيضا إلى تحقيق منافع للعاملين الأكبر سنا بشكل أكبر (عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والمرفق ٣-٢ على الإنترنت). وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات

الحكومي، وتسبب تأكلاً تدريجياً في "عائد الملاءمة" على الدين الحكومي؛ راجع، على سبيل المثال، المناقشة الواردة في دراسة (Mian, Straub, and Sufi (2022) والفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.^{١٤} ترتبط حساسية أسعار الفائدة العالمية لسياسات عرض العملة جزئياً باستجابة ادخار الأسر الميشية للتغيرات في آفاق النمو، وهو أمر يصعب تحديده بدقة. وبافتراض معايير مختلفة لرغبة الأسر المعيشية في استبدال الاستهلاك المستقبلي باستهلاك حالي، سيكون أثر الإصلاحات الداعمة للنمو على أسعار الفائدة أقل، وسينخفض الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو ($r - g$) على جميع الاقتصادات تقريباً خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠ (المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت).

(OECD 2015). ومع ذلك، لا يشكل الإنفاق على تحسين الصحة والوقاية سوى ١٪-٦٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويميل إلى الانخفاض بشكل غير متناسب خلال فترات الركود (دراسة Gmeinder, Morgan, and Mueller 2017؛ ودراسة Hacker 2024).

وينبغي أن يكمل منهج شامل، يجمع بين إصلاحات المعاشات التقاعدية والتدريب وتهيئة مكان العمل، التدخلات الموجهة نحو الصحة لرفع سن التقاعد الفعلي بما يتماشى مع التحسينات في متوسط العمر المتوقع عند الولادة. وإلى جانب التغييرات في سن التقاعد القانوني، فإن خفض مزايا التقاعد المبكر، وتقديم حوافز لتأجيل التقاعد، والسماح بالتقاعد التدريجي، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سن التقاعد الفعلي. ويتعين أن توازن إصلاحات نظم المعاشات التقاعدية بين قابلية الاستمرار والحماية الكافية للتخفيف من الفقر وعدم المساواة عند الشيخوخة (دراسة Amaglobeli and others 2019). وبوجه أعم، تشير مرونة الشيخوخة وتنوع الحالة الصحية والخبرة بين العاملين الأكبر سناً إلى أن الأحكام القائمة على العمر في السياسات من المرجح أن تكون غير فعالة ويجب إعادة النظر فيها (راجع المناقشة في دراسة Scott 2023). هذا كما أن برامج رفع المهارات وتعلّم مهارات جديدة مدى الحياة ضرورية لضمان بقاء الأفراد قادرين على العمل مع تقدمهم في السن. وتزداد أهمية هذا الأمر مع اقتراب ثورة الذكاء الصناعي المحتملة، حيث سيكون العاملون المهرة من كبار السن في وضع جيد لجني الثمار نظراً لتكامل مهاراتهم مع الذكاء الاصطناعي، بينما قد يواجه العاملون غير المهرة صعوبة في الحفاظ على وظائفهم أو النجاح في انتقالهم إلى وظيفة أخرى (الإطار ٢-٣). وكذلك فإن تعزيز القدرة على التكيف، من خلال ترتيبات العمل المرنة والتعديلات في مكان العمل يحسن من ملائمة الوظائف لكبار السن. يمكن أن يدعم أيضاً الحياة العملية الأطول. هذا كما أن مكافحة التحيزات والتمييز ضد كبار السن مهم، لأن التحيزات يمكن أن تحد من فرص تعلّم مهارات جديدة وتؤدي إلى الخروج المبكر من سوق العمل (دراسات Lamont, Swift, و Gaillard and Desmette 2010؛ و Abrams 2015 and؛ و Officer and others 2020؛ و Alcover and others 2021).

ويمكن للسياسات التي تهدف إلى تضيق فجوات المشاركة في القوة العاملة، ولا سيما من خلال تعزيز زيادة مشاركة الإناث، أن تحقق مكاسب كبيرة من حيث النمو تسهم في مواجهة العوامل الديمغرافية المعاكسة. ولتجنب التأثير السلبي على الخصوبة، ينبغي أن تهدف السياسات إلى تحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية للمرأة، بما في ذلك تحسين نظم إجازات الوالدين، وتوسيع خيارات رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وتعزيز ترتيبات العمل المرنة (دراسة Gu and others 2024). وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التكامل العالمي يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في دعم النمو وسط اتجاهات الشيخوخة التي تحدث بوتيرة متفاوتة وفي أوقات مختلفة بين البلدان.

مجموعة متنوعة من الاقتصادات يتقدمون في السن بصحة أفضل من ذي قبل. وكانت الزيادة في طول العمر مصحوبة بتحسينات في القدرات البدنية والإدراكية لكبار السن عبر الأجيال اللاحقة، على الرغم من استمرار وجود تفاوتات كبيرة عبر الفئات الاجتماعية-الاقتصادية والبلدان. والأهم من ذلك، أن اتجاه الشيخوخة الصحية هذا ارتبط أيضاً بارتفاع معدلات المشاركة في القوة العاملة، وزيادة احتمالية التوظيف، وارتفاع أرباح العمل للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر.

وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن تؤدي شيخوخة السكان، إلى جانب عوامل أخرى مثل تراجع الحاق بركب النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة، إلى كبح النمو الاقتصادي العالمي. ورغم أن التقديرات تشير إلى أن المكاسب المستمرة من الشيخوخة الصحية ستعزز النمو العالمي السنوي بنحو ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠، فإن التحليل الوارد في هذا الفصل يشير إلى أنه في ظل السياسات الحالية، سينخفض نمو الناتج العالمي في المتوسط بنحو نقطتين مئويتين حتى نهاية القرن. ومع انخفاض آفاق النمو وارتفاع مستويات الدين العام تاريخياً، سيحتاج كثير من البلدان إلى بذل جهود كبيرة بشأن المالية العامة للحفاظ على استقرار نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بعد عام ٢٠٣٠. ويمثل اتباع منهج متعدد الأوجه بشأن السياسات مطلباً ضرورياً للتصدي لهذه التحديات. ويظهر التحسن واسع النطاق في القدرة الوظيفية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٥٠ عاماً فأكثر على مدار العقود القليلة الماضية أن الشيخوخة يمكن أن تكون عملية مرنة (دراسة Scott 2023). ويمكن للسياسات التي تهدف إلى تحسين رأس المال البشري للعاملين الأكبر سناً أن تعزز الإنتاجية وتضيق فجوة المشاركة للعاملين في سن العمل. ويشكل التركيز على أهمية سياسات تعزيز الصحة والوقاية مطلباً ضرورياً، ويجب نشر هذه السياسات بعناية لمعالجة أوجه عدم المساواة الصحية. ويمكن للتدابير التي تعالج عوامل المخاطر السلوكية طوال الحياة - مثل تدخين التبغ وتناول الكحوليات بشكل ضار وعدم النشاط البدني والنظم الغذائية غير الصحية - وعوامل المخاطر الأخرى المتعلقة بالبيئة والصحة النفسية أن تقلل الإصابة بالأمراض المزمنة وعدم المساواة الصحية (دراسات Liu and others 2016؛ و Rashbrook 2019؛ و Lee, Park, and Lee 2020؛ و Hacker 2024). وتشمل الأمثلة على ذلك التطعيم، والفحوصات الصحية الدورية، وفحوصات الأمراض المزمنة، وحملات الوقاية من تعاطي المخدرات، وفرض الضرائب (على سبيل المثال، على التبغ والأغذية غير الصحية)، واللوائح (على سبيل المثال، تلك التي تعزز البيئات الخالية من التدخين)، وتوفير إمكانية الوصول إلى موارد الصحة النفسية. وغالباً ما تتجاوز هذه التدابير نطاق قطاع الرعاية الصحية، وهي ليست بالضرورة مكلفة. وتشير الأدلة إلى أن العديد منها فعال من حيث التكلفة ويمكن أن يحقق وفورات من خلال خفض الإنفاق على التدخلات الصحية في المستقبل (دراسة McDaid, Sassi, and Merkur 2015؛ وتقرير

رأس المال والعمالة بكفاءة أكبر بين الشركات (راجع دراسة Budina and others 2023؛ والفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). هذا كما يمكن للإصلاحات الهيكلية أن تساعد البلدان على الاستفادة من التطورات التكنولوجية، مثل التكنولوجيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والتي لها دور مكمل للعمل في المهن الأكثر شيوعاً بين كبار السن (الإطار ٢-٣)، ويمكنها أن تزودهم بالمهارات والأساليب اللازمة للتعامل مع التدهور الوظيفي الناتج عن التقدم في السن (دراسة Abril-Jimenez and others 2022).

ويمكن أن يكون التقدم والابتكار التكنولوجيان مهمين ليس فقط لمواجهة الآثار السلبية لشيخوخة السكان على نمو الناتج، ولكن أيضاً لتعزيز مرونة الشيخوخة نفسها. ويمكن أن يؤدي تعزيز البحث والتطوير في الفهم العلمي للشيخوخة البيولوجية إلى إطالة العمر الصحي في العقود القادمة (دراسة Cox 2022). وعلاوة على ذلك، تنطوي الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية على إمكانات للتحويل من خلال توسيع نطاق ممارسات الصحة الوقائية (دراسة Chan and others 2024)، وذلك على سبيل المثال من خلال أتمتة المهام الروتينية مثل الفحص والتشخيص. ويمكن لهذه الحلول أيضاً أن تجلب الخبرة السريرية إلى المناطق التي تعاني من قلة الخدمات وتلك النائية، مما يساعد على الحد من تفاوت القدرات البدنية والإدراكية لكبار السن الموثق في هذا الفصل. وعلى سبيل المثال، نُشر نظام أرافيند لرعاية العيون (Aravind Eye Care System) في الهند أدوات قائمة على الذكاء الاصطناعي لفحص ملايين من صور شبكية العين للكشف عن اعتلال الشبكية السكري، مما أدى إلى التغلب بفعالية على نقص أطباء العيون في البلاد ومنع فقدان البصر بين المرضى (دراسة Yu, Beam, and Kohane 2018).

وفي نهاية المطاف، صعود الاقتصاد الرقمي يجلب تحديات وفرص، مما يجعل منهج السياسات الشامل والاستباقي ضرورياً للتغلب على تحديات شيخوخة السكان والاستفادة من منافع الحياة الأطول والأفضل صحة.

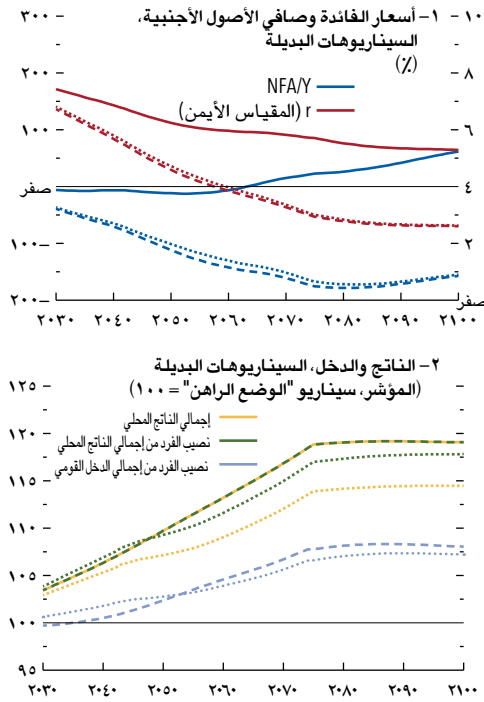
وعلى وجه الخصوص، فإن السياسات التي تعزز الوصول إلى الأسواق المالية الدولية – بما في ذلك إصلاحات أسواق الائتمان ورأس المال، بالإضافة إلى السياسات التي تعزز الحوكمة والمؤسسات (دراسة Budina and others 2023) – لها دور أساسي في تمكين البلدان منخفضة الدخل من جني ثمار العائدات الديمغرافية التي لا تزال موجبة (الإطار ٢-١). ويمكن كذلك للمكاسب الناتجة عن تعميق التكامل المالي أن تعوض خسائر العمالة الناجمة عن تدفقات الهجرة الخارجة والمتجهة نحو الاقتصادات المتقدمة، حيث يمكن للعاملين الإضافيين أن يعززوا عرض العمالة وإنتاجيتها في ظل شيخوخة القوة العاملة وتناقصها (راجع الفصل ٣).

وتشير عمليات المحاكاة في هذا الفصل إلى أن مزيجاً من سياسات تعزيز عرض العمالة يمكن أن يخفف تباطؤ النمو العالمي الناتج عن العوامل الديمغرافية المعاكسة خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٥٠، بنحو ثلاثة أرباع. وعلى الرغم من أن السياسات الداعمة للنمو هذه قد تسهم أيضاً في رفع أسعار الفائدة العالمية، فإنها ستوفر مع ذلك مكاسب كبيرة للمالية العامة. وسيتمكن كثير من البلدان من إعادة بناء احتياطات المالية العامة الوقائية الخاصة بها وتوفير حيز مالي إضافي لتمويل الإنفاق الضروري. ومع ذلك، ستظل بعض الاقتصادات بحاجة إلى جهود إضافية على صعيد المالية العامة نظراً لوضع الموارد العامة الهش الحالي. وفي تلك الحالات، يكتسب بذل جهد مبكر وتدرجي ومستمر أهمية بالغة في ضمان العدالة بين الأجيال (الإطار ٢-٢) والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في ظل التحولات الديمغرافية المستمرة.

وبرغم أن سياسات تعزيز عرض العمالة وتسهيل انتقال عوامل الإنتاج بين البلدان أساسية، فهي ليست بديلاً عن الجهود المبذولة لإعادة تنشيط الابتكار التكنولوجي ونمو الإنتاجية، وهو المحرك الأساسي للتحسينات في مستويات المعيشة. ويمكن للإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز المنافسة في السوق، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، ومرونة سوق العمل، أن تعزز نمو الإنتاجية من خلال تشجيع الابتكار، وتسهيل توزيع

الإطار ٢-١: تعزيز الاندماج المالي العالمي لدعم النمو في البلدان منخفضة الدخل

الشكل البياني ٢-١-١: البلدان منخفضة الدخل: تأثير الاندماج المالي المعزز وتدفقات الهجرة إلى الخارج



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تشير الخطوط المتصلة إلى سيناريو "الوضع الراهن". وفي كلا اللوحتين، تشير الخطوط المنقطعة إلى سيناريو "الاندماج المالي المعزز" والخطوط المنقطعة إلى سيناريو "الاندماج المالي المعزز بالإضافة إلى الهجرة". NFA/Y = نسبة الأصول الأجنبية الصافية إلى إجمالي الناتج المحلي؛ r = سعر الفائدة.

تستقر مراكز أصولها الأجنبية الصافية ثم يبدأ مسارها في الانعكاس تدريجياً مع نهاية القرن. ويبلغ رصيد رأس المال والناتج مستويات أعلى بكثير مما كانا عليه في سيناريو الوضع الراهن، وتتسع الفجوة حتى سبعينات القرن الحادي والعشرين. ونظراً لتماثل ديناميكية السكان عبر السيناريوهين، فإن إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أعلى بنحو ١٩ نقطة مئوية مما هما عليه في سيناريو الوضع الراهن على المدى الطويل (الشكل البياني ٢-١-١، اللوحة ٢). ونظراً لأن أرباح جزء من الاستثمارات الإضافية الممولة بتدفقات رأس المال الداخلة تذهب إلى غير مقيمين، فإن الزيادة طويلة الأجل في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، ولكنها لا تزال كبيرة حيث تبلغ نحو ٧ نقاط مئوية.

ونظراً للوتيرة غير المتزامنة للشيخوخة عبر مختلف البلدان، تميل العمالة إلى الهجرة تدريجياً من الاقتصادات

هل يمكن لتدفقات رأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من شح رأس المال أن تساعد هذه الأخيرة على النمو بشكل أسرع والاستفادة من عواملها الديمغرافية المواتية؟ وهل المكاسب الناتجة عن تعزيز التكامل المالي ستعوض الخسائر الناجمة عن تدفقات الهجرة الخارجية الأكبر والمحتملة نحو البلدان الغنية ذات النسبة الأكبر من كبار السن؟ للإجابة على هذين السؤالين، يستخدم هذا الإطار النموذج المعروض في الفصل، ويركز على سيناريوهات بديلة لتدفقات رأس المال والعمالة عبر الحدود في كتلة البلدان منخفضة الدخل.

تواجه الشركات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تكاليف رأسمالية أعلى عموماً من الشركات في الاقتصادات المتقدمة عند الوصول إلى الأسواق المالية العالمية. وقد يعكس هذا الفرق أو هذه العلاوة عيوباً في سوق الائتمان، أو مخاطر نزاع الملكية، أو عدم الكفاءة البيروقراطية، أو الفساد، أو أي مزيج من هذه العوامل (دراسة Gourinchas and Jeanne 2013). ولتقييم المكاسب المحتملة من التكامل المالي، يفترض سيناريو أولي للوضع الراهن أنه بعد أن تبدأ كتلة البلدان منخفضة الدخل من مركز أصول أجنبية صافية صفري، يمكن لرأس المال أن يتدفق منها وإليها، ولكن الفرق الأولي بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية، والمحدد بقيمة ٣٠٠ نقطة أساس تماشياً مع تقديرات دراسة Gerding, Henriksen, and Simonovska (2025)، يبقى ثابتاً طوال فترة المحاكاة. ويفترض سيناريو ثانٍ للتكامل المالي المعزز بدلاً من ذلك أن بلدان الكتلة منخفضة الدخل تجري إصلاحات ائتمانية ورأسمالية، وتحسن أطر الحوكمة لديها، وتعزز مؤسساتها بحيث ينخفض الفرق في أسعار الفائدة تدريجياً حتى يختفي بحلول عام ٢٠٧٠ - وهي افتراضات مماثلة لتلك التي استندت إليها توقعات السيناريو الأساسي في هذا الفصل. وفي سيناريو الوضع الراهن، تستورد كتلة البلدان منخفضة الدخل رأس المال من بقية العالم، ولكن التدفقات محدودة. وتبلغ الالتزامات الأجنبية الصافية ذروتها عند حوالي ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢-١-١، اللوحة ١). ومن عام ٢٠٥٠ فصاعداً تقريباً، ينعكس مسار تدفقات رأس المال حيث تؤدي التحولات الديمغرافية في كتلة البلدان منخفضة الدخل إلى دفع المدخرات المرغوبة نحو الارتفاع. وفي سيناريو التكامل المالي المعزز، يزداد الطلب على الاستثمار مع انخفاض سعر الفائدة الذي يدفعه الوكلاء المحليون بوتيرة أسرع، مما يؤدي إلى دخول تدفقات أكبر من رأس المال والالتزامات الأجنبية صافية تصل إلى حوالي ١٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول الفترة من ٢٠٧٠-٢٠٨٠. وبعد ذلك، ومع تسارع الشيخوخة في البلدان منخفضة الدخل،

مؤلفو هذا الإطار هم برتراند غروس، وإريك هوانغ، وغالب كمال أوزمان.

الإطار ٢-١: (تتمة)

المحلي الكلي في كتلة البلدان منخفضة الدخل سيكون أقل بنحو ٥ نقاط مئوية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي في سيناريو التكامل المالي المعزز، ولكنه سيظل أعلى بنحو ١٤,٥ نقطة مئوية مما هو عليه في سيناريو الوضع الراهن. وبما أن تدفقات الهجرة الإضافية من المفترض أن تكون بين الشباب، الذين تقل معدلات مشاركتهم في القوة العاملة وإنتاجيتهم مقارنة بالعاملين في مقتبل العمر، فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كتلة البلدان منخفضة الدخل، في سيناريو التكامل المالي المعزز مع الهجرة، يرتفع في البداية بنسبة أكبر مما هو عليه في حالة عدم وجود تدفقات هجرة إضافية. ومع ذلك، مع مرور الوقت، ينخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بسيناريو التكامل المالي المعزز نظراً لأن القوة العاملة تكون أصغر حجماً. وعلى المدى الطويل، يقل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كتلة البلدان منخفضة الدخل بنحو ١,٢ نقطة مئوية مقارنة بسيناريو التكامل المالي المعزز، ولكنه أعلى بنحو ١٨ نقطة مئوية مقارنة بسيناريو الوضع الراهن.

وإجمالاً، توضح النتائج أهمية إصلاحات القطاع المالي والجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة والمؤسسات في تمكين البلدان منخفضة الدخل من جني ثمار العائدات الديمغرافية قبل أن تتلاشى فرصة القيام بذلك وتعويض خسائر الناتج المحتملة الناجمة عن تدفقات الهجرة إلى الخارج نحو الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من كبار السن.

ذات النسبة الأكبر من الشباب الغنية بالعمالة إلى الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من كبار السن التي تعاني من شح العمالة، حيث تجذبها الأجور الأعلى وفرص العمل الأفضل. ويتمثل أحد الأسئلة الرئيسية في ما إذا كانت منافع التكامل المالي قادرة على تعويض العوامل المعاكسة التي قد تواجهها البلدان منخفضة الدخل نتيجة تدفقات الهجرة الخارجة الأكبر المحتملة. ويضاف سيناريو ثالث، وهو سيناريو التكامل المالي المعزز مع الهجرة إلى السيناريو السابق بافتراض أن التدفق السنوي للمهاجرين الشباب من كتلة البلدان منخفضة الدخل إلى الاقتصادات المتقدمة سيزداد تدريجياً حتى عام ٢٠٤٠، بحيث يصبح التدفق السنوي للمهاجرين الشباب، من ذلك الحين فصاعداً، ضعف التدفقات التاريخية في الفترة الأخيرة، ويظل عند هذا المستوى الأعلى بعد ذلك^١. ومع انكماش القوة العاملة في كتلة البلدان منخفضة الدخل بمرور الوقت مقارنة بما يحدث في السيناريو السابق، يتباطأ تراكم رأس المال بسبب انخفاض الطلب على الاستثمار، وبالتالي، تكون تدفقات رأس المال الداخلة أقل إلى حد ما. وعلى المدى الطويل، وفي ظل قوة عاملة أصغر ورأس مال أقل، فإن إجمالي الناتج

يفترض السيناريو النموذجي أن المهاجرين الإضافيين، بما يتجاوز ما هو مفترض في التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة، يتركزون بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً. وهذا افتراض مبسط يسمح باستبعاد صافي ثروة المهاجرين الإضافيين، حيث يفترض أن صافي ثروة الفئة العمرية للبالغين عشرين عاماً في النموذج صفر.

الإطار ٢-٢: الاعتبارات بين الأجيال في إصلاحات المعاشات التقاعدية

والمدرجات الكلية أيضا بأنماط الاستهلاك والإدخار المختلفة بين العاملين والمتقاعدين. هذا كما يمكن أن يؤدي احتمال العيش لفترة أطول إلى تحفيز الإدخار الاحترازي. ويمكن أن يؤدي انكماش عرض العمالة إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمالة، مما يقلل الحاجة إلى مزيد من الاستثمار، ويسبب ضغطا خافضا لأسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، تحمل الشيخوخة العديد من التحديات للمالية العامة حيث يمكن أن يرتفع الإنفاق على المعاشات التقاعدية (والصحة) مع ارتفاع عدد المتقاعدين، في حين أن انكماش القوة العاملة قد يعني انخفاض الاستهلاك وإيرادات ضريبة الدخل من العمل. ونتيجة لذلك، فإن الشيخوخة يمكن أن تدفع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أعلى.

ويتناول التحليل ثلاث أدوات لإصلاح خطط المعاشات التقاعدية. ففيما يتعلق بالآثار المباشرة، يؤثر ارتفاع اشتراكات الضمان الاجتماعي على الدخل المتاح للإنفاق للعاملين الشباب، كما أن انخفاض معدل استبدال الأجور في المعاشات التقاعدية يعني انخفاض استحقاقات المتقاعدين؛ ورفع سن التقاعد القانوني يعني انخفاضاً في عدد المتقاعدين مقارنة بعدد العاملين. وكذلك يمكن أن تؤدي تغييرات السياسات التي تستخدم هذه الأدوات إلى آثار غير مباشرة من خلال الاستجابات السلوكية. ويتناول التحليل تأثير كل إصلاح على حدة، وعند تنفيذه بشكل مشترك كحزمة واحدة، وكذلك عند التنفيذ الفوري مقابل التنفيذ المتأخر لمدة عشر سنوات. وتتم معايرة كل سيناريو بشأن الإصلاح بحيث ينعكس مسار أثر الزيادة الناتجة عن الشيخوخة في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي خلال ٧٥ عاماً (الجدول ٢-٢-١).

وتشير عمليات المحاكاة القائمة على النموذج إلى أن الشيخوخة ستؤدي إلى كبح نصيب الفرد من الاستهلاك بين الشباب وكبار السن (وسيكون الانخفاض أكبر بين كبار السن) في ظل عدم إجراء إصلاحات (الأعمدة الحمراء في الشكل ٢-٢-١)، نظراً لأنه سيتعين خدمة مستوى متزايد من الدين العام. غير أن عمليات المحاكاة تشير أيضاً إلى إمكانية تخفيف خسائر الاستهلاك وتوزيعها بشكل أكثر عدالة بين الأجيال إذا تم تنفيذ إصلاح يستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات، وإذا بدأت الإصلاحات مبكراً:

- إذا اعتمدت الإصلاحات على أداة واحدة، تنشأ الحاجة إلى تدابير كبيرة. فعلى سبيل المثال، إذا اقتصر الأمر

نظراً للتوقعات التي تشير إلى حدوث زيادة مطردة في نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر حول العالم، سيعيل عدد أقل نسبياً من العاملين عدداً أكبر من المتقاعدين، مما يقلل كاهل نظم المعاشات التقاعدية غير الممولة والموارد العامة. ويمكن لصناع السياسات استخدام أدوات مختلفة لتعديل خطط المعاشات التقاعدية للحفاظ على ملاءتها، مثل رفع سن التقاعد القانوني، وزيادة الاشتراكات من العاملين أو الشركات، وخفض استحقاقات المتقاعدين. وغالباً ما يختار صناع السياسات تأجيل الإصلاحات التي لا مفر منها، لأن الضغوط المالية الناجمة عن التقدم في السن تتراكم ببطء. غير أن اختيار الأدوات وتوقيتها قد يؤدي إلى تكاليف إصلاح متفاوتة عبر الأجيال، وإلى ارتفاع التكاليف بشكل عام.

ويستخدم هذا الإطار نموذج الأجيال المتداخلة والنظم التقاعدية (دراسة Baksa and Munkacsi 2016) لمحاكاة أثر إصلاحات نظم التقاعد في اقتصاد متقدم نموذجي. ويندرج هذا النموذج ضمن نماذج التوازن العامة الديناميكية ويغطي العوامل الديمغرافية والأجيال المتداخلة والبطالة وقطاعاً مالياً عاماً غنياً بأدوات الإنفاق والإيرادات^١. وتتغير العوامل الديمغرافية بمرور الوقت، مدفوعة بصدمات في الخصوبة والوفيات. ويتتبع النموذج الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية للشيخوخة وسياسة المالية العامة بشكل منفصل لجيلين: الشباب، الذين يعملون (أو العاطلين عن العمل) ويدفعون الضرائب الاستهلاكية وضرائب الدخل من العمل (أو يحصلون على إعانات البطالة)، وكبار السن، الذين تقاعدوا ويحصلون على استحقاقات المعاشات التقاعدية. وتؤدي شيخوخة السكان إلى انكماش القوة العاملة (بالقيمة النسبية أو المطلقة)، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات نمو الاستهلاك والاستثمار والناتج^٢. ويتأثر الاستهلاك الكلي

مؤلفا هذا الإطار هما دانييل باكسا وزوزا مونكاشي.

^١ يفترض السيناريو النموذجي أن المهاجرين الإضافيين، بما يتجاوز ما هو مفترض في التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة، يتركزون بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاماً. وهذا افتراض مبسط يسمح باستبعاد صافي ثروة المهاجرين الإضافيين، حيث يفترض أن صافي ثروة الفئة العمرية للبالغين عشرين عاماً في النموذج صفر.

^٢ يتم تحديد التأثير الدقيق من خلال العامل المهيمن أو العوامل المهيمنة (انخفاض الخصوبة، أو ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، أو الهجرة، أو عوامل أخرى، أو مزيج من هذه العوامل)، كما هو موضح في دراسة Baksa, Munkacsi, and Nerlich (2020).

الجدول ٢-٢-١: حجم الإصلاحات اللازمة لاستقرار الزيادة في الدين العام الناتجة عن التقدم في السن

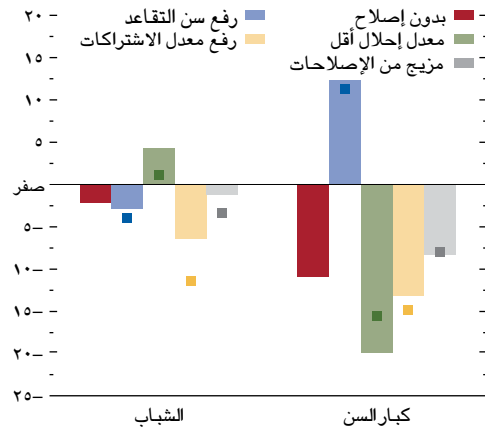
سن التقاعد (بالسنوات)		معدل الاستبدال (%)		معدل المساهمات (%)	
متأخراً	فوراً	متأخراً	فوراً	متأخراً	فوراً
٨+	٦+	٢٥-	٣٥-	١٨+	٣٤+
٢،٧+	٢+	٨،٣-	١١،٧-	٦+	١١،٣+

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمت معايرة سيناريوهات الإصلاح لعكس اتجاه الزيادة في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الناجمة عن الشيخوخة على مدار ٧٥ عاماً. يفترض تنفيذ الإصلاحات إما فوراً أو بفترة تأخر عشر سنوات.

الإطار ٢-٢: (تتمة)

الشكل البياني ٢-٢-١: متوسط التغير في الاستهلاك، ٢٠٢٥-٢٠٢٥ (الانحراف عن عام ٢٠٢٥، نقاط مئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأعمدة المصمتة إلى متوسط خسائر أو مكاسب الاستهلاك على مدى ٤٠ عاما في حالة تطبيق الإصلاح على الفور وتشير العلامات إلى خسائر أو مكاسب الاستهلاك إذا تأخر الإصلاح لمدة ١٠ سنوات. وتوضح الأعمدة الحمراء تأثير الشيخوخة فقط، في حين توضح بقية الأعمدة تأثير الشيخوخة والإصلاحات ذات الصلة.

على تعديل سن التقاعد، ستكون هناك حاجة إلى زيادة ست سنوات إذا نُفذ الإصلاح فوراً (الجدول ٢-٢-١). ومع ذلك، في ظل سيناريو الإصلاح المركب، قد تكون الزيادة في سن التقاعد أقل، أي سنتين.

- خسائر الاستهلاك الناجمة عن الإصلاحات التي تعتمد على أداة واحدة أكبر بكثير من تلك الناجمة عن استخدام

مزيج من الأدوات، على الأقل لجيل واحد من الأجيال (الشكل البياني ٢-٢-١). ويساعد الجمع بين التدابير الثلاثة على ضمان تقاسم العبء بين الشباب وكبار السن، مما قد يسهم في قبول الإصلاحات وجدواها (راجع أيضا الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي).

- حجم التدابير المالية المطلوبة يكون أعمق، وخسائر الاستهلاك الكلية أكبر عند تأجيل الإصلاحات لعشر سنوات، مقارنة بالسيناريو التي تُنفذ فيه الإصلاحات فوراً. فعلى سبيل المثال، يتطلب احتواء الارتفاع في الدين العام الناتج عن الشيخوخة رفع سن التقاعد بمقدار ست سنوات إذا نُفذ الإصلاح فوراً، بينما يتطلب رفعه ثماني سنوات إذا تأجل الإصلاح لعشر سنوات. وعلاوة على ذلك، عادة ما تقع خسائر الاستهلاك الناتجة عن تأجيل الإصلاحات على عاتق الشباب بشكل غير متناسب مقارنة بكبار السن.

وبإيجاز، ينبغي لصناع السياسات التحرك عاجلاً لا آجلاً، باستخدام مجموعة من الأدوات لضمان توزيع أكثر عدالة للعبء بين الأجيال، وعن طريق القيام بذلك، تعزيز جدوى إصلاحات المعاشات التقاعدية وقبولها. وبرغم معارضة هذه العملية بما يناسب اقتصاد متقدم نموذجي، لديه سكان متقدمون في السن بشكل كبير، إلا أن الدروس المستفادة ذات صلة أكبر باقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل. وحسب الوضع اليوم، لا تزال نسب إعالة كبار السن فيها أقل من تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، ستشهد هذه الاقتصادات وتيرة أسرع لشيخوخة السكان مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما يعني أن لديها وقتاً أقل للتصرف.

الإطار ٢-٣: تأثير الذكاء الاصطناعي على العاملين كبار السن

للأتمتة تفقد مكانتها بالفعل لصالح تلك التي تنطوي على أدوار معززة بالذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، زادت المهن ذات التعرض العالي والتكامل المنخفض الشاغرة في الولايات المتحدة بوتيرة أبطأ في المواقع التي تعتمد بشكل أكبر على الذكاء الاصطناعي، بينما ظلت الوظائف الشاغرة ذات التعرض العالي والتكامل العالي مستقرة أو حتى زادت قليلاً في هذه المناطق (دراسة Pizzinelli and others 2023). والتأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على العاملين الأكبر سناً، على غرار تأثيره على الأجيال الأصغر سناً، سيعتمد إلى حد كبير على مستوياتهم التعليمية (الشكل البياني ٢-٣-١). فالعاملون الحاصلون على الشهادة الثانوية على الأكثر يعملون في الغالب في مهن ذات تعرض منخفض للذكاء الاصطناعي، مما يجعلهم أقل عرضة للاضطراب الناتج عن تبنيه. وفي المقابل، فإن العاملين الحاصلين على تعليم عالٍ أكثر تعرضاً للذكاء الاصطناعي، حيث يعمل أكثر من ٨٠٪ منهم في مهن كثيفة الاستخدام للذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، يتركز معظم هؤلاء في المهن ذات التعرض العالي والتكامل العالي، وهي مهياً لزيادة الإنتاجية والأجور^٢. وبالنسبة لمستوى تعليمي معين، يشير ذلك إلى أن العاملين الأكبر سناً قد يستفيدون من تبني الذكاء الاصطناعي أكثر من الأجيال الأصغر سناً، حيث إن الفئة الأولى أكثر تركيزاً نسبياً في المهن ذات التعرض العالي والتكامل العالي.

ومن المثير للاهتمام أن العديد من سمات الوظائف التي تتطلب قدراً كبيراً من التعرض للذكاء الاصطناعي تتسق مع تفضيلات كبار السن. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت الوظائف المناسبة لكبار السن ارتفاعاً عاماً، وتتميز بالحاجة إلى نشاط بدني أقل، ومستويات مخاطر وظيفية أقل، ووتيرة عمل معتدلة (دراسة Acemoglu, Mühlbach, and Scott 2022). وهذه السمات جذابة لكبار السن، وتتماشى مع المكاسب الإيجابية في قدراتهم الإدراكية في ظل الشيخوخة الصحية الموثقة في هذا الفصل^٣. وفي الواقع، تشير بيانات الولايات المتحدة إلى أن الوظائف التي تتطلب

يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل أسواق العمل بسرعة، إذ يغير طريقة عمل الأفراد والتواصل بينهم وطريقة حلهم للمشكلات المعقدة. ورغم أن التطورات الحديثة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تنطوي على إمكانات كبيرة لتعزيز الإنتاجية من خلال مساعدة العاملين وتمكينهم من التركيز بشكل أكبر على المهام المعقدة وعالية القيمة، إلا أنها تشكل أيضاً مخاطر من خلال جعل بعض المهارات متقادمة، مما يزيد من مخاطر البطالة. والعاملون الأكبر سناً (٥٥ عاماً فأكثر) أكثر عرضة للمخاطر، إذ تشير الأدلة التاريخية إلى أنهم أقل قدرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة والانتقال لشغل وظائف جديدة (دراسة Autor and Dorn 2009). وبدون تدخلات كافية في مجال السياسات، يمكن أن تؤدي الاضطرابات الناتجة عن تحقق هذه المخاطر إلى انخفاض المشاركة في سوق العمل، أو انخفاض عدد ساعات العمل، أو الانتقال إلى أدوار ملاءمة بقدر أقل، أو الانسحاب المبكر من القوة العاملة، أو أي مزيج من هذه النتائج – مما يفرض على تفاقم ضغوط سوق العمل في الاقتصادات ذات النسبة الأكبر من كبار السن. ومع ذلك، إذا تركّز العمال الأكبر سناً في مهن يتوقع أن تتوسع وتحقق مكاسب الإنتاجية نتيجة للذكاء الاصطناعي، فقد يكونون في وضع جيد للاستفادة من تطورات الذكاء الاصطناعي، طالما أنهم قادرون على استخدام التكنولوجيات الجديدة. ولقياس التأثير الأولي للذكاء الاصطناعي على أسواق العمل في سياق شيخوخة السكان، يبحث هذا الإطار كل من التعرض للذكاء الاصطناعي وإمكاناته في تكملة مهارات العاملين الأكبر سناً. ويمكن تصنيف المهن إلى ثلاث فئات: تلك المعرضة لمخاطر استبدال العمالة (التعرض العالي والتكامل المنخفض)، وتلك المرجح أن تشهد زيادات في الإنتاجية والأجور (التعرض العالي والتكامل العالي)، وتلك الأقل تأثراً بتبني الذكاء الاصطناعي (التعرض المنخفض)^١. وبغض النظر عن التحولات الديمغرافية، تشير اتجاهات سوق العمل الحالية إلى أن المهن المعرضة

مؤلفو هذا الإطار هم أندريسا لاغربورغ، وكارلو بيزينيلي، ومارينا تافاريس.

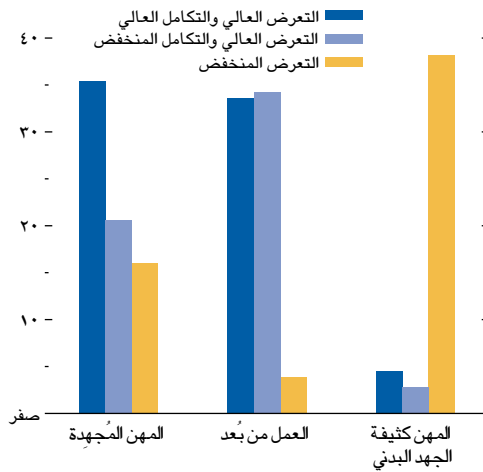
^١ يقاس التعرض بمدى قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة المهارات الأساسية لمهنة معينة (دراسة Felten, Raj, and Seamans 2021). بينما تقيس درجة التكامل مدى احتمالية تعزيز الذكاء الاصطناعي للعمال في مهنة معينة (دراسة Pizzinelli and others 2023). ويتضمن مقياس التكامل عوامل مهنية أوسع نطاقاً تؤثر على احتمالية الاستفادة من تبني الذكاء الاصطناعي: راجع دراسة Pizzinelli and others (2023) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

^٢ يستند ذلك إلى بيانات البرازيل (المسح الوطني لعينات الأسر المعيشية) والولايات المتحدة (المسح السكاني الجاري). ويعمل حوالي ٦٥٪ من العاملين في البرازيل و٤٥٪ في الولايات المتحدة في وظائف ذات التعرض العالي والتكامل العالي.

^٣ تخلص دراسة Acemoglu, Mühlbach, and Scott (2022) إلى أن هذا الارتفاع في الوظائف المناسبة لكبار السن كان يميل إلى إفادة الإناث وخريجي الجامعات والعاملين الأكبر سناً (وخاصة الإناث). أو الحاصلين على تعليم جامعي، أو كليهما، في حين كان الخريجون الذكور هم الأقل استفادة.

الإطار ٢-٣: (تابع)

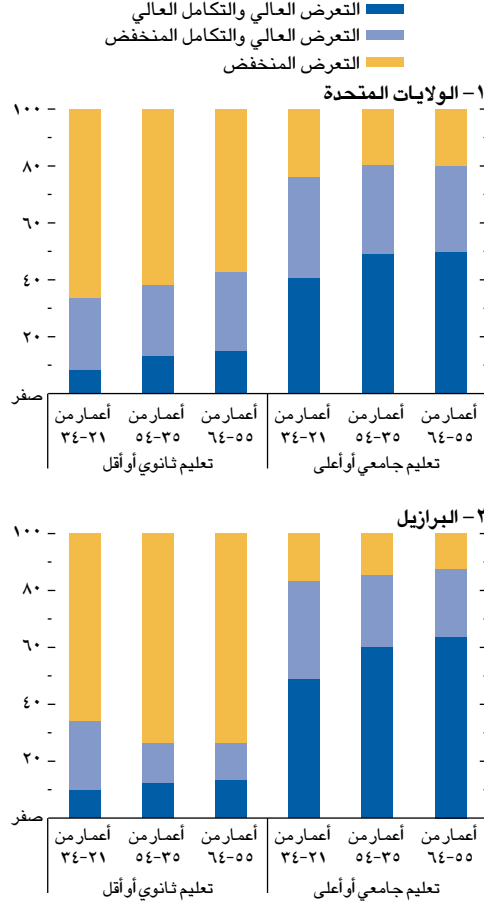
الشكل البياني ٢-٣-٢: التعرض للذكاء الاصطناعي والوظائف المناسبة لكبار السن، الولايات المتحدة، الفئة العمرية ٥٥ عاما فأكثر (نسبة المهن، %)



المصادر: البيانات الجزئية من المسح السكاني الحالي في الولايات المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني نسبة العاملين الذين أفادوا بأن وظائفهم تنقسم بهذه الخصائص، حسب الفئة المهنية. وتعتمد بيانات العمل من المنزل على بيانات المسح لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤؛ وتأخذ المتغيرات الأخرى في الاعتبار الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الذكاء الاصطناعي متوافقة مع العمل من المنزل، وتتضمن جهدا بدنيا أقل، مقارنة بالوظائف منخفضة التعرض له (الشكل البياني ٢-٣-٢)، مما يعزز جاذبيتها للعاملين كبار السن، خاصة وأن الوظائف التي تتطلب الذكاء الاصطناعي توفر أيضا دخلا أعلى بشكل عام. ومع ذلك، فإن هذه المهن نفسها تتطلب أيضا مستويات أعلى من المسؤولية، مثل صنع قرارات حاسمة، مما قد يزيد التوتر ويقلل رغبة العاملين كبار السن في هذه المهن. وبرغم هذه التحديات، فإن كبار السن

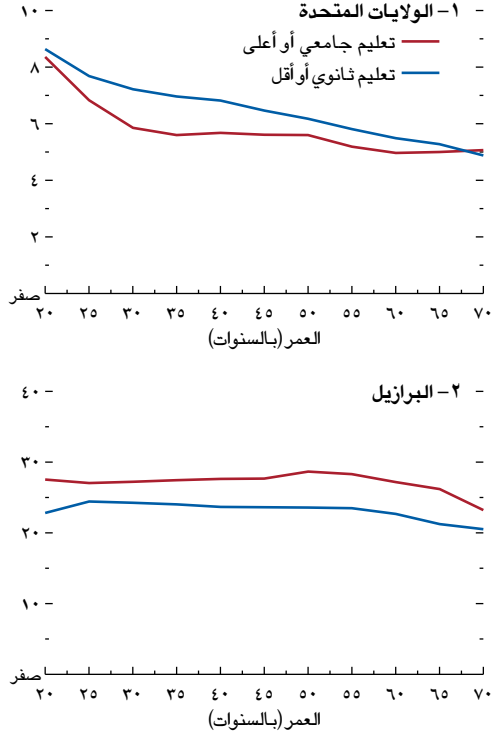
الشكل البياني ٢-٣-١: نسب التوظيف: التعرض للذكاء الاصطناعي والتكامل معه (%)



المصادر: بيانات جزئية من المسح الوطني لعينة الأسر المعيشية في البرازيل (Pesquisa Nacional por Amostra de Domicílios)؛ والمسح السكاني الحالي في الولايات المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ٢-٣: (تتمة)

الشكل البياني ٢-٣-٣: احتمالية انتقال العاملين بين المهن، حسب العمر (%)



المصادر: بيانات جزئية من المسح الوطني لعينة الأسر المعيشية في البرازيل (Pesquisa Nacional por Amostra de Domicílios)؛ والمسح السكاني الحالي في الولايات المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني حالات الانتقال بين المهن، مقيسة باستخدام تصنيف مكتب التعداد الأمريكي لعام ٢٠١٠ المكون من أربعة أرقام بوتيرة شهرية للولايات المتحدة، والتصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ المكون من أربعة أرقام بوتيرة ربع سنوية للبرازيل.

ممثلون بالفعل بشكل أكبر في المهن المتوقع أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي مقارنة بالمهن المعرضة لمخاطره. وتشير هذه النتائج إلى أن تحسين ظروف العمل - وخاصة من خلال إدارة التوتر، وخيارات العمل من بعد، والمرونة - يمكن أن يساعد في الاحتفاظ بالعاملين الأكبر سناً في الأدوار المعززة بالذكاء الاصطناعي.

ولا تزال السياسات الموجهة ضرورية لكبار السن العاملين في الوظائف ذات التعرض العالي والتكامل المنخفض. وفي مختلف المستويات التعليمية، يعمل ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من كبار السن في الوظائف ذات التعرض العالي والتكامل المنخفض المعرضة للاضطرابات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي. وهذه الفئة معرضة للمخاطر بشكل خاص، حيث تشير البيانات التاريخية إلى أن احتمالات تغيير كبار السن لوظائفهم أو مهنتهم أقل من غيرهم (الشكل البياني ٢-٣-٣). ومع انخفاض الطلب على العمالة في الوظائف ذات التعرض العالي والتكامل المنخفض، قد تكون قدرة هؤلاء العاملين على الانتقال إلى القطاعات المتنامية من الاقتصاد محدودة، ولا سيما خلال المراحل الأخيرة من حياتهم المهنية. ويبرز ذلك الحاجة إلى سياسات موجهة تيسر انتقالهم الوظيفي. ويمكن لبرامج سوق العمل النشطة أن تساعد كبار السن على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة، ويمكن أن يخفف دعم انتقالهم الوظيفي من مخاطر التقاعد المبكر الناتج عن إزاحة الوظائف.

المراجع

- Banerji, Angana, Valerio Crispolti, Era Dabla-Norris, Romain A. Duval, Christian H. Ebeke, Davide Furceri, Takuji Komatsuzaki, and Tigran Poghosyan. 2017. "Labor and Product Market Reforms in Advanced Economies: Fiscal Costs, Gains, and Support." IMF Staff Discussion Note 17/03, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Barschkett, Mara, Johannes Geyer, Peter Haan, and Anna Hammerschmid. 2022. "The Effects of an Increase in the Retirement Age on Health: Evidence from Administrative Data." *Journal of the Economics of Ageing* 23: 100403.
- Bielecki, Marcin, Michał Brzoza-Brzezina, and Marcin Kolasa. 2020. "Demographics and the Natural Interest Rate in the Euro Area." *European Economic Review* 129: 103535.
- Bloom, David, David Canning, and Jaypee Sevilla. 2003. "The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change." Monograph Report 1274, Rand Corporation, Santa Monica, CA.
- Bound, John, Michael Schoenbaum, Todd Stinebrickner, and Timothy Waidmann. 1999. "The Dynamic Effects of Health on the Labor Force Transitions of Older Workers." *Labor Economics* 6 (2): 179–202.
- Budina, Nina, Christian Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina M. Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 2023/007, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Buettner, Dan. 2012. *The Blue Zones: 9 Lessons for Living Longer from the People Who've Lived the Longest*. Washington, DC: National Geographic Books.
- Calvo, Esteban. 2006. "Does Working Longer Make People Healthier and Happier?." Issue Brief WOB 2, Center for Retirement Research at Boston College, Boston, MA.
- Carvalho, Carlos, Andrea Ferrero, Felipe Mazin, and Fernanda Nechio. 2023. "Demographics and Real Interest Rates across Countries and over Time." CEPR Discussion Paper 18616, Centre for Economic Policy Research, London.
- Chan, Samantha, Ruby Liu, Anastasia K. Ostrowski, Manasi Vaidya, Samantha Brady, Luke Yoquinto, Lisa D'Ambrosio, and others. "Co-designing Generative AI Technologies with Older Adults to Support Daily Tasks." MIT Media Lab, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA. <https://doi.org/10.21428/e4baedd9.4f2a95fc>.
- Cox, Lynne S. 2022. "Therapeutic Approaches to Treat and Prevent Age-Related Diseases through Understanding the Underlying Biological Drivers of Ageing." *Journal of the Economics of Ageing* 23 (October): 100423.
- D'Albis, Hippolyte. 2023. "The Employment of Older Workers." In *The Routledge Handbook of the Economics of Ageing*, edited by David E. Bloom, Alfonso Sousa-Poza, and Uwe Sunde. New York: Routledge.
- Abeliansky, Ana Lucia, Devin Erel, and Holger Strulik. 2020. "Aging in the USA: Similarities and Disparities across Time and Space." *Nature, Scientific Reports*, 10: 14309.
- Abeliansky, Ana Lucia, and Holger Strulik. 2019. "Long-Run Improvements in Human Health: Steady but Unequal." *Journal of the Economics of Ageing* 14(C): 100189.
- Abeliansky, Ana Lucia, and Holger Strulik. 2023. "Health and Aging before and after Retirement." *Journal of Population Economics* 36: 2825–55.
- Abril-Jimenez, Patricia, María Fernanda Cabrera-Umpierrez, Sergio Gonzalez, Rosa Carreton, Ginger Claasen, and María Teresa Arredondo Waldmeyer. 2022. "Design of Human-Centered Adaptive Support Tools to Improve Workability in Older Workers: A Field of Research of Human-Centered AI." In *Universal Access in Human-Computer Interaction: Novel Design Approaches and Technologies*, edited by Margherita Antona and Constantine Stephanidis, 177–87. New York: Springer.
- Acemoglu, Daron, Nicolaj Sondergaard Mühlbach, and Andrew Scott. 2022. "The Rise of Age-Friendly Jobs." *Journal of the Economics of Ageing* 23: 100416.
- Aksoy, Yunus, Henrique Basso, Ron Smith, and Tobias Grasl. 2019. "Demographic Structure and Macroeconomic Trends." *American Economic Journal: Macroeconomics* 11 (1): 193–222.
- Alcover, Carlos-Maria, Dina Guglielmi, Marco Depolo, and Greta Mazzetti. 2021. "Aging-and-Tech Job Vulnerability: A Proposed Framework on the Dual Impact of Aging and AI, Robotics, and Automation among Older Workers." *Organizational Psychology Review* 11 (2): 175–201.
- Amaglobeli, David, Hua Chai, Era Dabla-Norris, Kamil Dybczak, Mauricio Soto, and Alexander F. Tieman. 2019. "The Future of Saving: The Role of Pension System Design in an Aging World." IMF Staff Discussion Note 19/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Auclert, Adrien, Hannes Malmberg, Frédéric Martenet, and Matthew Rognlie. 2024. "Demographics, Wealth, and Global Imbalances in the Twenty-First Century." NBER Working Paper 29161, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Autor, David, and David Dorn. 2009. "This Job Is 'Getting Old': Measuring Changes in Job Opportunities Using Occupational Age Structure." *American Economic Review* 99 (2): 45–51.
- Baksa, Daniel, and Zsuzsa Munkacsi. 2016. "A Detailed Description of OGRE, the OLG Model." Bank of Lithuania Working Paper Series 31, Bank of Lithuania, Vilnius.
- Baksa, Daniel, Zsuzsa Munkacsi, and Carolin Nerlich. 2020. "A Framework for Assessing the Costs of Pension Reform Reversals." IMF Working Paper 20/132, International Monetary Fund, Washington, DC.

- Gu, Jiajia, Lisa Kolovich, Jorge Mondragon, Monique Newiak, and Michael Herrmann. 2024. "Promoting Gender Equality and Tackling Demographic Challenges." IMF Gender Notes 24/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hacker, Karen. 2024. "The Burden of Chronic Disease." *Mayo Clinic Proceedings: Innovations, Quality, & Outcomes* 8 (1): 112–19.
- Jones, Charles I. 2022. "The End of Economic Growth? Unintended Consequences of a Declining Population." *American Economic Review* 112 (11): 3489–527.
- Kotschy, Rainier, and David Bloom. 2023. "Population Aging and Economic Growth: From Demographic Dividend to Demographic Drag?" NBER Working Paper 31585, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kotschy, Rainier, David Bloom, and Andrew Scott. 2024. "On the Limits of Chronological Age." CEPR Discussion Paper 19655, Centre for Economic Policy Research, London.
- Lamont, Ruth, Hannah Swift, and Dominic Abrams. 2015. "A Review and Meta-Analysis of Age-Based Stereotype Threats: Negative Stereotypes, Not Facts, Do the Damage." *Psychology and Aging* 30 (1): 180–93.
- Lee, Munjae, Sewon Park, and Kyu-Sung Lee. 2020. "Relationship between Morbidity and Health Behavior in Chronic Diseases." *Journal of Clinical Medicine* 9 (1): 121.
- Lee, Ronald. 2016. "Macroeconomics, Aging and Growth." NBER Working Paper 22310, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Liu, Yong, Janet B. Croft, Anne G. Wheaton, Dafna Kanny, Timothy J. Cunningham, Hua Lu, Stephen Onufrak, Ann Malarcher, Kurt Greenlund, and Wayne Giles. 2016. "Clustering of Five Health-Related Behaviors for Chronic Disease Prevention Among Adults." *Preventing Chronic Disease* 13: 160054.
- Maestas, Nicole, Kathleen Mullen, and David Powell. 2023. "The Effect of Population Aging on Economic Growth, the Labor Force, and Productivity." *American Economic Journal: Macroeconomics* 15 (2): 306–32.
- McDaid, David, Franco Sassi, and Sherry Merkur, eds. 2015. *Promoting Health, Preventing Disease: The Economic Case*. New York: McGraw-Hill.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2022. "A Goldilocks Theory of Fiscal Deficits." NBER Working Paper 29707, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Moll, Benjamin, Lukasz Rachel, and Pascual Restrepo. 2022. "Uneven Growth: Automation's Impact on Income and Wealth Inequality." *Econometrica* 90 (6): 2645–83.
- Neumark, David, Ian Burn, and Patrick Button. 2019. "Is It Harder for Older Workers to Find Jobs? New and Improved Evidence from a Field Experiment." *Journal of Political Economy* 127 (2): 922–70.
- Officer, Alana, Jotheeswaran Thiyagarajan, Mira Scheniders, Paul Nash, and Vania Fuente-Nunez. 2020. "Ageism, Healthy Life Expectancy and Population Ageing: How Are They Related?"
- Disney, Richard, Carl Emmerson, and Matthew Wakefield. 2006. "Ill Health and Retirement in Britain: A Panel Data-Based Analysis." *Journal of Health Economics* 25: 621–49.
- European Commission Directorate-General for Economic and Financial Affairs. 2024. *2024 Ageing Report: Economic and Budgetary Projections for the EU Member States (2022–2070)*. Institutional Paper 279. Brussels: EC.
- Felten, Edward, Manav Raj, and Robert Seamans. 2021. "Occupational, Industry, and Geographic Exposure to Artificial Intelligence: A Novel Dataset and Its Potential Uses." *Strategic Management Journal* 42 (12): 2195–217.
- Freedman, Vicki, Brenda C. Spillman, Patti M. Andreski, Jennifer C. Cornman, Eileen M. Crimmins, Ellen Kramarow, James Lubitz, and others. 2013. "Trends in Late-Life Activity Limitations in the United States: An Update from Five National Surveys." *Demography* 50: 661–71.
- Gagnon, Etienne, Benjamin K. Johannsen, and David López-Salido. 2021. "Understanding the New Normal: The Role of Demographics." *IMF Economic Review* 69 (2): 357–90.
- Gaillard, Mathieu, and Donatienne Desmette. 2010. "(In) validating Stereotypes about Older Workers Influences Their Intentions to Retire Early and to Learn and Develop." *Basic and Applied Social Psychology* 32 (1): 86–98.
- García-Gómez, Pilar, Andrew Jones, and Nigel Rice. 2010. "Health Effects on Labor Market Exits and Entries." *Labour Economics* 17 (1): 62–76.
- García-Gómez, Pilar, and Andrew López-Nicolás. 2006. "Health Shocks, Employment, and Income in the Spanish Labour Market." *Health Economics* 15: 997–1009.
- García-Gómez, Pilar, Hans van Kippersluis, Owen O'Donnell, and Eddy van Doorslaer. 2013. "Long Term and Spillover Effects of Health Shocks on Employment and Income." *Journal of Human Resources* 48 (4): 873–909.
- Gerding, Felix, Espen Henriksen, and Ina Simonovska. 2025. "The Risky Capital of Emerging Markets." NBER Working Paper 20769, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gmeinder, Michael, David Morgan, and Michael Mueller. 2017. "How Much Do OECD Countries Spend on Prevention?." OECD Health Working Paper 101, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Goodhart, Charles, and Manoj Pradhan. 2020. *The Great Demographic Reversal: Ageing Societies, Waning Inequality, and an Inflation Revival*. London: Palgrave Macmillan.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, and Olivier Jeanne. 2013. "Capital Flows to Developing Countries: The Allocation Puzzle." *Review of Economic Studies* 80 (4): 1484–515.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, and Hélène Rey. 2014. "External Adjustment, Global Imbalances, Valuation Effects." In *Handbook of International Economics*, vol. 4, edited by Gita Gopinath, Elhanan Helpman, and Kenneth Rogoff, 585–645. Amsterdam: Elsevier.

- Rashbrook, Elaine. 2019. "Prevention—A Life Course Approach." Blog, UK Health Security Agency, May 23, 2019. <https://ukhsa.blog.gov.uk/2019/05/23/health-matters-prevention-a-life-course-approach/>.
- Sanderson, Warren, and Sergei Scherbov. 2010. "Demography: Remeasuring Aging." *Science* 329 (5997): 1287–8.
- Scott, Andrew. 2021. "The Longevity Economy." *Health Policy* 2: 828–35.
- Scott, Andrew. 2023. "The Economics of Longevity—An Introduction." *Journal of the Economics of Ageing* 24: 100439.
- Stähler, Nikolai. 2021. "The Impact of Aging and Automation on the Macroeconomy and Inequality." *Journal of Macroeconomics* 67: 103278.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2021. "World Population Policies 2021: Policies Related to Fertility." UN DESA/POP/2021/TR/NO. 1. New York.
- Yu, Kun-Hsing, Andrew Beam, and Isaac S. Kohane. 2018. "Artificial Intelligence in Healthcare." *Nature Biomedical Engineering* 2: 719–31.
- International Journal of Environmental Research and Public Health* 17: 3159.
- Old, Jonathan, and Andrew Scott. 2023. "Healthy Aging Trends in England between 2002 and 2018: Improving but Slowing and Unequal." *Journal of the Economics of Ageing* 26: 100470.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2015. Fiscal Sustainability of Health Systems: Bridging Health and Finance Perspectives.
- Pellegrino, Bruno, Enrico Spolaore, and Romain Wacziarg. 2024. "Barriers to Global Capital Allocation." NBER Working Paper 28694, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Pizzinelli, Carlo, Augustus Panton, Marina Tavares, Mauro Cazzaniga, and Longji Li. 2023. "Labor Market Exposure to AI: Cross-Country Differences and Distributional Implications." IMF Working Paper 23/216, International Monetary Fund, Washington, DC.

رحلات وتقاطعات: تداعيات سياسات الهجرة واللجوء

الاتجاهات العامة المعتادة للسلع ورؤوس الأموال في عصر العولمة (الشكل البياني ٣-١).

وحتى عام ٢٠٢٤، بلغ عدد المهاجرين واللاجئين القانونيين ٣٠٤ ملايين شخص على مستوى العالم — أو ٣,٧٪ من التعداد السكان العالمي — أي نحو ضعف العدد الملاحظ في عام ١٩٩٥، وتبلغ نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء بينهم واحد تقريبا من كل ستة أشخاص. علاوة على ذلك، يقيم حاليا نحو ٤٠٪ من المهاجرين و٧٥٪ من اللاجئين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وهذه الأنماط نتيجة عوامل «الجذب» و«الطرد» — بما في ذلك الصدمات الجغرافية-السياسية والكوارث الطبيعية، التي ازداد تواترها — وتصميم سياسات الهجرة واللجوء. ومن المرجح أن السياسات المتبعة في اقتصادات الوجهة، بصفة خاصة، كان لها دور مهم من خلال تعديل الاحتكاكات — ومن ثم التكاليف والمنافع — المرتبطة بقرارات الهجرة الفردية.

وكما ساعدت السياسات في تشكيل مستوى التدفقات القانونية الملاحظة وتكوينها، نجد دورا مماثلا للتغيرات في قبول المهاجرين واللاجئين الأخذ في التراجع في العديد من اقتصادات الوجهة الأساسية (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١). وأصبح للتغطية الإعلامية المتزايدة للهجرة دور أكبر في توجيه الحوار بشأن السياسات (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٢). وتشير الإجابات عن المسوح ذات الصلة إلى أن الضغوط المرتبطة بالهجرة لن تنحصر على الأرجح، نظرا لأن النية في الهجرة لا تزال قوية على الرغم من عدم قدرة جميع المهاجرين المحتملين على بلوغ وجهاتهم المفضلة (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٣). وغالبا ما يطمح المهاجرون من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى الانتقال إلى اقتصادات المتقدمة — سواء داخل منطقتهم أو خارجها — ولكن من الأرجح أن ينتهي بهم المطاف في اقتصادات أخرى قريبة ضمن فئة الدخل نفسها.

ويبحث هذا الفصل تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء في اقتصادات الوجهة على البلدان الأخرى، على خلاف الأعمال السابقة التي تركز على أثر التدفقات على اقتصادات المنشأ واقتصادات الوجهة. وفي الوقت الذي يؤدي فيه الإرهاق الناجم عن العولمة إلى زيادة الحواجز أمام حركة السلع والأفراد على حد سواء، وضعف آفاق النمو العالمي، من

تجد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أنفسها على الجانب المستقبلي للمزيد من تدفقات المهاجرين واللاجئين، كما تستضيف النسبة الأكبر من اللاجئين. ويبحث هذا الفصل كيف يمكن للسياسات التي تتبعها الاقتصادات لإدارة التدفقات الوافدة القانونية من المهاجرين واللاجئين أن تتسبب في تداعيات كبيرة على اقتصادات الوجهة والعبور الأخرى، وكذلك على الاقتصادات التي تنشأ منها هذه التدفقات. فيمكن أن يزيد تشديد السياسات في بلدان أخرى من التدفقات الوافدة إلى اقتصاد ما بنسبة ١٠٪ على مدى خمس سنوات. كذلك، يمكن أن يزيد الناتج في متوسط الاقتصادات المستقبلية لهذه التدفقات الوافدة الإضافية بنسبة ٢,٠٪ في الفترة نفسها. وغالبا ما يكون التأثير الكلي على الناتج محدودا نظرا لأن التدفقات الوافدة يمكن أن تفرض ضغوطا على الموارد المحلية، وعادة ما تكون مهارات اللاجئين أقل توافقا مع متطلبات أسواق العمل المحلية. ومع ذلك، يمكن أن يزداد التأثير على الناتج إذا كانت مهارات المهاجرين واللاجئين مكملات لمهارات السكان الأصليين. وينصب تركيز السياسات على زيادة اندماج المهاجرين واللاجئين والحد قدر الإمكان من عدم توافق مهاراتهم مع متطلبات أسواق العمل. ويمكن لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الأخص تحقيق عائد كبير من زيادة اندماج اللاجئين. كذلك، يتعين اتخاذ تدابير لتخفيف الضغوط عن الخدمات والبنية التحتية المحلية، من خلال إيلاء الأولوية للاستثمارات العامة المنتجة وتشجيع تنمية القطاع الخاص. ويمكن للتعاون الدولي في مجال السياسات أن يساعد في توزيع التكاليف الناتجة على المدى القصير عن استضافة التدفقات الوافدة الكبيرة وغير المتوقعة بمزيد من التساوي عبر الاقتصادات وتحسين النتائج على المدى الطويل.

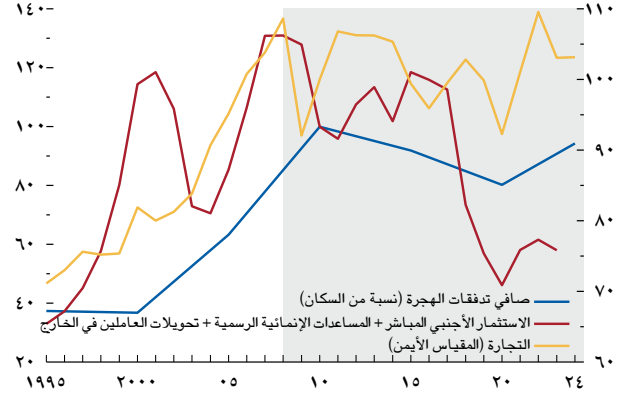
مقدمة

أصبحت الحركة القانونية للمهاجرين واللاجئين من الموضوعات الثابتة التي يكثر تناولها في النقاشات العامة. وقد سجلت تدفقات المهاجرين واللاجئين، كنسبة من سكان العالم، زيادة مطردة من أواخر التسعينات وحتى وقوع الأزمة المالية العالمية، بما يتسق إلى حد كبير مع

^١ هذا الفصل من تأليف بولا بيلتران سافيدرا، ونيكولاس فرنانديز-أرياس، وشوشانيك هاكوبيان، وصامويل مان، ونيل ميدز، وكارولينا أوسوريو بويترون، بتوجيه من عاقب أسلم، وبدعم من شان تشن، وكامارا كيد، وشياومينغ ماي، ويوهانيس روزنبوش. وهو يتضمن مساهمات من ديزيرييه كانغا، ورولان كبودار، وماناسا باتنام، وأنانورا ساكو. وضم فريق المستشارين الخارجيين لورينزو كاليندو، وفرناندو بارو، وتيمو توناسي. ويتوجه المؤلفون بالشكر إلى مايكل كليمنس على تعليقاته القيمة.

الشكل البياني ٣-١: الاتجاهات العالمية

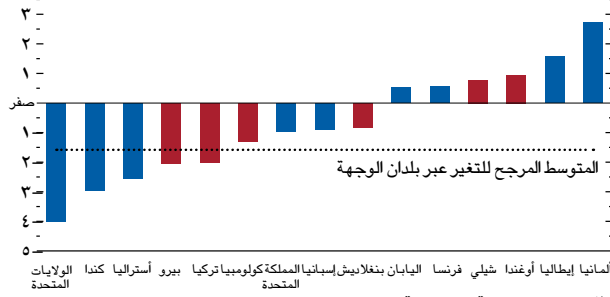
(% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠ = ١٠٠، ما لم يذكر خلاف ذلك)



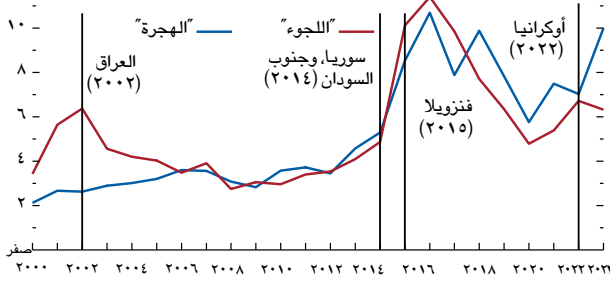
المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات"، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: نستخدم متوسط متحرك لثلاث سنوات لتمهيد تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبر المساحة المظلمة عن الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، والتي تتزامن مع الفترة التي شهدت بداية تباطؤ العولمة.

الشكل البياني ٣-٢: الهجرة: التصورات والتفضيلات

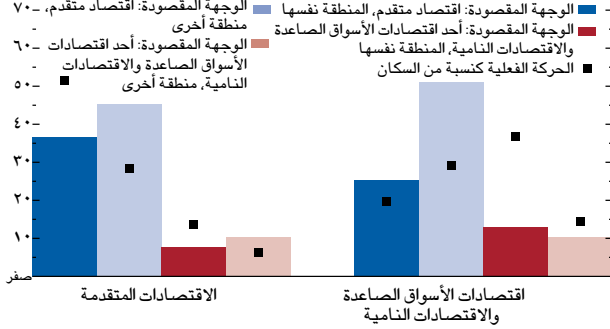
١- التغير في مؤشر قبول المهاجرين، ٢٠١٦-٢٠٢٣



٢- تطور التغطية الإعلامية للهجرة واللجوء (عدد الإشارات في وسائل الإعلام بالآلاف)



٣- الوجهة المقصودة والوجهة الفعلية، حسب مجموعات الدخل (%)



المصادر: دراسة 2019 من Abel and Cohen؛ ومنصة Factiva؛ ومؤسسة Gallup؛ وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يتراوح مؤشر قبول المهاجرين من صفر إلى ٩، ويستند إلى إجابات الأفراد الذين يوافقون بطلالة تامة أو جزئية في بلدان الوجهة الرئيسية (انظر الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١). ويستند المتوسط المرجح إلى بيانات عدد المهاجرين في عام ٢٠٢٤. وبالنسبة لكندا والولايات المتحدة، سنة الأساس هي ٢٠١٧. واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية موضحة باللون الأحمر والاقتصادات المتقدمة باللون الأزرق. وتوضح اللوحة ٢ عدد الإشارات في وسائل الإعلام لمصطلحي "الهجرة" واللجوء بتسع لغات (الإنجليزية والفلمانية والفرنسية والألمانية والإيطالية واليابانية والبرتغالية والإسبانية والسويدية). وتعتبر الخطوط الرأسية عن فترات تدفقات الهجرة واللجوء الرئيسية. وفي اللوحة ٣، تستند الوجهة المقصودة (الأعمدة) إلى متوسط الإجابات على المسوح بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩. أما الوجهة الفعلية (المربعات السوداء)، فتستند إلى التدفقات بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠. وتغطي العينة ١٤٤ بلداً. وتشير عبارة "المنطقة نفسها" إلى التحركات داخل المنطقة الجغرافية نفسها؛ في حين تشير عبارة "منطقة أخرى" إلى التحركات خارج المنطقة الجغرافية نفسها.

- المهم أن يدرك صناع السياسات أثر التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء. وتحديداً، يطرح هذا الفصل الأسئلة التالية:
- هل تؤدي التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء إلى تحويل وجهة تدفقات المهاجرين واللاجئين القانونيين إلى اقتصادات أخرى أو تغيير تكوينها؟
- ما حجم تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء وتأثيرها على الناتج؟
- هل يمكن للتعاون الدولي تحسين النتائج الاقتصادية من خلال توزيع التدفقات بمزيد من التساوي عبر الاقتصادات؟

ويقتصر تركيز التحليل الوارد في هذا الفصل على حركة المهاجرين واللاجئين «النظامية» — أو «القانونية» كما يُشار إليها أيضاً — عبر الحدود. ويتعذر تحليل حركة الأفراد غير النظامية — أو «غير القانونية» كما يُشار إليها أيضاً — في هذا الفصل بسبب النقص الحاد في هذه البيانات.^١ ويستخدم مصطلح مهاجر للدلالة على الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم الأصلية طوعاً لأسباب متنوعة، من بينها السعي للحصول على فرص اقتصادية أفضل. وفي المقابل، يشير مصطلح لاجئ إلى الأشخاص الذين يُضطرون إلى الفرار من بلدانهم الأصلية

^١ لا يوجد تعريف للهجرة غير النظامية في القانون الدولي، ولكنها تشمل بوجه عام حركة الأشخاص خارج إطار القوانين أو القواعد التنظيمية أو الاتفاقيات الدولية التي تنظم الدخول إلى دولة المنشأ، أو دولة العبور، أو دولة الوجهة أو الخروج منها. ونظراً لكون هذه التدفقات خارج إطار المسارات القانونية بطبيعة الحال، فإنه يتعذر تحليلها بسبب النقص الشديد في البيانات والتحيز في الاختيار.

• توجد شواهد حول العالم على أن تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء تنتشر عبر عدة قنوات. وهذه التداعيات يمكن أن تكون كبيرة من حيث تدفقات الأفراد، ولكنها ضعيفة نسبياً من حيث الناتج في متوسط الاقتصادات.

- يمكن لتشديد السياسات الذي يؤدي إلى ردع التدفقات الوافدة بنسبة ٢٠٪ في إحدى مجموعات الاقتصادات أن ينشأ عنه تحول كبير في وجهة الأفراد — مما يزيد التدفقات الوافدة إلى اقتصادات أخرى بنسبة ١٠٪ على أساس تراكمي خلال خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، يمكن للتغيرات في السياسات أن تحدث تحولاً في تكوين التدفقات الوافدة إلى أحد اقتصادات الوجهة. فتشديد السياسات الذي يحد من تدفقات المهاجرين الوافدة بنسبة ٢٠٪ خلال خمس سنوات، على سبيل المثال، يمكن أن توازنه جزئياً زيادة بنسبة ٢٠٪ في تدفقات اللاجئين الوافدة التي عادة ما تكون أقل خلال الفترة نفسها.
- تنشأ عن تحول مسار التدفقات إلى الوجهة النهائية — بما يعادل متوسط ارتفاع قدره ٠,٢ نقطة مئوية تقريباً في نسبة المهاجرين الوافدين من إجمالي عدد سكانها — زيادة بنسبة ٠,٢٪ في الناتج بعد خمس سنوات.
- وعوضاً عن ذلك، إذا اقتصر التشديد في بلدان أخرى على سياسات اللجوء، فإن ما ينتج عنه من تحول في وجهة اللاجئين لا يحقق مكاسب كبيرة في الناتج في الوجهة النهائية. ومع ذلك، فإن تعزيز سياسات إدماج اللاجئين يمكن أن يحقق نتائج أفضل، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

• توضح تجارب المحاكاة باستخدام النماذج كيف يمكن للسياسات التي تحول تدفقات المهاجرين واللاجئين القانونيين إلى وجهات أخرى أو تحثهم على اتباع مسارات قانونية بديلة أن تسبب انعكاسات اقتصادية بين اقتصادات الوجهة وداخلها، حسب درجة اندماجهم في أسواق العمل وتوافق مهاراتهم مع متطلباتها.

- تراجع تدفقات الهجرة القانونية الوافدة بسبب سياسات تستهدف مجموعة مختارة من اقتصادات المنشأ توازنه جزئياً زيادة تدفقات اللاجئين من تلك الاقتصادات — خاصة اللاجئين منخفضي المهارات. وفي الوقت نفسه، تتحول وجهة المهاجرين نحو الاقتصادات المتاخمة.
- يتمثل الأثر الاقتصادي التراكمي على المدى القصير إلى المتوسط في انخفاض طفيف في إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الوجهة، مع ارتفاع بسيط في الناتج في اقتصادات أخرى بسبب الزيادات التي تشهدها في عرض العملة.

○ في الاقتصادات التي استقبلت مهاجرين أو لاجئين عقب تحولهم من وجهات أخرى، قد تؤدي المنافسة المتزايدة إلى انخفاض أجور بعض العمال — ولا سيما على المدى القصير — في حين يرتفع دخل السكان الأصليين المشاركين في أنشطة مكملّة لمهارات المهاجرين واللاجئين الوافدين.

وليس لديهم القدرة على العودة أو الرغبة في ذلك، ويُمنحون الحماية بموجب القانون الدولي.

وعلى المديين القصير والطويل، يمكن أن يؤدي حجم التدفقات من المهاجرين واللاجئين — واندماجهم — إلى نتائج اقتصادية في اقتصادات الوجهة من خلال إحداث تغيرات في عرض العمالة والطلب الكلي والتكدس والتكتل (للاطلاع على التعاريف الأساسية، والمزيد من التفاصيل، ونتائج سوق العمل، راجع الملحق ٣-١ على شبكة الإنترنت).^٢ ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون لتدفقات الأفراد الوافدة تأثيرات إيجابية على الناتج وإنتاجية العمالة، على الرغم من أن الزيادات (المتركة) يمكن أن تؤدي إلى نمو التكاليف على المدى القصير بسبب الضغط على البنية التحتية المحلية وخفض نسب رأس المال إلى العمالة. ويمكن أن تتباين التأثيرات أيضاً حسب المسارات — فمقارنة بالمهاجرين، يواجه اللاجئون المزيد من العقبات التي تعوق اندماجهم، فضلاً عن أن مهاراتهم عادة ما تكون أقل تناسباً مع متطلبات أسواق العمل.

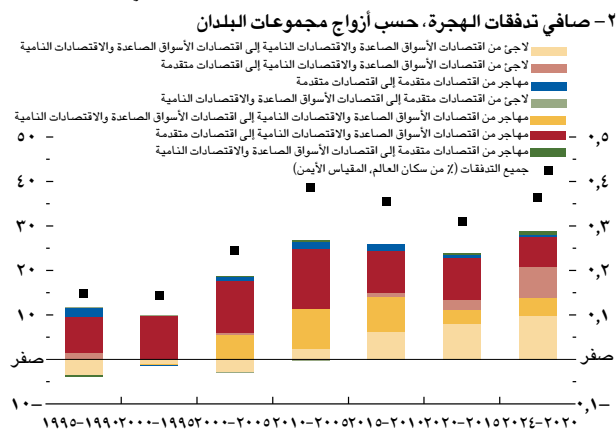
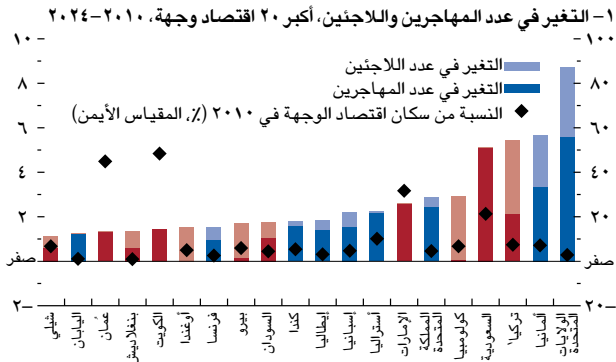
ويعرض الفصل عوامل الطرد والجذب وحواجز الهجرة الحالية كثوابت غير متغيرة. ويبدأ بتوثيق أهم الاتجاهات العامة السائدة على المستويين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بوجهة المهاجرين واللاجئين القانونيين وتكوينهم الحالي وكذلك تكوين التدفقات الجديدة منهم، وتطور السياسات ذات الصلة. ويعرض لاحقاً مقدمة حول التداعيات المحتملة الناجمة عن التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء قبل أن يقدم أدلة تجريبية على تداعيات هذه التغيرات على كل من تدفقات المهاجرين واللاجئين القانونيين والناتج. وبناءً على هذه الأدلة التجريبية، يستخدم القسم الأخير تحليلاً قائماً على النماذج لقياس آثار التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء على النمو وعلى الرفاه في المدى الطويل — مع أخذ مختلف المسارات والمهارات في الحسبان. ويقدم أيضاً رؤى متعمقة حول تنسيق السياسات على المستوى الدولي ودوره في تحسين النتائج مقارنة بالتدابير الأحادية المتخذة في مواجهة صدمات النزوح القسري.

وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي يخلص إليها هذا الفصل:

- تزايد تدفقات الهجرة واللجوء القانونيين، مع تنامي دور الحركة بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — ولا سيما اللاجئين — مما يؤدي إلى ضغوط على الاقتصادات التي غالباً ما تكون قدرتها الاستيعابية محدودة.
- في الاقتصادات المتقدمة التي تمثل وجهة رئيسية للمهاجرين واللاجئين، اقترنت زيادة التدفقات والمناقشات العامة والتوترات بتشديد سياسات الهجرة واللجوء مع الوقت، وهو ما يحتمل أن يضيف إلى التحديات المفروضة على بلدان الوجهة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

^٢ يمكن الاطلاع على جميع الملاحق على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

الشكل البياني ٣-٣: التغيرات في أعداد المهاجرين واللاجئين وتدفقاتهم (بالملايين، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح أكبر ٢٠ اقتصاد وجهة التي شهدت أكبر التغيرات في أعداد المهاجرين واللاجئين في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٤. واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية موضحة باللون الأحمر (التغير في عدد المهاجرين) واللون الوردي (التغير في عدد اللاجئين)، والاقتصادات المتقدمة موضحة باللون الأزرق (الأزرق الفاتح). ويعبر شكل المعين عن التغيرات في أعداد المهاجرين واللاجئين بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٤ كنسب من السكان في عام ٢٠١٠. وفي اللوحة ٢، تحسب التدفقات الصافية على أساس الفرق في أعداد المهاجرين واللاجئين. والقيم السالبة تشير إلى المهاجرين العائدين إلى موطنهم الأصلي.

^١ تستند النتيجة إلى أربعة اقتصادات منشأ مبلّغة فقط في عام ٢٠٢٤: أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وسوريا.

ويمكن أن يفرض التوزيع العالمي للاجئين العبء الأكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي غالباً ما لا تكون على درجة كافية من الاستعداد بقدر الاقتصادات المتقدمة لاستيعاب التدفقات الوافدة الكبيرة.

وستتباين الانعكاسات الاقتصادية حسب خصائص تدفقات المهاجرين واللاجئين الوافدة. وبصفة عامة، تبين أن الاقتصادات المتقدمة تستفيد من الهجرة.

• المهاجرون بصفة عامة أكثر تنقلاً من الناحيتين الجغرافية والمهنية من السكان الأصليين، وهو ما يجعلهم أكثر

ونتيجة هذا التحليل مؤكدة. فالتحولات في سياسات الهجرة واللجوء في اقتصادات الوجهة يمكن أن تؤدي إلى تداعيات من خلال تغيير أنماط تدفقات المهاجرين واللاجئين القانونيين في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن هذه التغيرات في السياسات لا يمكن أن تحل محل التدابير اللازمة للتصدى بشكل دائم لعوامل الجذب والطرء الأساسية، خاصة العوامل المتعلقة بالنزوح القسري، فإنها يمكن أن تساعد في إدارة التدفقات بما يعود بالنفع على هذه الاقتصادات. ومن شأن تحسين سياسات اندماج المهاجرين واللاجئين وراء الحدود، بالإضافة إلى استثمارات البنية التحتية وسياسات سوق العمل النشطة، أن تساعد في خفض تكاليف التكس على المدى القصير. ويمكن أيضاً للتعاون الدولي أن يساعد في إعادة توزيع هذه التكاليف.

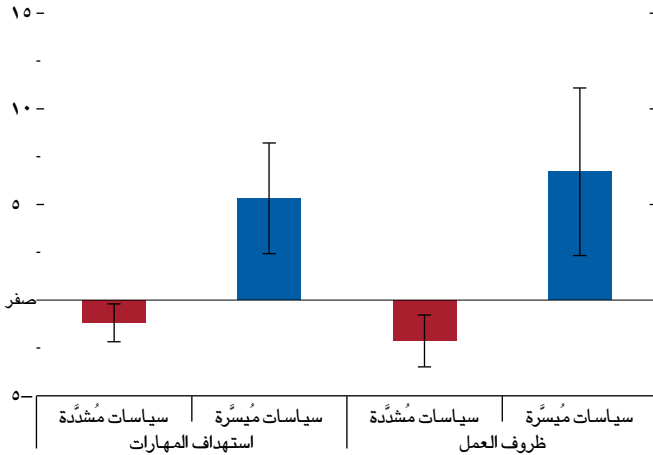
الهجرة واللجوء: الأنماط والسياسات

لا تزال الاقتصادات المتقدمة تستضيف بعض أكبر فئات المهاجرين، الذين تم جذبهم غالباً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٢ وتمثل التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة الجزء الأكبر من الحركات العالمية في أواخر التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومنذ ذلك الحين، زادت تدفقات المهاجرين واللاجئين بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتشكل حالياً نحو نصف صافي التدفقات الكلية، وشهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى ثلاث من أكبر خمس زيادات في أعداد المهاجرين واللاجئين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤ (الشكل البياني ٣-٣). وخلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، كان معظم التدفقات الكلية أيضاً بين اقتصادات ضمن المنطقة نفسها وفئة الدخل نفسها، مما يشير إلى أن المهاجرين واللاجئين يرحلون لمسافات قصيرة في كثير من الأحيان (الشكل البياني ٣-٤).

وتعكس التطورات الأخيرة أيضاً زيادة كبيرة في تدفقات اللاجئين الذين اضطروا إلى النزوح قسرياً أو طردوا من بلدانهم بسبب عدم الاستقرار السياسي، والصراعات، والعنف، والاضطهاد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية. ونحو ثلثي عدد اللاجئين تستضيفهم بلدان مجاورة، وتقع أربعة من أكبر خمسة بلدان مضيضة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الإطار ٣-١).^٤

^٢ يمكن أن تشمل عوامل الجذب مستويات المعيشة الأعلى — بما في ذلك مستويات الدخل الأعلى، والنتائج الصحية الأفضل، والنظم والمؤسسات التعليمية الأقوى، والبيئة الأكثر أماناً — وكذلك التقارب اللغوي أو الثقافي، أو الروابط العائلية.
^٤ يمكن لعوامل عدم الاستقرار السياسي، والصراعات، والكوارث الطبيعية أن تسهم في طرد الأفراد من بلدانهم، وهي عوامل رئيسية وراء زيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشكل تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وندرة الفرص في اقتصادات المنشأ أمثلة أخرى على عوامل الطرد.

الشكل البياني ٣-٥: التغير في نسبة توظيف المهاجرين واللاجئين المرتبط بزيادات كبيرة في نسب الوظائف الشاغرة (بالنقاط المئوية)



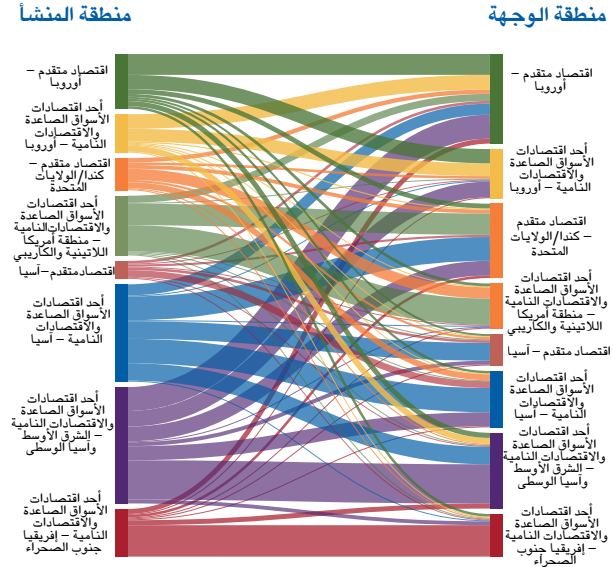
المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يورستات" ومؤسسة Haver Analytics؛ ومجموعة بيانات Immigration Policies in Comparison؛ وقاعدة بيانات دراسة لسمبرغ للدخل "Luxembourg Income Study"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل العينة قطاعات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التي يغطيها التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعات الأوروبية (NACE)، التتبع الثاني، على مدار الفترة ٢٠١٠-٢٠٢١. وتُعرف القطاعات ذات النسب المرتفعة من الوظائف الشاغرة بأنها المئين الخامس والسبعين على مستوى القطاعات عبر البلدان في عام ٢٠١٩. وتعتبر الخطوط الطولية عن فترات الثقة بنسبة ٩٠٪. وتشير السياسات المُشددة (المُيسرة) إلى أعلى (أدنى) شريحة عشرية في آخر سنة متاح عنها بيانات. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت.

واللاجئين. ومع ذلك، يمكن أن يكون للمهاجرين أيضا دور في الضغوط التضخمية من خلال زيادة الطلب (راجع دراسة Manacorda, Manning, and Wadsworth 2012؛ وعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٤؛ والإطار ٣-٤).

• وبوجه عام، ستحدد أطر سياسات الهجرة كيفية توزيع الوظائف الشاغرة بين السكان الأصليين والمهاجرين - غالبا ما يتركز المهاجرون في القطاعات حيث يكون الطلب على العمالة مرتفعا، وشغل الوظائف صعبا، ومعوقات الدخول أقل (الشكل البياني ٣-٥، الملحق ٣-٢ على شبكة الإنترنت).

وفي الوقت نفسه، غالبا ما يعاني اللاجئون من أجل الانضمام إلى القوى العاملة أو الحصول على فرص عمل تستغل مهاراتهم بالكامل. وكلما ازداد اندماجهم في سوق العمل، تصبح مساهماتهم أكثر نفعا، خاصة على المدى الطويل. وتشير الشواهد إلى أن التكامل بين مهارات المهاجرين واللاجئين ومهارات السكان الأصليين وقوة سياسات الإدماج مهمان أيضا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (راجع دراسة Viseth 2021). ومع ذلك، فحتى في الحالات التي يشترك فيها اللاجئون في اللغة والثقافة، تعني الحواجز القانونية والهيكلية أنهم غالبا ما يعملون في القطاع غير الرسمي (راجع دراسة Alvarez and others 2022). وتشير

الشكل البياني ٣-٤: تدفقات الهجرة الإجمالية، حسب أرواح مجموعات البلدان، ٢٠٢٠-٢٠٢٤



المصادر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُحسب تدفقات الهجرة وفقا لما ورد في دراسة (Abel and Cohen 2019).

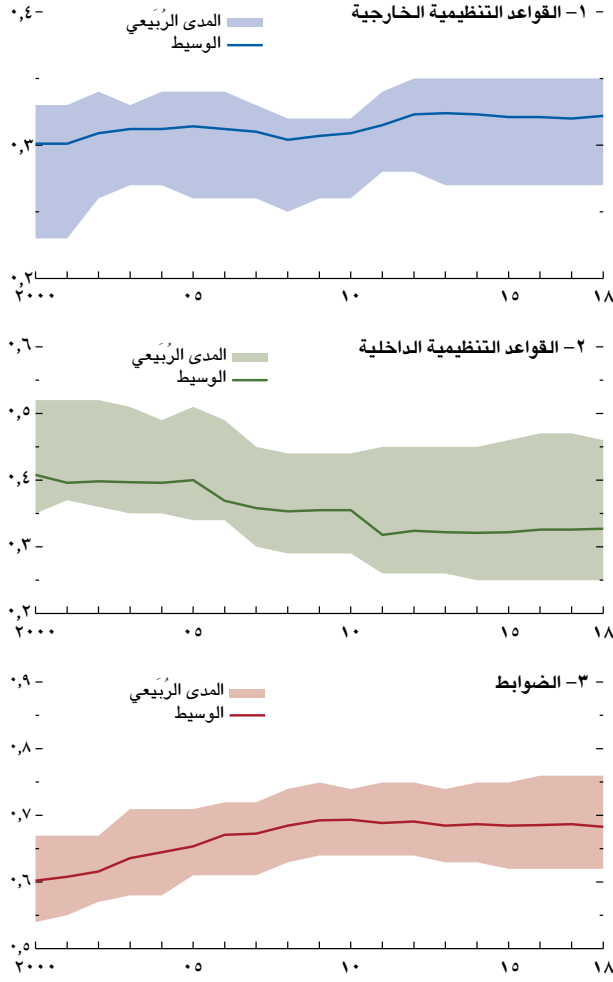
استجابة للتغيرات في أوضاع أسواق العمل بسبب العوامل الدورية والتغيرات الهيكلية - مثل التحولات الديمغرافية والقطاعية.^٥

• المهاجرون واللاجئون - الذين غالبا ما يكونون من فئات عمرية أقل كثيرا من السكان الأصليين (عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٤؛ والإطار ٣-٢) - يمكنهم تحقيق مكاسب اقتصادية تفوق تكلفتهم على المالية العامة، وبمقدورهم أيضا التخفيف من الضغوط على المالية العامة إذا أمكن اندماجهم تماما في القوى العاملة (راجع دراسة Clemens 2024؛ والإطار ٣-٣؛ وراجع أيضا عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٢).

• وعلاوة على ذلك، قد يساعد المهاجرون واللاجئون في احتواء الضغوط التضخمية (المدفوعة بالأجور) من خلال زيادة عرض العمالة، على النحو الملاحظ عبر قطاعات متعددة في الاقتصادات المتقدمة منذ الجائحة (راجع دراسة Cheremukhin and others 2024). ويمكن أن تكون هذه التأثيرات أكثر وضوحا في الحالات التي يتمتع فيها العمال من السكان الأصليين بمهارات مماثلة للمهاجرين

^٥ توجد شواهد على أن المهاجرين الوافدين أكثر استجابة من السكان الأصليين لنقص العمالة، وهو ما يعزى، جزئيا، إلى أنهم قد تحملوا بالفعل التكاليف المقترنة بتنقل العمالة. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الملحق ٣-٢ على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٣-٦: اتجاهات سياسات الهجرة والنزوح (المؤشر، صفر = منفتحة، ١ = منغلقة)



المصادر: مجموعة بيانات Immigration Policies in Comparison؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: العينة تغطي ٣٣ بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تقدير تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء

يستخدم هذا القسم نموذج الجاذبية الهيكلية والتوقعات المحلية لتقييم الأثر التاريخي للتحولات في سياسات الهجرة واللجوء على التدفقات وما يرتبط بها من نتائج اقتصادية. ويتيح إطار الجاذبية إجراء تقييم متسق عالميا للتغيرات في تدفقات المهاجرين واللاجئين في أعقاب تعديل السياسات، مع ثبات الحجم الاقتصادي النسبي لاقتصادات الوجهة والمنشأ وسماتها الجغرافية والروابط الثنائية فيما بينها (الملحق

هذه النتائج أيضا إلى أن اللاجئين لا يساهمون بدرجة كبيرة في إزاحة السكان الأصليين، بل يُحتمل وجود خسائر في الإنتاجية بسبب عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل وسوء توزيع العمالة.

وفي العقود الأخيرة، فرضت بعض سياسات الهجرة واللجوء قيودا متزايدة على وسيط الاقتصادات، سواء نتيجة عدد المهاجرين واللاجئين الحاليين، أو التدفقات الوافدة الأخيرة، أو بسبب إخفاق عملية الاندماج.^٦ فعلى سبيل المثال، شدد بعض البلدان قوانينه الخارجية (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١: للاطلاع على التعاريف الأساسية، راجع الملحق ٣-١ على شبكة الإنترنت). وهذه القوانين موجهة بصفة أساسية للمهاجرين، وتتضمن استهداف المهارات ومتطلبات عمرية دنيا. وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاه العام السابق الذي استهدف تيسير القوانين الداخلية — بما في ذلك تدابير الإدماج — توقف بدرجات أكثر تفاوتًا عبر البلدان (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٢). وعلاوة على ذلك، ازدادت صرامة تنفيذ القوانين (الضوابط)، وإن كانت تتراجع مع الوقت (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٣).

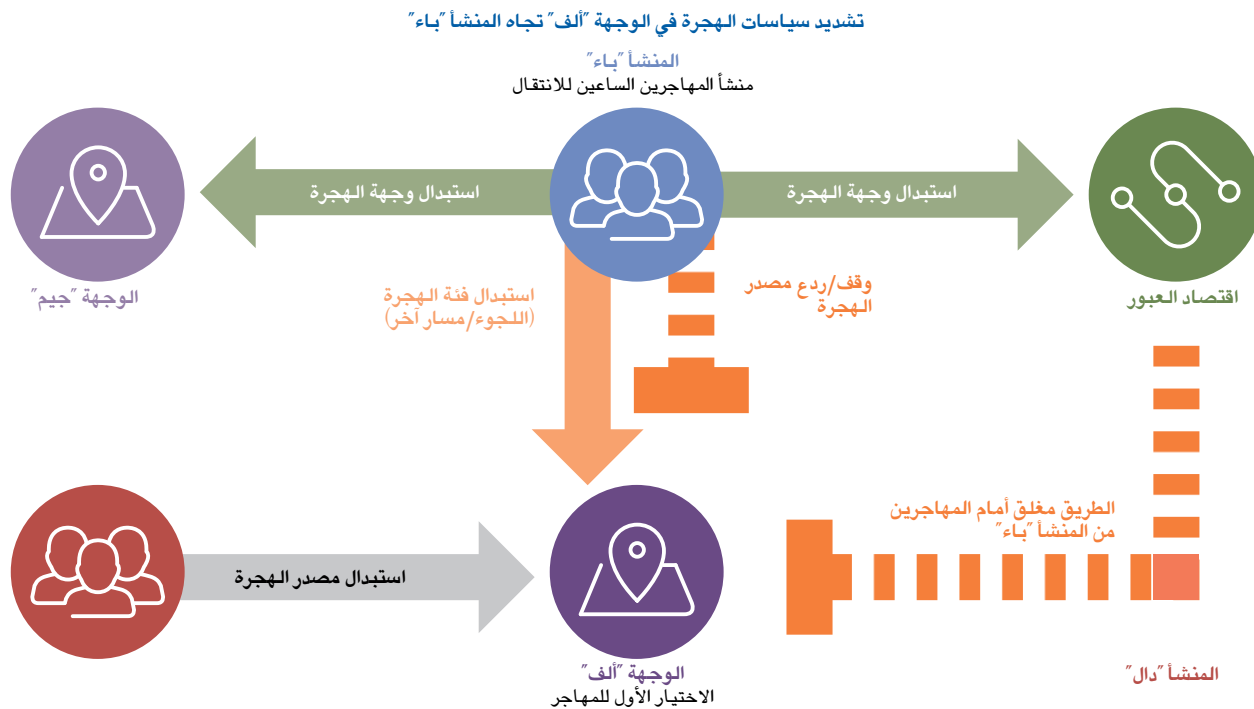
مقدمة حول تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء

من شأن التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء أن تحدث تحولا في تدفقات المهاجرين واللاجئين داخل الاقتصادات وفيما بينها عبر أربع قنوات رئيسية (راجع الشكل البياني ٣-٧).

- تشديد السياسات في اقتصادات الوجهة قد لا يقلص الحجم الكلي للتدفقات الوافدة من اقتصادات المنشأ ولكنه قد يؤدي إلى تغيير تكوينها، إذ يمكن للقيود الموجهة أن تحدث تحولا بين تدفقات المهاجرين واللاجئين، وهو ما يُشار إليه باسم استبدال فئة الهجرة.
- القيود المفروضة في واحد أو أكثر من اقتصادات الوجهة قد تؤدي إلى تحول وجهة المهاجرين واللاجئين إلى وجهات أخرى أو تركهم عالقين في اقتصادات العبور. وتُسمى هذا القناة استبدال وجهة الهجرة أو تحويل الوجهة.
- يرجح أن يسد المهاجرون واللاجئون من اقتصادات منشأ أخرى الفجوة التي تسببها القيود المفروضة على التدفقات من اقتصادات المنشأ المستهدفة، أو ربما يتم تشجيعهم على ذلك. وهذا ما يُعرف باسم استبدال مصدر الهجرة.
- في بعض الحالات، قد يُثني تشديد السياسات المهاجرين عن السفر تماما، وهو ما يُعرف باسم وقف أو ردع مصدر الهجرة.

^٦ سياسات الهجرة واللجوء مجتمعة هي مجموعة القوانين والقواعد التنظيمية والبرامج التي تستخدمها الحكومات لتفسير تحقيق نتائج الهجرة المرجوة وتنظيمها على النحو الأمثل. وعلى الرغم من منح اللاجئين الحماية بموجب القانون الدولي، يخضع اندماجهم في الاقتصاد للقواعد والضوابط المحلية.

الشكل البياني ٣-٧: تصنيف التغيرات في تدفقات الهجرة بين اقتصادات المنشأ واقتصادات الوجهة في أعقاب تشديد السياسات



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح أربع قنوات للتدفقات بين اقتصادات الوجهة واقتصادات المنشأ في أعقاب تشديد سياسات الهجرة في الوجهة "ألف" تجاه المنشأ "باء"، مع تساوي العوامل الأخرى. وقد يتم دفع المهاجرين من المنشأ "باء" عن الانتقال إلى الوجهة "ألف" (وَف/دفع مصدر الهجرة)، أو قد ينتقلون إلى الوجهة "ألف" عبر مسار بديل (استبدال فئة الهجرة)، أو قد يختارون الانتقال إلى وجهة بديلة أو البقاء في اقتصاد العبور (استبدال وجهة الهجرة). وقد ينتقل المهاجرون من اقتصادات المنشأ الأخرى إلى الوجهة "ألف" أيضاً (استبدال مصدر الهجرة).

وجهة أخرى، وذلك باستخدام أداة «التحولات والحصص»^٨.
ويقدر معامل هذه الأداة حجم الزيادة في تدفقات المهاجرين
واللاجئين الوافدين حين تشدد اقتصادات الوجهة البديلة
سياسات الهجرة واللجوء (أثار استبدال وجهة الهجرة).
وتستخدم صيغة موسعة من نموذج الجاذبية لتقدير حساسية
تدفقات كل فئة — المهاجرون واللاجئون — للتغيرات في
سياسات اقتصادات الوجهة التي تستهدف أيًا من الفئتين على
وجه التحديد (استبدال فئة الهجرة؛ ودراسة، Ottaviano, Peri,
and Wright 2013).

وباستخدام بيانات ١٩٤ اقتصادا في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٠، يقدم نموذج الجاذبية شواهد واضحة على استبدال وجهة الهجرة: فالسياسات المشددة التي تردع ٢٠٪ من تدفقات المهاجرين واللاجئين الوافدة في مجموعة من اقتصادات الوجهة تؤدي إلى زيادة بنحو ١٠٪ في الاقتصادات

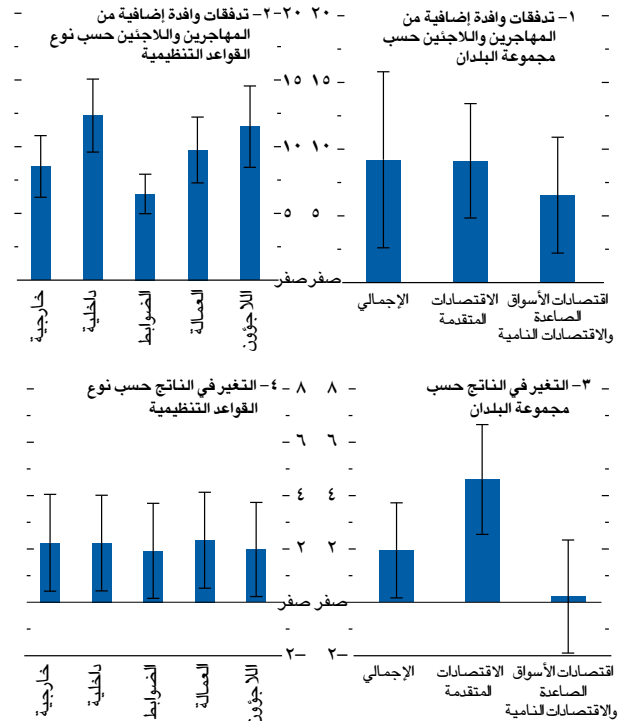
٣-٣ على شبكة الإنترنت).^٧ ولاحقا، تُشتق صدمات الهجرة الوافدة الناجمة عن السياسات من نموذج الجاذبية، وتُستخدم التوقعات المحلية في تقدير آثار تلك الصدمات على الناتج في اقتصادات الوجهة النهائية (راجع دراسة Jordà 2005).

ويفترض إطار الجاذبية أن التدفقات بين اقتصاديين تتناسب طرديا مع حجميهما وعكسيا مع المسافة التي تفصل بينهما، وتتأثر أيضا بالحواجز النسبية التي يواجهها كل بلد في التعامل مع الشركاء التجاريين («المقاومة متعددة الأطراف»). ويستبعد الإطار تأثير الروابط التجارية، والمقاومة متعددة الأطراف، وتدفقات الهجرة السابقة، ولكنه يتضمن أيضا مقياسا لتعرض تدفقات المهاجرين واللاجئين في أحد الاقتصادات لتداعيات السياسات التي تنتهجها اقتصادات

^vالتحليل يستند إلى دراسات (Anderson (2011) وBertoli, Fernández وOrtega 2013 وBev- وOrtega (2013) وHuertas Moraga, and (Guichard and Machado (2024) وerelli and Orefice (2019) التي تتضمن تقدير نماذج حاذبية معدلة لتلائم أغراض الهجرة.

^٨ مقياس التحولات والحصص هو متوسط مرجح لسياسات الهجرة عبر اقتصادات الوجهة البديلة (الملحق ٣-٣ على شبكة الانترنت).

الشكل البياني ٣-٨: استبدال وجهة الهجرة استجابة لتشديد سياسات الهجرة واللجوء في وجهات أخرى (التغير التراكمي كنسبة مئوية بعد خمس سنوات)



المصادر: دراسة 2019 Abel and Cohen؛ ومركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية؛ ومجموعة بيانات Immigration Policies in Comparison؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الشكل البياني يستخدم بيانات 19٩٤ اقتصادا على مدى الفترة من عام 1٩٩٥ إلى ٢٠٢٠. وتشير الخطوط الطولية إلى فترات الثقة بنسبة ٩٠٪.

الأخرى على مدى خمس سنوات، في ظل تساوي جميع العوامل الأخرى (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ١).^٩ وهذه التأثيرات أوضح قليلا في الاقتصادات المتقدمة عنها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتكون الأقوى على الإطلاق حين يتم تشديد القواعد الداخلية — مما يجعل إدماج المهاجرين في اقتصادات الوجهة أكثر صعوبة — وضعيفة نسبيا حين يكون إنفاذ الضوابط أشد صرامة (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٢). وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاعا بمقدار نقطتين مئويتين في تدفقات المهاجرين واللاجئين الوافدة المحوِّلة من وجهات أخرى كنسبة مئوية من عدد سكان اقتصاد الوجهة يرتبط بزيادة الناتج في ذلك الاقتصاد بحوالي ٢٪ على مدى فترة خمس سنوات (الشكل البياني

^٩ تشديد السياسات يُعادل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في مقياس السياسات الكلي المشتق من قاعدة بيانات «Immigration Policies in Comparison» (راجع دراسة 2017 Helbling and others).

٣-٨، اللوحة ٣).^{١٠} وبالتالي، في متوسط اقتصادات الوجهة — حيث تقترب التدفقات الداخلة من ٢٪ من عدد السكان — فإن زيادة بنسبة ١٠٪ في التدفقات الوافدة تُعادل زيادة في الناتج بنحو ٠,٢٪. وتظل آثار الناتج صحيحة بغض النظر عن نوع القواعد التنظيمية التي تخضع للتشديد، وذلك اتساقا مع النتائج السابقة (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٤؛ وعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٤).^{١١} ويشير تحليل إضافي يستخدم مجموعة أكبر من البيانات عن سياسات اللجوء، ويغطي المزيد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، إلى تأثير مشابه على تدفقات الهجرة واللجوء الوافدة كنتيجة لتشديد سياسات اللجوء في اقتصادات أخرى (الملحق ٣-٣ على شبكة الإنترنت).

وتفاوتت استجابات الناتج على المدى القصير إلى المتوسط تجاه صدمات الهجرة الناجمة عن السياسات حسب مجموعة اقتصادات الوجهة وفئة المهاجرين. ففي الاقتصادات المتقدمة، ترتبط التدفقات الإضافية بزيادات في الناتج. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فيكون الأثر على الناتج محدودا إذا أغفل التحليل عملية الإدماج.^{١٢} وهذا الأمر لا يعكس جزئيا ما تتمتع به اقتصادات الوجهة المتقدمة من قدرة أكبر نسبيا على استيعاب مختلف فئات الوافدين في قوتها العاملة فحسب، ولكنه يعكس أيضا تدني تدفقات اللاجئين الوافدة إلى هذه الاقتصادات مقارنة بالاقتصادات الأخرى.^{١٣}

ويؤدي تشديد سياسات الهجرة إلى استبدال فئة الهجرة لصالح اللاجئين (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ١). فتشديد السياسات بهدف خفض متوسط تدفقات الهجرة السنوية إلى أحد اقتصادات الوجهة بنحو ٤٪ خلال سنة واحدة يمكن أن توازنه جزئيا زيادة بأكثر من ٢٥٪ في تدفقات اللاجئين الوافدة إلى ذلك الاقتصاد التي عادة ما تكون أقل حجما. وتحدث هذه التدفقات الوافدة الإضافية من اللاجئين تأثيرات ضعيفة على الناتج على المدى القصير. ويتبين من ضعف التأثير أن المهاجرين — الذين كانوا من الممكن أن يتم التوفيق بين مهاراتهم ومتطلبات سوق العمل بسرعة وكفاءة، ومن ثم زيادة الناتج — يختارون مسارا بديلا يفرض تحديات أكبر على عملية الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك،

^{١٠} زيادة بمقدار درجتين مئويتين في تدفقات المهاجرين واللاجئين الداخلة المحوِّلة من وجهات أخرى كنسبة مئوية من عدد سكان اقتصاد الوجهة ترتبط أيضا بتراجع الناتج لكل عامل بأقل قليلا من ٠,٢٪ على مدى خمس سنوات، وإن كانت النسبة الأخيرة تقتقر إلى دقة التقدير.
^{١١} الفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يشير إلى أن زيادة بمقدار ١٪ في نسب تدفقات الهجرة الوافدة إلى التوظيف يمكن أن تزيد الناتج في اقتصادات الوجهة المتقدمة بنسبة تصل إلى ١٪ بعد خمس سنوات، وتعزى هذه الزيادة إلى مزيج من زيادة الإنتاجية ونمو التوظيف.
^{١٢} تماشيا مع النتائج الكلية، تبين أن الآثار على نصيب العامل من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية محدودة وسالبة، ولكن هذه التقديرات تقتقر إلى الدقة.
^{١٣} اتساقا مع هذه الملاحظة، يشير الفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى عدم وجود تأثيرات اقتصادية كلية إيجابية نتيجة زيادة تدفقات اللاجئين الوافدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

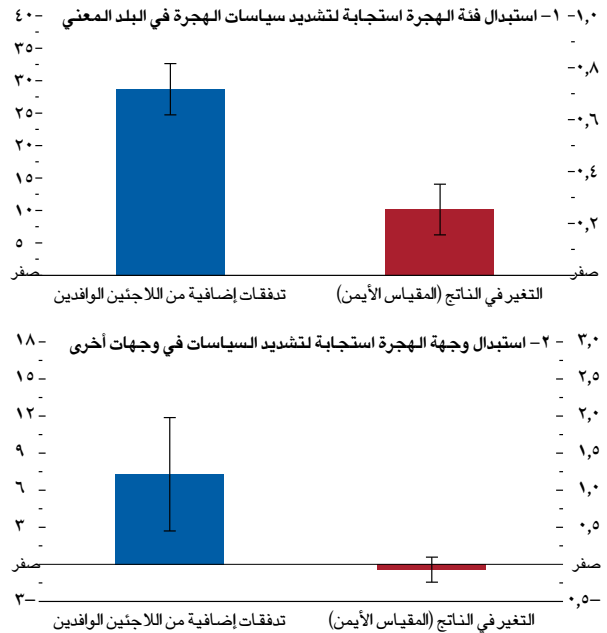
الإنتاجية — تُعزى غالباً إلى أوجه التكامل بين العمال من السكان الأصليين والمهاجرين الوافدين (راجع دراسات Peri 2012؛ وOrtega and Peri 2014؛ وAlesina, Harnoss, and Rapoport 2015؛ وJaumotte, Koloskova, and Saxena 2016). ويشار إلى هذا التكامل أيضاً في مجموعة من الدراسات المتخصصة بسبب الشواهد المحدودة على تأثير الهجرة على الأجور أو توظيف العمال من السكان الأصليين (راجع دراساتي Kerr and Kerr 2011 وPeri 2014). وتحديداً، ترتبط الهجرة الوافدة من أصحاب المهارات العالية بنتائج اقتصادية أفضل، بما في ذلك ارتفاع أجور العاملين من السكان الأصليين وتحسن أداء الشركات.

وتشير النتائج المستخلصة من نموذج الجاذبية إلى وجود تداعيات ناجمة عن التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء، وإن كان يتعين توخي الدقة في تفسيرها: فتدفقات الهجرة واللجوء قد تؤثر على السياسات وليس العكس، وقد يوجد خطأ في القياس بسبب عوامل من بينها عدم توافر بيانات شاملة حول سياسات الهجرة الثنائية.^{١٤} ورغم ذلك، لا تزال هناك تساؤلات حول الانعكاسات الاقتصادية الكلية لتداعيات السياسات على الاقتصاد العالمي وتأثيراتها على الرفاه نظراً لوجود قنوات متعددة لانتقال التداعيات، ومسارات قانونية بديلة للهجرة الوافدة، واحتكاكات مختلفة في عملية الإدماج.

نمذجة تداعيات التغيرات في سياسات الهجرة واللجوء

في هذا القسم، يُستخدم نموذج التوازن العام الديناميكي المكاني للتجارة والهجرة لإجراء تحليلين لتقييم (١) انعكاسات التشديد الموجه لسياسات الهجرة واللجوء على التوزيع وما يرتبط بها من تكاليف ومنافع في مختلف الاقتصادات على مدى فترات زمنية متباينة؛ و(٢) ما إذا كان التنسيق الدولي من شأنه تحقيق نتائج أفضل مقارنة بالتغيرات الأحادية في السياسات، من خلال المفاضلة بين التكاليف المحتملة للهجرة الوافدة على المدى القصير ومنافعها على المدى الطويل (راجع دراسة Caliendo and others 2021, 2023).^{١٥} وإلى جانب نمذجة التغيرات في التدفقات الكلية للمهاجرين واللاجئين بين الاقتصادات — بما في ذلك تحول الوجهة والردع على حد سواء — يميز إطار النموذج بين مختلف المسارات القانونية المتاحة للمهاجرين واللاجئين وتباين

الشكل البياني ٣-٩: تدفقات اللاجئين الوافدة استجابة لتشديد السياسات (التغير %)



المصادر: مركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية، ومجموعة بيانات Immigration Policies in Comparison؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

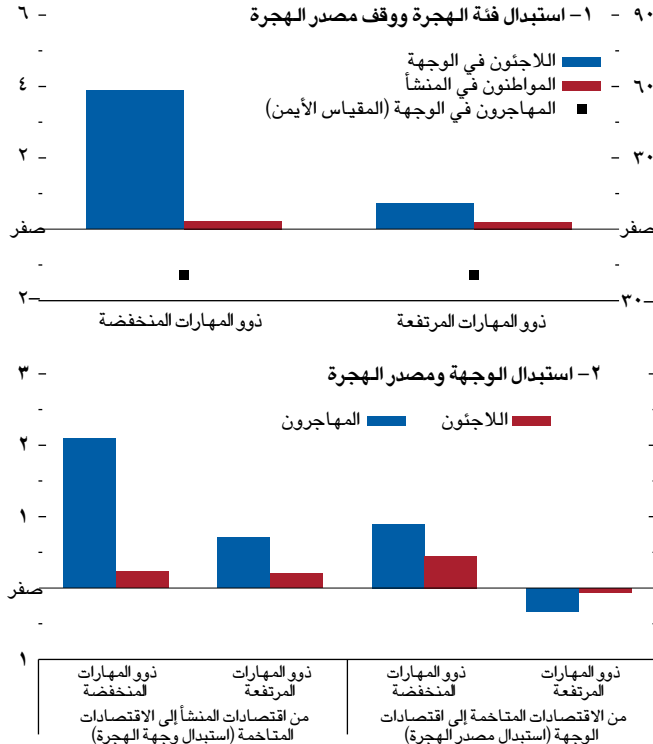
ملحوظة: الشكل البياني يستخدم بيانات ١٩٤ اقتصاداً على مدى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٠. وتشير الخطوط الطولية إلى فترات الثقة بنسبة ٩٠٪.

تشير التقديرات إلى أن تشديد سياسات اللجوء في مجموعة من الجهات — بهدف خفض تدفقات اللاجئين الوافدة إلى تلك الاقتصادات بنسبة ٦٠٪ خلال سنة واحدة — يرتبط بزيادة في تدفقات اللاجئين الوافدة إلى اقتصادات أخرى بما يقرب من ٨٪ خلال سنة واحدة (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ٢). وتدفقات اللاجئين الوافدة المحوَّلة من وجهات أخرى نتيجة تشديد سياسات اللجوء في تلك الجهات — والتي تعكس تأثيرات استبدال وجهة الهجرة — لا تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الناتج في المتوسط بسبب صعوبة استيعاب هذه التدفقات. ومع ذلك، فإن التقديرات القائمة على مجموعة من المؤشرات التي تغطي المزيد من سياسات الإدماج — مثل التجنيس وزيادة سهولة الحركة داخل البلد المعني — تشير إلى أن التأثيرات على الناتج أكبر بكثير على اقتصادات الوجهة في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حيث تكون سياسات الإدماج أكثر قوة (الملحق ٣-٣ على شبكة الإنترنت). وبخلاف التأثيرات على الناتج الكلي، يمكن للتحويلات في تدفقات الهجرة أن تُحدث أثراً اقتصادياً كلية واسعة النطاق على اقتصادات الوجهة. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسات تجريبية إلى وجود آثار إيجابية للهجرة الوافدة على

^{١٤} في سياق متصل، يمكن لأطر الجاذبية المعتمدة على التقييم الكلي لسياسات الهجرة التي ينتهجها اقتصاد ما أن تبخس حجم التداعيات، نظراً لأن تعديلات سياسات الهجرة غالباً ما تستهدف التدفقات من بلدان منشأ محددة أو ترتبط بتغيرات في السياسات في اقتصادات وجهة أخرى.

^{١٥} في التحليل الأول، تنطبق سياسات الهجرة الموجهة على كل من المهاجرين الجدد والمستقرين، أي أنها تعدل حواجز الدخول وحواجز البقاء على حد سواء. والتحليلان كلاهما يستخدمان إحدى الفترات التاريخية كأساس.

الشكل البياني ٣-١٠: التداعيات استجابة لتشديد سياسات الهجرة، حسب مستوى المهارات (نسبة من السيناريو الأساسي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحة نتائج مجموعة من تجارب المحاكاة المنافية للواقع باستخدام نموذج التوازن العام للتجارة والهجرة. وتوضح الأشكال البيانية استجابات تدفقات الهجرة بعد خمس سنوات.

ويخلص التحليل أيضا إلى تحول وجهة الكثير من المهاجرين نحو اقتصادات الوجهة المتاخمة (استبدال وجهة الهجرة). وتسجل التدفقات من اقتصادات المنشأ المستهدفة إلى هذه الوجهات البديلة زيادة واسعة النطاق، حيث تشمل المهاجرين واللاجئين، ولكنها أكبر في حالة تدفقات اللاجئين ذوي المهارات المنخفضة التي تزيد بنسبة ٢٪ (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ٢). وتأتي زيادة التدفقات الوافدة من اللاجئين ذوي المهارات المنخفضة انعكاسا لتدني الحواجز نسبيا على هذا المسار مقارنة بالسيناريو الأساسي، والارتفاع المحتمل في دخل العمال ذوي المهارات المنخفضة. وتشير النتائج أيضا إلى أن البلد الذي يطبق سياسة خفض الحواجز يستقبل تدفقات أكبر من المهاجرين واللاجئين ذوي المهارات المنخفضة من اقتصادات متاخمة للاقتصادات المستهدفة بتشديد سياسات الهجرة (استبدال مصدر الهجرة). وفي المقابل، تُحجم نسبة أكبر من العمال ذوي المهارات المرتفعة من هذه الاقتصادات المتاخمة عن الهجرة تماما لاغتنام مكاسب الإنتاجية المتأتية من تكامل المهارات مع العمال منخفضي المهارات الذين حولوا وجهتهم إلى تلك الاقتصادات، وعن التكتل الناتج عن ذلك.

درجات الاندماج في أسواق العمل باقتصادات الوجهة، وكلاهما ضروري لرصد تأثيرات استبدال فئة الهجرة (الملحق ٣-٥ على شبكة الإنترنت).

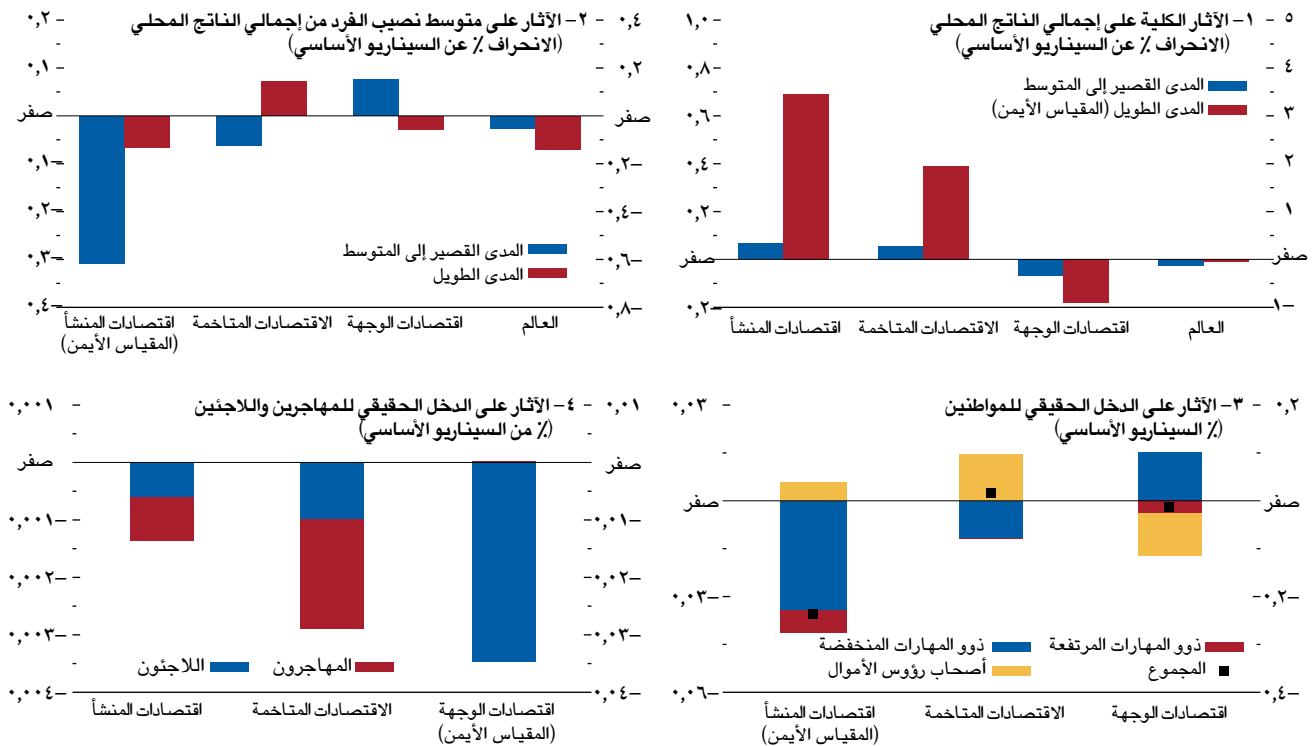
وهناك عدد من السمات المهمة وراء النتائج المستخلصة من النموذج. فالأفراد يختارون ما إذا كانوا سيهاجرون أم لا ومكان الهجرة والمسار المستخدم، بناء على تكاليف الهجرة المرتبطة بالسياسات وغير المرتبطة بها، وبناء أيضا على الأجور الحقيقية التي يمكنهم الحصول عليها في مختلف الوجهات، وهو ما يعكس عدة عناصر مثل تكامل مهاراتهم مع مهارات المقيمين. ويعتمد الأثر الاقتصادي للتغيرات في التدفقات الناجمة عن السياسات إلى حد كبير على قوتين متعارضتين: (١) التكتل، حيث يمكن أن يؤدي صافي تدفقات المهاجرين الوافدة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب انتشار المعرفة وزيادة أنشطة ريادة الأعمال، على سبيل المثال، و(٢) التكدس، الذي ينشأ من تزايد الضغوط على الخدمات المحلية ومعدات الشركات ومنشأتها والبنية التحتية العامة، بحيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض نسبة رأس المال إلى عدد العاملين على المدى القصير إلى المتوسط (راجع دراسات Saiz 2007؛ Kline and Moretti 2013؛ وColas and Sachs 2024). وعلى المدى الطويل، يمكن للاقتصادات التي تنجح في بناء رأس المال أن تجني ثمار صافي تدفقات الهجرة، مما يزيد نصيب الفرد من الناتج الممكن.

انعكاسات سياسات الهجرة الموجهة على التوزيع

في التحليل الأول، يُفترض أن سياسات اقتصاد الوجهة التي تستهدف المهاجرين من اقتصادات منشأ معينة تحد من عدد المهاجرين من هذه الاقتصادات بنسبة ٢٠٪ على المدى القصير إلى المتوسط مقارنة بالسيناريو الأساسي^{١٦} ويؤدي ذلك إلى زيادة عدد السكان الأصليين الباقين في اقتصادات المنشأ بنسبة ٢٥٪ (وقف مصدر الهجرة). وفي الوقت نفسه، تزداد التدفقات — من اللاجئين ذوي المهارات المنخفضة والمرتفعة على حد سواء — من خلال مسارات اللجوء (استبدال فئة الهجرة). ومقارنة بالسيناريو الأساسي، تزداد تدفقات اللاجئين ذوي المهارات المنخفضة بنسبة ٤٪، وتدفقات اللاجئين ذوي المهارات المرتفعة بنسبة ٥٪ (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ١).

^{١٦} غالبا ما تمثل هذه التدفقات نسبة قليلة من إجمالي عدد السكان في اقتصاد الوجهة. ففي هذا التحليل، يشكل عدد المهاجرين ٠,٣٪ من السكان من بلدان المنشأ. وتقريبا نصف هذا الرقم حين يقاس عددهم كنسبة مئوية من السكان في اقتصاد الوجهة. والانخفاض بنسبة ٢٠٪ في الهجرة المرتبطة بأسباب اقتصادية مساو تقريبا للتدفقات الخارجة المتوقعة في أعقاب حدوث زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشرات هجرة العمالة المستمدة من قاعدة بيانات (Immigration Pol- ices in Comparison IMPIC) التي ترصد سياسات الهجرة المشددة التي تستهدف المهاجرين.

الشكل البياني ٣-١١: التأثيرات الاقتصادية لتشديد السياسات تجاه الهجرة لأسباب اقتصادية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني نتائج مجموعة من تجارب المحاكاة المنافية للواقع باستخدام نموذج التوازن العام للتجارة والهجرة. وفي اللوحين ١ و٢، تشير عبارة "المدى القصير إلى المتوسط" إلى استجابات الناتج بعد خمس سنوات؛ وتشير عبارة "المدى الطويل" إلى الآثار على الناتج مدى الحياة. وتوضح اللوحين ٣ و٤ التغيرات التعويضية في الدخل الحقيقي مدى الحياة بسبب التدخل في السياسات، مرجحة بحصص الدخل في بلد الإقامة.

والنتيجة لذلك، يعاد توزيع العمالة عبر البلدان — من حيث مستوياتها وتكوينها — مما تنشأ عنه انعكاسات على إعادة التوزيع والكفاءة. وعلى المدى القصير إلى المتوسط، يسجل الناتج في البلدان التي تطبق هذه السياسات تراجعاً محدوداً بنسبة ٧ نقاط أساس تقريباً، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تقلص التدفقات مقارنة بالسيناريو الأساسي، مما يؤدي إلى انخفاض عرض العمالة والتكثف (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ١). وانخفاض عدد المهاجرين يتوازن جزئياً بزيادة عدد اللاجئين (استبدال فئة الهجرة) الذين لا يمكنهم الاندماج بسهولة في القوى العاملة، والذين لا تتوافق مهاراتهم على الأغلب مع متطلبات سوق العمل. وفي الوقت نفسه، تشهد اقتصادات المنشأ والاقتصادات المتاخمة زيادة طفيفة في الناتج. ويعزى تدني الناتج لكل عامل في اقتصادات المنشأ والاقتصادات المتاخمة إلى زيادة التكثف، في حين يخفف تراجع التدفقات الوافدة التكثف في البلدان التي تطبق سياسات الهجرة واللجوء (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ٢).

وبصفة عامة، فإن تشديد سياسات الهجرة تجاه فئة بعينها يؤدي إلى تراجع طفيف في الناتج العالمي عن المتوقع في السيناريو الأساسي على المدى القصير إلى المتوسط وعلى المدى الطويل، نظراً لبقاء المزيد من العمال في اقتصادات أقل إنتاجية نسبياً. فعلى المدى القصير إلى المتوسط وعلى المدى الطويل، يتراجع الناتج العالمي بنحو نقطي أساس ٧ نقاط أساس على الترتيب.

^{١٧} ينطوي هذا الافتراض على آثار متحفظة على الناتج، نظراً لأن الانحرافات عن حرية حركة رأس المال تعني ضمناً المزيد من التباطؤ في تصحيح أوضاع رأس المال. ويتسق هذا التباطؤ مع الشواهد على إخفاق رأس المال في التدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة (عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٣). ومع ضعف تأثير تحويلات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي، نظراً لأن تدفقات التحويلات الوافدة غالباً ما يصاحبها خروج تدفقات العمالة (راجع دراسة Clemens and McKenzie 2018).

وعلى المدى الطويل، يتراجع الناتج في البلدان التي تطبق هذه السياسات مقارنة بالسيناريو الأساسي بسبب تباطؤ تراكم رأس المال وانخفاض الناتج لكل عامل. وتتحمل اقتصادات المنشأ المستهدفة تكاليف أيضاً بسبب انخفاض

والاقتصادات النامية، وفي السيناريو الثاني، تشدد الحواجز في الاقتصاد المتقدم الكبير. وفي كلتا الحالتين، تزداد حواجز السياسات مؤقتاً للحد من التدفقات الوافدة على المدى القصير إلى المتوسط بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي.

• ويستكشف السيناريو الثالث نتائج التعاون الدولي، حيث توافق كلتا الوجهتين على استقبال المزيد من التدفقات الوافدة مقارنة بالسيناريوهين السابقين. ولذلك، تشدد كل منهما سياساتها مؤقتاً للحد من صافي التدفقات الوافدة على المدى القصير إلى المتوسط بنسبة ١٢,٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي.

وفي السيناريوهين الأول والثاني، يحد تشديد السياسات من التكدس في جميع البلدان المطبقة لهذه السياسات على المدى القصير، ليرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك مقارنة بالسيناريو الأساسي (الشكل البياني ٣-١٢). ومع ذلك، تنشأ تكلفة على المدى الطويل بمجرد تصحيح أوضاع رأس المال، حيث تتراجع آثار التكتل وبالتالي تنخفض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلى المدى القصير إلى المتوسط، يشهد الاستهلاك الكلي آثاراً سلبية في جميع الوجهات، حيث يتقلص حجم القوى العاملة مقارنة بالسيناريو الأساسي. ويؤدي تراجع حجم القوى العاملة إلى انخفاض الاستثمار، مما يضخم التراجع المبدئي في الاستهلاك الكلي. ولكن على المدى الطويل، ينكمش الأثر مع عودة حواجز السياسات إلى مستويات السيناريو الأساسي.

وفي السيناريو الثالث، تشهد مجموعتنا اقتصادات الوجهة مزيداً من التكدس على المدى القصير إلى المتوسط، مع تزايد آثار التكتل على المدى الطويل (الشكل البياني ٣-١٢، المربعات الحمراء). ونظراً لأن حجم القوى العاملة لا ينكمش بقدر السيناريوهين الأول والثاني، ينخفض الاستهلاك الكلي أقل فأقل مع الوقت. وبذلك، يمكن لاقتصادات الوجهة التنسيق فيما بينها لاختيار السياسات التي تحقق منافع أكبر على المدى الطويل.

الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات

أصبحت سياسات الهجرة واللجوء جزءاً بالغ الأهمية من السياسة العامة في سياق ضعف آفاق النمو وتزايد الضغوط الديمغرافية. وإلى جانب توثيق تزايد التدفقات القانونية من المهاجرين واللاجئين — ولا سيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — والحواجز ذات الصلة، يخلص هذا الفصل إلى ما يلي:

• التغييرات في سياسات الهجرة واللجوء يمكن أن تحدث تأثيرات كبيرة ومهمة على التدفقات داخل الاقتصادات وفيما بينها على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه التدفقات تشكل نسبة ضئيلة من سكان

وتنشأ عن التشديد الموجه لسياسات الهجرة في اقتصادات الوجهة آثار توزيعية متباينة داخل الاقتصادات وفيما بينها (الشكل البياني ٣-١١، اللوحتان ٣ و٤).

- ستراجع مستويات الدخل الحقيقي لأصحاب رؤوس الأموال من السكان الأصليين في البلدان التي تطبق هذه السياسات مقارنة بالسيناريو الأساسي بسبب انخفاض عرض العمالة وما يصاحبه من خسائر في الإنتاجية. وفي المقابل، سيستفيد أصحاب رؤوس الأموال في اقتصادات المنشأ والاقتصادات المتاخمة.
- كذلك، سيستفيد العمال من السكان الأصليين ذوو المهارات المنخفضة في اقتصاد الوجهة الذي يطبق هذه السياسات من الحماية المكفولة في ظل تشديد ضوابط الهجرة، ولكن زيادة عدد العمال ذوي المهارات المنخفضة في اقتصادات المنشأ والاقتصادات المتاخمة تكبح مستويات الدخل الحقيقي في تلك الاقتصادات.
- وفي ظل نقص فرص الهجرة، يواجه العمال ذوو المهارات المرتفعة في اقتصادات المنشأ آثاراً سلبية بسبب التكدس. وبالمثل، سيكون وضع العمال ذوي المهارات المرتفعة أسوأ أيضاً في اقتصادات الوجهة مقارنة بالسيناريو الأساسي بسبب تراجع التدفقات الوافدة من العمال ذوي المهارات المنخفضة المكمل لمهارات السكان الأصليين.
- ويأتي الأثر السلبي على رفاه السكان الأصليين في اقتصادات المنشأ انعكاساً لقلّة فرص الانتقال إلى وجهات أعلى إنتاجية. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يتكبد المهاجرون واللاجئون خسائر في جميع البلدان بسبب القيود على حرية الحركة.

هل يمكن أن يساعد التعاون في تحسين النتائج في اقتصادات الوجهة؟

يقيم التحليل الثاني الدور المحتمل للتعاون الدولي في مساعدة اقتصادات الوجهة على إدارة التدفقات الوافدة. ويحاكي ثلاثة من سيناريوهات السياسات البديلة ويقارنها بالسيناريو الأساسي. وتتم معايرة السيناريو الأساسي باستخدام فترة تاريخية كبيرة من النزوح القسري، تفرض خلالها التدفقات الوافدة الإضافية تكاليف على المدى القصير إلى المتوسط بسبب التكدس، ربما تتجاوز استعداد البلدان التي تطبق هذه السياسات لتقبلها.^{١٨} وتنظر السيناريوهات في تلك المفاضلة، خلال فترات زمنية مختلفة وفي ظل صور بديلة من تشديد السياسات، عبر مجموعة من اقتصادات الوجهة المتاخمة (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) وأحد اقتصادات الوجهة الكبيرة (متقدم) غير المتاخمة.^{١٩}

• ينظر أول سيناريوهين في تشديد السياسات من جانب واحد في كل من اقتصادات الوجهة المتاخمة وغير المتاخمة، بافتراض أن تكاليف التكدس في السيناريو الأساسي أكبر مما تكون هذه الاقتصادات على استعداد لتحمله: ففي السيناريو الأول، تشدد حواجز السياسات في اقتصادات الوجهة المتاخمة من مجموعة الأسواق الصاعدة

^{١٨} يركز هذا التحليل على التعاون الإقليمي، اتساقاً مع الاستنتاجات التي تفيد بأن معظم تدفقات الهجرة واللجوء تتركز داخل المناطق (الشكل البياني ٣-٤).

^{١٩} النموذج المستخدم في هذا التحليل لا يتضمن التباين في المهارات ويقتصر على مسار هجرة واحد، بسبب نقص البيانات وتركيز التحليل على الآثار على المدى القصير إلى المتوسط.

جانب تخفيف العبء الذي يتحمله كل اقتصاد. ويُتوقع أن تفيد مثل هذه المبادرات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي غالبا ما تفتقر إلى الحيز المالي والقدرة الاستيعابية.

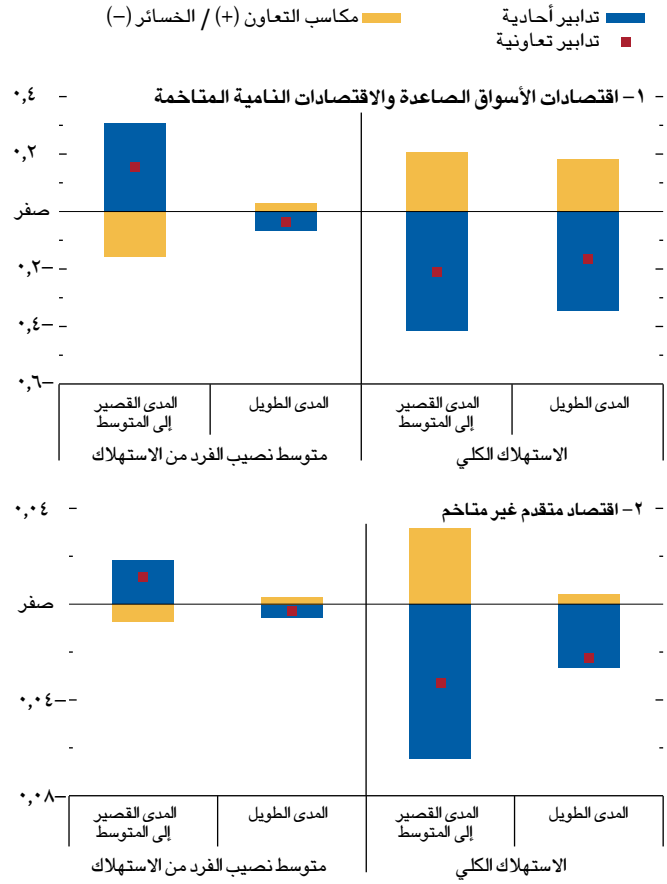
وبصفة عامة، يمكن لسياسات الهجرة واللجوء المحلية المساعدة في إدارة التدفقات الوافدة بما يعود بالنفع على اقتصادات الوجهة، مع إتاحة الفرص للمهاجرين واللاجئين أيضا. وسيتباين مزيج السياسات الدقيق الموصى به لمواجهة التدفقات الوافدة حسب خصائص كل بلد، وظروفه الاقتصادية، وطبيعة التدفقات الوافدة التي يستقبلها. غير أن هناك بعض التوصيات العامة التي تتضمن ما يلي:

- زيادة إدماج المهاجرين واللاجئين لتعظيم المكاسب في اقتصادات الوجهة. فالتحديات التي تواجه عملية الإدماج يمكن أن تقوض منافع الهجرة وغالبا ما تكون أكثر حدة في حالة اللاجئين منها في حالة المهاجرين. ومن التفسيرات المحتملة لذلك الطبيعة والحجم غير المتوقعين لهذه التدفقات (مقارنة بالسكان المحليين)، وكذلك الوقت الذي يستغرقه الحصول على وضع اللجوء، وفرص اللاجئين المحدودة نسبيا لدخول أسواق العمل المحلية فيما بعد:
- غالبا ما تستقبل اقتصادات الوجهة في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الجزء الأكبر من اللاجئين، الذين يتم استيعابهم في الاقتصاد غير الرسمي في أغلب الأحيان. ومن شأن زيادة الحوافز المشجعة على العمل في القطاع الرسمي — بما في ذلك من خلال نظم الضرائب والتحويلات محكمة التصميم وزيادة فرص الحصول على خدمات الصحة العامة والتعليم — أن تساعد هذه الاقتصادات في جني ثمار هذه التدفقات الوافدة.

- وبوجه أعم، تتطلب جهود الإدماج عبر اقتصادات الوجهة الحد قدر الإمكان من الحواجز المحلية أمام التنقل الوظيفي. وتتضمن السياسات اللازمة لزيادة التوافق بين مهارات اللاجئين ومتطلبات سوق العمل وتحسين نتائج التوظيف المتحققة لهم الحد من تأخر الإجراءات الإدارية الذي يمكن أن يتسبب في فجوات ضارة في تاريخهم الوظيفي، وتوفير البرامج التدريبية اللازمة لتعلم اللغات، وتحسين نظم اعتماد المؤهلات وتحويلها. وتشمل السياسات الأخرى التي يمكن أن تضيف المزيد من المرونة إلى أسواق العمل — لصالح السكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين على حد سواء — إتاحة خدمات البحث عن الوظائف والاستثمار في التعليم للسماح بتحسين مهارات المنضمين الجدد إلى سوق العمل وتدريبهم (إعادة تدريبهم). وتتيح مثل هذه السياسات للمهاجرين سد نقص العمالة متى وجد، بما في ذلك في الأنشطة كثيفة الاستخدام للشباب.^{٢٠}

^{٢٠} الكثير من اقتصادات الوجهة المتقدمة يستخدم بالفعل سياسات الهجرة الموجهة (القائمة على المهارات) — مثل برنامج تأشيرة H1B في الولايات المتحدة، والأنظمة القائمة على النقاط في أستراليا وكندا ونيوزيلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة — لسد الفجوات في أسواق العمل على المدى القصير.

الشكل البياني ٣-١٢: منافع التعاون الإقليمي حسب الوجهة (التغير % مقارنة بالسيناريو الأساسي)



المصادر: دراسة Abel and Cohen 2019؛ ودراسة Caliendo and others 2021؛ وقاعدة بيانات سلاسل الإمداد العالمية "Eora"؛ وجداول بن العالمية؛ قاعدة بيانات الأمم المتحدة للهجرة على نطاق العالم؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير عبارة "المدى القصير إلى المتوسط" إلى نتائج عام ٢٠٢٥، في حين تشير عبارة "المدى الطويل" إلى النتائج في عام ٢٠٧٥.

اقتصادات الوجهة المتقدمة — نحو ٢٪ في المتوسط على

مدى خمس سنوات.

- التداعيات الناجمة عن التحولات في سياسات الهجرة واللجوء تنتشر على مستوى العالم عبر مزيج من القنوات — استبدال وجهة الهجرة واستبدال فئة الهجرة في المقام الأول — وتنشأ عنها انعكاسات اقتصادية كلية. فمن خلال تغيير حجم تدفقات المهاجرين واللاجئين القانونيين وتكوينها، يمكن أن تفرض التغيرات في السياسات تكاليف على المدى القصير — خاصة حين تتحول وجهة التدفقات إلى بلدان يصعب فيها إدماج تلك التدفقات في أسواق العمل، أو إلى بلدان حيث توجد فجوة أكبر بين متطلبات سوق العمل ومهارات المهاجرين واللاجئين — ولكنها تحقق مكاسب أيضا على المدى الطويل.

- بخلاف دور التعاون الدولي في التعامل على نحو أفضل مع صدمات النزوح القسري الكبيرة غير المتوقعة، يمكن أن يساعد أيضا في توزيع التكاليف الناتجة على المدى القصير عن استضافة اللاجئين بمزيد من التساوي عبر البلدان، إلى

المزيد من الفرص، ولا سيما حيث يكون الحيز المالي محدوداً.

ويمكن للتدفقات الوافدة الكبيرة غير المتوقعة من المهاجرين واللاجئين المحوّلين من وجهات أخرى أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، خاصة حيث تكون القدرة على استيعاب التدفقات الوافدة محدودة. ولكن في بعض الحالات، يمكن لتنفيذ السياسات المقيدة للهجرة واللجوء أن يفوت على الاقتصادات فرصة ثمينة لتعزيز الإنتاجية والناتج الممكن، مع تحويل عبء التكديس إلى اقتصادات أخرى. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لسياسات الهجرة واللجوء التصدي بشكل كامل للضغوط الناجمة عن النزوح القسري أو الاختناقات الهيكلية، بما في ذلك اختلالات أسواق العمل المرتبطة بالتحولات القطاعية والديمغرافية.^{٢٢}

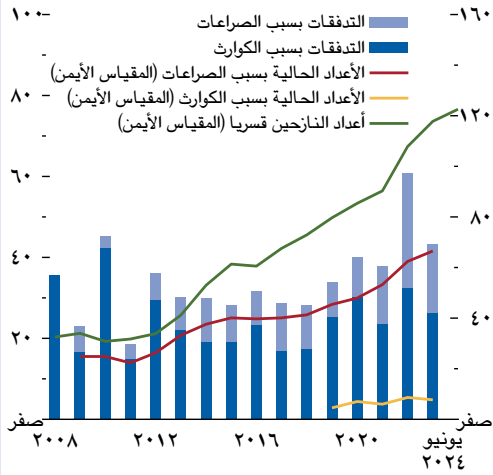
^{٢٢} تجدر الإشارة إلى أن التنمية قد تقلص فروق الدخل، وبالتالي تحد من الرغبة في الهجرة، ولكن إرخاء قيود الائتمان في حد ذاته يمكن أن يؤدي إلى زيادة الهجرة (راجع دراسة Clemens and Postel 2018).

• إعطاء الأولوية للإنفاق العام المنتج والإصلاحات الهيكلية لتخفيف التكديس. وينبغي للحكومات في اقتصادات الوجهة الحد قدر الإمكان من الضغوط التي قد تفرضها التدفقات الوافدة الكبيرة على الموارد، من خلال إيلاء الأولوية للاستثمار العام في البنية التحتية وخدمات الصحة والتعليم.^{٢١} وعلاوة على ذلك، في أعقاب تدفقات اللاجئين الوافدة غير المتوقعة وتكاليف التكديس المحتملة على المدى القصير، ينبغي للحكومات أيضاً العمل معاً لتوفير برامج الدعم والخدمات الإنسانية، إلى جانب تنمية القدرات. وينبغي أن تصاحب هذه الجهود إصلاحات محلية مكاملة لتعزيز تنمية القطاع الخاص لمساعدة الاقتصادات على استيعاب التدفقات الوافدة على نحو أفضل من خلال إتاحة

^{٢١} تعتمد هذه الاستثمارات اعتماداً كبيراً على توافر الحيز المالي والتمويل، وتؤكد على الدور المهم المحتمل للمساعدات المالية الدولية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويتسق هذا الدور مع ما ورد في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يسعى إلى تخفيف الضغوط عن اقتصادات الوجهة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو (على النحو المشاهد في الأردن [راجع دراسة Hoogeveen and Obi 2024]).

الإطار ٣-١: الكوارث الطبيعية، والصراعات، والنزوح القسري

الشكل البياني ٣-١-١: النازجون قسريا: الأعداد الحالية والتدفقات، ٢٠٠٨-٢٠٢٣ (بالملايين)



المصادر: مركز رصد النزوح الداخلي؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أعداد النازحين قسريا تضم النازحين داخليا والنازحين بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية.

الفرار. وحتى في غياب هذا النوع من الكوارث الطبيعية المفاجئة، فإن الظواهر الأبطأ وتيرة (مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، والتصحر، والانخفاض المستمر في معدلات هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة) ستؤدي تدريجيا إلى تدهور ظروف المعيشة والموارد الضرورية وسبل العيش، مع التسبب، في الوقت نفسه، في النزوح، وفي صراعات محتملة من أجل الحصول على الموارد، وتقويض التماسك الاجتماعي (راجع دراستي Raleigh 2010 و Vesco and others 2020).

وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الكوارث الطبيعية أيضا إلى انخفاض دخل الأسر ومواردها، مما يحد من قدرة الأشخاص على الهجرة (راجع دراسة Kaczan and Orgill-Meyer 2020). وفي إفريقيا، ترتبط الكوارث الطبيعية في بلدان المهاجرين واللاجئين ارتباطا موجبا بتدفقات الهجرة واللجوء — التي غالبا ما تتجه إلى بلد إفريقي آخر. وقد صنف ارتفاع معدلات هطول الأمطار والفيضانات باعتباره من عوامل الطرد الرئيسية، كما تتأثر تدفقات اللاجئين من الاقتصادات الإفريقية غير الساحلية بدرجات الحرارة واختلالاتها (راجع دراسة Kanga and others 2024). وتتأكد هذه النتائج بوجه أعم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — حيث تسهم الكوارث الطبيعية في النزوح عبر الحدود، وبالتالي تسبب جزءا كبيرا من آثار الصدمات المناخية على النتائج الاقتصادية (راجع دراسة Beltran and Hadzi-Vaskov 2023؛ والشكل البياني ٣-١-٣). وهذه الآثار أكثر وضوحا في الدول الصغيرة، حيث تكون الحركة الداخلية محدودة أثناء الكوارث الطبيعية. وتؤكد هذه النتائج تأثير

النزوح القسري (للاطلاع على التعريفات، راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت) يمكن أن يعكس مزيجا معقدا من عوامل الطرد. فعلى الرغم من أن الصراعات تظل الدافع الرئيسي، يمكن أن يسهم تغير المناخ والكوارث الطبيعية في النزوح القسري من خلال مفارقة مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة (راجع دراسة Berlemann and Stein 2017؛ ودراسة Kaczan and Orgill-Meyer 2020). وتقرير UNHCR 2024 عبر مسافات قصيرة — كجزء من بحث اللاجئين عن أقرب مكان تتوافر فيه مقومات البقاء لبلوغ بر الأمان، وغالبا ما ترتبط درجة النزوح عبر الحدود بحجم البلد المتضرر (راجع دراسة Beltran and Hadzi-Vaskov 2023). وفي منتصف عام ٢٠٢٤، ارتفع عدد النازحين قسريا إلى مستوى قياسي بلغ ١٢٣ مليون نازح على مستوى العالم، مع زيادة عدد النازحين داخليا — الذي يتجاوز بقليل نصف هذا الرقم الإجمالي — للعام الثاني عشر على التوالي (الشكل البياني ٣-١-١). وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من عدد النازحين يعزى إلى حركة الأفراد نتيجة الصراعات، أصبحت الكوارث الطبيعية أحد المحركات الرئيسية للنزوح الداخلي. ففي الواقع، من بين نحو ٢٧ مليون نازح داخليا في كل عام على مدى العشرين عاما الماضية، نتج حوالي ثلثي حالات النزوح عن كوارث طبيعية.

الصراعات والنزوح

أدت الصراعات والعنف والاضطهاد إلى اقتلاع ملايين الأشخاص من جذورهم عبر أنحاء العالم. ويمكن أن تؤدي الصراعات شديدة الوطأة إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين من الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، والتي تستمر لمدة أطول مقارنة بالتدفقات الناتجة عن الكوارث الطبيعية (الشكل البياني ٣-١-٢؛ وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ونظرا لأن احتمالات فرار أصحاب المهارات والمتعلمين من العنف أكبر من غيرهم، يمكن أن تؤدي الصراعات أيضا إلى هجرة أعداد كبيرة من العقول (راجع دراسة Rother and others 2016). وعلاوة على ذلك، ولأن الحواجز القانونية والإدارية في اقتصادات الوجهة غالبا ما تحد من قدرة اللاجئين على دخول أسواق العمل الرسمية والحصول على الخدمات الأساسية، يدفع النزوح في غالب الأحوال كثيرا منهم إلى الالتحاق بوظائف منخفضة الإنتاجية والمهارات في القطاع غير الرسمي، مما يقلص إسهامهم في الاقتصادات المحلية في بلدان الوجهة (راجع دراسة Bassanetti, Sacco, and Tieman، التي تصدر قريبا).

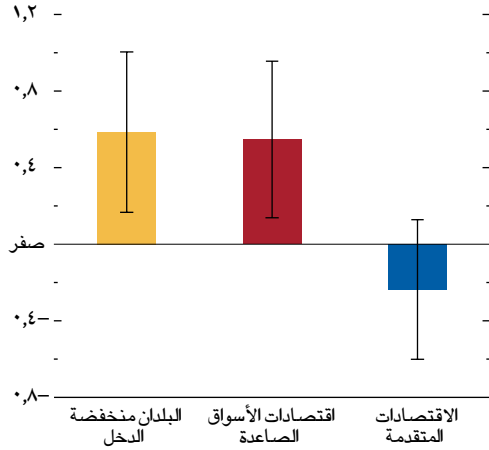
تقاطع الكوارث الطبيعية والنزوح

يمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية على إنتاجية الأراضي، والأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه، وصلاحية البيئة للعيش بشكل عام، مما يسهم في النزوح القسري. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الكوارث الطبيعية المفاجئة (مثل العواصف والفيضانات) إلى تدمير المنازل والبنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية، مما يدفع الأفراد إلى

هذا الإطار من إعداد ديزيرييه كانغا، ورولان كبودار، وصامويل مان، ونيل ميدز.

الإطار ٣-١: الكوارث الطبيعية، والصراعات، والنزوح القسري (تتمة)

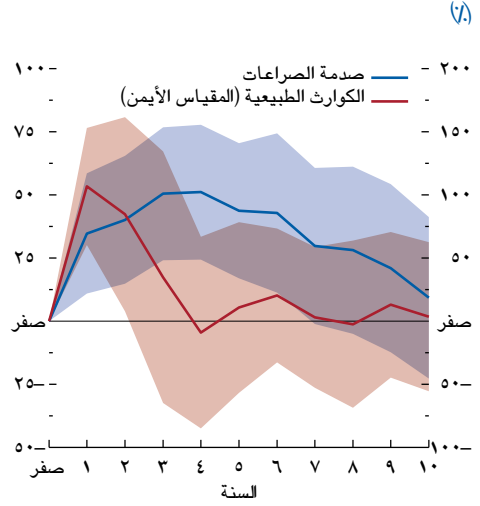
الشكل البياني ٣-١: استجابة تدفقات الهجرة الخارجية للكوارث الطبيعية (نسبة من عدد السكان الأولي في اقتصاد المنشأ)



المصادر: دراسة Beltran and Hadzi-Vaskov 2023؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني أثر صدمة قدرها انحراف معياري واحد بسبب كوارث مناخية على تدفقات الهجرة الخارجية حسب مجموعات البلدان.

الشكل البياني ٣-٢: أثر الصراعات والكوارث الطبيعية على تدفقات اللاجئين الخارجة من البلدان النامية منخفضة الدخل



المصادر: قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، الإصدار العالمي ٢٣١، وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحدث الصدمة في العام الأول وتعادل زيادة حدة الصراع (الصدمة الناجمة عن كارثة طبيعية) إلى المئين الخامس والسبعين من توزيع العينة. وتتضمن صدمات الكوارث الطبيعية التي يغطيها الشكل البياني موجات الجفاف والأعاصير المدارية. ويعبر الخط المتصل عن التقدير بالنقاط، في حين تشير المساحة المظلة إلى نطاق فترات الثقة بنسبة ٩٠٪.

أربعة بلدان فقط (أفغانستان، وسوريا، وأوكرانيا، وفنزويلا)، وتستضيف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حوالي ٧٣٪، مع تركيز نصف المجموع العالمي فيما لا يزيد عن ١٠ اقتصادات منها.

واتجاه معظم اللاجئين إلى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — ومن بينها كثير من الاقتصادات ذات الحيز المالي المحدود — يسلط الضوء على التحديات الناجمة عن ضعف عملية الإدماج. فيتضح من الشواهد أن نتائج اللاجئين في سوق العمل أسوأ بكثير مقارنة بالسكان الأصليين، وغالبا ما تفرض في البداية تكلفة صافية على المالية العامة (راجع دراستي Evans and Fitzgerald 2017 وBrell, Dustmann, and Preston 2020). ويخلص أيضا بحث أجري مؤخرا حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى إلى أن البلدان المضيفة غالبا ما تسجل ارتفاعا في عجز المالية العامة في أعقاب تدفقات اللاجئين الوافدة؛ إذ ترتبط الزيادات بتوفير خدمات الصحة والتعليم والكفاف. وبالتالي، من شأن زيادة إدماج اللاجئين أن تساعد في تخفيف هذه الضغوط، نظرا لأن تحسين نتائج أسواق العمل لا يساهم في التصدي لنقص العمالة فحسب، بل في تعزيز الإيرادات الضريبية أيضا، وكذلك الطلب الكلي ونمو إجمالي الناتج المحلي بوجه أعم (راجع دراسة Bassanetti, Sacco, and Tieman، التي تصدر قريبا).

الكوارث الطبيعية الذي يفاقم تدفقات الهجرة واللجوء (راجع دراسة Koubi, Stoll, and Spilker 2016)، على غرار تأثير هطول الأمطار (راجع دراسة Hunter, Murray, and Riosmena 2013) ودرجة الحرارة (راجع دراسة Cattaneo and Peri 2016).

تداعيات النزوح القسري

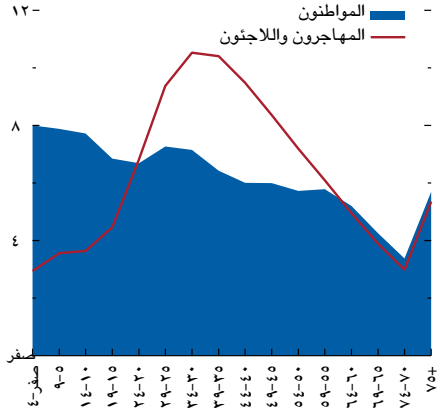
غالبا ما تتقاطع الكوارث الطبيعية والصدمات الناجمة عن النزاعات^١، ولكن التأثير الدقيق على النزوح عبر الحدود سيتوقف على طبيعة مواطن الضعف الأساسية — والصدمات — ومنطقة حدوثها (راجع دراسة Abel and others 2019) ^٢ غير أن الواضح هو أن معظم حالات النزوح القسري تحدث داخل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وفيما بينها). ففي الواقع، يأتي نحو ثلثي اللاجئين تحت مظلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم ممن هم بحاجة إلى الحماية الدولية من

^١ يعيش نحو نصف الأشخاص النازحين قسرا في بلدان متأثرة بهذين العاملين (راجع دراسة Goldberg and others 2024).

^٢ الدراسات القطرية المقارنة يرجح أن تبخس حجم التأثير على النزوح الكلي بسبب نقص بيانات النزوح الداخلي.

الإطار ٢-٣: العائد الديمغرافي من الهجرة

الشكل البياني ٢-٣: توزيع المهاجرين واللاجئين مقابل المواطنين حسب الفئة العمرية، ٢٠٢٠ (المجموع)



المصادر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُحسب عدد "المواطنين" كمجموع السكان مطروحا منه عدد المهاجرين.

تؤدي زيادة طول عمر الإنسان وتناقص معدلات الخصوبة إلى زيادة مطردة في نسبة إعالة المسنين في الاقتصادات المتقدمة خصوصا، وكذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة متزايدة النضج. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة زيادة في نسب إعالة المسنين من ٢٠ شخصا أكبر سنا لكل ١٠٠ فرد في سن العمل في مطلع القرن إلى ٥٠ شخصا في نهاية عام ٢٠٥٠، مما يعني فعليا وجود شخص واحد فوق سن ٦٥ عاما تحت رعاية اثنين من البالغين في سن العمل. والتقلص المستمر في القوى العاملة لا يعطل النمو الممكن فحسب (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٣)، بل ويزيد أيضا من الضغوط على المالية العامة الناجمة عن زيادة احتياجات الإنفاق على الصحة وتراجع عدد العاملين الذين يسدّدون اشتراكات نظم معاشات التقاعد. وفي الوقت نفسه، لا يزال كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل في المراحل الأولى من التحول الديمغرافي، وهي تواجه ما يُطلق عليه تضخم أعداد الشباب، حيث يتوقع انضمام نسبة كبيرة من الشباب إلى القوى العاملة. ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة بارتفاع أعداد العاملين في القطاع غير الرسمي، وندرة الوظائف، وضعف الحماية الاجتماعية، تحول دون استيعاب هؤلاء الشباب بالكامل في القوى العاملة.

وهذا الاختلال في عرض العمالة، بين البلدان الفقيرة والغنية من حيث عدد الشباب، يمكن معالجته جزئيا عن طريق تدفق المهاجرين واللاجئين الأصغر سنا إلى البلدان التي تعاني من شيخوخة السكان. ومن شأن إعادة توزيع الموارد على مستوى العالم بهذا الشكل أن تخفف من الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تراجع القوى العاملة في اقتصادات الوجهة وندرة الفرص في اقتصادات المنشأ. غير أن هذه المكاسب المحتملة في عالم تتزايد فيه الشيخوخة على نحو غير متزامن مرهونة بتوافق قائم على متطلبات السوق بين مهارات المهاجرين الشباب والمزايا النسبية للقطاعات كثيفة الاستخدام للشباب في اقتصادات الوجهة. ويمكن لسياسات الهجرة دعم إعادة توزيع العمال الشباب أو عرقلتها من خلال التأثير على قدرة الأفراد على الانتقال إلى بلدان في أمس الحاجة إلى مهاراتهم.

الهجرة والتوافق الديمغرافي

نجد على مستوى العالم أن المهاجرين واللاجئين غالبا ما يكونوا أصغر سنا من السكان الأصليين — كما أن نسبة أكبر منهم في سن العمل أيضا (الشكل البياني ٢-٣). فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة المهاجرين واللاجئين في سن العمل ٧٨٪، مقابل ٦٣٪ من السكان الأصليين. ومعدلات الخصوبة بين المهاجرين أعلى أيضا منها بين السكان الأصليين، مما يؤدي إلى زيادة عدد السكان في سن العمل على المدى الأطول.

ويمكن جني مكاسب اقتصادية هائلة من توظيف الهجرة في تلبية متطلبات أسواق العمل القائمة على السن. وتخلص بحوث سابقة أيضا إلى أن المهاجرين الوافدين يمكن أن تكون لهم مساهمة إيجابية صافية في المالية العامة على

هذا الإطار من إعداد بولا بيلتران سافيدرا وماناسا باتنام.

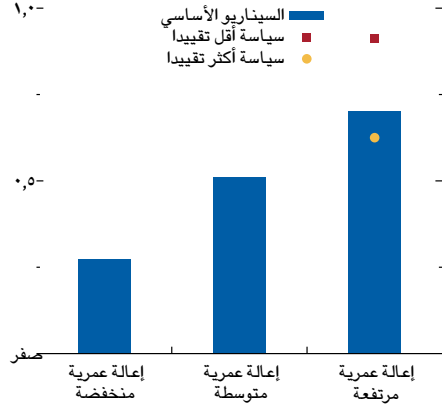
المدى المتوسط (راجع دراستي 2017؛ Clemens وOrrenius 2022) — أي أن تتجاوز إيرادات المالية العامة لكل مهاجر ولاجئ تكلفة توفير السلع العامة، خاصة عند تطبيق ما يكفي من تدابير الإدماج. ويمكن كذلك جني مكسب مضاعف إذا ما استفادت اقتصادات المنشأ من الهجرة. غير أن ذلك يتطلب استيعاب فائض العمالة من المهاجرين لزيادة الإنتاجية، واضطلاع المغتربين بدور إيجابي من خلال نقل المعرفة وتوظيف التحويلات الوافدة منهم في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، لموازنة التأثير السلبي على عرض العمالة (راجع دراسات 2024؛ Carare and others؛ Fackler، Leblang and Helms؛ Giesing، and Laurentsyevea 2020؛ Williams 2024؛ وPrato 2025).

اتساق تدفقات الهجرة مع المزايا النسبية والاحتياجات الديمغرافية

تتباين البلدان من حيث كثافة الاعتماد على الشباب في أنشطتها الاقتصادية — ومن حيث المهارات الإدراكية والبدنية المطلوبة، التي يمكن أن تعتمد على السن. فعلى سبيل المثال، تتطلب قطاعات معينة (مثل التعدين والبناء) مهارات بدنية قوية، وبالتالي تكون الأفضلية للعمال الأصغر سنا بطبيعة الحال. وفي هذا السياق، يمكن أن يقع التأثير الأكبر لشيخوخة السكان على القطاعات التي تتطلب عمالة شابة (راجع دراستي 2016؛ Cai and Stoyanov؛ و2019؛ Gu and Stoyanov). ويمكن أن تتناقص المهارات،

الإطار ٣-٢: العائد الديمغرافي من الهجرة (تقمة)

الشكل البياني ٣-٢: تأثير زيادة المزايا النسبية على صافي تدفقات الهجرة (٪ من السكان المسنين)



المصادر: مَحْدُودَات الهجرة الدولية الصادرة عن معهد الهجرة الدولية؛ وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المهارات المرتبطة بالشباب، حسب تعريفها العام وفق دراسة (Cai and Stoyanov 2016)، تشمل مهارات التواصل، وقوة الذاكرة، والانتباه، وسرعة البديهة، والقدرات البدنية على المستوى المهني. والسيناريو الأساسي هو متوسط التأثير المقدر لنسبة الإعاقة العمرية. وتشير الإعاقة العمرية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة إلى المئين الأول إلى المئين الخامس والعشرين، والوسيط، والمئين الخامس والسبعين إلى المئين التاسع والتسعين من التوزيع. ويقاس مؤشر التجارة كثيفة الاستخدام للشباب متوسط كثافة الشباب المرجح بالحجم على مستوى القطاعات، وذلك باستخدام كثافات مهارات الشباب في كل قطاع. ويعرض الشكل البياني الأثر المترافق لزيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر التجارة كثيفة الاستخدام للشباب على صافي تدفقات الهجرة الوافدة المقيس كنسبة مئوية من وسط السكان المسنين. وتقاس سياسة الهجرة باستخدام مؤشر سياسات الهجرة المستمد من مجموعة بيانات محدّدات الهجرة الدولية.

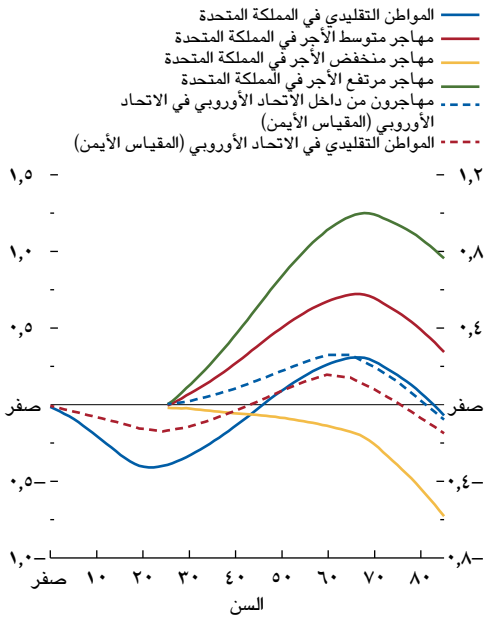
مع زيادة الطلب على العمالة الأصغر سناً في القطاعات التي تتطلب ذروة القدرات البدنية والإدراكية. وإذا ما أمكن التوفيق بكفاءة بين تدفقات العمالة عبر الحدود والاحتياجات، سيتم توزيع المهاجرين — الذين تشكل العمالة الأصغر سناً الجزء الأكبر منهم — على البلدان ذات الميزة النسبية في القطاعات كثيفة الاستخدام للشباب. وتوضح التوقعات المحلية، التي تستخدم مؤشرات المزايا النسبية الظاهرة التي تتمتع بها الاقتصادات في الصناعات المعتمدة على الشباب، أن أنماط الهجرة تتوافق إلى حد كبير مع المزايا النسبية في اقتصادات الوجهة: فالعمال المهاجرون ينتقلون عادة إلى البلدان التي تكون فيها التجارة أكثر اعتماداً على المهارات المرتبطة بالشباب. وبالفعل، فإن زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في الميزة النسبية لبلد ما في الأنشطة التجارية كثيفة الاستخدام للشباب ترتبط بزيادة صافي تدفقات الهجرة الوافدة (الشكل البياني ٣-٢).

ويتفاوت الحجم الكلي للتأثير حسب نسبة الإعاقة العمرية في اقتصاد الوجهة وسياساته الخاصة بالهجرة أيضاً. ففي البلدان التي تبرز فيها ظاهرة شيخوخة السكان، تبلغ استجابة تدفقات الهجرة واللجوء الوافدة تجاه زيادة كثافة استخدام الشباب في الأنشطة التجارية أعلى مستوياتها، مما يشير إلى كفاءة توجيه الهجرة ليس إلى البلدان المتخصصة في التجارة كثيفة الاستخدام للشباب فحسب، بل أيضاً إلى البلدان التي يرجح أن تواجه نقصاً حاداً في المهارات الإدراكية والبدنية اللازمة لأنشطتها التجارية. وعلاوة على ذلك، كلما ازداد تشديد سياسات الهجرة، تراجعت مرونة تدفقات الهجرة تجاه الأنشطة التجارية كثيفة الاستخدام للشباب، مما قد يعرقل كفاءة توزيع العمالة على مستوى العالم. وفي الاقتصادات التي تشهد ظاهرة شيخوخة السكان، قد يؤدي ذلك إلى صعوبة التصدي لنقص المهارات المرتبطة بالشباب، مما قد يؤثر على هيكل التجارة في هذه الاقتصادات. وتتفق هذه النتائج مع الدراسات الحالية التي تؤكد أهمية الاتساق بين سياسات الهجرة واحتياجات أسواق العمل (راجع دراساتي (Platt, Polavieja, and Radl 2022؛ Ortega and Peri 2013).

الإطار ٣-٣: أثر الهجرة الوافدة على موارد الحكومة

الشكل البياني ٣-١: الآثار التراكمية للهجرة الوافدة على المالية العامة

(بملايين الجنيهات الإسترلينية المقياس الأيسر؛ وبملايين اليورو، المقياس الأيمن)



المصادر: دراسة Christl and others 2022؛ وتقدير UK Office for Budget Responsibility 2024؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُفترض أن "المهاجر متوسط الأجر في المملكة المتحدة" له نفس الموصفات الاقتصادية والمالية التي تنطبق على المقيم التقليدي في المملكة المتحدة، إلا في ثلاثة أمور فحسب التقديرات، يدفع هؤلاء المهاجرون رسوم تأشيرة ورسوماً إضافية للرعاية الصحية، وهم غير مؤهلين للحصول على مساعدات الرعاية الاجتماعية في أول خمس سنوات من إقامتهم، ويتطلب وجودهم زيادة في الإنفاق العام للحفاظ على ثبات رصيد رأس المال.

يمكن — إذا كانت كبيرة وغير متوقعة — أن تتسبب في زيادة وطأة تحديات الإدماج وحدة عدم التوافق بين مهارات المهاجرين ومتطلبات أسواق العمل (راجع دراستي Evans and Fitzgerald 2017؛ و-Brell, Dustmann, and Pres-ton 2020). وحتى في الاقتصادات المتقدمة، توجد شواهد بالفعل على أن نسب مشاركة اللاجئين في القوى العاملة أقل مقارنة بالمهاجرين (الشكل البياني ٣-٣-٢). ويمكن أيضاً أن تدفع الحواجز الثقافية والقانونية والهيكلية اللاجئين إلى العمل في القطاع غير الرسمي، مما يعني أن مساهمتهم في المالية العامة أقل نسبياً مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي. وتؤدي هذه التحديات مجتمعة إلى تقييد المنافع المالية المحتملة من استضافة المهاجرين واللاجئين — ففي الواقع، تتحمل المالية العامة في بعض البلدان تكلفة ضخمة على المدى القصير بسبب استضافة اللاجئين (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير

على الرغم من أن الهجرة تبشر بتخفيف التحديات الديمغرافية الهيكلية في البلدان التي تبرز فيها ظاهرة شيخوخة المجتمعات، فإن أثرها الكلي على نتائج المالية العامة — بما فيها الإيرادات، وضغوط الإنفاق، وأعباء الدين الكلية — قد يتباين ويصعب تحديده بدقة (راجع دراستي Vargas-Silva؛ و-Vargas-Silva, Sumption, and Brindle 2024 (2015)). ويقدم هذا الإطار نظرة عامة على بعض القنوات والآليات الرئيسية المؤثرة.

وتأثير الهجرة الوافدة على المالية العامة يتوقف على خصائص اقتصاد الوجهة، ومسار الهجرة المستخدم، والفئة العمرية للمهاجرين، ودرجة تكامل مهاراتهم مع مهارات السكان الأصليين، والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتخفيف التكس على الخدمات العامة.

وفي الاقتصادات المتقدمة، توجد شواهد على أن صافي تأثير المهاجرين واللاجئين على المالية العامة أفضل في المتوسط مقارنة بتأثير السكان الأصليين (راجع دراسة Sallam and Christl 2024؛ وتقدير UK OBR 2024). وتقتزن هذه النتائج بالفئات العمرية المعتادة — حيث يكون تأثير المهاجرين الوافدين في سن العمل على المالية العامة في اقتصادات الوجهة أكثر إيجابية مقارنة بالمهاجرين ممن ليسوا في سن العمل (راجع دراسة de Matos 2021)، وهو دليل على أن نسبة الأفراد في سن العمل بين المهاجرين أعلى منها بين السكان الأصليين (الإطار ٣-٣-٢). وبالمثل، فإن مساهمات بعض المهاجرين لأسباب اقتصادية في المالية العامة أكبر في المتوسط من مساهمات المهاجرين الوافدين الآخرين (راجع دراسة van de Beek and others 2024). وعلى نفس المنوال، يمكن للمهاجرين من صغار السن نسبياً الحاصلين على قدر عالٍ من التعليم (أو الذين يحصلون على أجور أعلى) أن يتسببوا في ضغوط كبيرة خافضة لعجز الموازنة على مدار حياتهم، في حين قد يفرض المهاجرون الأقل تعليماً (أو الذين يحصلون على أجور أقل نسبياً) والأكبر سناً تكاليف صافية على المالية العامة (راجع دراسة Di Martino 2024؛ وتقدير UK OBR 2024؛ والشكل البياني ٣-٣-١). وجميع ما سبق يعني ضمناً أن المساهمات الإيجابية لبعض المهاجرين قد توازنها جزئياً مساهمات سلبية من مهاجرين آخرين (راجع دراسة Rowthorn 2008). ولكن بمجرد أخذ ضرائب رأس المال التي يدفعها أرباب عمل المهاجرين الوافدين في الاعتبار، قد يصبح تأثير المهاجرين الوافدين في سن العمل على نتائج المالية العامة إيجابياً، وهو ما ينطبق أيضاً على المهاجرين الوافدين الذين لم يحصلوا على تعليم ثانوي (راجع دراسة Clemens 2022). وعلاوة على ذلك، إذا لم يطالب المهاجرون بنفقات حكومية في مرحلة الشيخوخة، فإنهم قد يحققون بذلك منفعة صافية أكبر لاقتصادات الوجهة على مدى أعمارهم (راجع دراسة Rowthorn 2008).

وقد تكون التحديات التي تواجه الاستثمار وإدماج المهاجرين في أسواق العمل أكثر ارتباطاً ببعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب نقص القدرات المؤسسية بوجه أعم. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تكون هذه الاقتصادات أكبر المستقبلين لتدفقات المهاجرين، التي

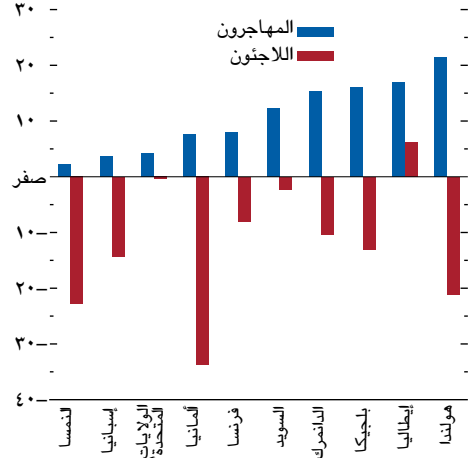
هذا الإطار من إعداد صامويل مان.

الإطار ٣-٣: أثر الهجرة الوافدة على موارد الحكومة (تتمة)

تحديد مدى سرعة استفادة الاقتصادات من ارتفاع إيرادات ضرائب الدخل على العمل وتزايد عائدات رأس المال. وحيثما وجدت المعوقات على استثمارات الأعمال (وتراكم رأس المال)، قد تتأخر الاستفادة الكاملة من زيادة عرض العمالة (راجع دراسة Caliendo and others 2023). وحيثما توجد تحديات أمام عملية الإدماج أيضا، فإن آثار التكديس، بما فيها زيادة الطلب على الخدمات العامة والبنية التحتية — على سبيل المثال، الحصول على الرعاية الصحية والإسكان — قد تفرض ضغوطا على الموارد العامة (مؤقتا على الأقل).

وقد تحقق الهجرة الوافدة منافع أكثر وضوحا عبر الأجيال مع تزايد اندماج الجيل الأول من المهاجرين الوافدين في اقتصادات الوجهة، وتصحيح أوضاع رأس المال، ومساهمة الأجيال التالية في نمو القوى العاملة والنشاط الاقتصادي والإنتاجية وزيادة الإيرادات الضريبية (دراسة Sultanov 2021).^١ ويمكن أن يساهم النمو الاقتصادي المستمر بفضل زيادة الإنتاجية، وما يصاحبه من زيادة تدفقات الإيرادات، في تحسين نتائج المالية العامة، وبالتالي استدامة الموارد العامة في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يكون للمنحدرين من أسر المهاجرين الوافدين تأثير صافي أكبر على المالية العامة، نتيجة حصولهم على قدر أعلى قليلا من التعليم وأجور ورواتب أفضل (دراسة Blau and Mackie 2017).

الشكل البياني ٣-٢: الفجوات في نسبة المشاركة في القوى العاملة مقارنة بالمواطنين (بالنقاط المئوية)



المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يُورستات"، وسلسلة البيانات الجزئية المتكاملة للاستخدام العام؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

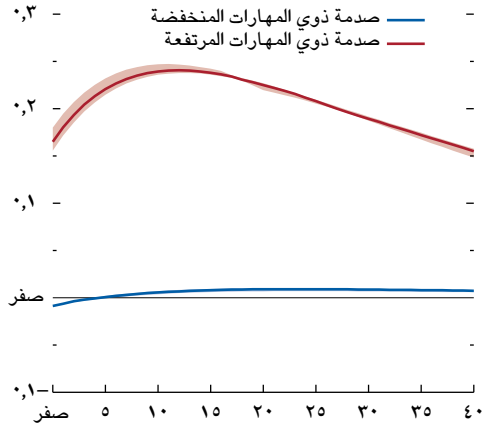
^١ الحسابات الخاصة بالمهاجرين تشمل جميع الرعايا الأجانب في مستقبل العمر.

آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل ٤). وفي الوقت نفسه، من شأن التغلب على القيود المفروضة على مشاركة اللاجئين الكاملة في المجال الاقتصادي أن يقلص تكلفة المساعدات في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بنحو ٧٥٪ (راجع تقرير World Bank and UNHCR 2024). والقدرة على التكيف مع وجود المهاجرين واللاجئين وإدماجهم الكامل في القوى العاملة أمر مهم أيضا في

^١ تفيد توقعات مكتب الميزانية بالكونغرس الأمريكي بالفعل إلى أن موجة متعددة السنوات من ٦ ملايين مهاجر وافد يمكن أن تحد من العجز الفيدرالي في الولايات المتحدة بما يقدر بنحو ٠.٩ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٤ (تقرير US CBO 2024). كذلك، حسب توقعات مكتب مسؤولية الميزانية في المملكة المتحدة، فإن زيادة صافي الهجرة السنوية من ١٢٩ ألف إلى ٢٤٥ ألف وافد من شأنها تخفيض مستوى الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٣٠ نقطة مئوية (تقرير UK OBR 2023).

الإطار ٣-٤: الهجرة الوافدة والتضخم

الشكل البياني ٣-٤-١: استجابة التضخم لصدمة الهجرة الوافدة (بالنقاط المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات دراسة لكسمبرغ للدخل "Luxembourg Income Study"؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المحور الأفقي يوضح الأرباع. وتُحسب الاستجابات كانهزافات بالنسبة المئوية عن الحالة المستقرة المعزولة عن الاتجاه العام. ويعبر الخط المتصل عن الوسيط، كما تشير المساحة المظلمة إلى المدى الربيعي.

حدوث الصدمة (الشكل البياني ٣-٤-١، الملحق ٣-٤ على شبكة الإنترنت). وفي المقابل، لا ينشأ عن الزيادة المماثلة في أعداد المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة سوى تأثير طفيف على التضخم. فعلى الرغم من الآثار التضخمية الناجمة عن ارتفاع الطلب الاستهلاكي الكلي نتيجة زيادة السكان، فإنها تتوازن بفعل الآثار الخافضة للتضخم الناتجة عن زيادة عرض العمالة وضعف الاستثمار بسبب التكامل المحدود المفترض بين العمالة المهاجرة منخفضة المهارات ورأس المال.^٢

ويمكن أيضاً أن يتفاوت تأثير تدفقات الهجرة الوافدة على أجور السكان الأصليين والمهاجرين واللجائين حسب

^٢ بوجه أعم، يُسفر تعديل المتغيرات، مثل علاوة الأجور بسبب المهارات، ونصيب رأس المال من الدخل، ومعدلات نمو السكان، عن نتائج نوعية مماثلة، مما يؤكد أن النتائج التي خلصت إليها دراسة Cheremukhin and others (2024) بشأن الولايات المتحدة تنطبق على السياق الأوسع نطاقاً.

تتسم العلاقة بين الهجرة والتضخم بالتعقيد. ويمكن أن تتسبب زيادة تدفقات الهجرة فيما يلي:

- زيادة عرض العمالة، من خلال فرض ضغوط خافضة للأجور، ومن ثم ارتفاع التضخم. وقد تتباين هذه الزيادات حسب سرعة اندماج المهاجرين في أسواق العمل والظروف الاقتصادية وأوضاع أسواق العمل الحالية. ونظراً لأن المهاجرين أكثر تنقلاً ورغبة في قبول الوظائف منخفضة الأجر مقارنة بالسكان الأصليين في الغالب، يمكن أن تسبب الهجرة تحولات هيكلية في العلاقة بين التضخم والبطالة (دراسة Ben-tolila, Dolado, and Jimeno 2008).

- زيادة الطلب على السلع والخدمات، نظراً لمساهمة المهاجرين في الاستهلاك المحلي عقب وصولهم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وفرض ضغوط رافعة للتضخم على المدى القصير في حالة عدم مرونة عرض السلع والخدمات.

وقد تختلف ديناميكية التضخم أيضاً باختلاف أوجه التكامل بين رأس المال والعمالة. فعلى سبيل المثال، كلما ازداد التكامل، ساهم توسع القوى العاملة بسبب الهجرة في زيادة العائدات على رأس المال، وبالتالي دعم الاستثمار. وفي حالة تباطؤ تصحيح رصيد رأس المال، فقد تتجاوز طفرة الاستثمار المبدئية زيادات الناتج، مما يولد استجابة تضخمية. ومع تدني مستوى التكامل بين المهاجرين ورأس المال، قد تتراجع آثار هذا الاستثمار — وهو ما يحدث خصوصاً في حالة المهاجرين منخفضي المهارات أو ضعف التوافق بين مهاراتهم ومتطلبات أسواق العمل في اقتصادات الوجهة (دراسة Cheremukhin and others 2024). ويمكن أن تتراجع هذه الآثار في حالة عدم التوظيف الكامل لرأس المال في اقتصاد الوجهة.

وتوضع تجارب المحاكاة باستخدام النماذج عبر مجموعة من البلدان دور هذه القنوات المختلفة في تغيير الانعكاسات التضخمية الناتجة عن زيادة الهجرة. فإذا أمكن تصحيح أوضاع رأس المال، تؤدي زيادة أعداد المهاجرين من ذوي المهارات المرتفعة بنحو ٠,٧٪ من عدد السكان^١ إلى دفع الاستثمار، بحيث تسود آثار الطلب ويرتفع التضخم إلى ٠,٢٥ نقطة مئوية خلال ثلاث سنوات بعد

هذا الإطار من إعداد صامويل مان.

^١ اتساقاً مع الحالة الواردة في دراسة Cheremukhin and others (2024). فإن هذه الصدمة مماثلة تقريباً لزيادة أعداد المهاجرين الوافدين في الولايات المتحدة في أعقاب الجائحة.

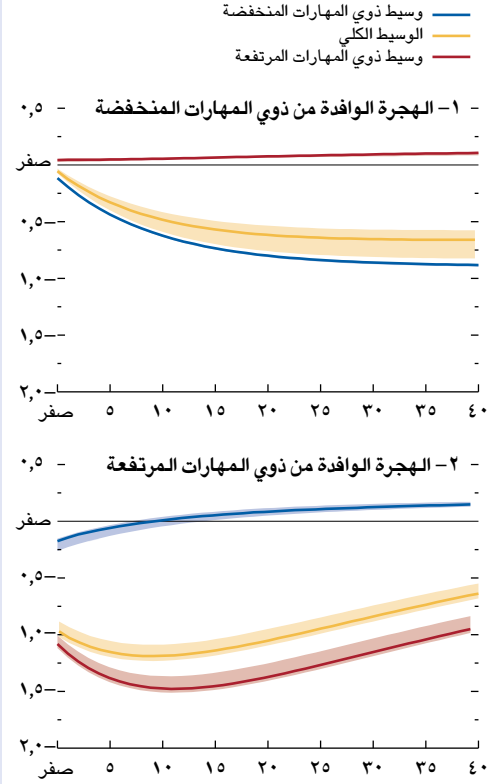
الإطار ٣-٤: الهجرة الوافدة والتضخم (تتمة)

مستوياتهم المهارية عند انضمامهم إلى القوى العاملة. فنظرا للتكامل بين العمالة منخفضة المهارات ومرتفعة المهارات، تشير تجارب المحاكاة باستخدام النماذج إلى أن زيادة الهجرة الوافدة من ذوي المهارات المنخفضة غالباً ما تؤدي إلى زيادة حدية في أجور العمال ذوي المهارات المرتفعة من السكان الأصليين كلما ازدادت إنتاجيتهم الحدية (الشكل البياني ٣-٤-٢). وعلى العكس، تشهد أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة من السكان الأصليين تراجعاً طفيفاً — بأقل من نقطة مئوية واحدة على المدى الطويل — كلما تراجعت إنتاجيتهم الحدية. وفي المقابل، ينشأ عن زيادة أعداد المهاجرين مرتفعي المهارات تأثير عكسي يتمثل في انخفاض حدي في أجور العمال مرتفعي المهارات من السكان الأصليين — بنحو ١,٥ نقطة مئوية — وزيادة طفيفة في أجور العمال منخفضي المهارات من السكان الأصليين على المدى الطويل (الشكل البياني ٣-٤-٣).

وما أشارت له تجارب المحاكاة من ضغوط خافضة لأجور السكان الأصليين ذوي المهارات المتوافقة مع مهارات المهاجرين لا تتعدى كونها ضغوطاً طفيفة وقد تزداد ضعفاً في الواقع العملي بسبب الاحتكاكات في أسواق العمل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتراجع هذه الضغوط بسبب أوجه الجمود الخافضة للأجور الاسمية، وحقيقة أن المهاجرين منخفضي المهارات ليسوا بديلاً كاملاً على الأرجح للعمال منخفضي المهارات من السكان الأصليين (دراسة Clemens and Lewis 2022)، والتحديات التي تواجه إدماج المهاجرين. وتشير الدراسات الحالية أيضاً إلى أن زيادة أعداد المهاجرين تنشأ عنها آثار ضئيلة للغاية على توظيف السكان الأصليين وأجورهم (دراسة Card 1990)، وأثار متفاوتة على المجموعات الفرعية للقوى العاملة من السكان الأصليين (دراسة Borjas 2015).

وعلى المستوى الكلي، يمكن أن يكون تأثير الهجرة محدوداً على الأجور والتضخم، ولكن لا يزال من الممكن وجود آثار كبيرة على المكونات الفرعية لسلة السلع الاستهلاكية والأسعار المحلية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يتبين أن ارتفاع معدلات الهجرة الوافدة يؤدي إلى انخفاض تضخم السلع المحلية، وإن كان يزيد التضخم في الإسكان والمرافق على المستوى المحلي (راجع دراسة Barrett and Tan 2025).

الشكل البياني ٣-٤-٢: استجابة الأجور للهجرة الوافدة (بالنقاط المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات دراسة لكسمبرغ للدخل Luxembourg Income Study؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المحور الأفقي يوضح الأرباع. وتُحسب الاستجابات كانهزافات بالنسبة المئوية عن الحالة المستقرة المعزولة عن الاتجاه العام. ويعبر الخط المتصل عن الوسيط، كما تشير المساحة المظللة إلى المدى الربيعي.

- Caliendo, L., L. D. Opmomolla, F. Parro, and A. Sforza. 2021. "Goods and Factor Market Integration: A Quantitative Assessment of the EU Enlargement." *Journal of Political Economy* 129 (12): 3491–545.
- Caliendo, L., L. D. Opmomolla, F. Parro, and A. Sforza. 2023. "Labor Supply Shocks and Capital Accumulation: The Short- and Long-Run Effects of the Refugee Crisis in Europe." *AEA Papers and Proceedings* 113: 577–84.
- Carare, A., A. Fiorito Baratas, J. Kilembe, M. Hadzi-Vaskov, and W. Zhang. 2024. "The Joint Effect of Emigration and Remittances on Economic Growth and Labor Force Participation in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 24/169, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Card, D. 1990. "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market." *Industrial and Labor Relations Review* 43 (2): 245–57.
- Cattaneo, C., and G. Peri. 2016. "The Migration Response to Increasing Temperatures." *Journal of Development Economics* 122: 127–46.
- Cheremukhin, A., S. Hur, R. Mau, K. Mertens, A. W. Richter, and X. Zhou. 2024. "The Postpandemic U.S. Immigration Surge: New Facts and Inflationary Implications." Working Paper 2407, Federal Reserve Bank of Dallas, Dallas, TX.
- Christl, M., A. Belanger, A. Conte, J. Maza, and F. Narazani. 2022. "Projecting the Fiscal Impact of Immigration in the European Union." *Fiscal Studies* 43 (4): 365–85.
- Clemens, M. A. 2022. "The Fiscal Effect of Immigration: Reducing Bias in Accounting Estimates." IZA Discussion Paper 15596, IZA Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.
- Clemens, M. A. 2024. "Migration or Stagnation: Aging and Economic Growth in Korea Today, the World Tomorrow." PIIE Working Paper 24-18, Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.
- Clemens, M. A., and E. G. Lewis. 2022. "The Effect of Low-Skill Immigration Restrictions on US Firms and Workers: Evidence from a Randomized Lottery." NBER Working Paper 30589, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Clemens, M. A., and D. McKenzie. 2018. "Why Don't Remittances Appear to Affect Growth?" *Economic Journal* 128 (612): F179–F209.
- Clemens, M. A., and H. Postel. 2018. "Deterring Emigration with Foreign Aid: An Overview of Evidence from Low-Income Countries." *Population and Development Review* 44 (4): 667–93.
- Colas, M., and D. Sachs. 2024. "The Indirect Fiscal Benefits of Low-Skilled Immigration." *American Economic Journal: Economic Policy* 16 (2): 515–50.
- de Matos, A. D. 2021. "The Fiscal Impact of Immigration in OECD Countries since the Mid-2000s." In *International Migration Outlook 2021*, edited by the Organisation for Economic Co-operation and Development, 111–62. Paris: OECD Publishing.
- Abel, G. J., and J. E. Cohen. 2019. "Bilateral International Migration Flow Estimates for 200 Countries." *Scientific Data* 6: 82.
- Abel, G. J., M. Brottrager, J. Crespo Cuaresma, and R. Mutarak. 2019. "Climate, Conflict and Forced Migration." *Global Environmental Change—Human and Policy Dimensions* 54: 239–49.
- Alesina, A., J. Harnoss, and H. Rapoport. 2015. "Birthplace Diversity and Economic Prosperity." NBER Working Paper 18699, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Alvarez, J. A., M. Arena, A. Brousseau, H. Faruquee, E. W. Fernandez Corugedo, J. Guajardo, G. Peraza, and J. Yopez. 2022. "Regional Spillovers from the Venezuelan Crisis: Migration Flows and Their Impact on Latin America and the Caribbean." IMF Departmental Paper 22/19, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Anderson, J. E. 2011. "The Gravity Model." *Annual Review of Economics* 3 (1): 133–60.
- Barrett, P., and B. Tan. 2025. "Immigration and Local Inflation." IMF Working Paper 25/005, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bassanetti, A., A. Sacco, and A. Tieman. Forthcoming. "The Macroeconomic Impact of Refugee Flows in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beltran, P., and M. Hadzi-Vaskov. 2023. "Climate and Cross-Border Migration." IMF Working Paper 23/250, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bentolila, S., J. J. Dolado, and J. F. Jimeno. 2008. "Does Immigration Affect the Phillips Curve? Some Evidence from Spain." *European Economic Review* 52 (8): 1398–423.
- Berleemann, M., and M. Steinhardt. 2017. "Climate Change, Natural Disasters, and Migration—A Survey of the Empirical Evidence." *CESifo Economic Studies* 63 (4): 353–85.
- Bertoli, S., J. Fernández-Huertas Moraga, and F. Ortega. 2013. "Crossing the Border: Self-Selection, Earnings and Individual Migration Decisions." *Journal of Development Economics* 101: 75–91.
- Beverelli, C., and G. Orefice. 2019. "Migration Deflection: The Role of Preferential Trade Agreements." *Regional Science and Urban Economics* 79: 103469.
- Blau, F. D., and C. Mackie, eds. 2017. *The Economic and Fiscal Consequences of Immigration*. Washington, DC: National Academies Press.
- Borjas, G. 2015. "The Wage Impact of the Marielitos: A Reappraisal." NBER Working Paper 21588, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Brell, C., C. Dustmann, and I. Preston. 2020. "The Labor Market Integration of Refugee Migrants in High-Income Countries." *Journal of Economic Perspectives* 34 (1): 94–121.
- Cai, J., and A. Stoyanov. 2016. "Population Aging and Comparative Advantage." *Journal of International Economics* 102: 1–21.

- Koubi, V., S. Stoll, and G. Spilker. 2016. "Perceptions of Environmental Change and Migration Decisions." *Climatic Change* 138 (3): 439–51.
- Leblang, D., and B. Helms. 2023. *The Ties That Bind: Immigration and the Global Political Economy*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Manacorda, M., A. Manning, and J. Wadsworth. 2012. "The Impact of Immigration on the Structure of Wages: Theory and Evidence from Britain." *Journal of the European Economic Association* 10: 120–51.
- Melo, P., D. Graham, and R. Noland. 2009. "A Meta-analysis of Estimates of Urban Agglomeration Economies." *Regional Science and Urban Economics* 39 (3): 332–42.
- Orrenius, P. 2017. "New Findings on the Fiscal Impact of Immigration in the United States." Research Department Working Paper 1704, Federal Reserve Bank of Dallas, Dallas, TX.
- Ortega, F., and G. Peri. 2013. "The Effect of Income and Immigration Policies on International Migration." *Migration Studies* 1 (1): 47–74. <https://doi.org/10.1093/migration/mns004>.
- Ortega, F., and G. Peri. 2014. "Openness and Income: The Roles of Trade and Migration." *Journal of International Economics* 92 (2): 231–51.
- Ottaviano, G. I. P., G. Peri, and G. C. Wright. 2013. "Immigration, Offshoring, and American Jobs." *American Economic Review* 103 (5): 1925–59.
- Peri, G. 2011. "The Effect of Immigration on Productivity: Evidence from US States." *Review of Economics and Statistics* 94 (1): 348–58.
- Peri, G. 2014. "Do Immigrant Workers Depress the Wages of Native Workers?." *IZA World of Labor* 2014 (May): 42.
- Platt, L., J. Polavieja, and J. Radl. 2022. "Which Integration Policies Work? The Heterogeneous Impact of National Institutions on Immigrants' Labor Market Attainment in Europe." *European Sociological Review* 38 (1): 1–21.
- Prato, M. 2025. "The Global Race for Talent: Brain Drain, Knowledge Transfer, and Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* 140 (1): 165–238.
- Raleigh, C. 2010. "Seeing the Forest for the Trees: Does Physical Geography Affect a State's Conflict Risk?" *International Interactions* 36 (4): 384–410.
- Rother, B., G. Pierre, D. Lombardo, R. Herrala, P. Toffano, E. Roos, G. Auclair, and K. Manasseh. 2016. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." IMF Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rowthorn, R. 2008. "The Fiscal Impact of Immigration on the Advanced Economies." *Oxford Review of Economic Policy* 24 (3): 560–80.
- Saiz, A. 2007. "Immigration and Housing Rents in American Cities." *Journal of Urban Economics* 61 (2): 345–71.
- Sallam, H., and M. Christl. 2024. "Do Migrants Pay Their Way?: A Net Fiscal Analysis for Germany." GLO Discussion Paper 1530, Global Labor Organization, Essen, Germany.
- Di Martino, D. 2024. "The Lifetime Fiscal Impact of Immigrants." Manhattan Institute, New York.
- Evans, W. N., and D. Fitzgerald. 2017. "The Economic and Social Outcomes of Refugees in the United States: Evidence from the ACS." NBER Working Paper 23498, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Fackler, T., Y. Giesing, and N. Laurentsyeva. 2020. "Knowledge Remittances: Does Emigration Foster Innovation?." *Research Policy* 49 (9): 103863.
- Goldberg, M. L., J. Birner, B. Mwanza, and A. Craparo. 2024. "How to Escape the Nexus of Climate Change, Conflict and Forced Displacement: From Fragility to Stability." Global Dispatches Podcast, CGIAR and UNHCR, November 14, 2024. <https://www.globaldispatches.org/p/how-to-escape-the-nexus-of-climate>.
- Gu, W., and A. Stoyanov. 2019. "Skills, Population Aging, and the Pattern of International Trade." *Review of International Economics* 27 (2): 499–519.
- Guichard, L., and M. Machado. 2024. "Migration Flows and Policy Effects: An Empirical Gravity Approach." *Economics Letters* 211: 110155.
- Helbling, M., L. Bjerre, F. Römer, and M. Zobel. 2017. "Measuring Immigration Policies: The IMPIC Database." *European Political Science* 16 (1): 79–98.
- Hoogeveen, J., and C. Obi, eds. 2024. *A Triple Win: Fiscal and Welfare Benefits of Economic Participation by Syrian Refugees in Jordan*. International Development in Focus. Washington, DC: World Bank.
- Hunter, L. M., S. Murray, and F. Riosmena. 2013. "Rainfall Patterns and U.S. Migration from Rural Mexico." *International Migration Review* 47: 874–909.
- Jaumotte, F., K. Koloskova, and S. C. Saxena. 2016. "Impact of Migration on Income Levels in Advanced Economies." IMF Spillover Note 8, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jordà, Ò. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Kaczan, D. J., and J. Orgill-Meyer. 2020. "The Impact of Climate Change on Migration: A Synthesis of Recent Empirical Insights." *Climatic Change* 158 (3): 281–300.
- Kanga, D., B. Loko, G. Agou, and K. R. Kpodar. 2024. "Intra-African Migration: Exploring the Role of Human Development, Institutions, and Climate Shocks." IMF Working Paper 24/097, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kerr, S., and W. Kerr. 2011. "Economic Impacts of Immigration: A Survey." NBER Working Paper 16736, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kline, P., and E. Moretti. 2013. "Local Economic Development, Agglomeration Economies and the Big Push: 100 Years of Evidence from the Tennessee Valley Authority." *Quarterly Journal of Economics* 129 (1): 275–331.

- Migration*, vol. 1B, edited by B. R. Chiswick and P. W. Miller, 845–75. Amsterdam: Elsevier.
- Vargas-Silva, C., M. Sumption, and B. Brindle. 2024. “Briefing: The Fiscal Impact of Immigration to the UK.” Centre on Migration, Policy, and Society (COMPAS), Migration Observatory at the University of Oxford, Oxford, UK.
- Vesco, P., S. Dasgupta, E. De Cian, and C. Carraro. 2020. “Natural Resources and Conflict: A Meta-analysis of the Empirical Literature.” *Ecological Economics* 172: 106633.
- Viseth, A. 2021. “Immigration and Employment: Substitute versus Complementary Labor in Selected African Countries.” In *The Global Informal Workforce: Priorities for Inclusive Growth*, edited by C. Delechat and L. Medina, 167–90. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Williams, K. 2024. “Remittances and Government Expenditures on Human Capital in Developing Countries.” *International Economics* 178: 100508.
- World Bank and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. *Economic Participation and the Global Cost of International Assistance in Support of Refugee Subsistence Needs*. Washington, DC: World Bank.
- Sultanov, A. 2021. “The Impact of Immigration on Public Debt: A Dynamic Macroeconomic Analysis.” PhD dissertation, City University of London, London.
- UK Office for Budget Responsibility (UK OBR). 2023. “Fiscal Risks and Sustainability.” CP 870. London: His Majesty’s Stationery Office.
- UK Office for Budget Responsibility (UK OBR). 2024. “Fiscal Risks and Sustainability.” CP 1142. London: His Majesty’s Stationery Office.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. “No Escape: On the Frontlines of Climate Change, Conflict and Forced Displacement.” New York.
- US Congressional Budget Office (CBO). 2024. “Effects of the Immigration Surge on the Federal Budget and the Economy.” Washington, DC.
- van de Beek, J., J. Hartog, G. Kreffer, and H. Roodenburg. 2024. “The Long-Term Fiscal Impact of Immigrants in the Netherlands, Differentiated by Motive, Source Region and Generation.” IZA Discussion Paper 17569, IZA Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.
- Vargas-Silva, C. 2015. “The Fiscal Impact of Immigrants: Taxes and Benefits.” In *Handbook of the Economics of International*

يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، وتصنيف الاقتصادات، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية مختارة عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف الاقتصادات ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. ويُدْرَج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي بآء من خلال هذا الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO.

وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ١٤ إبريل ٢٠٢٥، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشرت في كل الحالات. ولمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات الواردة في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت. وعُدَّت التوقعات لبعض الاقتصادات بناء على تطورات أسواق السلع الأولية والتجارة الدولية حسب الوضع في ٤ إبريل ٢٠٢٥؛ ويحتوي الإطار ألف ٢ على قائمة هذه الاقتصادات. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة

خلال الفترة من ٦ مارس ٢٠٢٥ إلى ٣ إبريل ٢٠٢٥. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٢٨ و١,٣٣٦ للدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة^١، و١,٠٧٧ و١,٠٨٣ مقابل اليورو، و١٤٩,٢ و١٤٦,١ مقابل اللين، على الترتيب. أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٦٦,٩٤ دولار للبرميل في ٢٠٢٥ و٦٢,٣٨ دولار للبرميل في ٢٠٢٦. ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ و٣,٥٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٢٪ في ٢٠٢٥ و٢,١٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و٠,٥٪ في ٢٠٢٥ و٠,٨٪ في ٢٠٢٦ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ و٣,٨٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٦٪ في ٢٠٢٥ و٢,٧٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و١,٤٪ في ٢٠٢٥ و١,٦٪ في ٢٠٢٦ في اليابان.

الجديد

- بالنسبة لبوليفيا، لم تُدرَج التوقعات للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣٠ بسبب حالة عدم اليقين الكبير المحيط بالآفاق الاقتصادية
- بالنسبة لإكوادور، تُستبعد التوقعات المالية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ من النشر بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٦ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القُطرية بانتظام استنادا إلى

^١ فيما يتعلق باستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ بدء سريان أسعار التحويل الثابتة غير القابلة للتعديل بين اليورو وعملة البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامها، وذلك اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٩ على النحو الوارد في الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع هذا الإطار أيضا للتعرف على التفاصيل حول الأساليب التي تم استخدامها في تحديد أسعار التحويل. وللإطلاع على أحدث جدول لأسعار التحويل الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموماً البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقاً لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية – أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) – مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

وتعبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية والتطورات النقدية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور النسخ المنقحة من هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع أحدث النسخ منقحة من هذه الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع أحدث النسخ المنقحة من هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المحدثّة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصد والمجمعات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^٢

وتستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً للتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دولياً، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان.

^٢ يطبق كثير من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطاً مشابهاً في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «رأي الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد».

وللاطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت. وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة،^٣ ما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجلات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٤ ولأغراض جميع بيانات التضخم للاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولجميع بيانات التضخم للعالم والتضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين

^٣ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناءً على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٤ راجع الإطار ألف ٢ في الملحق الإحصائي من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، وكذلك الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، «أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق ١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing-Power-Parity-Based Weights for the World Economic Outlook," in Staff Studies for the World Economic Outlook (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-3.

إجمالي الناتج المحلي الفعلي في التقرير عن السنة الشمسية ٢٠٢١ هو -٢٠,٧٪.

الجزائر: يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الإقراض صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس في معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.

الأرجنتين: يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترات السابقة، تشتمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعاينة والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٤ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٦-٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتبارا من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

بوليفيا: لم تُدرج التوقعات للفترة ٢٠٢٧-٢٠٣٠ بسبب حالة عدم اليقين الكبير المحيط بالآفاق الاقتصادية. كوستاريكا: تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، ليشمل ٥١ كيانا عاما وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعدّل البيانات بدءا من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

الجمهورية الدومينيكية: تشمل سلسلة بيانات المالية العامة ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي)، أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

إكوادور: تُستبعد التوقعات المالية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ من النشر بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج. إريتريا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات.

الهند: يتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق الحسابات القومية: فُتستخدم ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها.

إيران: القيم التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي محسوبة باستخدام سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٨ وما بعده، يُستخدم سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي (NIMA)، بدلا من سعر الصرف الرسمي، في تحويل إجمالي الناتج المحلي بالريال الاسمي إلى الدولار الأمريكي. وحسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي، يعد سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي أكثر دقة في التعبير عن

في البيانات المبلغة عن المعاملات داخل المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، ما عدا قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبلغ البيانات بعد تعديل التقييم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة. الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدلارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تُحسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «واو» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٤ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بتاريخ آخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات فُطرية

أفغانستان: بيانات الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ تعكس مجموعة مختارة من المؤشرات، مع تقديرات بيانات المالية العامة. وتُستبعد التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق وأفغانستان بسبب عدم وضوح الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في البلاد. وتتضمن البيانات الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي انقطاعا هيكليا في ٢٠٢١ نتيجة للتغيير من تبليغ البيانات على أساس السنة التقويمية إلى السنة الشمسية؛ فمعدل نمو

سعر الصرف المرجح بقيمة المعاملات في الاقتصاد خلال تلك الفترة.

إسرائيل: تخضع التوقعات لدرجة عالية من عدم اليقين نتيجة للصراع في المنطقة وبالتالي قد تخضع للتعديلات. لبنان: بيانات المالية العامة والحسابات القومية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤ وكذلك بيانات الدين لسنة ٢٠٢٣-٢٠٢٤ تعكس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، وليست صادرة عن السلطات الوطنية. ولا تُدرج التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة.

سيراليون: أُعيد تقويم العملة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٥ من آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مقومة بالعملة السابقة. سري لانكا: تُستبعد البيانات التوقعات للفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي..

السودان: تعكس التوقعات تحليلات خبراء صندوق النقد الدولي التي تفترض انتهاء الصراع الجاري بنهاية عام ٢٠٢٥ والانخراط في العمل مجددا وبدء إعادة الإعمار بعد ذلك بفترة وجيزة. وتُستبعد بيانات ٢٠١١ جنوب السودان بعد ٩ يوليو؛ وبيانات ٢٠١٢ وما بعدها تخص السودان الحالي.

سوريا: تُستبعد بيانات عام ٢٠١١ وما بعده بسبب عدم اليقين بشأن الموقف السياسي.

تيمور-ليشتي: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المنشورة تشير إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النقطي، في حين أن بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي المنشورة تشير إلى مجموع إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

تركمانستان: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتُستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة. تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

أوكرانيا: تتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة عن عام ٢٠٠٠ وما بعده وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠.

أوروغواي: في ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغه سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

وبدءا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب القانون رقم ١٩-٥٩٠ لسنة ٢٠١٧ الذي ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط في البلاد. وتفيد

هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وصفرا في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القطري رقم ١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي^٥. ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة - والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي - لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي.

فنزويلا: بالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعدادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغه المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغه والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك «FOGADE» (مؤسسة التأمين على الودائع في البلاد)، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليوس دي فنزويلا». وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط، والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغه، وعدم اليقين أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٥ دراسة، Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كاققتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٥ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كاققتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، المستخدمة في آفاق الاقتصاد العالمي، آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء. وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدول «دال وهاء» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير يميز بين فئتي القود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير القود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف القود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية – SITC 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣. وتركز المعايير المالية والداخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنّف الاقتصادات كمدین صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٣. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.^٧

^٧ أثناء الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، تراكمت على ٤٣ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

الضفة الغربية وغزة: تُستبعد التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ من النشر نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة. وآخر بيانات سنوية فعلية لأسعار المستهلك هي بيانات ٢٠٢٤. وبيانات معدل البطالة السنوية متاحة حتى عام ٢٠٢٢.

زيمبابوي: أعادت السلطات مؤخرا تقييم إحصاءات حساباتها القومية بعد البدء في استخدام عملة وطنية جديدة في ٥ إبريل ٢٠٢٤، ذهب زيمبابوي، التي حلت محل دولار زيمبابوي. وتوقف استخدام دولار زيمبابوي في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

تصنيف الاقتصادات

ملخص تصنيف الاقتصادات

ينقسم تصنيف اقتصادات العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٦ ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف عرضا عاما عن تصنيف الاقتصادات، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض الاقتصادات خارج هذا التصنيف، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة الاقتصادات غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابعها.

الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤١ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا – المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة

^٦ حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة. أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (بناءً على مبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٧ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي وتحديثها بعد الحصول على معلومات جديدة في مطلع عام ٢٠٢٤)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة. واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل هي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتهم المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة»^٨ وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من

^٨ راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi and Sukwinder Singh, “Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative,” IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٤^١
(٪ من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

السكان		صادرات السلع والخدمات		إجمالي الناتج المحلي		عدد الاقتصادات	
العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة		
١٣,٩	١٠٠,٠	٦١,٨	١٠٠,٠	٤٠,٧	١٠٠,٠	٤١	الاقتصادات المتقدمة
٤,٢	٣٠,٧	٩,٩	١٦,١	١٥,٠	٣٧,٠		الولايات المتحدة
٤,٤	٣١,٨	٢٦,٣	٤٢,٦	١١,٩	٣٩,٣	٢٠	منطقة اليورو
١,١	٧,٧	٦,٩	١١,٢	٣,٢	٧,٨		ألمانيا
٠,٨	٦,٠	٣,٤	٥,٥	٢,٣	٥,٦		فرنسا
٠,٧	٥,٤	٣,٥	٤,١	١,٩	٤,٧		إيطاليا
٠,٦	٤,٤	٢,٠	٣,٢	٣,٥	٣,٤		إسبانيا
١,٦	١١,٤	٣,٠	٤,٨	٢,٢	٨,٥		اليابان
٠,٩	٦,٢	٣,٥	٥,٦	٢,٢	٥,٥		المملكة المتحدة
٠,٥	٣,٧	٢,٣	٣,٧	١,٤	٣,٣		كندا
٢,٢	١٦,٢	١٦,٨	٢٧,٢	٦,٧	١٦,٤	١٧	اقتصادات أخرى متقدمة
							للتذكير
٩,٩	٧١,٢	٣١,٥	٥٠,٩	٢٩,٥	٧٢,٤	٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية		
٨٦,٢	١٠٠,٠	٣٨,٢	١٠٠,٠	٥٨,٨	١٠٠,٠	١٥٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المجموعات الإقليمية
٤٧,٦	٥٥,٣	١٨,٩	٤٩,٤	٣٣,٦	٥٦,٨	٣٠	آسيا الصاعدة والنامية
١٧,٩	٢٠,٧	١١,٣	٢٩,٧	١٨,٧	٣١,٦		الصين
١٨,١	٢١,٠	٢,٥	٦,٦	٧,٩	١٣,٤		الهند
٤,٦	٥,٤	٦,٠	١٥,٦	٧,٨	١٣,٢	١٥	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٩	٢,٢	١,٥	٣,٩	٣,٥	٦,٠		روسيا
٨,٢	٩,٥	٥,٤	١٤,١	٧,٣	١٢,٣	٣٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٧	٣,١	١,٣	٣,٣	٢,٤	٤,١		البرازيل
١,٧	١,٩	٢,١	٥,٥	١,٧	٢,٩		المكسيك
١١,٣	١٣,١	٦,٤	١٦,٨	٧,٣	١٢,٣	٣٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٤	٠,٥	١,٢	٣,١	١,١	١,٩		السعودية
١٤,٤	١٦,٨	١,٦	٤,١	٣,٢	٥,٤	٤٥	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٨	٣,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٨	١,٣		نيجيريا
٠,٨	٠,٩	٠,٤	١,١	٠,٥	٠,٩		جنوب إفريقيا
							المجموعات التحليلية^٢
							حسب مصدر إيرادات التصدير
٨,٤	٩,٧	٦,١	١٦,٠	٥,٨	٩,٨	٢٦	الوقود
٧٧,٧	٩٠,٢	٣٢,١	٨٤,٠	٥٣,٥	٩٠,٢	١٢٧	غير الوقود
٨,٠	٩,٣	١,٩	٥,٠	٢,٩	٤,٩	٣٥	منها: منتجات أولية
							حسب مصدر التمويل الخارجي
٥٧,٨	٦٧,١	١٦,٢	٤٢,٥	٢٨,٩	٤٨,٨	١١٨	الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي
١٠,٩	١٢,٦	١,٥	٣,٩	٣,٤	٥,٧	٤١	منها: اقتصادات ذات متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠٢٣-٢٠١٩
							مجموعات أخرى^٢
٦٦,٥	٧٧,٢	٣٦,٧	٩٦,٠	٥٥,١	٩٢,٩	٩٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
١٩,٧	٢٢,٨	١,٥	٤,٠	٤,٢	٧,١	٥٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
١١,١	١٢,٨	٠,٨	٢,١	١,٧	٢,٩	٣٩	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ استبعدت سوريا والضفة الغربية وغزة من مصدر مجموعة العناصر المكونة لإيرادات التصدير واستبعدت سوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي بسبب نقص البيانات. ولا تدرج سوريا ضمن الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل أو ضمن البلدان النامية منخفضة الدخل.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	ألمانيا	مالطة
بلجيكا	اليونان	هولندا
كرواتيا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	سان مارينو
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
الإدارية الخاصة ^١		
آيسلندا	بورتوريكو	

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	آيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير^١

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
آسيا الصاعدة والنامية	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي
منغوليا	
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
الأرجنتين	إكوادور
بوليفيا	غيانا
شيلي	فنزويلا
باراغواي	
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أذربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمانستان
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
إفريقيا جنوب الصحراء	
بنن	أنغولا
بوتسوانا	تشاد
بورкина فاسو	جمهورية الكونغو
بوروندي	غينيا الاستوائية
جمهورية إفريقيا الوسطى	غابون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
إريتريا	جنوب السودان
غانا	
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

^١ استُبعدَت مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية من الجدول لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
•		*	آسيا الصاعدة والنامية		
•		*		*	بنغلاديش
•		*		*	بوتان
•		•		•	بروني دار السلام
•		*		*	كمبوديا
•		*		•	الصين
		*		*	فيجي
•		*		•	الهند
•		•		*	إندونيسيا
•		*		•	كيريباتي
•		*		*	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
•		*		•	ماليزيا
•	•	*		*	ملديف
•		*		•	جزر مارشال
•		*		•	ميكرونيزيا
•		*		*	منغوليا
•		*		*	ميانمار
•		*		•	ناورو
•		*		*	نيبال
•		*		•	بالاو
•		*		*	بابوا غينيا الجديدة
•		*		•	الفلبين
•		*		•	ساموا
•	•	*		*	جزر سليمان
*	•	*		*	سري لانكا
*	•	*		*	تايلند
•		*		•	تيمور-لېشتي
•		*		*	تونغا
*	•	*		•	توفالو
•		*		•	فانواتو
•		*		*	فييتنام
		*	أوروبا الصاعدة والنامية		
•		*		*	ألبانيا
•		*		*	بيلاروس
•		*		*	البوسنة والهرسك
•		*		•	بلغاريا
•		*		•	هنغاريا
•		•		*	كوسوفو
•		*		*	مولدوفا
•		•		*	الجبل الأسود
•		•		*	مقدونيا الشمالية

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل (تتمة)

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
الكاميرون			الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
*	•	*	أفغانستان	•	•
*	•	*	الجزائر	•	•
*	•	*	أرمينيا	*	*
*	•	*	أذربيجان	•	•
*	•	*	البحرين	•	•
*	•	*	جيبوتي	*	*
*	•	*	مصر	*	*
•		•	جورجيا	*	*
*	*	•	إيران	•	•
•		•	العراق	•	•
*	•	*	الأردن	*	*
•		•	كازاخستان	*	*
*	•	*	الكويت	•	•
*	•	*	جمهورية قيرغيزستان	*	*
*	•	*	لبنان	*	*
*	•	*	ليبيا	•	•
*		*	موريتانيا	*	*
*		*	المغرب	*	*
*	•	*	عمان	*	*
*	•	*	باكستان	*	*
*	•	*	قطر	•	•
*	•	*	السعودية	•	•
•		•	الصومال	*	*
*	•	*	السودان	*	*
•		•	سوريا ^٤
*	•	*	طاجيكستان	*	*
*		*	تونس	*	*
*	•	*	تركمانستان	•	•
*	•	*	الإمارات العربية المتحدة	•	•
*	•	*	أوزبكستان	•	•
•		•	الضفة الغربية وغزة	*	*
*	•	*	اليمن	*	*
•		•	إفريقيا جنوب الصحراء		
*		*	أنغولا	*	*
*	•	*	بنن	•	*
*	•	*	بوتسوانا	•	•
*	•	*	بوركينافاسو	*	*
*	•	*	بوروندي	•	*
*		*	كابو فيردي	*	*
*		*		•	*

^١ علامة النجمة تشير إلى أن البلد المعني ذو مركز دائن صافي (مدين صافي).

^٢ تشير النقطة (النجمة) إلى أن البلد قد بلغ (لم يبلغ) نقطة الإنجاز في ظل المبادرة، مما يتيح له الحصول على تخفيف الديون الكامل الذي تم التعهد به عند نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة.

^٣ علامة النجمة تشير إلى أن البلد المعني مصنف كالاقتصاد صاعد واقتصاد متوسط الدخل (بلد نام منخفض الدخل).

^٤ استُبعدت سوريا من المجموعة التي تشكل المركز الخارجي الصافي والتصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل نظرا لعدم توافر قاعدة بيانات مكتملة.

الجدول ١-ا- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات^١

الحسابات القومية	مالية الحكومة
أفغانستان	إبريل/مارس
جزر البهاما	يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو
بربادوس	إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو
بوتسوانا	إبريل/مارس
دومينيكا	يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو
إسواتيني	إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو
فيجي	يوليو/أغسطس
هايتي	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس
جامايكا	إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس	يوليو/يونيو
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	إبريل/مارس
ناورو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر
بورتو ريكو	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو
سنغافورة	إبريل/مارس
سانت لوسيا	إبريل/مارس
تايلند	أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/سبتمبر

^١ كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)			الحسابات القومية					
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
أفغانستان	أفغاني أفغانستان	مكتب الإحصاء القومي	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤
ألبانيا	ليك ألباني	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
الجزائر	دينار جزائري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أندورا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	...	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أنغولا	كوانزا أنغولية	MEP و NSO	٢٠٢٣	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أنتيغوا وبربودا	دولار شرق الكاريبي	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
الأرجنتين	بيسو أرجنتيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أرمينيا	درام أرميني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أروبا	فلورين أروبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أستراليا	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
النمسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أذربيجان	مانات أذربيجاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جزر البهاما	دولار بهامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
البحرين	دينار بحريني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
بنغلاديش	تাকা بنغلاديشي	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠١٥/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤
بربادوس	دولار بربادوسي	CB و NSO	٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
بيلاروس	روبل بيلاروسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
بلجيكا	يورو	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٤
بليز	دولار بليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بنن	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوتان	نغولتروم بوتاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠١٦/٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤
بوليفيا	بوليفيانو بوليفيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
البوسنة والهرسك	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
بوتسوانا	بولا بوتسواني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
البرازيل	ريال برازيلي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بروني دار السلام	دولار بروني	وزارة المالية و/أو الخزنة	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	وزارة المالية و/أو الخزنة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بلغاريا	ليف بلغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوركينا فاسو	فرنك إفريقي	MEP و NSO	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوروندي	فرنك بوروندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كابو فيردي	إيسكودو كابو فيردي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كمبوديا	رييل كمبودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
الكاميرون	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
كندا	دولار كندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	MoF و NSO	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
تشاد	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
شيلي	بيسو شيلي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الصين	يوان صيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كولومبيا	بيسو كولومبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جزر القمر	فرنك قمري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنك كونغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية الكونغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	مالية الحكومة				ميزان المدفوعات			
				تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	موازن المدفوعات		
أفغانستان	MoF و NSO وخبراء الصندوق	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	MoF, NSO, و CB	٢٠٢٠	BPM 6			
ألبانيا	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS,MPC, NFPC	...	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
الجزائر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
أندورا	MoF و NSO	٢٠٢٣	...	CG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6			
أنغولا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
أنغيغوا وبربودا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
الأرجنتين	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6			
أرمينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
أروبا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
أستراليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,TG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6			
النمسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
أذربيجان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
جزر البهاما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
البحرين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
بنغلاديش	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢٣	BPM 6			
بربادوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
بيلاروس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
بلجيكا	البنك المركزي	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
بليز	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,MPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
بنن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6			
بوتان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢/٢٠٢٣	BPM 6			
بوليفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
البوسنة والهرسك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
بوتسوانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
البرازيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
بروني دار السلام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,BCG	النقدية	MoF و NSO	٢٠٢٣	BPM 6			
بلغاريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
بوركينا فاسو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
بوروندي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
كابو فيردي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6			
كمبوديا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5			
الكاميرون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG	مزيج	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	BPM 6			
كندا	MoF و NSO	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6			
جمهورية إفريقيا الوسطى	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 5			
تشاد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5			
شيلي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6			
الصين	MoF و NAO وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	...	CG,LG,SS	النقدية	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٣	BPM 6			
كولومبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	...	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6			
جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6			
جمهورية الكونغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6			

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

صندوق النقد الدولي | إبريل ٢٠٢٥ ١١٥

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٢	تغطية القطاعات الفرعية ^٣	مالية الحكومة		ميزان المدفوعات	
						دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
كوستاريكا	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
كوت ديفوار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
كرواتيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
قبرص	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG, LG, SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
الجمهورية التشيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG, LG, SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6	
الدانمرك	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG, SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6	
جيبوتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5	
دومينيكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6	
الجمهورية الدومينيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG, LG, SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
إكوادور	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG, SG, LG, SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 5	
مصر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٤	...	CG, LG, SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
السلفادور	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG, LG, SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
غينيا الاستوائية	MoF و MEP	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5	
إريتريا	خبراء الصندوق	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠١٩	BPM 5	
إستونيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١/١٩٨٦	CG, LG, SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
إسواتيني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
إثيوبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	CG, SG, LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 5	
فيجي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
فيلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG, SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6	
فرنسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG, SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
غابون	خبراء الصندوق	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	الصندوق	٢٠٢١	BPM 5	
غامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6	
جورجيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG, LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
ألمانيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG, SG, LG, SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
غانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5	
اليونان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG, LG, SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
غرينادا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	...	الحكومة المركزية	البنك المركزي	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
غواتيمالا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
غينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي و MEP	٢٠٢٣	BPM 6	
غينيا-بيساو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
غيانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG, SS, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
هايتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 5	
هندوراس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG, LG, SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5	
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6	
هنغاريا	MEP و NSO	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG, LG, SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
آيسلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG, SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
الهند	MoF وخبراء الصندوق	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	CG, LG, SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6	
إندونيسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6	
إيران	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 5	
العراق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6	
آيرلندا	MoF و NSO	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG, LG, SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6	

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
إسرائيل	وزارة المالية و/أو الخزانة ومكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
اليابان	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
كازاخستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
ليبيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 5
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	GAD و NSO	٢٠٢٣	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
ملديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
مالطا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,SG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجبيل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٣	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ميانمار	خبراء الصندوق	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	CG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٤	BPM 6
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

صندوق النقد الدولي | إبريل ٢٠٢٥ ١١٩

الجدول زاي – توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
نيجيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الزويج	MoF و NSO	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
عُمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
باكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6
بالاو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	...	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
بنما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
بابوا غينيا الجديدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
باراغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بيرو	MoF و CB	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
الفلبين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بولندا	MoF و NSO	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
البرتغال	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣		٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤
بورتو ريكو	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق
قطر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية وخبراء الصندوق	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
رومانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
روسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
رواندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
ساموا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
سان مارينو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	...	الحكومة المركزية	الاستحقاق	أخرى	٢٠٢٢	BPM 6
سان تومي وبرينسيبي	وزارة المالية والجمارك	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
المملكة العربية السعودية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
السنگال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 6
صربيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سيشيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سيراليون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سنغافورة	MoF و NSO	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
الجمهورية السلوفاكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سلوفينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
جزر سليمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
الصومال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 5
جنوب إفريقيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
جنوب السودان	MoF و MEP	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	MoF, NSO, MEP, and IMF Staff	٢٠٢٣	BPM 6
إسبانيا	MoF و NSO	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سري لانكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢		١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
سانت كيتس ونيفس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

صندوق النقد الدولي | إبريل ٢٠٢٥ ١٢١

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

مالية الحكومة				ميزان المدفوعات				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
سانت لوسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
سانت فنسنت وجزر غرينادين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سورينام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٩	BPM 5
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,BCG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تيمور-ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	NSO و CB	٢٠٢٣/٢٠٢٤	BPM 6
ترينيداد وتوباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS,other	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	. . .	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	MEP و CB	٢٠٢٣	BPM 6
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	BCG,NFPC,SS,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
فييتنام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الضفة الغربية وغزة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	MoF و CB	٢٠٢٣	BPM 6

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NAO = مكتب التدقيق الوطني؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبينة على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

^٤ BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.

^٥ المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

^٦ مَحْفُض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرتأى أن تنفيذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المختارة. (راجع أيضاً الجداول من «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^{١١}

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنات السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ التي نشرتها حكومة الكومنولث وموازنات السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ التي نشرتها كل حكومة من حكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات

^١ تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج المحتمل، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة لخبراء صندوق النقد الدولي إلى أحدث خطط السلطات على المدى المتوسط، وهي مُعدّلة لتعكس الفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق وتفترض وضع بعض القيود المعتدلة على النفقات في الأجل المتوسط تماشياً مع الأنماط التاريخية. بلجيكا: تستند التوقعات إلى خطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٤، وتقارير لجنة المراقبة البلجيكية، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: توقعات المالية العامة تمثل انعكاساً للسياسات الحالية والمتوقعة.

كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من البيان الاقتصادي في خريف ٢٠٢٤ لحكومة كندا، وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات. وأجرى خبراء الصندوق بعض التعديلات على هذه التنبؤات، بما في ذلك ما يتعلق بالاختلافات في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن توقعات خبراء صندوق النقد الدولي كذلك أحدث بيانات صادرة عن الحسابات الاقتصادية الوطنية» التابع لجهاز الإحصاءات الكندي، بما في ذلك نتائج الموازنة ربع السنوية الفيدرالية والخاصة بالمقاطعات والأقاليم الكندية.

شيلي: تستند التوقعات المالية إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء التوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي.

الصين: تتضمن التوقعات المالية للخبراء ميزانية عام ٢٠٢٥ وكذلك تقديرات التمويل من خارج الميزانية.

كولومبيا: تستند التوقعات المالية إلى سياسات السلطات وتوقعاتها التي تنعكس في خطة التمويل لعام ٢٠٢٥ وإطار المالية العامة متوسط الأجل للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٥، والمعدل انعكاساً للفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي. وتعكس الميزانية الكلية للحكومة المركزية لعام ٢٠٢٥ خطة التمويل التي نُشرت في فبراير.

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات

الإطار ألف-١ (تابع)

إندونيسيا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أحدث ميزانية، والاستيفاء باستخدام إجمالي الناتج المحلي الاسمي المتوقع (ومكوناته حسب الحاجة) مع الحكم التقديري الذي يعكس سياسات السلطات بشأن الإنفاق والإيرادات على المدى المتوسط.

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٥.

إسرائيل: تخضع التوقعات لمخاطر كبيرة نظرا لعدم إمكانية توقع تأثير الصراع وتأثيره على الاقتصاد. والتوقعات للمالية العامة خاصة بالحكومة العامة وتأخذ في حسابها ميزانية ٢٠٢٥.

إيطاليا: تسترشد تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في الخطة المالية-الهيكلية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٩ والحسابات القومية المحدث. ويدرج رصيد سندات التوفير البريدي التي حل آجال استحقاقها ضمن توقعات الديون.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتضمن التنبؤات الموازنة السنوية للسلطات، وأي موازنة تكميلية، وأي موازنة جديدة مقترحة، وخطة المالية العامة متوسطة الأجل، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٥ بالتقديرات الواردة ضمن المعايير المسبقة لإعداد الموازنة لعام ٢٠٢٥؛ وتفتقر التوقعات لعام ٢٠٢٥ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الميزانية الفيدرالية وقانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستند بميزانية السلطات لعام ٢٠٢٥، واتفاق الائتلاف للحكومة الجديدة، وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية». نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى المستجدات الاقتصادية والمالية في منتصف عام ٢٠٢٤، وبيان سياسة الموازنة لعام ٢٠٢٥.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات عام ٢٠٢٥ المعلومات المتاحة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٥.

التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩).

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٥ وما بعده إلى موازنة ٢٠٢٥، وقانون برمجة الموازنة متعددة السنوات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧، وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن الخطط المالية للسلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات والافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية.

ألمانيا: تستند التوقعات المالية إلى الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي ويفترض حدوث زيادة تدريجية في الإنفاق على البنية التحتية والدفاع في الأجل المتوسط، تماشيا مع نوايا السلطات حسب ما أعلنته. وتفتقر التوقعات كذلك استخدام حيز مالي إضافي تولده إصلاحات القاعدة المالية في ألمانيا («كبح الديون») في مارس ٢٠٢٥.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات التماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة على اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة ٢٠٢٥.

الهند: وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. ولا تغطي بيانات الحكومة العامة سوى الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وتدرج بيانات حكومات الولايات بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءا من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. ويعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تدرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

الإطار ألف-١ (تابع)

تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملة الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم. ويعامل قانون «إيسكوم» لتخفيف أعباء الديون باعتباره بند تحويل رأسمالي أعلى الخط.

إسبانيا: أرقام الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٨ تعكس المنح والقروض المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لسنة ٢٠٢٤ إلى قانون الموازنة الذي وضعته السلطات وخضعت للتحديث في ظل أحدث التنبؤات المرحلية للسلطات. ويُحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليأخذ في حسابه فجوة الناتج.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة على النحو اللازم لضمان اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات القواعد المالية المطبقة في سويسرا. تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات أكتوبر ٢٠٢٤ التي نشرها «مكتب مسؤولية الموازنة»، والبيان الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية بتاريخ يناير ٢٠٢٥ حول الموارد المالية للقطاع العام. وتسترشد توقعات خبراء الصندوق بتنبؤات مكتب مسؤولية الموازنة، وتتضمن تعديلات لمراعاة الاختلافات في الافتراضات. وتنبؤات خبراء الصندوق لا تفترض بالضرورة تنفيذ القواعد المالية في المملكة المتحدة مع نهاية فترة التنبؤات. وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يناير ٢٠٢٥، وتم تعديلها في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «قانون المسؤولية المالية».

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة المعمول به في كل اقتصاد. ويعني هذا، في معظم الحالات،

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكونمونت بورتو ريكو التي تم إعدادها في أكتوبر ٢٠٢٤ واعتمدها «مجلس الرقابة والإدارة المالية». روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مارس ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا، لتسمح باستخدام إيرادات النفط والغاز الاستثنائية التي تجاوزت المستويات القياسية في تمويل العجز الذي سجل ارتفاعاً خلال عام ٢٠٢٢ وكذلك المدخرات المتراكمة في صندوق الرخاء الوطني للغرض نفسه. واستندت ميزانية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ إلى قاعدة معدلة مع فترة انتقالية لمدة سنتين وتحدد إيرادات النفط والغاز المعيارية الثابتة بالروبل عند ٨ تريليون روبل، مقارنة بسعر معياري ثابت للنفط بلغ ٤٠ دولار للبرميل في ظل القاعدة المالية لعام ٢٠١٩. وخلال فترة التحول سمح بارتفاع معدلات العجز إلى مستويات أعلى مما حددته القاعدة المالية، مع مزيد من التمويل من الإيرادات الاستثنائية التي تم ادخارها في وقت سابق. ومع هذا، في أواخر سبتمبر ٢٠٢٣، اقترحت وزارة المالية العودة إلى النسخة السابقة من القاعدة المالية اعتباراً من ٢٠٢٤ لكنها حددت سعراً معياراً للنفط هو ٦٠ دولاراً للبرميل. وستسمح قاعدة المالية العامة الجديدة، التي أصبحت سارية في موازنة ٢٠٢٥، بالإنفاق من إيرادات النفط والغاز المرتفعة، ولكنها تستهدف في الوقت نفسه خفض العجز الهيكلي الأولي.

المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة في السيناريو المرجعي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في ميزانية عام ٢٠٢٥ والتصريحات الرسمية مؤخرًا. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو المرجعي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لتعديلات إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك) وتلك المعلنة من المملكة العربية السعودية بشكل أحادي.

سنغافورة: تستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٤ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢٤. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٥ إلى الموازنة المبدئية المعدة في ١٨ فبراير ٢٠٢٥.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠٢٤ التي يكملها بيان سياسة الموازنة متوسطة الأجل لعام ٢٠٢٤ والمعلومات المأخوذة من اقتراح موازنة عام ٢٠٢٥. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها

الإطار ألف-١ (تتمة)

اليابان: تستند افتراضات السياسة النقدية في اليابان إلى تقييم خبراء الصندوق للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ الآفاق الاقتصادية الكلية الأعم في الحسبان، وعمليات تواصل بنك اليابان، وتوقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشياً مع التوجيهات المسبقة لبنك كوريا. المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب التضخم. من هدف البنك المركزي على مدار فترة التوقعات.

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

روسيا: تفترض توقعات السياسة النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و ٦٪ على المدى المتوسط.

السويد: تتماشى فرضيات السياسة النقدية مع تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

سويسرا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً وتنبؤات التضخم للبنك الوطني السويسري، وتوقعات السوق.

تركيا: تفترض التوقعات المرجعية أن موقف السياسة النقدية سيظل انكماشياً تماشياً مع السياسات المعلنة والمُشاهدة.

المملكة المتحدة: تستند فرضيات السياسة النقدية في المملكة المتحدة إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ بعين الاعتبار الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً، ونتائج النموذج، وتنبؤات بنك إنجلترا وتصريحاته بشأن التضخم، وتوقعات السوق.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشياً مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراج كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم «الافتراضات» في بداية الملحق الإحصائي.

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف. أستراليا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم من المستوى المستهدف. كندا: تعكس التوقعات إلغاء تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي تدريجياً، مع عودة التضخم ببطء إلى النقطة الوسطى المستهدفة مسجلاً ٢٪ في أوائل عام ٢٠٢٥.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

الصين: تتسق فرضيات السياسة النقدية مع ارتفاع التضخم تدريجياً وسد فجوة الناتج في الأجل المتوسط. الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: افتراضات السياسة النقدية للبلدان الأعضاء في منطقة اليورو مستمدة من مجموعة من النماذج (شبه الهيكلية، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وقاعدة تايلور) وتوقعات السوق وتصريحات مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير. هنغاريا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق إلى آراء الخبراء في ضوء التطورات الأخيرة.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

الإطار ألف-٢: تعديل التوقعات الاقتصادية

عُدلت التوقعات الاقتصادية متوسطة المدى للاقتصادات التالية التي يعرضها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بناء على تطورات أسواق السلع الأولية والتجارة الدولية حسب الوضع في ٤ إبريل ٢٠٢٥. وتاريخ آخر تحديث لبيانات كل الاقتصادات متاح في البيانات الوصفية القطرية في موقع قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت.

الجزائر	منطقة اليورو	مدغشقر	رواندا
أندورا	فيجي	ماليزيا	ساموا
أنغولا	فنلندا	ملايف	المملكة العربية السعودية
الأرجنتين	فرنسا	مالطة	سنغافورة
أرمينيا	الغابون	جزر مارشال	الجمهورية السلوفاكية
أستراليا	جورجيا	موريتانيا	سلوفينيا
النمسا	ألمانيا	موريشيوس	جزر سليمان
البحرين	اليونان	المكسيك	جنوب إفريقيا
بنغلاديش	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	مولدوفا	جنوب السودان
بلجيكا	هنغاريا	منغوليا	إسبانيا
بوتسوانا	الهند	الجبل الأسود	سري لانكا
البرازيل	إندونيسيا	موزامبيق	سويسرا
بروناي دار السلام	إيران	ناميبيا	تايوان
بوركينافاسو	العراق	ناورو	تيمور-ليشتي
كمبوديا	آيرلندا	نيبال	تونغا
الكاميرون	إسرائيل	هولندا	تونس
كندا	إيطاليا	نيكاراغوا	تركيا
شيلي	اليابان	النيجر	توفالو
الصين	الأردن	نيجيريا	أوغندا
كولومبيا	كازاخستان	مقدونيا الشمالية	أوكرانيا
جمهورية الكونغو	كينيا	النرويج	الإمارات العربية المتحدة
كوستاريكا	كيريباتي	عمان	المملكة المتحدة
كوت ديفوار	كوريا	باكستان	الولايات المتحدة
كرواتيا	الكويت	بالاو	أوزبكستان
قبرص	جمهورية قبرغيزستان	بيرو	فانواتو
جمهورية التشيك	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الفلبين	فنزويلا
الدانمارك	لاتفيا	بولندا	فيجي
الجمهورية الدومينيكية	ليسوتو	البرتغال	زامبيا
إكوادور	ليتوانيا	قطر	زيمبابوي
مصر	لكسمبرغ	رومانيا	
إستونيا	منطقة مكاو الإدارية الخاصة	روسيا	

قائمة بالجدول^١

الناتج

- الجدول ألف-١: ملخص بيانات الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

التنبؤ المرجعي للمدى المتوسط

- الجدول ألف-١٥: ملخص التنبؤ المرجعي العالمي للمدى المتوسط

^١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة ، حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف - ١: ملخص بيانات الناتج العالمي^١
(التغير السنوي (%))

توقعات			متوسط								
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧
٣,١	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٣,٥	٣,٦	٦,٦	٢,٧-	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٣,٤
العالم											
١,٧	١,٥	١,٤	١,٨	١,٧	٢,٩	٦,٠	٤,٠-	١,٩	٢,٣	٢,٦	١,٣
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	١,٧	١,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٥	٦,١	٢,٢-	٢,٦	٣,٠	٢,٥	١,٥
الولايات المتحدة											
١,١	١,٢	٠,٨	٠,٩	٠,٤	٣,٥	٦,٣	٦,٠-	١,٦	١,٨	٢,٦	٠,٧
منطقة اليورو											
٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,١	١,٥	٠,٩	٢,٧	٤,٣-	٠,٤-	٠,٦	١,٧	٠,٤
اليابان											
١,٨	١,٨	١,٦	١,٩	١,٥	٣,٤	٦,٥	٤,٠-	١,٩	٢,٥	٣,١	٢,٢
اقتصادات متقدمة أخرى ^٢											
٤,٠	٣,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٧	٤,١	٧,٠	١,٧-	٣,٧	٤,٧	٤,٨	٥,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
المجموعات الإقليمية											
٤,٥	٤,٦	٤,٥	٥,٣	٦,١	٤,٧	٧,٨	٠,٥-	٥,٤	٦,٤	٦,٦	٧,٦
آسيا الصاعدة والنامية											
٢,٥	٢,١	٢,١	٣,٤	٣,٦	٠,٥	٧,١	١,٨-	٢,٥	٣,٧	٤,٢	٢,٦
أوروبا الصاعدة والنامية											
٢,٦	٢,٤	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٤,٢	٧,٤	٦,٩-	٠,٢	١,١	١,٤	٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٤	٢,٢	٥,٥	٤,٤	٢,٢-	١,٩	٢,٧	٢,٦	٤,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٤,٥	٤,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٤,١	٤,٧	١,٥-	٣,٢	٣,٣	٣,٠	٤,٧
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٣,٠	٣,١	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٥,٣	٤,١	٣,٨-	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٣,٩
الوقود											
٤,١	٤,٠	٣,٨	٤,٤	٤,٩	٤,٠	٧,٤	١,٥-	٤,٢	٥,٢	٥,٣	٥,٥
غير الوقود											
٣,١	٣,٦	٣,٥	١,٢	٠,٦	٣,٤	٧,٥	٦,١-	٠,٨	١,٦	٢,٨	٣,٤
منها: منتجات أولية											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٤,٨	٤,٤	٤,٠	٤,٢	٥,٠	٥,١	٦,٩	٣,٦-	٣,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٥
اقتصادات المركز المدين الصافي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت											
٤,٨	٤,٤	٣,٦	٣,٠	٣,٢	١,٠	٣,٩	٠,٨-	٣,٣	٣,٦	٤,٠	٣,٧
جدولة ديونها في ٢٠١٩-٢٠٢٣											
المجموعات الأخرى											
١,٤	١,٥	١,٢	١,١	٠,٦	٣,٧	٦,٤	٥,٥-	٢,٠	٢,٣	٣,٠	٠,٩
الاتحاد الأوروبي											
٣,٦	٣,٤	٢,٦	١,٨	٢,١	٥,٥	٤,٢	٢,٤-	١,٣	٢,١	٢,٢	٣,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
٣,٩	٣,٨	٣,٧	٤,٣	٤,٧	٤,١	٧,٢	١,٩-	٣,٦	٤,٧	٤,٨	٥,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات											
٥,٣	٥,٢	٤,٢	٤,٠	٤,١	٤,٧	٤,٣	٠,٣-	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٥
متوسطة الدخل											
البلدان النامية منخفضة الدخل											
للتذكرة											
معدل النمو الوسيط											
١,٨	١,٨	١,٦	١,٢	١,٤	٣,٢	٦,٥	٣,٩-	٢,١	٢,٨	٣,٠	١,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٦	٤,٥	٤,٨	٣,٦-	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٤,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٢,٨	٣,٠	٢,٩	٣,٣	٣,٢	٤,٦	٤,٩	٥,٢-	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٣,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل											
٤,٩	٤,٧	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٨	١,١-	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٥,٠
البلدان النامية منخفضة الدخل											
نصيب الفرد من الناتج ^٣											
١,٤	١,٢	٠,٩	١,٢	٠,٩	٢,٤	٥,٨	٤,٤-	١,٥	١,٨	٢,١	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٩	٢,٨	٢,٧	٣,٧	٣,٦	٣,١	٥,٩	٣,١-	٢,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٣,٢	٣,١	٣,٠	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٦,٦	٢,٩-	٢,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل											
٣,٠	٢,٨	١,٩	٣,٠	١,٦	٢,٣	١,٧	٢,٧-	٢,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل											
معدل النمو العالمي على أساس أسعار											
٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٨	٢,٩	٣,٣	٦,٤	٣,٠-	٢,٦	٣,٢	٣,٤	٢,٤
الصرف السائدة في السوق											
قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات											
الأمريكية)											
١٤٤,٥٧٦	١١٩,٠٩٥	١١٣,٧٩٦	١١٠,٥٤٩	١٠٦,٤٣٢	١٠١,٩٤٨	٩٧,٨٤٤	٨٥,٧٦٤	٨٨,٠٢٧	٨٦,٧٧٢	٨١,٧١٦	٧١,٠٩٨
بأسعار الصرف السائدة في السوق											
٢١٥,٦٩٧	٢١٧,٥٩٤	٢٠٦,٨٧٨	١٩٦,١٢٦	١٨٥,٥٧٦	١٧٣,٢٣٠	١٥٦,١٧٩	١٣٩,٥٨٢	١٣٩,٨٧٤	١٣٢,٠٥٤	١٢٤,١٣٠	٩٦,٤٥٠
على أساس تعادل القوى الشرائية											

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

^٣ نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي^١
(التغير السنوي %)

	متوسط			توقعات			من ربع عام رابع إلى آخر ^٢	
	٢٠١٦-٢٠١٧			٢٠٢٥			توقعات	
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١,٣	٢,٦	٢,٣	١,٩	٤,٠-	٦,٠	٢,٩	١,٧
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	٢,٦	٢,٣	١,٩	٤,٠-	٦,٠	٢,٩	١,٧
الولايات المتحدة	١,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٢-	٦,١	٢,٥	٢,٨
منطقة اليورو	٠,٧	٢,٦	١,٨	١,٦	٦,٠-	٦,٣	٣,٥	٠,٩
ألمانيا	١,٣	٢,٧	١,١	١,٠	٤,١-	٣,٧	١,٤	٠,٢-
فرنسا	٠,٨	٢,٣	١,٦	٢,١	٧,٦-	٦,٨	٢,٦	١,١
إيطاليا	٠,٦-	١,٦	٠,٨	٠,٤	٨,٩-	٨,٩	٤,٨	٠,٧
إسبانيا	٠,٤	٢,٩	٢,٤	٢,٠	١٠,٩-	٦,٧	٢,٧	٣,٢
هولندا	١,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٣	٣,٩-	٦,٣	٥,٠	١,٠
بلجيكا	١,٢	١,٥	١,٩	٢,٤	٤,٨-	٦,٢	٤,٢	١,٠
أيرلندا	٣,٣	١٠,٠	٧,٥	٥,٠	٧,٢	١٦,٣	٨,٦	١,٢
النمسا	١,١	٢,٣	٢,٥	١,٨	٦,٣-	٤,٨	٥,٣	١,٢-
البرتغال	٠,١-	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٨,٢-	٥,٦	٧,٠	١,٩
اليونان	٢,٧-	١,٥	٢,١	٢,٣	٩,٢-	٨,٧	٥,٧	٢,٣
فنلندا	٣,٣	٣,٣	١,٢	١,٣	٢,٥-	٢,٧	٠,٨	٠,١-
الجمهورية السلوفاكية	٣,١	٢,٩	٤,١	٢,٣	٢,٦-	٥,٧	١,٤	٢,٠
كرواتيا	٠,١	٣,٣	٢,٩	٣,١	٨,٣-	١٢,٦	٧,٣	٣,٣
ليتوانيا	٢,١	٤,٧	٤,٨	٤,٧	٠,٠	٦,٤	٢,٥	٢,٧
سلوفينيا	٠,٨	٥,٢	٤,٤	٣,٥	٤,١-	٢,٧	٢,٧	١,٦
لكسمبرغ	٢,٤	١,٣	١,٦	٢,٧	٠,٥-	٦,٩	١,١-	٠,٧-
لاتفيا	٠,٦	٣,٤	٤,٣	٠,٧	٣,٥-	٦,٩	١,٨	٢,٩
إستونيا	٠,٩	٥,٦	٣,٧	٣,٧	٢,٩	٧,٢	٠,١	٢,٠-
قبرص	٠,٧	٥,٨	٦,٣	٥,٩	٣,٢-	١١,٤	٢,٦	٣,٤
مالطة	٤,٧	١٣,٠	٧,٢	٤,١	٣,٤-	١٣,٣	٤,٣	٦,٠
اليابان	٠,٤	١,٧	٠,٦	٠,٤-	٤,٢-	٢,٧	٠,٩	١,٥
المملكة المتحدة	١,٢	٢,٧	١,٤	١,٦	١٠,٣-	٨,٦	٠,٤	١,١
كوريا	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٣	٠,٧-	٤,٦	٢,٧	١,٤
كندا	١,٥	٣,٠	٢,٧	١,٩	٥,٠-	٦,٠	٤,٢	١,٥
أستراليا	٢,٨	٢,٤	٢,٨	١,٩	٢,٠-	٥,٤	٢,١	١,٠
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٣	٣,٧	٢,٩	٣,١	٣,٤	٦,٧	٢,١	٤,٣
سويسرا	٥,١	٤,٥	٣,٥	١,٣	٣,٨-	٩,٨	٤,١	١,٨
سنغافورة	١,٨	١,٤	٢,٩	١,٢	٢,٣-	٥,٦	٣,١	٠,٧
السويد	١,٦	١,٨	١,٩	٢,٥	٢,٠-	١,٥	٠,١-	١,٠
الجمهورية التشيكية	١,٦	٥,٢	٢,٨	٣,٦	٥,٣-	٤,٠	٢,٨	١,١
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	١,٢	٢,٥	٠,٨	١,١	١,٣-	٣,٩	٣,٢	٢,١
إسرائيل ^٣	٣,٠	٣,٨	٢,٨	١,٧-	٦,٥	٣,٧-	٣,٢	٢,٥
النرويج	٢,٩	٤,٣	٤,٠	٣,٧	٢,٠-	٩,٤	١,٨	٠,٩
الدانمرك	٠,٦	٣,١	١,٩	١,٨	١,٥	٧,٤	٢,٥	٣,٧
نيوزيلندا	٢,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٠	١,٣-	٥,٧	٢,٩	١,٨
بورتوريكو	١,٠-	٢,٩-	٤,٤-	١,٧	٤,٢-	٠,٤	٢,٦	٠,٦
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٥,٤	٩,٩	٦,٤	٥٤,٣-	٢,٦-	٢٣,٥	١٩,٦-	٧٥,١
آيسلندا	١,٩	٤,٢	٤,٩	١,٩	٦,٩-	٥,٠	٥,٦	٠,٥
أندورا	١,٣-	٠,٣	١,٦	٢,٠	١١,٢-	٨,٣	٩,٦	٢,٦
سان مارينو	٢,٣-	٠,٣	١,٥	٢,٠	٦,٨-	١٤,٤	٧,٩	٠,٧
للتذكرة								
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	٢,٤	٢,١	١,٧	٤,٢-	٥,٨	٢,٦	١,٩
الطلب المحلي الكلي الحقيقي	١,٢	٢,٦	٢,٣	٢,١	٣,٩-	٦,٠	٣,٤	١,١
الاقتصادات المتقدمة	١,٤	٢,٦	٢,٣	٢,٦	١,٩-	٧,١	٢,٣	٣,١
منطقة اليورو	٠,٤	٢,٣	١,٩	٢,٤	٥,٧-	٥,١	٣,٨	٠,١
ألمانيا	١,٢	٢,٦	٢,٠	١,٦	٣,٢-	٣,٠	٢,٨	٠,٤
فرنسا	١,٠	٢,٣	١,٤	٢,٠	٦,٣-	٦,٠	٢,٩	٠,٣
إيطاليا	٠,٨-	١,٦	١,٠	٠,٢-	٨,٣-	٩,٢	٥,٥	٠,٤
إسبانيا	٠,٥-	٣,١	٣,٢	١,٦	٩,٠-	٧,٠	٣,٩	١,٧
اليابان	٠,٤	١,١	٠,٦	٠,٠	٣,٣-	١,٧	١,٥	٠,٢
المملكة المتحدة	١,٥	٢,٢	٠,٩	١,٩	١١,٥-	٩,١	٥,١	٢,٤
كندا	١,٨	٢,١	٢,٧	١,١	٦,١-	٧,٠	١,٥	١,٥
اقتصادات متقدمة أخرى ^٤	٢,٦	٢,٦	٢,٧	١,٧	٢,٤-	٦,١	٣,٧	٠,٧
للتذكرة								
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	٢,٣	٢,٢	١,٨	٣,٩-	٦,٢	٣,١	١,٩

^١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.

^٢ من الربع الرابع في العام السابق.

^٣ راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧
الإنفاق الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٣	١,٥	١,٧	١,٧	٤,١	٦,١	٥,٤-	١,٦	٢,١	٢,٣	١,٧	١,٣
١,٢	٢,٠	٢,٨	٢,٥	٣,٠	٨,٨	٢,٥-	٢,١	٢,٧	٢,٦	٢,٥	١,٧
١,٢	١,٠	١,٠	٠,٥	٥,٠	٤,٧	٧,٨-	١,٤	١,٤	١,٨	١,٠	٠,٥
١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٤-	٥,٦	٢,٣	٦,٨-	١,٧	١,٤	١,٥	٠,٧	٠,٩
١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٣,٢	٥,٣	٦,٥-	١,٧	١,١	١,٦	١,٠	١,١
٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٥,٣	٥,٨	١٠,٦-	٠,٠	٠,٥	١,٢	٠,٣	٠,٣-
٢,٠	٢,٢	٢,٩	١,٨	٤,٨	٧,١	١٢,١-	١,١	١,٧	٣,١	١,٣	٠,٢-
٠,٨	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٢,١	٠,٧	٤,٤-	٠,٦-	٠,٢	١,١	٠,١	٠,٤
١,٤	١,٣	٠,٦	٠,٥	٧,٤	٧,٢	١٣,١-	١,١	٢,٠	١,٨	٠,٩	١,٥
٢,١	٢,٢	٢,٤	١,٩	٥,٥	٥,٨	٦,٣-	١,٦	٢,٦	٣,٧	٢,١	٢,٥
١,٨	١,٦	١,٦	٢,٥	٤,٦	٤,٦	٥,٣-	٢,٠	٣,٠	٣,٠	١,٩	٢,٦
الاقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكيرة											
١,٢	١,٥	١,٧	١,٦	٣,٨	٦,٤	٥,٠-	١,٥	١,٩	٢,١	١,٦	١,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٣	٢,٠	٢,٦	١,٩	٠,٦	٣,٤	٢,٢	٣,٠	١,٦	٠,٨	١,٩	١,٢
١,٣	٢,١	٢,٥	٢,٩	١,١-	٠,٤	٣,٠	٣,٩	١,٤	٠,١-	١,٦	٠,٤
١,٤	١,٧	٢,٨	١,٤	١,١	٤,٤	١,٢	١,٩	١,٠	١,٢	١,٨	١,٢
٢,٣	٢,٤	٣,٥	٠,١-	٠,١	٣,٤	٤,٩	٢,٩	١,٠	١,٦	٢,٢	٢,٣
٠,٩	١,٤	٢,١	٠,٨	٢,٦	٦,٦	٤,٣-	١,١	٠,٨	١,٧	١,٣	١,٦
٠,٤-	٠,٣-	١,١	٠,٦	٠,٨	٢,٣	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٤-
٢,٤	٢,٩	٤,١	٥,٢	٠,٦	٣,٦	٣,٥	٢,٢	٢,١	١,٠	٢,٨	١,١
١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٣-	١,٤	٣,٤	٢,٤	١,٩	١,٠	٠,١	١,٣	١,٥
١,٤	٣,٦	٣,٠	١,٦	٠,٦	١٤,٣	٦,٨-	٤,٠	٠,٦	٠,٦	٢,٢	١,١
٠,٤	٤,٠	٣,٢	٢,٢	٣,٢	٥,٦	١,٣	١,١	٣,١	٢,١	٢,٦	١,٦
١,٨	٢,٠	٣,٢	١,٤	٢,٨	٤,٦	٤,٧	٣,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٠	٢,٩
الاقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكيرة											
١,٢	٢,٠	٢,٤	١,٨	٠,١	٣,٠	١,٦	٢,٩	١,٢	٠,٤	١,٦	٠,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٣	١,٧	١,٥	٢,٠	٢,١	٦,٠	٣,٠-	٣,٢	٣,٣	٤,٠	٢,٣	٠,٨
٣,٤	١,٨	٤,٣	٣,٢	٢,٠	٥,٤	٠,٨-	٢,٩	٥,٠	٤,٣	٣,١	١,٢
١,٦	١,٤	١,٩-	١,٧	٢,٠	٣,٨	٥,٧-	٧,١	٣,٢	٣,٩	١,٧	٠,٣-
١,٢	٠,٤-	٢,٧-	١,٢-	٠,٢-	٠,٦	٣,٠-	٢,٠	٣,٦	٢,٦	٠,٢	١,٥
٠,٤	٠,٨-	١,٥-	٠,٨	٠,١	٩,٦	٦,٢-	٤,٢	٣,٤	٤,١	١,٣	٠,٢
٢,٤	١,٧	٠,٥	٩,٠	٧,٤	٢١,٥	٧,١-	١,٦	٣,٣	٣,٣	٤,١	٢,٨-
٢,٠	٤,٩	٣,٠	٢,١	٣,٣	٢,٦	٨,٩-	٤,٩	٦,٥	٦,٨	٢,٦	٣,١-
٠,٢	٠,٤	٠,٣	١,٥	٠,٦-	٠,٥	٣,٧-	٠,٥	٠,٦	١,٦	٠,١	٠,٣-
٢,٢	١,٦	١,٥	٠,٣	٥,١	٧,٦	٩,٧-	٢,١	٠,٥-	٣,٥	١,٣	١,٦
١,٨	٤,٣	٠,١	١,٦-	١,٢-	٨,٨	٣,٨-	٠,٨	٢,٤	٢,٣	١,٤	٠,٦
٢,١	١,٤	١,٣	٠,٢	٢,٥	٩,١	١,٠-	٠,٩	٢,٢	٤,٧	٢,٣	٢,٥
الاقتصادات متقدمة أخرى ^١											
للتذكيرة											
٢,٣	١,٣	٢,٠	٢,٣	١,٨	٦,٠	٣,٠-	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٢,٢	٠,٧
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧	
١,٥	١,٧	١,٨	١,٨	٣,٠	٥,٦	٣,٥-	٢,٣	٢,٢	٢,٤	١,٩	١,٢	الطلب المحلي النهائي
١,٧	٢,٠	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٦,٩	١,٤-	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٥	١,٤	الاقتصادات المتقدمة
١,٣	١,٢	٠,٨	١,٠	٣,٤	٤,٤	٥,٣-	٢,٧	١,٧	٢,١	١,٣	٠,٥	الولايات المتحدة
١,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٥-	٣,٠	٢,٢	٣,٤-	٢,٠	١,٨	١,٨	٠,٩	١,٣	منطقة اليورو
٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٢,٣	٦,٦	٥,٩-	٢,١	١,٥	٢,٢	١,١	١,٠	ألمانيا
٠,٩	٠,٧	٠,٦	٢,٣	٤,٨	٨,٠	٧,٨-	٠,٢	٠,٩	١,٤	١,١	٠,٨-	فرنسا
٢,٠	٢,٩	٣,٢	٢,٦	٣,٦	٥,٤	٨,٤-	٢,١	٢,٧	٣,٤	١,٩	٠,٦-	إيطاليا
٠,٧	١,١	٠,٣	٠,٨	١,٢	١,٣	٢,٩-	٠,٢	٠,٥	١,٠	٠,٤	٠,٤	إسبانيا
١,٥	١,٩	١,٣	٠,٧	٥,٥	٨,٧	١١,٣-	١,٨	١,٣	١,٩	١,٢	١,٤	اليابان
١,٧	٢,٠	٢,٠	١,١	٣,٣	٦,٤	٤,١-	١,٣	٢,٧	٣,٣	١,٩	١,٩	المملكة المتحدة
١,٨	١,٦	١,٩	١,٦	٣,٦	٥,٧	٢,٣-	١,٩	٢,٤	٣,٤	٢,٢	٢,٦	كندا
												اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
١,٤	١,٦	١,٩	١,٨	٢,٧	٥,٨	٣,٤-	١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٨	١,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
												بناء المخزون ^٢
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	٠,٤	٠,٣-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٤-	٠,٦	٠,٣	٠,٥-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الولايات المتحدة
٠,٠	٠,١	٠,٣-	٠,٩-	٠,٥	٠,٧	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	منطقة اليورو
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,١	٠,٤-	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,١-	ألمانيا
٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٦	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٠,١-	٠,٢	٠,١-	٠,٠	فرنسا
٠,٢	٠,٠	٠,١-	٢,٠-	٠,٧	١,١	٠,٥-	٠,٤-	٠,١	٠,٢	٠,١-	٠,٠	إيطاليا
٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٩-	٠,٤	١,٧	٠,٦-	٠,٤-	٠,٤	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	إسبانيا
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٢	٠,٥	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	اليابان
٠,٢-	٠,١	٠,٢	٠,٩-	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٤	٠,٠	٠,٠	المملكة المتحدة
٠,٠	٠,٧-	٠,٤-	١,٢-	١,٨	١,١	٠,٧-	٠,٢-	٠,٠	٠,٩	٠,١	٠,١-	كندا
٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣	٠,٤	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١-	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٥	٠,٤	٠,٤-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
												الميزان الخارجي ^٢
٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٦	٠,٤-	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥	٠,٤-	١,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,١	الولايات المتحدة
٠,١-	٠,٤-	٠,٤	٠,٣	٠,٢-	١,٤	٠,٦-	٠,٦-	٠,١-	٠,٤	٠,١	٠,٣	منطقة اليورو
٠,٣-	١,٠-	٠,٥-	٠,١	١,٢-	٠,٩	١,١-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٣	٠,٤-	٠,٢	ألمانيا
٠,١	٠,١	٠,٨	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	١,٣-	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٢-	فرنسا
٠,٢-	٠,٢-	٠,٣	٠,٥	٠,٥-	٠,٠	٠,٩-	٠,٧	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٢	إيطاليا
٠,١-	٠,٣-	٠,٤	١,٢	٢,٥	٠,٣-	٢,٢-	٠,٣	٠,٧-	٠,١-	٠,١	١,٠	إسبانيا
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	٠,٥-	١,١	٠,٩-	٠,٥-	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٠	اليابان
٠,١-	٠,٨-	١,٣-	٠,٣	٠,٣-	٠,٩-	١,٨	٠,٣-	٠,١-	١,٠	٠,١-	٠,٣-	المملكة المتحدة
٠,١-	٠,١	٠,٠	١,٦	١,٠-	١,٧-	٠,٣	٠,٨	٠,٠	١,١-	٠,١-	٠,٤-	كندا
٠,٣	٠,٣	٠,٥	١,٢	٠,٦-	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٣	٠,٤	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
٠,٠	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧	
٤,٥	٤,٦	٤,٥	٥,٣	٦,١	٤,٧	٧,٨	٠,٥-	٥,٤	٦,٤	٦,٦	٧,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٦,٦	٦,٥	٣,٨	٤,٢	٥,٨	٧,١	٦,٩	٣,٤	٧,٩	٧,٣	٦,٦	٦,٢	بنغلاديش
٥,٥	٧,٠	٧,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٨	٣,٣-	٢,٥-	٤,٦	٣,٥	٥,٩	٧,٤	بوتان
٣,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٩	١,٤	١,٦-	١,٦-	١,١	٣,٩	٠,١	١,٣	٠,٤-	بروني دار السلام
٥,٢	٣,٤	٤,٠	٦,٠	٥,٠	٥,١	٣,١	٣,٦-	٧,٩	٨,٨	٨,١	٧,٣	كمبوديا
٣,٤	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٤	٣,١	٨,٦	٢,٣	٦,١	٦,٨	٦,٩	٩,٠	الصين
٣,٢	٢,٨	٢,٦	٣,٧	٧,٥	١٩,٨	٤,٩-	١٧,٠-	٠,٦-	٣,٨	٥,٤	٢,٣	فيجي
٦,٥	٦,٣	٦,٢	٦,٥	٩,٢	٧,٦	٩,٧	٥,٨-	٣,٩	٦,٥	٦,٨	٦,٨	الهند ^١
٥,١	٤,٧	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٣,٧	٢,١-	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٨	إندونيسيا
٢,١	٣,٢	٣,٩	٥,٣	٢,٧	٤,٦	٨,٥	١,٥-	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٧	كيريباتي
٢,٠	٢,٠	٢,٥	٤,٣	٣,٧	٢,٣	٢,١	٠,٤-	٤,٧	٦,٢	٦,٩	٧,٧	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٠	٣,٨	٤,١	٥,١	٣,٦	٨,٩	٣,٣	٥,٥-	٤,٤	٤,٨	٥,٨	٤,٨	ماليزيا
٤,٠	٤,٣	٤,٥	٥,١	٤,٧	١٣,٨	٣٧,٥	٣٢,٩-	٧,٣	٨,٧	٧,١	٥,٠	ملديف
١,٦	٤,١	٢,٥	٢,٨	٣,٩-	١,١-	١,٢	٢,٨-	١٠,٥	٥,٥	٣,٦	١,٠	جزر مارشال
٠,٧	١,٥	١,١	٠,٧	٠,٥	٢,٩-	٣,١	٢,٠-	٣,٤	٠,٥	٢,٣	٠,٠	ميكرونيزيا
٥,٠	٥,٩	٦,٠	٤,٩	٧,٤	٥,٠	١,٦	٤,٦-	٥,٦	٧,٧	٥,٦	٧,٤	منغوليا
١,٨	٢,١	١,٩	١,١-	١,٠	٤,٠	١٢,٠-	٩,٠-	٦,٦	٦,٣	٦,١	٧,٠	ميانمار
١,٨	١,٦	٢,٠	١,٨	٠,٦	٣,٠	٧,٢	٢,٠	٨,٥	١,٢-	٦,٠-	٥,٠	ناورو
٥,٠	٥,٥	٤,٠	٣,١	٢,٠	٥,٦	٤,٨	٢,٤-	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٤,١	نيبال
٢,٢	٣,٥	٥,٧	٧,١	١,٤	٠,٨-	١١,٩-	٦,٠-	٠,٣	٠,٤-	٣,٤-	٠,٥	بالاو
٣,١	٣,٥	٤,٦	٣,٧	٣,٨	٥,٧	٠,٥-	٣,٢-	٤,٥	٠,٣-	٣,٥	٥,٩	بابوا غينيا الجديدة
٦,٣	٥,٨	٥,٥	٥,٧	٥,٥	٧,٦	٥,٧	٩,٥-	٦,١	٦,٣	٦,٩	٥,٧	الفلبين
٢,٠	٢,٦	٥,٤	٩,٤	٩,٢	٥,٤-	٧,٠-	٣,١-	٤,٥	٠,٦-	١,٤	١,٨	ساموا
٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٧	٢,٤	٢,٦	٣,٤-	١,٧	٢,٧	٣,١	٤,٣	جزر سليمان
...	٥,٠	٢,٣-	٧,٣-	٤,٢	٤,٦-	٠,٢-	٢,٣	٦,٥	٦,١	سري لانكا ^١
٢,٤	١,٦	١,٨	٢,٥	٢,٠	٢,٦	١,٥	٦,١-	٢,١	٤,٢	٤,٢	٣,٢	تايلند
٣,٠	٣,٢	٣,٤	٤,١	٢,٤	٤,٠	٣,٠	٨,٥-	٢,٧	٠,٥-	٣,٢-	٦,٥	تيمور-ليشتي ^٢
١,٢	٢,٣	٢,٧	٢,١	٢,١	٢,٣-	٠,٤	١,٨	٠,٢-	٠,٧	٣,٢	١,٥	تونغا
١,٧	٢,٣	٢,٨	٣,٣	٧,٩	٢,٤-	٠,٦-	٣,٧-	١٣,٤	١,٧	٣,٣	٢,٩	توفالو
٢,٢	٢,١	١,٤	٠,٩	٢,١	٥,٢	١,٦-	٥,٠-	٣,٢	٢,٩	٤,٤	٢,٧	فانواتو
٥,٣	٤,٠	٥,٢	٧,١	٥,١	٨,٥	٢,٦	٢,٩	٧,٤	٧,٥	٦,٩	٦,٢	فييتنام
٢,٥	٢,١	٢,١	٣,٤	٣,٦	٠,٥	٧,١	١,٨-	٢,٥	٣,٧	٤,٢	٢,٦	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٣,٩	٤,٨	٩,٠	٣,٣-	٢,١	٤,٠	٣,٨	٣,٣	ألبانيا
٠,٨	٢,٠	٢,٨	٤,٠	٤,١	٤,٥-	٢,٣	٠,٧-	١,٤	٣,١	٢,٥	٣,٠	بيلاروس
٣,٠	٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٠	٤,٢	٧,٤	٣,٠-	٢,٩	٣,٨	٣,٢	٢,٠	البوسنة والهرسك
٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٨	١,٩	٤,٠	٧,٨	٣,٢-	٣,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٠	بلغاريا
٣,٠	٢,٦	١,٤	٠,٥	٠,٨-	٤,٣	٧,٢	٤,٣-	٥,١	٥,٦	٤,١	٠,٨	هنغاريا
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٤,١	٤,٣	١٠,٧	٥,٣-	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٤,٨	كوسوفو
٥,٠	٢,٥	٠,٦	٠,٥	١,٢	٤,٦-	١٣,٩	٨,٣-	٣,٦	٤,١	٤,٢	٣,٤	مولدوفا
٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٠	٦,٣	٦,٤	١٣,٠	١٥,٣-	٤,١	٥,١	٤,٧	٢,٢	الجبل الأسود
٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٨	٤,٥	٤,٧-	٣,٩	٢,٩	١,١	٣,٠	مقدونيا الشمالية
٢,٧	٣,١	٣,٢	٢,٩	٠,١	٥,٣	٦,٩	٢,٠-	٤,٦	٦,٢	٥,٢	٣,٦	بولندا
٣,٥	٢,٨	١,٦	٠,٩	٢,٤	٤,٠	٥,٥	٣,٧-	٣,٩	٦,١	٨,٢	٢,٣	رومانيا
١,٢	٠,٩	١,٥	٤,١	٤,١	١,٤-	٥,٩	٢,٧-	٢,٢	٢,٨	١,٨	١,٨	روسيا
٤,٠	٤,٢	٣,٥	٣,٩	٣,٨	٢,٦	٧,٩	١,٠-	٤,٨	٤,٦	٢,٤	١,٤	صربيا
٤,١	٣,٢	٢,٧	٣,٢	٥,١	٥,٥	١١,٤	١,٩	٠,٨	٣,٠	٧,٥	٤,٧	تركيا
٤,١	٤,٥	٢,٠	٣,٥	٥,٣	٢٨,٨-	٣,٤	٣,٨-	٣,٢	٣,٥	٢,٤	١,١-	أوكرانيا ^١
٢,٦	٢,٤	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٤,٢	٧,٤	٦,٩-	٠,٢	١,١	١,٤	٢,٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٣	٢,٤	٩,١	٨,٢	١٨,٩-	٣,٢	٦,٧	٢,٧	٠,٤-	أنتيغوا وبربودا
٣,٠	٤,٥	٥,٥	١,٧-	١,٦-	٥,٣	١٠,٤	٩,٩-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٨	٢,٢	الأرجنتين
١,٣	٢,٦	٢,٢	٦,٥	٤,٣	٨,٥	٢٤,١	٢٦,٢-	٢,٢-	٢,٤	٧,٠	٠,٢-	أروبا
١,٥	١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٦	١٠,٨	١٥,٤	٢١,٤-	١,٤-	٢,٦	٢,٨	٠,١-	جزر البهاما
٢,٠	٢,٣	٣,٠	٤,٠	٤,١	١٧,٨	٠,٣-	١٥,١-	٠,٧	١,٢-	٠,١	٠,٥-	بربادوس
٢,٠	٢,٥	٣,٢	٨,٢	١,١	٩,٧	١٧,٧	١٣,٩-	٤,٣	١,١	١,٨-	١,٧	بلين
...	٠,٩	١,١	١,٣	٣,١	٣,٦	٦,١	٨,٧-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٥,٠	بوليفيا
٢,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٤,٨	٣,٣-	١,٢	١,٨	١,٣	٢,١	البرازيل
٢,٢	٢,٢	٢,٠	٢,٦	٠,٥	٢,٢	١١,٣	٦,١-	٠,٦	٤,٠	١,٤	٣,٥	شيلي
٢,٨	٢,٦	٢,٤	١,٧	٠,٧	٧,٣	١٠,٨	٧,٢-	٣,٢	٢,٦	١,٤	٤,١	كولومبيا

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)

(التغير السنوي. %)

	توقعات			متوسط								
	٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تقمة)												
كوستاريكا	٢,٦	٢,٤	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٤,٢	٧,٤	٦,٩-	٠,٢	١,١	١,٤	٢,٤
دومينيكا	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٤,٣	٥,١	٤,٦	٧,٩	٤,٣-	٢,٤	٢,٦	٤,٢	٤,٠
الجمهورية الدومينيكية	٢,٥	٣,٣	٤,٢	٤,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٩	١٦,٦-	٥,٥	٣,٥	٦,٦-	١,٥
إكوادور	٥,٠	٤,٨	٤,٠	٥,٠	٢,٢	٥,٢	١٤,٠	٧,٩-	٤,٩	٧,١	٣,٩	٥,٢
السلفادور	٢,٥	٢,١	١,٧	٢,٠-	٢,٠	٥,٩	٩,٤	٩,٢-	٠,٢	١,٠	٦,٠	٣,٨
غرينادا	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٣,٥	٢,٨	١١,٩	٧,٩-	٢,٤	٢,٤	٢,٢	١,٩
غواتيمالا	٢,٧	٣,٣	٣,٩	٣,٦	٤,٧	٧,٣	٤,٧	١٣,٨-	٠,٧	٤,٤	٤,٤	١,٩
غيانا	٣,٨	٣,٨	٤,١	٣,٧	٣,٥	٤,٢	٨,٠	١,٨-	٤,٠	٣,٤	٣,١	٣,٥
هايتي	١,١	٢٣,٠	١٠,٣	٤٣,٦	٣٣,٨	٦٣,٣	٢٠,١	٤٣,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٧
هندوراس	١,٥	١,٠	١,٠-	٤,٢-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٧	٢,٥	٢,٣
جامايكا	٣,٨	٣,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٦	٤,١	١٢,٦	٩,٠-	٢,٦	٣,٨	٤,٨	٣,٣
المكسيك	١,٦	١,٦	٢,١	٠,٨-	٢,٦	٥,٢	٤,٦	٩,٩-	١,٠	١,٨	٠,٧	٠,٠
نيكاراغوا	٢,١	١,٤	٠,٣-	١,٥	٣,٣	٣,٧	٦,٠	٨,٤-	٠,٤-	٢,٠	١,٩	١,٦
بنما	٣,٥	٣,١	٣,٢	٣,٦	٤,٤	٣,٦	١٠,٥	٢,٢-	٢,٩-	٣,٤-	٤,٦	٤,١
باراغواي	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٧,٦	١٠,٨	١٥,٨	١٧,٧-	٣,٣	٣,٧	٥,٦	٧,٢
بيرو	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٥,٠	٠,٢	٤,٠	٠,٨-	٠,٤-	٣,٢	٤,٨	٤,٧
سانت كيتس ونيفس	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٣,٣	٠,٤-	٢,٨	١٣,٤	١٠,٩-	٢,٢	٤,٠	٢,٥	٥,٥
سانت لوسيا	٢,٦	٢,٢	٢,٠	١,٥	٤,٣	١٠,٥	١,٧-	١٤,٦-	٤,١	٢,١	٠,٠	٢,٧
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١,٥	٢,٤	٣,٠	٣,٨	٢,٢	٢٠,٤	١١,٦	٢٤,٤-	٠,٧-	٢,٩	٣,٤	١,٢
سورينام	٢,٧	٢,٩	٤,٧	٤,٨	٥,٨	٥,٠	٢,٢	٤,٧-	٠,٧	٣,٢	١,٥	٠,٩
ترينيداد وتوباغو	٣,٨	٣,٧	٣,٢	٣,٠	٢,٥	٢,٤	١٦,٠-	١,٢	٤,٩	١,٦	٢,٠	٢,٠
أوروغواي ^١	١,٨	١,١	٢,٤	١,٤	١,٤	١,١	٠,٩-	٨,٩-	٠,٥	١,٠-	٤,٨-	٠,٩
فنزويلا ^١	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٣,١	٠,٧	٤,٥	٥,٨	٧,٤-	٠,٩	٠,٢	١,٧	٤,٤
	...	٥,٥-	٤,٠-	٥,٣	٤,٠	٨,٠	١,٠	٣٠,٠-	٢٧,٧-	١٩,٧-	١٥,٧-	٠,٩-
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣,٧	٣,٥	٣,٠	٢,٤	٢,٢	٥,٥	٤,٤	٢,٢-	١,٩	٢,٧	٢,٦	٤,٠
أفغانستان ^١	٢,٣	٦,٢-	١٤,٥-	٢,٤-	٣,٩	١,٢	٢,٦	٧,٧
الجزائر	٢,٤	٣,٠	٣,٥	٣,٥	٤,١	٣,٦	٣,٨	٥,٠-	٠,٩	١,٤	١,٥	٣,١
أرمينيا	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٩	٨,٣	١٢,٦	٥,٨	٧,١-	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٢,٩
أذربيجان	٢,٥	٢,٥	٣,٥	٤,١	١,٤	٤,٧	٥,٦	٤,٢-	٢,٥	١,٥	٠,٢	٥,٦
البحرين	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٣,٩	٦,٢	٤,٤	٥,٩-	٢,١	٢,١	٥,٠	٤,٣
جيبوتي	٥,٥	٥,٥	٦,٠	٦,٥	٧,٤	٥,٢	٤,٤	١,٢	٥,٥	٤,٨	٥,٥	٥,٥
مصر	٥,٥	٤,٣	٣,٨	٢,٤	٣,٨	٦,٧	٣,٣	٣,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٢	٤,٣
جورجيا	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٩,٤	٧,٨	١١,٠	١٠,٦	٦,٣-	٥,٤	٦,١	٥,٢	٤,٨
إيران	٢,٠	١,١	٠,٣	٣,٥	٥,٠	٣,٨	٤,٧	٣,٣	٣,١-	١,٨-	٢,٨	٢,٤
العراق	٤,١	١,٤	١,٥-	٠,٣	٠,٩	٧,٧	١,٤	١٢,٤-	٥,٦	٢,٦	١,٥-	٦,٧
الأردن	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٣,١	٢,٤	٣,٧	١,١-	١,٨	١,٩	٢,٥	٣,٩
كازاخستان	٣,١	٤,٣	٤,٩	٤,٨	٥,١	٣,٢	٤,١	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٣,٩	٤,٥
الكويت	٢,٢	٢,١	١,٩	٢,٨-	٣,٦-	٥,٩	٢,٣	٤,٨-	٢,٣	٢,٧	٤,٧-	١,٩
جمهورية قيرغيزستان	٥,٣	٥,٣	٦,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٥,٥	٧,١-	٤,٦	٣,٥	٤,٧	٤,٧
لبنان ^١	٧,٥-	٠,٧-	١,٠	٢,٠	٢٤,٦-	٦,٨-	١,٩-	٠,٩	٤,٨
ليبيا	٢,٢	٤,٣	١٧,٣	٠,٦-	١٠,٢	٨,٣-	٢٨,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩	٣٢,٥	٤,٨-
موريتانيا	١,٠	٣,٧	٤,٤	٤,٦	٦,٥	٦,٨	٠,٧	٠,٤-	٣,١	٤,٨	٦,٣	٢,٤
المغرب	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٣,٢	٣,٤	١,٥	٨,٢	٧,٢-	٢,٩	٣,١	٥,١	٣,٧
عمان	٣,٨	٣,٦	٢,٣	١,٧	١,٢	٨,٠	٢,٦	٣,٤-	١,١-	١,٣	٠,٣	٥,٠
باكستان	٤,٥	٣,٦	٢,٦	٢,٥	٠,٢-	٦,٢	٥,٨	٠,٩-	٣,١	٦,١	٤,٦	٣,٥
قطر	٣,٤	٥,٦	٢,٤	٢,٤	١,٤	٤,٢	١,٦	٣,٦-	٠,٧	١,٢	١,٥-	١٠,٠
المملكة العربية السعودية	٣,٣	٣,٧	٣,٠	١,٣	٠,٨-	٧,٥	٥,١	٣,٦-	١,١	٣,٢	٠,٩	٤,١
الصومال	٤,٥	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٢,٨-	٢,٨	١,٤	٩,٥	...
السودان ^١	٤,٥	٨,٨	٠,٤-	٢٣,٤-	٢٠,٨-	٢,٥-	٠,٥	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,٨	٠,٤
سوريا ^١
طاجيكستان	٤,٥	٥,٠	٦,٧	٨,٤	٨,٣	٨,٠	٩,٤	٤,٤	٧,٤	٧,٦	٧,١	٦,٨
تونس	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٠	٢,٧	٤,٧	٩,٠-	١,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٧
تركمانستان ^١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٥,٣	٠,٣-	٢,١-	٣,٧-	١,٧	٢,١	٧,٠
الإمارات العربية المتحدة	٣,٩	٥,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٦	٧,٥	٤,٤	٥,٠-	١,١	١,٣	٠,٧	٣,٥
أوزبكستان	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٦,٥	٦,٣	٦,٠	٨,٠	١,٦	٦,٨	٥,٦	٤,٤	٧,٦
الضفة الغربية وغزة ^١	٤,٦-	٤,١	٧,٠	١١,٣-	١,٤	١,٢	١,٤	٥,٨
اليمن	٥,٠	٠,٠	١,٥-	١,٥-	٢,٠-	١,٥	١,٠-	٨,٥-	٢,١	٠,٨	٥,١-	٣,١-

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط										
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧		
٤,٥	٤,٢	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٤,١	٤,٧	١,٥-	٣,٢	٣,٣	٣,٠	٤,٧	إفريقيا جنوب الصحراء	
٣,١	٢,١	٢,٤	٤,٥	١,٠	٤,٢	٢,١	٤,٠-	٠,٢-	٠,٦-	٠,١-	٥,١	أنغولا	
٦,٠	٦,٢	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٧,٢	٣,٨	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٤,٢	بنن	
٤,٥	٢,٣	٠,٤-	٣,٠-	٣,٢	٥,٥	١١,٩	٨,٧-	٣,٠	٤,٢	٤,١	٢,٨	بوتسوانا	
٥,٠	٤,٥	٤,٣	٤,٤	٣,٠	١,٥	٦,٩	٢,٠	٥,٩	٦,٦	٦,٢	٥,٤	بوركينا فاسو	
٣,٥	٢,٦	١,٩	٣,٥	٢,٧	١,٨	٣,١	٠,٣	١,٨	١,٦	٠,٥	٣,٠	بوروندي	
٤,٥	٤,٩	٥,٠	٦,٠	٤,٠	١٧,٤	٧,٠	٢٠,٨-	٦,٩	٣,٧	٤,٦	٣,٣	كابو فيردي	
٤,٦	٤,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٠	٠,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٥	٤,١	الكاميرون	
٣,٦	٣,١	٢,٩	١,٨	٠,٧	٠,٥	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٥	١,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى	
٢,٨	٣,٢	١,٧	١,٥	٤,٠	٤,١	٠,٣	٠,٤-	٥,٤	٥,٧	١,٦-	٣,٧	تشاد	
٣,٨	٤,٣	٣,٨	٣,٣	٣,٠	٢,٦	٢,٠	٠,٢-	١,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٠	جزر القمر	
٥,١	٥,٢	٤,٧	٦,٥	٨,٥	٩,٢	١,٧	١,٧	٤,٥	٤,٨	٣,٧	٦,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
٣,٩	٣,٢	٣,٣	٢,٦	٢,٠	١,٨	١,١	٦,٣-	١,١	٢,٣-	٥,٦-	٢,٩	جمهورية الكونغو	
٦,٨	٦,٤	٦,٣	٦,٠	٦,٥	٦,٤	٧,١	٠,٧	٦,٧	٤,٨	٧,٤	٤,٩	كويت ديفوار	
٢,٦	٠,٠	٤,٢-	١,٩	٥,١-	٣,٢	٠,٩	٤,٨-	٥,٥-	٦,٢-	٥,٧-	١,٤	غينيا الاستوائية	
...	٣,٨	١٣,٠	١٠,٠-	٢,٧	إريتريا ^١	
٢,٥	٤,٩	٥,١	٣,٧	٥,٠	٠,٥	١٠,٧	١,٦-	٢,٧	٢,٤	٢,٠	٢,٦	إسواتيني	
٧,٥	٧,١	٦,٦	٨,١	٧,٢	٦,٤	٦,٣	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,٢	١٠,٢	إثيوبيا	
٢,٩	٢,٦	٢,٨	٣,١	٢,٤	٣,٠	١,٥	١,٨-	٣,٨	٠,٩	٠,٥	٣,٧	غابون	
٥,٠	٥,٠	٥,٩	٥,٨	٤,٨	٥,٥	٥,٣	٠,٦	٦,٢	٧,٢	٤,٨	٢,٦	غامبيا	
٥,٠	٤,٨	٤,٠	٥,٧	٣,١	٣,٨	٥,١	٠,٥	٦,٥	٦,٢	٨,١	٦,٤	غانا	
٧,٧	١٠,٦	٧,١	٦,١	٦,٢	٤,٠	٥,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٤	١٠,٣	٤,٧	غينيا	
٤,٥	٥,٠	٥,١	٤,٧	٥,٢	٤,٦	٦,٢	١,٥	٤,٥	٣,٨	٤,٨	٣,٧	غينيا-بيساو	
٥,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٥	٥,٦	٤,٩	٧,٦	٠,٣-	٥,١	٥,٧	٣,٨	٤,٦	كينيا	
١,٧	١,٤	١,٥	٢,٦	٢,٠	٢,٠	١,٩	٥,٣-	٢,٩-	١,٥-	٢,٧-	٣,٢	ليسوتو	
٥,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٨	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٢,٥	٥,٤	ليبيريا	
٥,٠	٤,٢	٣,٩	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٧	٧,١-	٤,٤	٣,٢	٣,٩	٢,٦	مدغشقر	
٤,٦	٤,٣	٣,٥	١,٨	١,٩	٠,٩	٤,٦	١,٠	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٥,٥	ملاوي	
٥,١	٥,١	٤,٩	٤,٤	٤,٧	٣,٥	٣,١	١,٢-	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٤,٢	مالي	
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٤,٧	٥,٠	٨,٧	٣,٤	١٤,٥-	٢,٩	٤,٠	٣,٩	٤,١	موريشيوس	
١١,٤	٣,٥	٢,٥	١,٩	٥,٤	٤,٤	٢,٤	١,٢-	٢,٣	٣,٥	٢,٦	٦,٩	موزامبيق	
٣,٠	٣,٧	٣,٨	٣,٧	٤,٤	٥,٤	٣,٦	٨,١-	٠,٨-	١,١	١,٠-	٣,٩	ناميبيا	
٦,٠	٦,٧	٦,٦	١٠,٣	٢,٤	١١,٩	١,٤	٣,٥	٦,١	٧,٠	٥,٠	٥,٦	النيجر	
٣,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٢,٩	٣,٣	٣,٦	١,٨-	٢,٢	١,٩	٠,٨	٥,٦	نيجيريا	
٧,٠	٧,٥	٧,١	٨,٩	٨,٣	٨,٢	١٠,٩	٣,٤-	٩,٤	٨,٥	٣,٩	٧,٥	رواندا	
٣,٥	٤,٨	٣,١	٠,٩	٠,٤	٠,٢	١,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٤	٤,١	٣,٨	سان تومي وبرينسيبي	
٥,٥	٤,١	٨,٤	٦,٧	٤,٣	٤,٠	٦,٥	١,٣	٤,٦	٦,٢	٧,٤	٣,٩	السنگال	
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٣	١٢,٧	٠,٦	١١,٧-	٥,٥	٤,٩	٧,٠	٥,٤	سيشيل	
٤,٦	٤,٩	٤,٧	٣,٧	٥,٧	٥,٣	٥,٩	١,٣-	٥,٥	٣,٤	٣,٩	٤,٢	سيراليون	
١,٨	١,٣	١,٠	٠,٦	٠,٧	١,٩	٥,٠	٦,٢-	٠,٣	١,٦	١,٢	٢,١	جنوب إفريقيا	
٤,٩	٦٤,٥	٤,٣-	٢٧,٦-	٢,٥	٥,٢-	٥,٣	٦,٥-	٠,٩	٢,١-	٥,٨-	...	جنوب السودان	
٦,٢	٦,٣	٦,٠	٥,٤	٥,١	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٦,٩	٧,٠	٦,٧	٦,٥	تنزانيا	
٥,٥	٥,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٦	٥,٨	٦,٠	٢,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٠	٥,١	توغو	
٦,٠	٧,٦	٦,١	٦,٣	٤,٩	٦,٢	٥,٥	١,١-	٧,٦	٥,٦	٦,٨	٦,١	أوغندا	
٤,٨	٦,٨	٦,٢	٤,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٢,٨-	١,٤	٤,١	٣,٥	٦,٥	زامبيا	
٣,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٠	٥,٣	٦,١	٨,٥	٧,٨-	٦,٣-	٥,٠	٥,٢	٤,١	زيمبابوي ^١	

^١ راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان وبوليفيا وإريتريا والهند ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٢ بيانات تيمور-ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم (٧)

توقعات			متوسط									
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧	
مخفّضات إجمالي الناتج المحلي												
الاقتصادات المتقدمة												
الولايات المتحدة												
منطقة اليورو												
اليابان												
اقتصادات متقدمة أخرى ^١												
أسعار المستهلكين												
الاقتصادات المتقدمة												
الولايات المتحدة												
منطقة اليورو ^٢												
اليابان												
اقتصادات متقدمة أخرى ^١												
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣												
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية												
أوروبا الصاعدة والنامية												
أمريكا اللاتينية والكاريبي ^٢												
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى												
إفريقيا جنوب الصحراء												
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود												
غير الوقود												
منها: منتجات أولية ^٤												
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي												
اقتصادات المركز المدين الصافي												
حسب تجربة خدمة الدين												
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت												
جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢												
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي												
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا												
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل												
الدخل												
البلدان النامية منخفضة الدخل												
للتذكيرة												
معدل التضخم الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة												
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣												

^١ باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١ (التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					٢٠١٦-٢٠١٧									
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٨	١,٨
٢,٣	٢,٩	٢,٧	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٣,٠	٤,١	٨,٠	٤,٧	١,٣	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٨	١,٥	١,٥
١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
٢,٠	١,٨	٢,٥	٢,٢	١,٩	٢,١	٢,٥	٦,٠	٨,٧	٣,٢	٠,٤	١,٤	١,٩	١,٧	١,٤	١,٤	١,٤
١,٣	١,٧	١,٧	١,٩	١,٦	١,٣	٢,٣	٥,٧	٥,٩	٢,١	٠,٥	١,٣	٢,١	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣
٢,١	٢,٨	١,٤	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,١	٥,٩	٨,٧	١,٩	-٠,١	-٠,٦	١,٢	١,٣	١,٦	١,٥	١,٥
١,٩	١,٩	٢,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٩	٣,٤	٨,٣	٣,٠	-٠,٣	-٠,٨	١,٧	٢,٠	١,٥	١,٥	١,٥
٢,٠	٢,٤	٤,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٨	٣,٢	٤,١	١١,٦	٢,٨	١,١	٢,٧	١,٦	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤
٣,٤	١,٦	٤,٤	١,٩	٢,١	٣,٢	٤,٣	٢,٣	١٠,٣	٣,٢	٠,٤	١,٣	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩
١,٧	٢,٠	١,٠	٢,٠	١,٧	١,٩	١,٣	٥,٢	٨,١	٢,٤	-٠,٥	-٠,٩	-٠,٧	٠,٣	-٠,٦	-٠,٦	-٠,٦
٢,١	٢,٧	٢,١	٢,١	١,٧	٣,٢	٢,٩	٧,٧	٨,٦	٢,٨	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩
٢,١	١,٨	٣,١	١,٩	٢,١	١,٩	٢,٧	٥,٣	٨,١	-٠,٩	-٠,١	-٠,٣	١,٢	١,٦	١,٣	١,٣	١,٣
٢,٠	٢,٣	٢,٩	٢,٠	٢,١	٢,٤	٣,٠	٤,٢	٩,٣	-٠,٦	١,٣	-٠,٥	-٠,٨	١,١	١,٤	١,٤	١,٤
٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	٤,٣	٧,٢	٢,١	٠,٤	١,١	١,٢	٠,٨	١,٩	١,٩	١,٩
٢,٨	٢,٩	٣,٢	٢,٠	٢,٩	٣,٧	٣,٢	١١,٠	١٢,١	٢,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٥	١,٤	١,٦	١,٦	١,٦
٢,٢	٣,٠	٤,٥	٢,٢	٢,٦	٣,٧	٤,٠	٨,٤	١٠,٧	٢,٧	٠,٠	-٠,٨	١,٦	١,٣	١,٩	١,٩	١,٩
٢,٥	٣,٦	١,٩	٢,٥	٢,٨	٣,٥	-٠,٩	٨,٧	١٨,٩	٤,٦	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٠
٢,٣	٢,٦	١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٠	٧,٤	٨,٨	١,٩	-٠,١	١,٦	١,٧	١,٤	١,٨	١,٨	١,٨
١,٧	٢,٥	١,٦	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٩	٨,١	٣,٥	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٩	١,٩
٢,٠	١,٢	٣,٤	٢,٢	٢,٤	٢,٤	١,٣	٩,١	١٧,٢	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٣,٤	٣,٤	٣,٤
٣,٠	٦,١	٣,٩	٢,٣	٣,٩	٥,٨	٣,٧	٩,١	١٩,٤	٤,٥	-٠,٦	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٤	٣,٤	٣,٤
٢,٠	٢,٠	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٩	٨,١	٢,٢	١,١	-٠,٥	-٠,٨	٠,٧	١,٣	١,٣	١,٣
٢,٠	٢,١	١,٨	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٤	٥,٦	٦,١	-٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٧	١,٣	١,٩	١,٩	١,٩
١,٩	١,٨	٢,٩	٢,٠	١,٧	٢,٤	٢,٧	٢,٣	٢,٥	-٠,٢	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣
٢,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٣,١	٢,٥	٧,٣	٩,١	٢,٦	٠,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٣
١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٨	١,٨	٢,٣	٣,٦	٥,١	٢,٥	٠,٥	-٠,٤	١,٥	١,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٢,١	٢,٢	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٤	٣,٩	٦,٨	٣,٤	٠,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
٣,٢	٣,٣	٢,٤	٢,٥	٣,٥	٢,٥	٣,٢	٥,٦	٦,٦	٢,٨	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٤
١,٧	١,٩	٢,٣	١,٥	١,٦	١,٨	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٠	-٠,٢	-٠,٦	١,٤	-٠,٦	١,٢	١,٢	١,٢
١,٥	١,٥	١,٥	٢,٠	١,٥	١,٣	٢,٤	٤,٨	٦,١	٢,٣	-٠,٢	-٠,٦	-٠,٤	-٠,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٤
٠,٥	٠,٢	-٠,٦	-٠,٧	٠,٥	-٠,٢	١,١	٢,١	٢,٨	-٠,٦	-٠,٧	-٠,٤	-٠,٩	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١
٢,٠	٢,١	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٠	٥,٩	٨,١	٢,٧	٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٩	١,٤	١,٤	١,٤
٢,٠	٢,٣	٢,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٤	١٠,٧	١٥,١	٣,٨	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٦	٣,١	٥,٥	٥,٨	٣,٥	١,٣	٢,٢	٢,٨	١,٩	٢,١	٢,١	٢,١
الإدارية الخاصة																
٢,٤	٣,٨	-٠,٠	٢,٥	٢,٢	١,٩	١,٧	٢,١	١,٩	١,٦	٠,٣	٢,٩	٢,٤	١,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٣
٢,٢	٢,٢	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٧	٣,١	٤,٢	٤,٤	١,٥	-٠,٦	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٢	١,٧	١,٧	١,٧
٢,١	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٣	٣,٤	٨,٥	١,٩	٠,٣	-٠,٧	-٠,٧	١,١	١,٥	١,٥	١,٥
٢,٠	١,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٩	٥,٧	٧,٢	٣,٩	١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
١,٩	٢,٠	٢,٢	١,٥	١,٩	٢,١	١,٦	٣,٥	٦,٠	٢,٤	-٠,٥	-٠,١	١,٣	١,٨	١,٧	١,٧	١,٧
١,٣	٠,٩	-٠,٢	٢,٢	١,٣	٠,٩	-٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٠	٠,٨	٢,٨	٣,٠	١,٢	٤,٨	٤,٨	٤,٨
٢,٥	٣,٢	٤,٧	٢,٥	٢,٧	٣,٥	٠,٩	٨,٧	٨,٣	٤,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٧	١,٨	٥,٣	٥,٣	٥,٣
١,٧	٢,٠	٢,٦	١,٧	١,٨	٢,٢	٣,١	٥,٦	٦,٢	١,٧	٠,١	-٠,٥	١,٠	٢,٦	١,٠	١,٠	١,٠
٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٢	٥,٩	٥,٣	١,٦	-٠,١	-٠,٥	١,٢	١,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
للتنذرة																
٢,١	٢,٥	٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٧	٤,٧	٧,٣	٣,٣	-٠,٨	١,٥	٢,١	١,٨	١,٥	١,٥	١,٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية																

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٤ راجع الملحوظات الخاصة بإسرائيل تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١

(التغير السنوي %)

	متوسط															من ربع عام رابع إلى آخر		
	٢٠١٦-٢٠١٧															توقعات		
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠			
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٥	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٣	٣,٩	٢,٤	٢,٠	١,٧	٢,٧	١,٦	١,٦	١,٦	٢,٧	١,٧	٢,٠	١,٧
بنغلاديش	٧,٥	٥,٤	٥,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٦,١	٩,٠	٩,٧	١٠,٠	٥,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٧
بوتان	٧,٠	٤,٣	٣,٦	٢,٨	٣,٠	٨,٢	٥,٩	٤,٥	٤,٣	٣,٢	٤,٧	٤,٠	١,٧	١,٧	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
بروني دار السلام	٠,٤	١,٣	١,٠	٠,٤	١,٩	١,٧	٣,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
كمبوديا	٥,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
الصين	٢,٩	١,٦	٢,١	٢,٩	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
فيجي	٣,٩	٣,٣	٤,١	١,٨	٢,٦	٠,٢	٤,٣	٢,٣	٤,٥	٢,٣	٤,٥	٢,٣	٤,٥	٢,٣	٤,٥	٢,٣	٤,٥	٢,٣
الهند	٧,٨	٣,٦	٣,٤	٤,٨	٦,٢	٥,٥	٦,٧	٥,٤	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
إندونيسيا	٥,٨	٣,٨	٣,٣	٢,٨	٢,٨	١,٦	٤,١	٣,٧	٢,٣	١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٦	١,٦	٢,٥	١,٧	٢,٥	١,٧
كيريباتي	٢,٣	٠,٤	٠,٦	١,٨	٢,٦	٢,١	٥,٣	٩,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٥	٤,٦	٢,٥	٤,٦	٢,٥	٤,٦	٢,٥	٤,٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤,٣	٠,٨	٢,٠	٣,٣	٥,١	٣,٨	٢٣,٠	٣١,٢	٢٣,١	٩,٤	٧,٠	٩,٨	١٦,٩	٧,٥	١٦,٩	٧,٥	١٦,٩	٧,٥
ماليزيا	٢,٤	٣,٨	١,٠	٠,٧	١,١	١,١	٣,٤	٢,٥	١,٨	٢,٤	٢,٥	١,٨	٢,٤	٢,٥	١,٨	٢,٤	٢,٥	١,٨
ملديف	٦,٠	٢,٣	١,٤	١,٣	١,٦	٠,٢	٢,٦	٢,٦	١,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
جزر مارشال	٢,٧	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,١
ميكرونيزيا	٣,٤	٠,١	١,٠	٢,٢	١,٠	١,٨	٥,٠	٦,٢	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٥,٤
منغوليا	١٠,٥	٤,٣	٦,٨	٧,٣	٧,٤	٧,٤	١٥,٢	١٠,٣	٦,٨	١٠,٣	٦,٨	١٠,٣	٦,٨	١٠,٣	٦,٨	١٠,٣	٦,٨	١٠,٣
ميانمار	٩,٧	٤,٠	٧,٣	٩,١	٢,٢	٩,٦	٢٨,٠	٢٥,٥	٢٦,٥	٣٠,٠	٢٦,٥	٣٠,٠	٢٦,٥	٣٠,٠	٢٦,٥	٣٠,٠	٢٦,٥	٣٠,٠
ناورو	٣,٩	٤,٥	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١
نيبال	٨,٩	٤,٥	٤,١	٤,٦	٦,١	٣,٦	٦,٤	٥,٧	٥,٤	٤,٩	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٤,٩
بالاو	٣,٤	١,١	٢,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٥	١٣,٢	١٣,٤	٣,٦	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
بابوا غينيا الجديدة	٥,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٩	٤,٩	٤,٥	٥,٣	٢,٣	٠,٦	٤,٥	٥,٣	٤,٥	٥,٣	٤,٥	٥,٣	٤,٥	٥,٣	٤,٥
الفلبين	٣,٥	٢,٩	٥,٣	٢,٤	٣,٤	٣,٩	٥,٨	٦,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
ساموا	٣,٤	١,٣	٣,٧	١,٥	٢,٢	٣,٠	٨,٧	١٢,٠	٣,٦	١٢,٠	٣,٦	١٢,٠	٣,٦	١٢,٠	٣,٦	١٢,٠	٣,٦	١٢,٠
جزر سليمان	٥,٦	٠,٥	٣,٦	٢,٢	٢,٩	٠,٢	٥,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
سري لانكا ^٢	٧,٦	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٦	٦,٠	٤٥,٢	١٧,٤	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
تايلند	٢,٠	٠,٧	١,١	٠,٧	٠,٨	١,٢	٦,١	١,٢	٠,٤	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
تيمور- ليشتي	٥,٣	٠,٥	٢,٣	٠,٩	٠,٥	٣,٨	٧,٠	٨,٤	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
تونغا	٣,٣	٧,٢	٦,٨	٣,٣	٠,٤	١,٤	٨,٥	١٠,٢	٤,٧	١٠,٢	٤,٧	١٠,٢	٤,٧	١٠,٢	٤,٧	١٠,٢	٤,٧	١٠,٢
توفالو	٢,٢	٤,١	٣,٢	٣,٥	١,٦	١٢,٢	٦,٧	١٢,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
فانواتو	٢,٤	٣,١	٢,٤	٢,٧	٥,٣	٢,٣	٦,٧	١١,٢	٤,٢	١١,٢	٤,٢	١١,٢	٤,٢	١١,٢	٤,٢	١١,٢	٤,٢	١١,٢
فييت نام	٨,٧	٣,٥	٣,٥	٢,٨	٣,٢	١,٨	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	٧,٨	٥,٦	٦,٣	٦,٥	٥,١	٩,٠	٢٥,٢	١٧,١	١٦,٨	١٣,٥	٨,٧	٦,٢	١٥,٣	١١,٧	١٥,٣	١٣,٥	٨,٧	٦,٢
ألبانيا	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٦	٢,٠	٦,٧	٤,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
بيلاروس	٢٠,٧	٦,٠	٤,٩	٥,٦	٥,٥	٩,٥	١٥,٢	٥,٠	٥,٧	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
البوسنة والهرسك	١,٣	٠,٨	١,٤	٠,٦	١,١	٢,٠	١,٤	١,٤	١,٧	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
بلغاريا	٢,٦	٢,٢	٢,٦	٢,٥	١,٢	٢,٨	١٣,٠	٨,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
هنغاريا	٣,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٣	٥,١	١٤,٦	١٧,١	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧
كوسوفو	٢,٦	١,٥	١,١	٢,٧	٠,٢	٣,٣	١١,٦	٤,٩	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
مولدوفا	٧,٠	٦,٥	٣,٦	٤,٨	٣,٨	٥,١	٢٨,٧	١٣,٤	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
الجبل الأسود	٢,٦	٢,٤	٢,٦	٠,٤	٠,٣	٢,٤	١٣,٠	٨,٦	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
مقدونيا الشمالية	٢,٠	١,٤	١,٥	٠,٨	١,٢	٣,٢	١٤,٢	٩,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥
بولندا	٢,١	٢,٠	١,٨	٢,٣	٣,٤	٥,١	١٤,٢	١١,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧
رومانيا	٣,٦	١,٣	٤,٦	٣,٨	٢,٦	٥,٠	١٣,٨	١٠,٤	٥,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦
روسيا	٩,٢	٣,٧	٢,٩	٤,٥	٣,٤	٦,٧	١٣,٧	٥,٩	٨,٤	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
صربيا	٦,٣	٣,١	٢,٠	١,٨	١,٦	٤,١	١٢,٠	١٢,٤	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
تركيا	٨,١	١١,١	١٦,٣	١٥,٢	١٢,٣	١٩,٦	٧٢,٣	٥٣,٩	٥٨,٥	٣٥,٩	٢٢,٨	١٥,٠	٤٤,٤	٣١,٠	١٩,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠
أوكرانيا	١٣,٩	١٤,٤	١٠,٩	٧,٩	٢,٧	٩,٤	٢٠,٢	١٢,٩	٦,٥	١٢,٩	٧,٧	٥,٠	١٢,٩	٧,٧	٥,٠	١٢,٩	٧,٧	٥,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي ^٢	٤,٩	٦,٣	٦,٧	٧,٦	٦,٥	٩,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٦,٦	٧,٢	٤,٨	٣,٦	١٢,١	٥,٨	٤,٤	٧,٢	٤,٨	٣,٦
أنغيوا وبربودا	١,٩	٢,٤	١,٢	١,٤	١,١	١,٦	٧,٥	٥,١	٦,٤	٣,٥	١٣,٥	٢١,٩	١١,٧	٢,٠	١١,٧	٢,٠	١١,٧	٢,٠
الأرجنتين ^٣	١٣,٦	١٠,٧	٣,٦	٣,٩	١,٣	٠,٧	٥,٥	٣,٤	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
أروبا	١,٦	١,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٥,٦	٣,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤				

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)

(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط								
توقعات		توقعات													
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧	
٤,٤	٥,٨	١٢,١	٣,٦	٤,٨	٧,٢	١٦,٦	١٤,٨	١٤,٢	٩,٩	٦,٥	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٤,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,٠	٢,٨	٠,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٢	٠,٤-	٠,٥	٨,٣	١,٧	٠,٧	٢,١	٢,٢	١,٦	٥,٦	(تتمة) ^٤
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٩	٤,٢	٧,٧	١,٦	٠,٧-	١,٥	١,٠	٠,٣	١,٥	كوستاريكا
٤,٠	٤,٠	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٣,٣	٤,٨	٨,٨	٨,٢	٣,٨	١,٨	٣,٦	٣,٣	٤,٧	دومينيكا
١,٥	٣,٤	٠,٥	١,٥	١,٥	١,٣	١,٥	٢,٢	٣,٥	٠,١	٠,٣-	٠,٣	٠,٢-	٠,٤	٤,١	الجمهورية الدومينيكية
١,٨	١,٨	٠,٣	١,٨	١,٨	١,٨	١,٠	٤,٠	٧,٢	٣,٥	٠,٤-	٠,١	١,١	١,٠	٢,٢	إكوادور
٢,٠	١,٦	١,١	٢,٠	٢,٠	١,٣	١,٤	٢,٧	٢,٦	١,٢	٠,٧-	٠,٦	٠,٨	٠,٩	٢,٠	السلفادور
٤,٠	٤,٣	١,٧	٤,٠	٤,٣	٣,٠	٢,٩	٦,٢	٦,٩	٤,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٤,٨	غرينادا
٤,٥	٤,٢	٢,٩	٥,٤	٤,٤	٣,٦	٢,٥	٤,٥	٦,٥	٣,٣	١,٢	٢,١	١,٣	١,٩	٣,٦	غواتيمالا
١٩,٦	٢٩,٧	٢٧,٩	٧,٢	٢٢,٧	٢٧,٢	٢٥,٨	٤٤,١	٢٧,٦	١٥,٩	٢٢,٩	١٧,٣	١١,٤	١٠,٦	٦,٤	غيانا
٤,٠	٥,٠	٣,٩	٤,٠	٤,٢	٤,٧	٤,٦	٦,٧	٩,١	٤,٥	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٥,٧	هايتي
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٥	٦,٥	١٠,٣	٥,٩	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٤,٤	٩,٠	هندوراس
٣,٠	٣,٤	٤,٢	٣,٠	٣,٢	٣,٥	٤,٧	٥,٥	٧,٩	٥,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٩	٦,٠	٣,٩	جامايكا
٤,٠	٤,٠	٢,٨	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٦	٨,٤	١٠,٥	٤,٩	٣,٧	٥,٤	٤,٩	٣,٩	٧,٥	المكسيك
٢,٠	٠,٧	٠,٢-	٢,٠	٢,٠	٠,٥	٠,٨	١,٥	٢,٩	١,٦	١,٦-	٠,٤-	٠,٨	٠,٩	٣,٨	نيكاراغوا
٣,٥	٣,٧	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٦	٩,٨	٤,٨	١,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٦	٥,٢	بنما
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٧	٢,٤	٦,٣	٧,٩	٤,٠	١,٨	٢,١	١,٣	٢,٨	٣,٢	باراغواي
٢,٠	١,٨	١,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٠	٣,٦	٢,٧	١,٢	١,٢-	٠,٣-	١,٠-	٠,٧	١,٧	بيرو
٢,٠	١,٨	٢,٣-	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٤-	٤,١	٦,٤	٢,٤	١,٨-	٠,٥	٢,٦	٠,١	١,٩	سانت كيتس ونيفس
٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,١	٣,٦	٤,٦	٥,٧	١,٦	٠,٦-	٠,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٣	سانت لوسيا
٦,٩	٧,٤	١٠,١	٥,٠	٧,٠	٨,٧	١٦,٢	٥١,٦	٥٢,٤	٥٩,١	٣٤,٩	٤,٤	٦,٩	٢٢,٠	١٠,٩	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,٩	٢,٢	٠,٥	١,٨	٢,٠	١,٣	٠,٥	٤,٦	٥,٨	٢,١	٠,٦	١,٠	١,٠	١,٩	٧,٠	سورينام
٥,١	٥,٦	٥,٥	٤,٥	٥,٣	٥,٥	٤,٨	٥,٩	٩,١	٧,٧	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٦,٢	٨,٢	ترينيداد وتوباغو
٢١٨,٢	٢٥٤,٤	٤٧,٢	...	٢٢٥,٠	١٨٠,٠	٤٩,٠	٣٣٧,٥	١٨٦,٥	١,٥٨٨,٥	٢,٣٥٥,١	١٩,٩٠٦,٠	٦٥,٣٧٤,١	٤٣٨,١	٥٢,٧	أوروغواي
...	فنزويلا ^٥
٨,٩	١٠,٣	١٢,٤	٦,١	٩,٩	١١,١	١٤,٤	١٥,٥	١٣,٤	١١,٩	١٠,٣	٧,٤	٩,٦	٧,٠	٨,١	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	٧,٧-	١٠,٦	٧,٨	٥,٦	٢,٣	٠,٦	٥,٠	٦,١	أفغانستان ^٣
٣,٨	٣,٨	٢,٠	٣,٢	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٩,٣	٩,٣	٧,٢	٢,٤	٢,٠	٤,٣	٥,٦	٤,٩	الجزائر
٣,٠	٣,٣	١,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٢	٠,٣	٢,٠	٨,٧	٧,٢	١,٢	١,٥	٢,٥	٠,٩	٤,٦	أرمينيا
٤,٠	٥,٢	٤,٩	٤,٠	٤,٥	٥,٧	٢,٢	٨,٨	١٣,٩	٦,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٣	١٢,٩	٧,٢	أذربيجان
١,٥	١,٠	٠,٥	٢,٠	١,٥	١,٠	٠,٩	٠,١	٣,٦	٠,٦-	٢,٣-	١,٠	٢,١	١,٤	٢,٤	البحرين
٢,٠	١,٧	١,٢	٢,٠	١,٩	١,٦	٢,١	١,٤	٥,٢	١,٢	١,٨	٣,٣	٠,١	٠,٦	٣,٦	جيبوتي
١١,٩	١٢,٩	٢٧,٥	٥,٢	١٢,٥	١٩,٧	٣٣,٣	٢٤,٤	٨,٥	٤,٥	٥,٧	١٣,٩	٢٠,٩	٢٣,٥	١٠,٨	مصر
٣,٠	٣,٨	١,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٦	١,١	٢,٥	١١,٩	٩,٦	٥,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٠	٤,٤	جورجيا
٣٥,٠	٤٥,٠	٢٨,٢	٢٥,٠	٤٢,٥	٤٢,٣	٣٢,٦	٤٠,٧	٤٥,٨	٤٠,٢	٣٦,٥	٣٤,٨	٢٦,٩	٨,٢	١٨,٤	إيران
٢,٨	٢,٢	٢,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٠,٦	٠,٢-	٠,٤	٠,٢	٤,٧	العراق
٢,٦	٤,١	٠,١-	٢,٣	٢,٦	٣,٦	٠,٢	٢,١	٤,٢	١,٣	٠,٣	٠,٨	٤,٥	٣,٣	٣,٧	الأردن
١٠,٠	١٠,١	٨,٦	٥,٠	٩,٤	٩,٩	٨,٧	١٤,٥	١٥,٠	٨,٠	٦,٨	٥,٣	٦,٠	٧,٥	٨,٩	كازاخستان
٢,١	٢,٣	٢,٨	١,٧	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,٦	٤,٠	٣,٤	٢,١	١,١	٠,٦	١,٦	...	الكويت
٥,٥	٦,٠	٦,٣	٥,٠	٥,٧	٧,٠	٥,٠	١٠,٨	١٢,٩	١١,٩	٦,٣	١,١	١,١	٣,٢	٨,٨	جمهورية قيرغيزستان
...	...	١٨,١	٤٥,٢	٢٢١,٣	١٧١,٢	١٥٤,٨	٨٤,٩	٢,٩	٦,١	٤,٥	٣,٣	لبنان ^٢
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,٤	٤,٥	٢,٩	١,٥	٢,٩-	١٤,٠	٢٥,٨	٨,٢	ليبيا
٤,٠	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٥	٢,٣	٤,٩	٩,٦	٣,٦	٢,٤	٢,٣	٣,١	٢,٣	٤,٣	موريتانيا
٢,٢	٢,١	٠,٧	٢,٠	٢,٣	٢,٢	٠,٩	٦,١	٦,٦	١,٤	٠,٧	٠,٢	١,٦	٠,٨	١,٤	المغرب
٢,٠	١,١	٠,٧	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٦	١,٠	٢,٥	١,٧	٠,٤-	٠,٥	٠,٧	١,٥	٣,٥	عمان
٦,٦	٦,٥	١٢,٦	٦,٥	٧,٧	٥,١	٢٣,٤	٢٩,٢	١٢,٢	٨,٩	١٠,٧	٦,٨	٤,٧	٤,٨	٩,٧	باكستان
١,٤	١,٢	١,٦-	٢,٠	١,٤	١,٢	١,١	٣,١	٥,٠	٢,٣	٢,٥-	٠,٩-	٠,١	٠,٦	٣,٥	قطر
٢,٠	٢,٠	٠,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤	٢,١-	٢,٥	٠,٨-	٣,٥	المملكة العربية السعودية
٣,٦	٤,١	٥,٦	٢,٥	٤,٠	٤,٦	٥,٥	٦,٢	٦,٨	٤,٦	٤,١	٤,٧	٤,٣	٤,٠	...	الصومال
٥١,١	٧٥,٦	١٥١,١	١٥,٣	٦٣,٢	١٠٠,٠	١٧٦,٨	٧٧,٢	١٣٨,٨	٣٥٩,١	١٦٣,٣	٥١,٠	٦٣,٣	٣٢,٤	٢١,١	السودان ^٢
...	سوريا ^٣
٦,٠	٥,٠	٣,٧	٦,٥	٥,٥	٤,٣	٣,٥	٣,٧	٦,٦	٩,٠	٨,٦	٧,٨	٣,٨	٧,٣	٨,٧	طاجيكستان
٧,٢	٦,٢	٦,٢	٩,٣	٦,٥	٦,١	٧,٠	٩,٣	٨,٣	٥,٧	٥,٦	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٤,٢	تونس
٨,٠	٨,٠	٦,١	٨,٠	٨,٠	٧,٠	٤,٨	١,٦-	١١,٢	١٩,٥	٦,١	٥,١	١٣,٣	٨,٠	٥,٦	تركمانيستان
٢,٠	٢,١	١,٧	٢,٠	٢,٠	٢,١	١,٧	١,٦	٤,٨	٠,١-	٢,١-	١,٩-	٣,١	٢,٠	٢,٩	الإمارات العربية المتحدة
٦,٤	٨,٠	٩,٨	٥,٠	٧,٢	٨,٨	٩,٦	١٠,٠	١١,٤	١٠,٨	١٢,٩	١٤,٥	١٧,٥	١٣,٩	١١,١	أوزبكستان
...	...	٨٨,٠	٥٢,٩	٥,٩	٣,٧	١,٢	٠,٧-	١,٦	٠,٢-	٠,٢	٢,٨	الصفة الغربية وغزة ^٢
٩,٠	٣١,٠	٨,٩	١٠,٠	١٨,٥	٢٠,٤	٢٣,٩	٠,٩	٢٩,٥	٣١,٥	٢١,٧	١٥,٧	٣٣,٦	٣٠,٤	١٣,٢	اليمن

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)
(التغير السنوي %)

	متوسط													من ربع عام رابع إلى آخر ^٢		
	٢٠١٦-٢٠١٧													توقعات		
	٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤													توقعات		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٨,٣	١٠,٥	٨,٤	٨,٧	١١,٢	١١,٦	١٥,٢	١٧,٦	١٨,٣	١٣,٣	١٢,٩	٦,٧	١٧,٩	١٣,٣	١٢,٩	٦,٧
أنغولا	١٣,١	٢٩,٨	١٩,٦	١٧,١	٢٢,٣	٢٥,٨	٢١,٤	١٣,٦	٢٨,٢	٢٢,٠	١٦,٤	٩,٨	٢٧,٥	٢٠,٥	٢٠,٥	١٣,٤
بنن	٢,٠	١,٨	٠,٨	٠,٩-	٣,٠	١,٧	١,٤	١,٢	١,٢	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٤-	٢,٠	٢,٢	٢,٠
بوتسوانا	٦,٧	٣,٣	٣,٢	٣,٧	١,٩	٦,٧	١٢,٢	٥,١	٢,٨	٤,٥	٤,٥	٤,٥	١,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٥
بوركينافاسو	١,٩	١,٥	٢,٠	٣,٢-	١,٩	٣,٩	١٣,٨	٠,٩	٤,٢	٣,٠	٢,٥	٢,٠	٤,٩	٣,٠	٣,٠	٢,٥
بوروندي	٩,٩	١٥,٨	٢,٨-	٠,٨-	٧,٥	٨,٤	١٨,٩	٢٧,١	٢٠,٢	٣٩,١	٣١,٣	١٢,٦	٣٦,٤	٣٦,٣	٣٦,٣	٢٨,٠
كابو فيردي	٢,١	٠,٨	١,٣	١,١	٠,٦	١,٩	٧,٩	٣,٧	١,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الكاميرون	٢,٤	٠,٦	١,١	٢,٥	٢,٣	٦,٣	٧,٤	٤,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٤	٥,٠	٣,٣	٣,٣	٢,٩
جمهورية إفريقيا الوسطى	٤,٩	٤,٢	١,٦	٢,٨	٠,٩	٤,٣	٥,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٥
تشاد	١,٥	٠,٩-	٤,٠	١,٠-	٤,٥	٠,٨-	٥,٨	٤,١	٥,٧	٣,٩	٣,٥	٣,٠	٣,٧	٥,١	٥,١	٢,٢
جزر القمر	٢,٨	٠,١	١,٧	٣,٧	٠,٨	٠,٠	١٢,٤	٨,٥	٥,٠	٢,٢	٢,٢	١,٩	٦,٠	٣,٠	٣,٠	١,٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١,٨	٣٥,٧	٢٩,٣	٤,٧	١١,٤	٩,٠	٩,٣	١٩,٩	١٧,٧	٨,٩	٧,٢	٧,٠	١١,٧	٨,٠	٨,٠	٧,٠
جمهورية الكونغو	٣,٢	٠,٤	١,٢	٠,٤	١,٤	٢,٠	٤,٣	٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٦,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٢
كوت ديفوار	١,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٢,٤	٤,٢	٥,٢	٤,٤	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,١	١,٨
غينيا الاستوائية	٣,٧	٠,٧	١,٣	١,٢	٤,٨	٠,١-	٤,٩	٢,٥	٣,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٦	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥
إريتريا ^٣	١٢,٠	١٣,٣-	١٤,٤-	١,٣
إسواتيني	٧,٢	٦,٢	٤,٨	٢,٦	٣,٩	٣,٧	٤,٨	٤,٩	٤,٠	٥,٢	٤,٨	٤,٢	٣,٩	٥,٩	٥,٩	٤,٤
إثيوبيا	١٦,١	١٠,٧	١٣,٨	١٥,٨	٢٠,٤	٢٦,٨	٣٣,٩	٣٠,٢	٢١,٧	٢١,٥	١٢,٢	١٢,٢	٢١,١	١٥,٦	١٥,٦	١٠,٣
غابون	٢,٤	٢,٧	٤,٨	٢,٠	١,٧	١,١	٤,٣	٣,٦	١,٢	١,٥	١,٥	٢,٠	٠,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠
غامبيا	٥,٤	٨,٠	٦,٥	٧,١	٥,٩	٧,٤	١١,٥	١٧,٠	١١,٦	٩,٣	٦,٧	٥,٠	١٠,٢	٨,٤	٨,٤	٥,٠
غانا	١٢,٣	١٢,٤	٩,٨	٧,٢	٩,٩	١٠,٠	٣١,٩	٣٩,٢	٢٢,٩	١٧,٢	٩,٤	٨,٠	٢٣,٨	١٢,٠	١٢,٠	٨,٠
غينيا	١٣,٤	٨,٩	٩,٨	٩,٥	١٠,٦	١٢,٦	١٠,٥	٧,٨	٨,١	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٦,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٢
غينيا-بيساو	٢,٥	٠,٢-	٠,٤	٠,٣	١,٥	٣,٣	٧,٩	٧,٢	٣,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٥,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠
كينيا	٨,٢	٨,٠	٤,٧	٥,٢	٥,٣	٦,١	٧,٦	٤,٥	٤,٥	٤,١	٤,٩	٥,٠	٣,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٨
ليسوتو	٦,١	٤,٤	٤,٨	٥,٢	٥,٠	٦,٠	٨,٣	٦,٣	٦,١	٤,٣	٥,١	٥,٠	٤,٣	٥,٠	٥,٠	٥,١
ليبيريا	٩,٣	١٢,٤	٢٣,٥	٢٧,٠	١٧,٠	٧,٨	٧,٦	١٠,١	٨,٢	٨,٢	٧,٤	٤,٩	١٠,٧	٨,١	٨,١	٦,٦
مدغشقر	٧,٨	٨,٦	٨,٦	٥,٦	٤,٢	٥,٨	٨,٢	٩,٩	٧,٦	٨,٤	٧,٢	٦,٠	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٧,٣
ملاوي	١٥,٤	١١,٥	٩,٢	٩,٤	٨,٦	٩,٣	٢٨,٨	٣٢,٢	٢٤,٢	٢٤,٢	١١,٥	٥,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٧,٤	١٠,٤
مالي	٢,٢	٢,٤	١,٩	٣,٠-	٠,٥	٣,٨	٩,٧	٢,١	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٤,٧	٣,٠	٣,٠	٢,٠
موريشيوس	٤,٣	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥	٤,٠	١٠,٨	٧,٠	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٥	٢,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٥
موزامبيق	٨,٢	١٥,٨	٣,٢	٥,٧	٠,٩	٦,٦	١٠,٤	٧,٠	٣,٢	٤,٩	٥,٤	٥,٥	٤,١	٥,٥	٥,٥	٥,٥
ناميبيا	٦,٣	٦,١	٤,٣	٣,٧	٢,٢	٣,٦	٦,١	٥,٩	٤,٢	٣,٨	٤,٥	٤,٥	٣,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٥
النيجر	١,٨	٠,٢	٢,٨	٢,٥-	٢,٩	٣,٨	٤,٢	٣,٧	٩,١	٤,٧	٣,٢	٢,٠	٤,٦	٤,٢	٤,٢	٢,٥
نيجيريا	١٠,٧	١٦,٥	١٢,١	١١,٤	١٣,٢	١٧,٠	١٨,٨	٢٤,٧	٣٣,٢	٢٦,٥	٣٧,٠	١٠,٠	٣٤,٨	٣٠,٠	٣٠,٠	٢٥,٠
رواندا	٦,٣	٤,٨	١,٤	٢,٤	٧,٧	٠,٨	١٣,٩	١٤,٠	٤,٨	٧,٠	٧,٠	٥,٠	٦,٨	٦,٣	٦,٣	٤,١
سان تومي وبرينسيبي	١٣,٠	٥,٧	٧,٩	٧,٧	٩,٨	٨,١	٢١,٢	٢١,٢	١٤,٤	٩,٦	٦,٣	٥,٠	١١,٦	٧,٦	٧,٦	٥,٠
السنگال	١,٧	١,١	٠,٥	١,٠	٢,٥	٣,٢	٩,٧	٥,٩	٠,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠
سيشيل	٨,٣	٢,٨	٣,٧	١,٨	١,٠	١٠,٠	٢,٦	٠,٩-	٠,٢	١,٧	٢,٥	٣,٠	١,٧	٢,٥	٢,٥	٣,٠
سيراليون	٨,٠	١٨,٢	١٦,٠	١٤,٨	١٣,٤	١١,٩	٢٧,٢	٤٧,٧	٢٨,٤	١٢,٩	١٠,٤	٩,٠	١٣,٨	١٢,٢	١٢,٢	٩,٤
جنوب إفريقيا	٦,٣	٥,٣	٤,٦	٤,١	٣,٢	٤,٦	٦,٩	٥,٩	٤,٤	٣,٨	٤,٥	٤,٥	٢,٩	٤,٥	٤,٥	٤,٥
جنوب السودان	...	٢١٣,٠	٨٣,٤	٤٩,٣	٢٤,٠	٣٠,٢	٣٩,٧	١٢٨,٤	١٢٨,٤	٦٥,٧	٨,٣	٨,٠	٢١٦,٦	١٢,٠	١٢,٠	٨,٦
تنزانيا	٩,٠	٥,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٧	٤,٤	٣,٨	٣,٢	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٠
توغو	٢,٣	٠,٢-	٠,٩	٠,٧	١,٨	٤,٥	٧,٦	٥,٣	٣,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٢	١,٨	١,٨	٢,٠
أوغندا	٨,٥	٥,٦	٢,٥	٢,١	٢,٨	٢,٢	٧,٢	٥,٤	٣,٢	٤,٢	٤,٧	٥,٠	٣,٢	٤,٦	٤,٦	٥,٠
زامبيا	١٠,٣	٦,٦	٧,٥	٩,٢	١٥,٧	٢٢,٠	١١,٠	١٠,٩	١٥,٠	١٤,٢	٩,٢	٧,٠	١٦,٧	١١,١	١١,١	٧,٩
زيمبابوي	٢,٢-	٠,٩	١٠,٦	٢٥٥,٣	٥٥٧,٢	٩٨,٥	١٩٣,٤	٦٦٧,٤	٧٣٦,١	٩٢,٢	٩,٦	٨,٠	٦٨٦,٨	٢٦,١	٢٦,١	٨,٠

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

^٣ راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان والأرجنتين وبوليفيا وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط								
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٧
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٤,٩-	٤,٧-	٥,٣-	٥,٨-	٥,٨-	٣,٧-	٨,٨-	١١,٧-	٣,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٥,٣-
٠,٠	٠,٣-	٠,١-	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٦-	٣,٧-	٠,٦	٠,٥	٠,٠	١,٠-
٤,٩-	٤,٦-	٥,٣-	٥,٨-	٥,٧-	٥,٠-	٧,٧-	٨,٠-	٤,٠-	٣,٤-	٣,٣-	٤,٧-
الولايات المتحدة											
٥,٦-	٥,٥-	٦,٥-	٧,٣-	٧,٣-	٣,٧-	١١,٤-	١٤,١-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٨-	٦,٨-
٠,٠	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٧	٠,٣	٠,٣	٣,٠-	١,٢	٠,٧	٠,٠	١,٠-
٥,٦-	٥,٥-	٦,٧-	٧,٧-	٧,٣-	٦,١-	١٠,٦-	١٠,٧-	٦,٢-	٥,٤-	٤,٨-	٦,٠-
١٠٤,٠	٩٩,٢	٩٨,٠	٩٦,٥	٩٤,٠	٩١,٦	٩٥,٥	٩٥,٦	٨١,١	٧٩,٤	٧٨,٦	٦٩,٢
١٢٨,٢	١٢٣,٧	١٢٢,٥	١٢٠,٨	١١٩,٠	١١٨,٨	١٢٤,٧	١٣٢,٠	١٠٨,٢	١٠٧,٠	١٠٥,٧	٩٤,٤
منطقة اليورو											
٣,٧-	٣,٤-	٣,٢-	٣,١-	٣,٦-	٣,٥-	٥,١-	٧,٠-	٠,٥-	٠,٥-	١,٠-	٣,٣-
٠,١	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٦	١,٦-	٥,٣-	٠,٤	٠,١	٠,٤-	١,٢-
٣,٨-	٣,٢-	٣,٠-	٣,١-	٣,٦-	٣,٦-	٤,٠-	٣,٦-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٢,٤-
٨١,٨	٧٧,٤	٧٦,٠	٧٤,٧	٧٣,٨	٧٤,٨	٧٦,٦	٧٨,٤	٦٨,٦	٧٠,٣	٧٢,٠	٦٨,٤
٩٢,٩	٨٩,٧	٨٨,٧	٨٧,٧	٨٧,٤	٨٩,٥	٩٣,٩	٩٦,٥	٨٣,٦	٨٥,٦	٨٧,٥	٨٤,٦
ألمانيا											
٤,٤-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٥-	٢,١-	٣,٢-	٤,٤-	١,٣	١,٩	١,٣	٠,٦-
٠,٥	٠,٩-	١,٤-	١,١-	٠,٣-	٠,٦	١,٠-	٣,١-	٠,٤	٠,٨	١,٠	٠,٠
٤,٧-	٣,٠-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٣-	١,٨-	٢,٦-	٢,٩-	١,١	١,٦	١,١	٠,٣-
٦١,٣	٥١,٦	٤٩,٦	٤٧,٧	٤٦,٢	٤٦,٣	٤٦,٣	٤٥,٣	٣٩,٨	٤٢,١	٤٤,٧	٥٥,٧
٧٤,٨	٦٧,٠	٦٥,٤	٦٣,٩	٦٢,٩	٦٥,٠	٦٨,١	٦٨,٠	٥٨,٧	٦٠,٨	٦٤,٠	٧٣,٢
فرنسا											
٦,١-	٥,٩-	٥,٥-	٥,٨-	٥,٤-	٤,٧-	٦,٦-	٨,٩-	٢,٤-	٢,٣-	٣,٤-	٤,٩-
٠,٢-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٩-	٢,١-	٤,٥-	٠,٠	٠,٨-	١,٥-	١,٣-
٦,٠-	٥,٥-	٥,٠-	٥,٣-	٤,٨-	٤,١-	٥,١-	٥,٩-	١,٤-	١,٦-	٢,٣-	٤,١-
١٢٠,٣	١١١,٠	١٠٨,٢	١٠٥,٠	١٠١,٦	١٠١,١	١٠٠,٥	١٠١,٦	٨٩,٠	٨٩,٤	٨٩,٥	٧٧,٩
١٢٨,٤	١١٩,١	١١٦,٣	١١٣,١	١٠٩,٧	١١١,٣	١١٢,٧	١١٤,٨	٩٨,١	٩٨,٥	٩٨,٧	٨٧,٢
إيطاليا											
٢,٥-	٢,٨-	٣,٣-	٣,٤-	٧,٢-	٨,١-	٨,٩-	٩,٤-	١,٥-	٢,٢-	٢,٥-	٣,٠-
٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,١	٣,٨-	١١,٠-	١,٨-	١,٨-	٢,٣-	٣,٤-
٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٧,٧-	٨,٨-	٧,٨-	٣,١-	٠,٥-	١,٣-	١,٤-	١,٥-
١٢٩,٠	١٢٨,٨	١٢٧,٣	١٢٥,١	١٢٤,١	١٢٧,١	١٣٣,٦	١٤٠,٩	١٢١,٤	١٢١,٦	١٢٠,٩	١١١,١
١٣٧,٧	١٣٨,٥	١٣٧,٣	١٣٥,٣	١٣٤,٦	١٣٨,٣	١٤٥,٧	١٥٤,٣	١٣٣,٨	١٣٤,١	١٣٣,٧	١٢٢,٥
اليابان											
٥,٣-	٣,١-	٢,٩-	٢,٥-	٢,٣-	٤,٢-	٦,١-	٩,١-	٣,٠-	٢,٥-	٣,١-	٦,٣-
٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,١	٠,٢	٠,٩-	١,٦-	٢,٩-	٠,٧	١,٩	١,١	٠,١-
٥,٣-	٣,٠-	٢,٨-	٢,٥-	٢,٤-	٤,٢-	٥,٤-	٨,١-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٧-	٦,٢-
١٣٨,١	١٣٤,٣	١٣٤,٢	١٣٤,٦	١٣٦,٠	١٤٩,٥	١٥٦,٠	١٦٢,٠	١٥١,٦	١٥١,١	١٤٨,١	١٣١,٥
٢٣١,٧	٢٣٣,٧	٢٣٤,٩	٢٣٦,٧	٢٤٠,٠	٢٤٨,٣	٢٥٣,٧	٢٥٨,٤	٢٣٦,٤	٢٣٢,٤	٢٣١,٣	٢١٢,٧
المملكة المتحدة											
٢,٣-	٣,٧-	٤,٤-	٥,٧-	٦,١-	٤,٦-	٧,٧-	١٣,٢-	٢,٥-	٢,٣-	٢,٥-	٦,١-
٠,١-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١-	١,٩	٠,٥	٣,٥-	٠,٠	٠,٣-	٠,٣-	١,٩-
٢,٢-	٣,٢-	٤,٠-	٤,٥-	٤,٨-	٢,٩-	٣,٢-	٠,٥	٢,٤-	٢,١-	٢,١-	٤,٧-
٩٧,٠	٩٦,٤	٩٥,١	٩٣,٧	٩١,٨	٨٩,٨	٩١,٦	٩٣,١	٧٥,٨	٧٦,٦	٧٧,٢	٦٧,٢
١٠٦,١	١٠٥,٤	١٠٣,٩	١٠١,٢	١٠٠,٤	٩٩,٦	١٠٥,١	١٠٥,٨	٨٥,٧	٨٦,٣	٨٦,٧	٧٤,٩
كندا											
٠,٨-	١,٦-	١,٩-	٢,١-	٠,١	٠,٦	٣,١-	١٠,٩-	٠,٠	٠,٤	٠,١-	١,٤-
٠,٠	٠,٨-	١,٠-	٠,٥-	٠,٠	٠,٨	١,٤-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣-
٠,٨-	١,٢-	١,٢-	٠,٩-	٠,٠	٠,٠	٢,٠-	٨,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	١,٣-
١٤,١	١٣,٢	١٢,٥	١١,٩	١٤,٤	١٣,٦	١٤,٢	١٦,٣	٨,٧	١١,٧	١٢,٧	٢٤,٢
١٠٤,١	١١٠,٩	١١٢,٥	١١٠,٨	١٠٧,٧	١٠٤,٢	١١٢,٦	١١٨,١	٩٠,٢	٩٠,٨	٩٠,٩	٨٣,٢

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد، وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولارية للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.^٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.^٣ الأرقام المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.^٤ على أساس غير موحد.^٥ يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسطات										
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
الحجم	٢,٥	١,٧	٣,٨	١,٠	٥,٧	١٠,٩	٨,٤-	١,٢	٤,٠	٥,٥	٣,٧
مخفّض الأسعار											
بالدولار الأمريكي	٠,٦	٠,٦-	٠,٠	٢,٦-	٦,٨	١٢,٧	١,٥-	٢,٥-	٥,٥	٤,٥	٢,٢
بوحدة حقوق السحب الخاصة	٠,٠	٠,٧-	٠,٤	٢,٤-	١٣,٨	١٠,٢	٢,٣-	٠,١-	٣,٣	٤,٨	٢,٦
حجم التجارة											
الصادرات											
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	١,٢	٢,١	١,١	٥,٩	٩,٧	٨,٨-	١,٤	٣,٤	٤,٩	٢,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٠	١,٦	٦,٧	١,١	٤,٦	١٢,٩	٦,٨-	١,٠	٤,١	٦,٣	٣,٣
الواردات											
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	١,٩	٢,٤	٠,٦-	٧,٣	١٠,٢	٨,٣-	٢,٠	٣,٨	٤,٨	٢,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٤	٢,٠	٥,٨	٣,١	٤,٠	١٢,٢	٩,٨-	٠,٤-	٥,٢	٧,١	٣,١
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة	٠,١	٠,٤	٠,٩	٠,٥	١,٦-	١,١	٠,٩	٠,١	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,١-	١,٥-	٠,١-	١,٢-	١,٢	١,٢	١,٠-	١,٤-	١,٣	١,٤	٠,٠
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
الحجم	٢,٤	١,١	٢,٩	٠,٨-	٣,٢	١١,٢	٥,١-	٠,١	٣,٨	٥,٥	٢,٤
مخفّض الأسعار											
بالدولار الأمريكي	٠,٢	١,٠-	٠,٨-	٤,١-	٨,٧	١٤,٣	٢,٧-	٢,٩-	٥,٨	٥,٠	٢,١
بوحدة حقوق السحب الخاصة	٠,٤-	١,٠-	٠,٣-	٣,٨-	١٥,٨	١١,٧	٣,٤-	٠,٦-	٣,٧	٥,٣	٢,٥
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢											
المصنوعات	٠,٧	١,٢	١,٢	١,٧-	١٠,٤	٦,٧	٣,٢-	٠,٤	٢,٠	٠,١	١,٧
النفط	٦,٨-	١٥,٥-	١,٨-	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢٢,٥	٣,٧
السلع الأولية غير الوقود	٠,٢	٤,٤	٣,٧	٥,٧-	٧,٩	٢٦,٧	٦,٦	٠,٧	١,٣	٦,٤	٤,٩
المواد الغذائية	٠,١	٣,٦-	٣,١-	٦,٨-	١٤,٨	٢٧,٠	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	٢,٥
المشروبات	١١,٢-	٢٥,٨	٦٤,٤	٤,٠	١٤,١	٢٢,٤	٢,٤	٥,٧-	٩,٢-	٣,٨-	٨,٥
المواد الخام الزراعية	١,١	٢,١-	٤,٣	١٥,٦-	٥,٧	١٥,٥	٣,٤-	٥,٤-	٢,٠	٥,٤	٠,٤
المعادن	٢,٤-	٤,٠-	١,٩-	٢,٨-	٥,٦-	٤٦,٧	٣,٥	٣,٩	٦,٦	٢٢,٢	٥,٧
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
المصنوعات	٠,١	١,٢	١,٧	١,٥-	١٧,٦	٤,٣	٣,٩-	٢,٩	٠,١-	٠,٤	٢,١
النفط	٧,٤-	١٥,٥-	١,٣-	١٦,٢-	٤٨,٢	٦٢,١	٣٢,٦-	٨,٢-	٢٦,٧	٢٢,٨	٤,١
السلع الأولية غير الوقود	٠,٤-	٤,٤	٤,٢	٥,٤-	١٤,٩	٢٣,٩	٥,٧	٣,٢	٠,٨-	٦,٧	٥,٣
المواد الغذائية	٠,٦-	٣,٦-	٢,٧-	٦,٥-	٢٢,٣	٢٤,١	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٤,١	٢,٩
المشروبات	١١,٧-	٢٥,٧	٦٥,٢	٤,٢	٢١,٦	١٩,٧	١,٦	٣,٤-	١١,١-	٣,٥-	٨,٩
المواد الخام الزراعية	٠,٥	٢,٢-	٤,٨	١٥,٤-	١٢,٦	١٢,٩	٤,٢-	٣,١-	٠,١-	٥,٧	٠,٨
المعادن	٣,٠-	٤,١-	١,٤-	٣,٥-	٠,٦	٤٣,٤	٢,٦	٦,٤	٤,٤	٢٢,٥	٦,١
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢											
المصنوعات	٠,٢	١,٧	١,١	٤,٢-	٢٣,٩	٢,٩	٥,٠-	٥,٩	٣,٥-	١,٩-	١,٩
النفط	٧,٣-	١٥,٠-	١,٨-	١٨,٥-	٥٦,٣	٥٩,٩	٣٣,٣-	٥,٤-	٢٣,٦	٢٠,٠	٤,٠
السلع الأولية غير الوقود	٠,٣-	٤,٩	٣,٧	٨,١-	٢١,٢	٢٢,٢	٤,٥	٦,٢	٣,٢-	٤,٣	٥,٢
المواد الغذائية	٠,٥-	٣,٢-	٣,٢-	٩,١-	٢٩,٠	٢٢,٤	٠,٢-	٢,٣	٥,٦-	١,٧	٢,٨
المشروبات	١١,٧-	٢٦,٤	٦٤,٣	١,٣	٢٨,٢	١٨,١	٠,٥	٠,٥-	١٣,٢-	٥,٧-	٨,٧
المواد الخام الزراعية	٠,٦	١,٧-	٤,٣	١٧,٧-	١٨,٨	١١,٣	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٣,٣	٠,٧
المعادن	٢,٩-	٣,٦-	٢,٠-	٥,٢-	٦,٠	٤١,٥	١,٥	٩,٦	١,٩	١٩,٧	٥,٩

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										تجارة السلع (تتمة)
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠٢٦-٢٠١٧٢٠١٦-٢٠٠٧		
حجم التجارة												
الصادرات												
١,٩	٠,٧	٠,٩	٠,٦-	٣,٦	١٠,٠	٦,٥-	٠,٤	٣,٠	٤,٦	١,٧	٢,٦	
٢,٧	٠,٩	٦,٦	٠,٢-	٠,٩	١٢,٠	١,٤-	٠,٥-	٣,٨	٦,٦	٣,١	٤,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,٧	٣,٦	١,٥	١,٢	٤,٩	٣,٤	٧,٩-	٣,٢-	٠,٣-	١,٤	١,٠	٢,٣	المصدرة للوقود
٢,٢	٠,٥	٧,٥	٠,٥-	٠,٣	١٣,٢	٠,٢-	٠,٠	٤,٦	٧,٥	٣,٤	٤,٦	المصدرة لغير الوقود
الواردات												
٢,٠	١,٥	١,٤	٢,٩-	٥,٠	١١,٥	٦,٠-	٠,٤	٣,٩	٤,٥	٢,٠	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٣,٤	١,١	٤,٣	١,٨	٢,٣	١١,٩	٥,٦-	٠,٠	٤,٩	٧,٤	٣,١	٥,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٢	١,٧	٤,٦	٩,٢	١٠,٩	١,١	١٢,١-	٢,٨	٣,٢-	٠,٦-	١,٦	٤,٩	المصدرة للوقود
٣,٥	١,٠	٤,٣	١,٠	١,٤	١٣,٢	٤,٧-	٠,٤-	٦,٠	٨,٦	٣,٣	٥,٤	المصدرة لغير الوقود
مخفّضات الأسعار بوحدة حقوق السحب												
الخاصة												
الصادرات												
٠,٠	٠,٣-	٠,٣	٢,٥-	١٣,٠	١٠,٤	٢,٣-	١,٢-	٢,٩	٤,٥	٢,٣	٠,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,٨-	٢,٤-	١,٤-	٥,٩-	١٩,٤	١٥,٣	٥,٧-	٠,٣	٥,٠	٧,٢	٢,٨	١,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٣-	٨,٢-	٠,٠	١١,٨-	٣٨,٥	٣٨,٦	٢١,٠-	٤,٠-	١٥,٠	١٦,٣	٤,٢	١,٤-	المصدرة للوقود
٠,٢-	١,٤-	١,٧-	٤,٨-	١٦,٥	١٢,١	٢,٨-	١,٢	٣,١	٥,٦	٢,٦	١,٥	المصدرة لغير الوقود
الواردات												
٠,٤-	١,٠-	٠,٣-	٣,١-	١٥,٣	٩,٠	٣,٣-	١,٢-	٣,٤	٤,٧	٢,٢	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧-	٠,٤-	٠,٠	٤,٦-	١٦,٦	١٤,٣	٣,٠-	٠,٦	٣,٩	٥,٨	٣,٠	١,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٢,٣	٣,٠	١,٧-	١٥,٤	١١,٨	٠,٨-	٣,٣	٢,٠	٣,٥	٣,٨	١,٨	المصدرة للوقود
٠,٨-	٠,٨-	٠,٤-	٥,٠-	١٦,٨	١٤,٦	٣,٣-	٠,٣	٤,١	٦,١	٢,٩	١,١	المصدرة لغير الوقود
معدلات التبادل التجاري												
٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٢,٠-	١,٢	١,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٢-	٠,٢	٠,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,١-	٢,٠-	١,٤-	١,٣-	٢,٤	٠,٩	٢,٧-	٠,٣-	١,١	١,٤	٠,٢-	٠,١-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
المجموعات الإقليمية												
١,٢	٠,٦-	٣,٩-	٠,٣	٠,٧	٧,١-	٠,٦	١,٢	٢,٤-	٣,٤-	١,٤-	٠,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٦-	٢,٢-	٤,٣	٥,٠-	٢,٨	٧,٦	٤,٤-	٠,٤	٤,١	٣,٢	٠,٩	٠,٦-	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٥-	٠,٥-	٠,٥	٥,٩	٣,٨-	٥,٢	٢,٣	٠,٧-	٠,٧-	٤,٤	١,٢	٠,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,٦-	٨,٥-	٢,٢-	٨,٣-	١٦,٥	٢١,٥	١٨,٢-	٥,٧-	١١,٠	١٠,٥	٠,٦	٢,٧-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٢	٠,٣-	٣,٦	٦,٦-	٠,١	٩,٢	١,٢	١,٥-	٣,٧	٩,٨	١,٨	٠,١	إفريقيا جنوب الصحراء
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٤,٣-	١٠,٢-	٢,٩-	١٠,٣-	٢٠,٠	٢٤,٠	٢٠,٤-	٧,١-	١٢,٨	١٢,٤	٠,٤	٣,١-	الوقود
٠,٦	٠,٦-	١,٢-	٠,٢	٠,٣-	٢,٢-	٠,٥	٠,٩	١,٠-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥	غير الوقود
للتذكرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
٣٣,٢١٤	٣٢,٢٥١	٣٢,٠٩٢	٣٠,٨٧٥	٣١,٤١١	٢٧,٩٤٠	٢٢,٢٧١	٢٤,٦٦٧	٢٥,٠٥٦	٢٢,٨٥٩	٢٨,٢٦٤	٢٠,٥٥٢	السلع والخدمات
٢٣,٩٤٩	٢٣,٣٦٦	٢٣,٤٧٤	٢٢,٩٦٢	٢٤,١١٠	٢١,٦٥٣	١٧,٠٤٧	١٨,٤٠٥	١٨,٩٦٨	١٧,٣١٧	٢١,١٢٥	١٦,٠٩٦	السلع
٦,٨-	١٥,٥-	١,٨-	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢٢,٥	٣,٧	٣,٩-	متوسط سعر النفط ^٣
٦٢,٣٨	٦٦,٩٤	٧٩,١٧	٨٠,٥٩	٩٦,٣٦	٦٩,٢٥	٤١,٧٧	٦١,٤٣	٦٨,٥٣	٥٢,٩٨	٦٧,٩٤	٨١,٢٤	بالدولار الأمريكي للبرميل
٠,٧	١,٢	١,٢	١,٧-	١٠,٤	٦,٧	٣,٢-	٠,٤	٢,٠	٠,١	١,٧	٠,٤	قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات ^٤

^١ متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

^٢ على النحو الذي يمثل، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع)؛ ومتوسط أسعار النفط لخاص برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

^٣ النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخاص برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

^٤ النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥									
٢٦٩,٨	٥٦,٨	٧١,١-	١٠٢,٩	٢٤,٩	٢٧٣,٢-	٤٣٦,١	١٢٠,٤	٣٧١,٧	٤٠٦,٨	٤٨٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٨٩٣,٧-	١,٠٠٦,٥-	١,١٣٧,٧-	١,١٣٣,٦-	٩٠٥,٤-	١,٠١٢,١-	٨٦٨,٠-	٦٠١,٢-	٤٤١,٨-	٤٣٩,٨-	٣٦٧,٦-	الولايات المتحدة
٤١٠,٠	٣٧٠,٨	٣٨٤,٣	٤٦٠,٩	٢٦٣,١	١٥,٤-	٤٠٦,٦	٢٤٣,٢	٣٢٤,٧	٤١٢,٠	٤٣٠,٤	منطقة اليورو
٢٤٤,٧	٢٤٤,٢	٢٤٩,٠	٢٦٦,٩	٢٥١,٨	١٦٠,٢	٣٠١,١	٢٤٨,٨	٣١١,٨	٣٤١,٧	٣٠٣,٥	ألمانيا
٤,٣-	٦,١-	٦,١	١٢,٥	٣٠,٤-	٣٢,٨-	٨,٢	٥٤,٣-	١٦,٣	١٩,٤-	١٤,٢-	فرنسا
٥٥,٠	٢٢,١	٢٢,٠	٢٦,٨	٣,٢	٣٦,٣-	٤٥,٨	٧١,٧	٦٣,٨	٥٢,٥	٤٨,١	إيطاليا
٢٧,٦	٤٢,٠	٤٣,٥	٥٢,١	٤٣,٠	٥,١	١١,٣	١٠,٢	٢٩,٩	٢٦,٩	٣٦,٩	إسبانيا
١٥١,٤	١٤٤,٧	١٤١,٩	١٩٣,٠	١٥٨,٥	٨٩,٩	١٩٦,٢	١٤٩,٩	١٧٦,٣	١٧٧,٨	٢٠٣,٥	اليابان
١٤٦,٢-	١٤٨,٨-	١٤١,٤-	١٢٢,٧-	١١٨,٣-	٦٥,٧-	١٣,٧-	٧٩,٢-	٧٦,٧-	١١٢,٩-	٩٣,٧-	المملكة المتحدة
٢٥,٢-	٦,٤-	٣,١-	١١,٤-	١٣,٦-	٦,٧-	٠,٤-	٣٣,٤-	٣٤,١-	٤١,٠-	٤٦,٢-	كندا
٦٢٧,٦	٥٦٥,٨	٥٤٨,٤	٥٩٠,٩	٤٨٣,٨	٥٧١,٤	٥٨١,٢	٣٧٠,٧	٣٢٧,٦	٣٢٢,٠	٣٢٣,٥	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٦٢,٥-	٣٩,٢	١٢٤,٩	٤١٥,٧	٢٩٩,٦	٦٩٩,٦	٣٨٤,٢	١٦٩,٥	١٩,٤	٣٣,٤-	١١,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
١٩٧,٧	٢٥٣,٨	٣٠٩,٤	٤١٠,٨	٢٥٣,٧	٣٣٧,١	٢٨٧,٦	٣٢٣,٠	٩٣,٧	٥١,٠-	١٦٤,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٧٧,٨-	٥٦,٠-	٥٨,٨-	١,٥-	١٤,٩-	١٢٨,٨	٧١,٠	٢,٩	٥٣,٥	٦٧,٩	٢٠,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٠٣,٥-	٩٥,٣-	٧٤,٨-	٦٠,٤-	٧٣,٧-	١٢٧,٨-	٩١,٩-	٩,٣-	١٠٨,٣-	١٤٥,٣-	٩٨,٤-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢٢,٨-	١٨,٩-	٣,٦-	٩٨,٥	١٨٥,٨	٤٠٣,٤	١٣٣,٠	١٠٣,٩-	٣٥,٣	١٣٠,٤	٢٣,٢-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٥٦,١-	٤٤,٥-	٤٧,٢-	٣١,٨-	٥١,٣-	٤١,٩-	١٥,٤-	٤٣,٢-	٥٤,٨-	٣٥,٤-	٣٣,٢-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٦٨,٧	٥٢,٠	٧٠,٩	١٩٢,١	٢٥١,٥	٥٠٨,٧	١٩٤,٢	٨١,٨-	٨٥,٥	٢١٩,٢	٥٤,١	الوقود
١٢٨,٦-	٩,٩-	٥٦,٨	٢٢٦,٣	٥٠,٥	١٩٣,٠	١٩١,٧	٢٥٣,٣	٦٤,٣-	٢٥٠,٥-	٦٣,١-	غير الوقود
٤٥,٩-	٣٢,٢-	٣٠,٣-	١٦,٠-	٦١,٥-	٦٥,٨-	١٢,٩-	٠,٧-	٤٤,٨-	٧٢,٦-	٦٠,٦-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٥٦٨,٧-	٤٠٣,٣-	٣٥٨,٤-	٢٨٢,٧-	٢٦١,٧-	٤٤٦,٦-	٢٩٨,٩-	١٢٦,٦-	٣٠٠,٨-	٣٨٥,٤-	٣٠٦,٩-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٧٢,٧-	٨٠,٤-	٩٤,٧-	٥٩,٩-	٥٠,١-	٤٠,٧-	٤٢,٣-	٣٤,٢-	٥٢,١-	٥٣,٠-	٦٥,٤-	جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكرة
٢٠٧,٣	٩٦,٠	٥٣,٨	٥١٨,٦	٣٢٤,٦	٤٢٦,٤	٨٢٠,٣	٢٩٠,٠	٣٩١,١	٣٧٣,٤	٤٧١,٤	العالم
٦٠٢,٤	٥٦٦,٦	٥٨٦,٤	٦٦٨,٧	٤٩٣,١	١٤٨,٣	٥٧٤,٩	٣٧٦,١	٤٦١,٤	٥١٤,٣	٤٩٣,٢	الاتحاد الأوروبي
٢٠,١	٢,٦	١٠,٣	١٠٨,٦	٢٠٦,٢	٣٩٥,٦	١٣٣,٥	٨٧,٧-	٥٤,٣	١٤٧,١	٤,١-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢٩,٠	٩٩,٣	١٨٣,٠	٤٦٩,٨	٣٨٣,١	٨٠٣,١	٤٥١,٣	٢٣٠,٢	٨٧,٠	٢٤,٤	٢٢,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٩١,٥-	٦٠,٠-	٥٨,١-	٥٤,١-	٨٣,٥-	١٠٣,٤-	٦٧,١-	٦٠,٦-	٦٧,٦-	٥٧,٨-	٣٣,٤-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥									
٠,٣	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,٨	٠,٢	٠,٧	٠,٨	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
٢,٤-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	الولايات المتحدة
٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٨	١,٧	٠,١-	٢,٧	١,٨	٢,٤	٣,٠	٣,٤	منطقة اليورو
٤,٤	٥,٠	٥,٢	٥,٧	٥,٦	٣,٨	٦,٩	٦,٣	٧,٩	٨,٤	٨,١	ألمانيا
٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,٤	١,٠-	١,٢-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-	٠,٥-	فرنسا
٢,٠	٠,٩	٠,٩	١,١	٠,١	١,٧-	٢,١	٣,٨	٣,٢	٢,٥	٢,٤	إيطاليا
١,٣	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	إسبانيا
٣,٠	٣,٣	٣,٤	٤,٨	٣,٨	٢,١	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	اليابان
٣,٠-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٥-	٢,١-	٠,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٥-	المملكة المتحدة
٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	كندا
٥,٦	٥,٩	٦,٠	٦,٥	٥,٥	٦,٦	٦,٧	٥,٠	٤,٤	٤,٢	٤,٥	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,١-	٠,١	٠,٣	٠,٩	٠,٧	١,٦	١,٠	٠,٥	٠,١	٠,١-	٠,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٠,٥	٠,٩	١,١	١,٥	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٤	٠,٣-	٠,٩	آسيا الصاعدة والنامية
١,١-	١,٠-	١,٠-	٠,٠	٠,٣-	٢,٧	١,٧	٠,١	١,٤	١,٨	٠,٦-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٢-	١,٤-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	٢,٠	٣,٩	٨,٣	٣,٣	٣,٠-	٠,٩	٣,٣	٠,٦-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,١-	٢,٢-	٢,٥-	١,٧-	٢,٦-	٢,١-	٠,٨-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٠-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١,٣	١,٢	١,٧	٤,٥	٥,٩	١١,٤	٥,٤	٢,٧-	٢,٤	٥,٩	١,٥	الوقود
٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	غير الوقود
١,٥-	١,٢-	١,٢-	٠,٧-	٢,٧-	٣,٠-	٠,٦-	٠,٠	٢,٤-	٣,٦-	٣,٠-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٢,١-	٢,٠-	١,٨-	١,٥-	١,٤-	٢,٧-	٢,٠-	٠,٩-	٢,١-	٢,٧-	٢,٢-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٢,٧-	٤,١-	٥,٢-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٣-	٣,٥-	٣,٧-	٤,٨-	جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للمتذكرة
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٦	العالم
٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٤	٢,٧	٠,٩	٣,٣	٢,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٣	الاتحاد الأوروبي
٠,٤	٠,١	٠,٣	٢,٨	٥,٤	١٠,٠	٤,١	٣,٢-	١,٧	٤,٦	٠,١-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٠	٠,٢	٠,٤	١,١	٠,٩	٢,٠	١,٢	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٦-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٤-	٣,٦-	٤,٤-	٣,١-	٣,٠-	٣,٣-	٣,٠-	١,٩-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)

(% من صادرات السلع والخدمات)

توقعات			٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥									
١,١	٠,٣	٠,٤-	٠,٥	٠,١	١,٤-	٢,٥	٠,٩	٢,٤	٢,٦	٣,٣	الاقتصادات المتقدمة
٢٢,٧-	٣٠,٢-	٣٥,١-	٣٥,٥-	٢٩,٥-	٣٣,٣-	٣٣,٨-	٢٧,٨-	١٧,٣-	١٧,٣-	١٥,٤-	الولايات المتحدة
...	٩,٨	٥,٨	٠,٣-	٩,٧	٧,٠	٨,٦	١٠,٨	١٢,٣	منطقة اليورو
١١,٧	١٣,٧	١٣,١	١٣,٧	١٢,٩	٨,٣	١٦,٢	١٦,١	١٨,٦	١٩,٧	١٩,٠	ألمانيا
٠,٤-	٠,٦-	٠,٦	١,٢	٢,٩-	٣,٢-	٠,٩	٧,٣-	١,٨	٢,١-	١,٧-	فرنسا
٦,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٠,٤	٤,٩-	٦,٧	١٣,١	١٠,٢	٨,١	٨,١	إيطاليا
٣,٢	٦,١	٦,٦	٨,١	٧,٠	٠,٩	٢,٣	٢,٦	٦,١	٥,٤	٨,٠	إسبانيا
١٥,١	١٥,٨	١٥,٧	٢١,٠	١٧,٢	٩,٧	٢١,٣	١٨,٩	١٩,٥	١٩,١	٢٣,٢	اليابان
١٠,٦-	١٢,٦-	١٢,٤-	١١,٠-	١١,٠-	٦,٣-	١,٥-	٩,٩-	٨,٥-	١٢,٤-	١١,٣-	المملكة المتحدة
٢,٨-	٠,٨-	٠,٤-	١,٦-	١,٩-	٠,٩-	٠,١-	٦,٨-	٦,٠-	٧,٤-	٨,٩-	كندا
٩,١	٩,٦	٩,٧	١٠,٧	٩,٢	١٠,٤	١١,٧	٩,٥	٧,٨	٧,٤	٨,١	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,٤-	٠,٣	١,٠	٣,٣	٢,٥	٥,٦	٣,٥	٢,١	٠,٢	٠,٥-	٠,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٢,٦	٤,٠	٥,٠	٦,٥	٤,٣	٥,٥	٥,١	٧,٤	٢,١	١,١-	٤,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٣-	٢,٨-	٣,١-	٠,١-	٠,٨-	٦,٦	٤,١	٠,٢	٣,٦	٤,٥	١,٦-	أوروبا الصاعدة والنامية
٤,٨-	٥,٤-	٤,٣-	٣,٥-	٤,٤-	٧,٧-	٦,٦-	٠,٩-	٨,٦-	١١,٤-	٨,٣-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,١-	١,١-	٠,٤-	٤,٧	٩,٠	١٨,٦	٨,٤	٩,٠-	٢,١	٧,٧	٢,١-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٧,٨-	٧,٩-	٨,٩-	٦,٢-	١٠,٦-	٨,١-	٣,٥-	١٢,٩-	١٣,٣-	٨,٤-	٩,٠-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٢,٧	٢,٥	٣,٦	٩,٨	١٢,٩	٢٤,٣	١٢,٩	٧,٤-	٥,٧	١٣,٦	٣,٨	الوقود
١,٠-	٠,١-	٠,٥	٢,١	٠,٥	١,٩	٢,١	٣,٥	٠,٨-	٣,٣-	٠,٩-	غير الوقود
٥,٢-	٤,٥-	٤,٥-	٣,٥-	١٠,٤-	١٠,٥-	٢,٣-	٠,٢-	٩,٥-	١٥,٠-	١٣,٤-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٨,٣-	٧,٣-	٦,٨-	٥,٤-	٥,٢-	٩,٠-	٧,١-	٣,٨-	٨,١-	١٠,٤-	٩,١-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
١٠,٠-	١٤,٤-	١٨,٣-	١١,٩-	١٠,٤-	٨,١-	٩,٦-	٩,٧-	١٢,٦-	١٢,٩-	١٨,٠-	جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكيرة
٠,٥	٠,٣	٠,٢	١,٦	١,٠	١,٣	٢,٩	١,٣	١,٦	١,٤	٢,٠	العالم
٥,١	٥,٦	٥,٩	٦,٨	٥,١	١,٦	٦,٦	٥,٣	٦,٠	٦,٦	٧,٠	الاتحاد الأوروبي
٠,٧	٠,١-	٠,٣	٦,٠	١١,٤	٢٠,٧	٩,٦	٨,٥-	٣,٨	٩,٩	٠,٧-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٢	٠,٨	١,٥	٣,٩	٣,٣	٦,٧	٤,٣	٣,٠	٠,٩	٠,١	٠,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
١١,٦-	١٠,٢-	١٠,٦-	١٠,٥-	١٧,٣-	٢١,١-	١٦,٤-	١٧,٨-	١٦,٨-	١٥,١-	٩,٩-	البلدان النامية منخفضة الدخل

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٠,٣	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,٨	٠,٢	٠,٧	٠,٨	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
٢,٤-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	الولايات المتحدة
٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٨	١,٧	٠,١-	٢,٧	١,٨	٢,٤	٣,٠	٣,٤	منطقة اليورو ^١
٤,٤	٥,٠	٥,٢	٥,٧	٥,٦	٣,٨	٦,٩	٦,٣	٧,٩	٨,٤	٨,١	ألمانيا
٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,٤	١,٠-	١,٢-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٧-	٠,٥-	فرنسا
٢,٠	٠,٩	٠,٩	١,١	٠,١	١,٧-	٢,١	٣,٨	٣,٢	٢,٥	٢,٤	إيطاليا
١,٣	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	إسبانيا
١٠,٩	١٠,٥	١٠,٤	٩,٩	٩,٩	٦,٦	١٠,٠	٥,٦	٦,٨	٩,٠	٨,١	هولندا
١,١-	١,٣-	١,١-	٠,٩-	٠,٧-	١,٣-	١,٨	٠,٩	٠,١	٠,٩-	٠,٧	بلجيكا
٨,٧	١١,٠	١١,٦	١٧,٢	٨,١	٨,٨	١٢,٢	٧,١-	٢٠,٧-	٤,٣	١,١	آيرلندا
٢,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٤	١,٣	٠,٩-	١,٧	٣,٤	٢,٤	٠,٨	١,٣	النمسا
١,٣	١,٥	١,٧	٢,٢	٠,٦	٢,٠-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨	٠,٨	١,٥	البرتغال
٣,٤-	٥,٩-	٦,٥-	٦,٩-	٦,٧-	١٠,٧-	٧,٠-	٧,٢-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٦-	اليونان
٠,٧-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٣	٠,٥-	٢,٤-	٠,٣	٠,٤	٠,١-	١,٦-	٠,٧-	فنلندا
١,٦-	١,٥-	١,٩-	٢,٨-	١,٧-	٩,٦-	٤,٨-	٠,٥-	٣,٥-	١,٦-	١,٧-	الجمهورية السلوفاكية
٠,٢	٠,٦-	٠,٧-	١,٢-	٠,٤	٣,٥-	٠,٥	١,٣-	٢,٥	١,١	٣,٤	كرواتيا
١,٦	١,٧	٢,٠	٢,٥	١,١	٦,١-	١,٤	٧,٢	٣,٨	٠,٤	١,٠	ليتوانيا
٢,٥	٣,٣	٣,٦	٤,٤	٤,٥	١,١-	٣,٨	٧,٧	٦,٤	٦,٥	٦,٨	سلوفينيا
٧,٨	٧,٨	٨,٨	١٣,٨	١١,٢	٩,٥	٦,٤	٤,٩	٨,٥	٨,٣	٦,٤	لكسمبرغ
٢,٣-	٢,٤-	٢,٥-	٢,١-	٣,٩-	٥,٥-	٤,١-	٣,٠	٠,٢-	٠,٤-	١,٥	لاتفيا
١,٢-	٢,٤-	٢,٦-	١,١-	١,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٢,٥-	٢,٠	٠,٦	١,٧	إستونيا
٩,٤-	٧,٨-	٧,٣-	٦,٨-	٩,٥-	٥,٤-	٥,٤-	٩,٧-	٥,٥-	٣,٩-	٥,٠-	قبرص
٤,٨	٦,١	٦,٢	٦,١	٦,٤	٠,٨-	٩,٤	١٦,٠	١٧,٩	١٣,٣	١٨,٩	مالطة
٣,٠	٣,٣	٣,٤	٤,٨	٣,٨	٢,١	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	اليابان
٣,٠-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٥-	٢,١-	٠,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٥-	المملكة المتحدة
٤,٠	٣,٦	٣,٥	٥,٣	١,٨	١,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٤	٤,٢	٤,٤	كوريا
٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	كندا
٣,٥-	٣,٤-	٣,١-	١,٩-	٠,٣-	٠,٤	٢,٤	١,٧	٠,٠	٢,٦-	٢,٨-	أستراليا
٢١,٢	١٩,٦	١٨,٥	١٥,٧	١٤,٠	١٣,٣	١٥,٢	١٤,٤	١٠,٧	١١,٦	١٤,٠	مقاطعة تايوان الصينية
١٥,٧	١٧,٠	١٧,٢	١٧,٥	١٧,٧	١٨,٤	١٩,٨	١٧,٥	١٥,٤	١٥,٧	١٨,٦	سويسرا
٥,٠	٥,٢	٥,٠	٥,١	٥,٢	٨,٧	٧,٠	٠,٥	٣,٥	٥,٦	٥,٣	سنغافورة
٤,٥	٦,٠	٦,٨	٧,٤	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٥,٨	٥,٣	٢,٢	٢,١	السويد
٠,٤-	٠,٦-	٠,١-	١,٨	٠,١-	٤,٧-	٢,١-	١,٨	٠,٣	٠,٤	١,٥	الجمهورية التشيكية
١١,٨	١٥,١	١٥,٩	١٧,١	١٧,٤	٢٩,٦	١٤,٩	١,١	٣,٨	٩,٠	٦,٣	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٩,٥	١١,٠	١١,٤	١٣,٠	٨,٥	١٠,٢	١١,٨	٧,٠	٥,٩	٣,٧	٤,٦	إسرائيل ^٢
٢,٨	٢,٩	٢,٨	٣,١	٣,٧	٣,٣	٣,٣	٤,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٦	النرويج
١١,٤	١٢,٤	١٢,٦	١٣,٠	٩,٨	١١,٧	٨,٧	٧,٢	٧,٤	٦,٣	٧,٣	الدانمرك
٣,٥-	٤,٧-	٤,٩-	٦,٠-	٦,٩-	٩,٢-	٦,٠-	١,١-	٢,٩-	٤,٢-	٢,٩-	نيوزيلندا
...	بورتو ريكو
٢٨,٩	٢٨,٩	٣٠,٠	٣١,٧	٣١,٤	١٣,٩	٨,٧	١٤,٨	٣٣,٥	٣٢,٩	٣٠,٨	منطقة مكاو الإدارية الخاصة
١,١	١,٢-	١,٩-	٢,٥-	٠,٨	٢,٤-	٢,٨-	١,١	٦,٥	٤,٣	٤,٢	آيسلندا
١٧,٠	١٦,٩	١٦,٩	١٥,١	١٤,٢	١١,٦	١٥,٠	١٥,٥	١٨,٠	أندورا
٢,٤	٣,٣	٤,٠	٦,٣	١٣,٦	١٥,٥	٥,٤	٢,٨	٢,٠	١,٩-	٠,٤-	سان مارينو
للتذكرة											
١,٠-	١,٤-	١,٧-	١,٦-	١,٤-	٢,٠-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٠	٠,١-	٠,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٨	٢,٩	٣,١	٣,٦	٢,٧	١,٠	٣,٦	٢,٤	٣,١	٣,٦	٣,٦	منطقة اليورو ^٣

^١ البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.

^٢ راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٣ البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	توقعات			٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
	٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥								
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٥	٠,٩	١,١	١,٥	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٤	٠,٣-	٠,٩
بنغلاديش	٢,٢-	٠,٩-	٠,٩-	١,٤-	٢,٦-	٤,٠-	١,١-	١,٥-	١,٣-	٣,٠-	٠,٥-
بوتان	١٤,٦-	١٧,٣-	٢٨,٨-	١٦,٨-	٣٤,٢-	٢٨,١-	١١,٢-	١٤,٨-	١٩,٢-	١٧,٤-	٢٢,٠-
بروني دار السلام	١٤,٣	١٤,٨	١٥,٤	١٦,٦	١٢,٩	١٩,٦	١١,٢	٤,٣	٦,٦	٦,٩	١٦,٤
كمبوديا	٠,٢-	١,١	٢,٣	١,٧-	١,٣	١٩,٠-	٢٩,٦-	٢,٥-	٨,٠-	٨,٧-	٦,٠-
الصين	١,٥	١,٧	١,٩	٢,٣	١,٤	٢,٤	١,٩	١,٦	٠,٧	٠,٢	١,٥
فيجي	٦,٩-	٧,٧-	٧,٠-	٦,٧-	٧,٧-	١٧,٢-	١٥,٨-	١٣,٧-	١٢,٨-	٨,٤-	٦,٦-
الهند	٣,٢-	١,٤-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٧-	٣,٠-	١,٢-	٠,٩	٠,٩	٢,١-	١,٨-
إندونيسيا	١,٤-	١,٦-	١,٥-	٠,٦-	٠,١-	١,٠	٠,٣	٠,٤-	٢,٧-	٢,٩-	١,٦-
كيريباتي	١,٧-	٠,٩-	٠,٦-	٢,٠-	١,٨-	١٢,٠-	٧,١	٣٢,٢	٤٠,٠	٣٢,٦	٣١,٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٧-	٠,٠	٠,١-	٣,٣	٢,٧	٣,٠-	٢,٣	١,٦-	٧,٠-	٩,١-	٧,٤-
ماليزيا	٢,١	١,٨	١,٦	١,٧	١,٥	٣,٢	٣,٩	٤,٢	٣,٥	٢,٢	٢,٨
ملديف	٧,٠-	١٠,٦-	١٤,٤-	١٧,٩-	٢١,٣-	١٦,٣-	٨,٧-	٣٥,١-	٢٦,١-	٢٧,٨-	٢٠,٧-
جزر مارشال	٧,٨	١١,٢	١٤,٩	١٦,٩	١٦,٨	١٠,٠	٢٢,٧	١٤,٩	٣١,٢-	٢,٠-	٠,٩-
ميكرونيزيا	٥,١-	٤,٠-	١,٣-	٠,٤-	٣,٧	٨,٩	٢,٣	٥,٨-	١٦,١	٢١,٤	١٠,٤
منغوليا	١١,٢-	١٠,٢-	١١,١-	٩,٣-	٠,٦	١٣,٤-	١٣,٨-	٥,١-	١٥,٢-	١٦,٧-	١٠,١-
ميانمار	٤,٦-	٤,١-	٢,٤-	١,٢-	٢,٢-	٣,٤-	٢,٤-	٠,٥-	٢,٢-	١,٣-	٦,١-
ناورو	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٥,٢	١,٣	١,٩	٣,٨	٢,٥	٤,٦	٧,٦	١٢,٤
نيبال	٣,٥-	٢,٨-	٠,٧	٣,٨	٠,٩-	١٢,٦-	٧,٧-	١,٠-	٦,٩-	٧,١-	٠,٣-
بالاو	٢٢,٠-	٢٦,٠-	٣٠,٥-	٣٤,٦-	٤٩,١-	٤٩,١-	٤٣,٨-	٤٣,٨-	٣٠,٤-	١٨,٦-	٢٢,٩-
بابوا غينيا الجديدة	٩,٥	١١,٥	١٠,٧	١٤,٥	٩,٠	١٤,٤	١٢,٦	١٤,٤	١٤,٤	١٣,٦	١٥,٩
الفلبين	١,٨-	٣,٢-	٣,٤-	٣,٨-	٢,٨-	٤,٥-	١,٥-	٣,٢	٠,٨-	٢,٦-	٠,٧-
ساموا	٢,١-	١,٤-	٠,٥-	٤,٨	٣,٣-	١١,٣-	١٤,٨-	٠,٩	٢,٨	٠,٨	١,٨-
جزر سليمان	٧,٧-	٧,٧-	٧,٨-	٣,٧-	١٠,٤-	١٣,٧-	٥,١-	١,٦-	٩,٥-	٣,٠-	٤,٣-
سري لانكا ^١	١,٨	٢,٩	١,٠-	٣,٧-	١,٤-	٢,١-	٣,٠-	٢,٤-
تايلند	١,٨	١,٢	١,٢	٢,١	١,٤	٣,٥-	٢,١-	٤,٢	٧,٠	٥,٦	٩,٦
تيمور-ليشتي	٣٣,٨-	٢٣,٦-	٢١,٢-	٢٦,٣-	٨,٥-	١٢,٧	٤٦,٨	٢٣,٨	٢١,٩	١٢,٣-	١٧,٩-
تونغا	٧,٠-	٧,٢-	٦,٩-	٣,٩-	٥,٩-	٥,٤-	٦,٣-	٥,٧-	٣,٨-	٧,٠-	٧,١-
توفالو	٥,٢-	٠,٩	٥,٦	٣,٣	٣٢,٣	٠,٢-	٢٨,٢	١٦,٢	٢٢,٢-	٦٠,٧	٢,١
فانواتو	٢,١-	٦,٢-	١,٠-	٧,٦-	٠,٣-	١٣,١-	٤,٤-	١,٢-	٩,٤	٣,٣	١٠,٧-
فييتنام	٠,٥	١,٩	٣,٢	٦,١	٥,٩	٠,٣	٢,٢-	٤,٣	٣,٨	١,٩	٠,٦-
أوروبا الصاعدة والنامية	١,١-	١,٠-	١,٠-	٠,٠	٠,٣-	٢,٧	١,٧	٠,١	١,٤	١,٨	٠,٦-
ألبانيا	٢,٩-	٣,١-	٣,١-	٢,٤-	١,٢-	٥,٨-	٧,٦-	٨,٦-	٧,٥-	٦,٧-	٧,٤-
بيلاروس	٢,٥-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٨-	١,٨-	٣,٤	٣,٢	٠,٣-	١,٩-	٠,٠	١,٧-
البوسنة والهرسك	٣,٨-	٣,٨-	٣,٨-	٣,٦-	٢,٣-	٤,٤-	١,٨-	٢,٨-	٢,٦-	٣,٢-	٤,٨-
بلغاريا	٠,٨-	١,٠-	١,٥-	٠,٢	٠,٩	٢,٦-	١,١-	٠,٤	١,٧	٠,٧	٣,٢
هنغاريا	١,٥	١,١	١,٠	٢,٢	٠,٣	٨,٥-	٤,١-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٢	١,٨
كوسوفو	٥,٨-	٨,٠-	٨,٧-	٩,٠-	٧,٦-	١٠,٣-	٩,٤-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٦-	٥,٥-
مولدوفا	١١,٣-	١٣,٨-	١٤,٥-	١٦,١-	١١,٣-	١٥,٩-	١٢,٤-	٧,٧-	٩,٤-	١٠,٨-	٥,٨-
الجبل الأسود	١٢,٦-	١٤,٠-	١٥,٢-	١٧,٤-	١١,٤-	١٢,٩-	٩,٢-	٣٦,١-	١٤,٣-	١٧,٠-	١٦,١-
مقدونيا الشمالية	٢,٣-	٢,١-	٢,٢-	٢,٣-	٠,٤	٦,١-	٢,٨-	٢,٩-	٢,٠-	٠,٢	٠,٨-
بولندا	١,٦-	٠,٧-	٠,٣-	٠,١	١,٨	٢,٣-	١,٣-	٢,٤	٠,٣-	٢,٠-	١,٢-
رومانيا	٦,١-	٧,٤-	٧,٦-	٨,٣-	٦,٦-	٩,٥-	٧,٢-	٥,١-	٤,٩-	٤,٦-	٣,٢-
روسيا	١,٣	١,٨	١,٩	٢,٩	٢,٤	١٠,٤	٦,٨	٢,٤	٣,٩	٧,٠	٢,٠
صربيا	٥,٥-	٥,٧-	٥,٨-	٦,٣-	٢,٣-	٦,٥-	٤,١-	٣,٩-	٦,٦-	٤,٦-	٥,٠-
تركيا	١,٦-	١,٢-	١,٢-	٠,٨-	٣,٥-	٥,١-	٠,٨-	٤,٣-	٢,٠	١,٨-	٤,١-
أوكرانيا	٤,١-	١٠,٦-	١٥,٩-	٧,٠-	٥,٤-	٤,٩	١,٩-	٣,٣	٢,٧-	٣,٣-	٢,٢-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٢-	١,٤-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-
أنغيغوا وبربودا	٩,١-	١٠,٢-	١٠,٥-	٧,٠-	١٣,٥-	١٥,٦-	١٧,٨-	١٥,٦-	٦,٥-	١٤,٠-	٧,٧-
الأرجنتين	١,٢	٠,٣-	٠,٤-	١,٠	٣,٢-	٠,٦-	١,٤	٠,٧	٠,٨-	٥,٢-	٤,٨-
أروبا	٧,٤	٩,٤	٩,٧	١١,١	٥,٢	٦,٥	٢,٢-	١٧,١-	٠,٢	٠,٥-	١,٠
جزر البهاما	٦,٥-	٧,٤-	٧,٨-	٧,٤-	٧,٥-	٩,٤-	٢١,٤-	٣٢,٩-	٢,٢-	٩,٥-	١٣,٥-
بربادوس	٥,٠-	٦,٠-	٦,٢-	٤,٥-	٨,٦-	٩,٩-	١٠,٣-	٤,٩-	١,٦-	٣,٦-	٣,٤-
بلين	١,٤-	١,٥-	١,٦-	١,٥-	٠,٦-	٨,٣-	٦,٥-	٦,٣-	٧,٧-	٦,٦-	٧,٠-
بوليفيا	...	٣,٠-	٢,٥-	٤,٣-	٢,٥-	٢,١	٣,٩	٠,٠	٣,٣-	٤,٣-	٥,٠-
البرازيل	١,٨-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٨-	١,٣-	٢,٢-	٢,٤-	١,٧-	٣,٥-	٢,٨-	١,٢-
شيلي	٣,٠-	٢,٤-	٢,١-	١,٥-	٣,١-	٨,٨-	٧,٣-	١,٩-	٥,٢-	٤,٥-	٢,٨-
كولومبيا	٣,٦-	٢,٤-	٢,٣-	١,٨-	٢,٣-	٦,٠-	٥,٦-	٣,٤-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٢-

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)											
كوستاريكا	١,٢-	٢,٧-	٢,١-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-
دومينيكا	١١,٠-	٤٦,٧-	٣٨,١-	٣٧,٠-	٣٣,٥-	٣٧,٠-	٣٧,٠-	٣٧,٠-	٣٧,٠-	٣٧,٠-	٣٧,٠-
الجمهورية الدومينيكية	٠,٢-	١,٦-	١,٣-	١,٧-	٢,٨-	٥,٨-	٣,٧-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٥-	١٣,٢-
إكوادور	٠,٤-	١,٥-	٠,٥-	٢,١	٢,٧	١,٨	٠,٨	٥,٨	٣,٤	٢,٦	٢,٥
السلفادور	١,٩-	٣,٣-	٠,٤-	١,١	٤,٣-	٦,٨-	١,٤-	١,٤-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-
غرينادا	١١,٥-	١٢,٨-	١٠,٣-	١٦,١-	١٤,٤-	١٢,١-	١٨,٧-	١٥,٨-	١١,٩-	٩,١-	٩,١-
غواتيمالا	١,٢	٠,٩	٢,٤	٥,٠	٢,٢	١,٣	٣,١	٢,٧	١,٥	٠,٤-	٠,٤-
غيانا	٤,٩-	٢٩,٠-	٦٨,٨-	١٧,٣-	٢٤,٨-	٢٥,٩	٩,٩	٢٤,٦	٨,٩	١٤,٩	٢٣,٦
هايتي	٢,٢-	٢,٩-	١,١-	٠,٥	٠,٤	٢,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤	٠,٢-	٠,٨-
هندوراس	١,٣-	٦,٦-	٢,٦-	٢,٩	٥,٥-	٦,٧-	٣,٩-	٤,٦-	٤,٣-	٤,١-	٤,٠-
جامايكا	٢,٧-	١,٥-	١,٩-	١,١-	١,٠	٠,٨-	٢,٩	١,٠	٠,٩	٠,٣-	٢,١-
المكسيك	١,٨-	٢,١-	٠,٣-	٢,٤	٠,٣-	١,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥-	١,١-	١,١-
نيكاراغوا	٧,٢-	١,٨-	٥,٩	٣,٨	٢,٨-	٢,٩-	٨,٢	٤,١	٥,٧	٣,٩	١,١-
بنما	٥,٨-	٧,٩-	٥,١-	٠,٧	١,٢-	٠,٦-	٤,٥-	٠,٩-	١,٠-	١,٨-	٢,٥-
باراغواي	٣,٤	٠,٢-	٠,٦-	١,٩	١,١-	٧,٢-	٠,٦-	٣,٩	٣,٤-	٢,٧-	١,٢-
بيرو	٠,٨-	١,١-	٠,٦-	٠,٩	٢,١-	٤,١-	٠,٧	٢,٢	١,٧	١,٣	١,٥-
سانت كيتس ونيفس	١٠,٢-	٥,٨-	٤,٨-	١٠,٨-	٣,٤-	١١,٤-	١١,٦-	١٥,١-	١٣,١-	١٢,٨-	١١,٣-
سانت لوسيا	١,٩-	١,٥	٣,٣	١٨,٩-	١١,٣-	٣,٦-	١,٦-	١,٤-	١,٠-	٠,٩-	٠,٥-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١١,٩-	١٠,٣-	٢,٤-	١٥,٩-	٢٣,٢-	٢٠,٦-	١٦,٨-	١٨,٩-	١٥,٤-	١٢,٩-	٨,٩-
سورينام	١,٩	٣,٠-	١١,٢-	٨,٩	٥,٧	٢,١	٤,٣	٢,٨-	٣٣,٩-	٦٠,٤-	٣١,٣
ترينيداد وتوباغو	٥,٩	٦,٨	٤,٣	٦,٥-	١٠,٩	١٨,٤	١٣,٣	٧,٠	٨,٠	٥,٩	٨,٢
أوروغواي	٠,٠	٠,٥-	١,٣	٠,٦-	٢,٤-	٣,٨-	٣,٤-	١,٠-	١,٥-	١,٧-	٢,٠-
فنزويلا ^١	٧,٥	٨,٤	٥,٩	٣,٢-	٠,٩-	٤,٠	٣,٤	٢,٤	٠,١-	٠,٥-	...
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
أفغانستان ^١	٠,٦-	٣,٣	٠,٩	٣,٠	٣,٣	٨,٣	٣,٩	٢,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٣-
الجزائر	٧,٦	١٢,١	١١,٧	١٤,٠	٠,١-	١٨,٥-	٢٠,٣-
أرمينيا	١١,٨-	٨,٧-	٨,٧-	١١,٣-	٢,٤-	٨,٤	٢,٤	١,٤-	٣,٩-	٤,٦-	٢,٦-
أذربيجان	١,٣-	٧,٢-	٧,١-	٤,٠-	٣,٥-	٠,٣	٢,٣-	٣,٩-	٤,٥-	٤,٨-	٤,٨-
البحرين	٤,١	١٢,٨	٩,١	٠,٥-	١٥,١	٢٩,٨	١١,٥	٧,٨	٧,٨	٤,١	٤,٢-
جيبوتي	٣,٩-	٦,٢-	٢,٠-	٩,١-	٦,٤	١٤,٧	٥,٨	٤,٩	٣,٣	١,٧	١,٢-
مصر	٤,٨-	١٤,٧	١٨,٣	١١,٧	٦,٦-	١٨,٤	١٨,١	٢٢,١	١١,٦	١٠,٩	٩,٥
جورجيا	٥,٨-	٢,٣-	٣,٤-	٢,٩-	٤,٤-	٣,٥-	١,٢-	٥,٤-	٥,٨-	٣,٧-	٣,٣-
إيران	٧,٩-	٦,٧-	٦,٠-	١٢,٤-	٤,٤-	٥,٦-	٥,٦-	٤,٤-	٤,٤-	٤,٧-	٥,٠-
العراق	٣,١	٧,٩	٠,٧-	٣,٩	٣,٨	٢,٨	٣,٧	٢,٧	٠,٩	١,٣	٢,٧
الأردن	١,٤	١٠,٥	٦,٢	٥,٦-	٦,١	١٥,٨	٧,٥	٢,٠	١,٥	١,٥	٠,٤-
كازاخستان	١٠,٦-	٦,٨-	١,٧-	٥,٧-	٨,٠-	٨,١-	٣,٦-	٥,٨-	٥,٥-	٥,٨-	٤,٩-
الكويت	٢,١-	١,٠-	٣,٩-	٦,٥-	١,٤-	٢,٩	٢,٦-	١,٣-	٣,٦-	٣,٧-	٣,٠-
جمهورية قيرغيزستان	٨,٠	١٤,٣	١٢,٧	٤,٤	٢٥,٢	٣٤,٣	٣١,٤	٢٩,٥	٢٢,٧	١٩,٣	١٤,٢
لبنان ^١	٦,٢-	١٢,١-	١١,٥-	٤,٥	٨,٠-	٤١,٩-	٤٤,٩-	٣١,١-	٨,٥-	٧,٥-	٦,٤-
ليبيا	٢٢,٩-	٢٤,٣-	٢١,٨-	١١,١-	٢٣,٠-	٢٩,٤-	٢٣,٩-	١٨,٢-
موريتانيا	٦,٦	١٤,٧	٦,٧	١٠,٢-	١٦,١	٢٣,٢	١٨,٣	٦,٩	١٠,٤	٨,٧	٨,٠
المغرب	١٠,٠-	١٣,١-	١٠,٥-	٦,٨-	٨,٦-	١٤,٩-	٨,٨-	٥,٨-	٥,١-	٤,٨-	٧,٣-
عمان	٣,٢-	٤,٩-	٣,٤-	١,٢-	٢,٣-	٣,٦-	٠,٦-	١,٤-	٢,٠-	٢,٢-	٣,٢-
باكستان	١٣,٦-	٤,٩-	٤,٩-	١٦,٥-	٥,٥-	٤,٠	٢,٥	٢,٢	١,٥-	٢,٥-	١,٣
قطر	٣,٦-	٥,٤-	٤,٢-	١,٥-	٠,٨-	٤,٧-	١,٠-	٠,٥-	٠,١-	٠,٤-	١,١-
المملكة العربية السعودية	٤,٠	٩,١	٢,٤	٢,١-	١٤,٦	٢٦,٨	١٧,١	١٧,٢	١٠,٨	١٠,٣	١١,٨
الصومال	١,٧	٨,٦	٤,٦	٣,٥-	٤,٦	١٣,٦	٣,٣	٠,٥-	٤,٠-	٤,٣-	٣,٤-
السودان ^١	٣,٦-	٣,٢-	٩,٧-	٧,١-	٨,٦-	٩,٨-	٧,٦-	٧,٦-	٧,٦-	٨,٢-	٩,١-
سوريا ^١	٩,٤-	١٣,٩-	١٥,٢-	١٦,٦-	٧,٥-	١١,٣-	٣,٨-	٣,٥-	٣,٦-	٨,٦-	١١,٠-
طاجيكستان	٢,١	٤,٩-	٢,٢-	٤,٣	٨,٢	١٥,٦	٤,٩	٤,٧	٠,٩	٢,١-	٢,٢-
تونس	٩,٧-	١٠,٨-	٨,١-	٦,٠-	٦,٠-	٩,٠-	٢,٧-	١,٧-	٢,٧-	٣,١-	٤,٢-
تركمانستان	١٣,٦-	٦,١	٢,٩	٢,٩	٦,٦	٧,٠	٤,٨	٣,١	٢,٠	٠,٦	٢,٦-
الإمارات العربية المتحدة	٧,٠	٩,٧	٨,٩	٦,٠	١١,٥	١٣,٢	١٠,٧	٩,١	٦,٦	٦,٤	٦,١
أوزبكستان	٢,١	٦,١-	٥,٠-	٤,٦-	٦,٣-	٣,٢-	٧,٦-	٥,٠-	٥,٠-	٤,٨-	٤,٧-
الضفة الغربية وغزة ^١	١٣,٢-	١٣,٢-	١٠,٤-	١٢,٣-	٩,٨-	١٠,٦-	١٣,٠-
اليمن	١,٥-	٣,٢-	٤,٢-	١٥,٧-	١٣,٩-	١٥,١-	١٢,٢-	١٧,٦-	١٢,١-	١٠,٧-	٣,٤

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تقمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢,١-	٢,٢-	٢,٥-	١,٧-	٢,٦-	٢,١-	٠,٨-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٠-	٢,٠-	إفريقيا جنوب الصحراء أنغولا
٢,٠	١,٤	٢,١	٥,٤	٣,٨	٨,٣	١٠,٠	١,٣	٥,٤	٦,٥	٠,٥-	
٤,١-	٥,٣-	٦,١-	٦,٤-	٨,٢-	٦,٠-	٤,٢-	١,٧-	٤,٠-	٤,٦-	٤,٢-	بنن
٠,٧	٤,٦-	٧,٩-	٤,٧-	٠,٦-	١,١-	١,٧-	١٠,٢-	٦,٩-	٠,٤	٥,٦	بوتسوانا
٥,٦-	٢,٠-	٢,١-	٦,٤-	٨,٦-	٧,٢-	٠,٤	٤,٢	٣,٣-	٤,٢-	٥,٠-	بوركينا فاسو
١٠,٢-	٩,٠-	٩,٧-	١٣,٦-	١٤,٩-	١٥,٩-	١١,٩-	١١,٢-	١١,٦-	١٢,٨-	١١,٨-	بوروندي
٢,٧-	٢,٤-	٢,٢-	٠,٣-	٢,١-	٣,٥-	١٢,١-	١٥,٣-	٠,٢	٤,٨-	٧,٠-	كابو فيردي
٣,٣-	٣,٩-	٢,٨-	٣,٣-	٤,١-	٣,٤-	٤,٠-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٦-	الكاميرون
٣,٢-	٤,٤-	٦,٩-	٩,٠-	٩,٣-	١٢,٩-	١١,١-	٨,٢-	٤,٩-	٨,٠-	٧,٨-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢,٠-	٢,٨-	٣,٤-	١,٣-	٠,٧-	٤,٩	٢,٠-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٢-	٦,٠-	تشاد
٣,٢-	٤,٢-	٤,٢-	٦,٦-	٢,٠-	٠,٥-	٠,٣-	١,٨-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٢-	جزر القمر
٥,٣-	٢,٥-	٢,٩-	٤,١-	٦,٥-	٥,١-	١,١-	٢,١-	٣,٢-	٣,٥-	٣,١-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢,٥-	٢,٤-	١,٤-	١,٣	٦,٥	١٧,٧	١٢,٨	١٢,٦	١١,٧	١٨,٥	٦,٤-	جمهورية الكونغو
٣,٠-	٢,١-	٣,٦-	٤,٢-	٨,٢-	٧,٦-	٣,٩-	٣,١-	٢,٢-	٣,٩-	٢,٠-	كويت ديفوار
٣,٤-	٢,٤-	١,٧-	٢,٤-	١,٣-	٢,١	٤,٢	٠,٨-	٧,٥-	٢,٧-	٧,٨-	غينيا الاستوائية
...	١٣,٠	١٥,٥	٢٤,٨	إريتريا ^١
٠,٥-	٢,٩-	٢,٤-	١,٦	٢,٢	٢,٧-	٢,٦	٧,١	٣,٩	١,٣	٦,٢	إسواتيني
٢,١-	٣,٢-	٤,٨-	٤,٢-	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	٨,٥-	إثيوبيا
٢,١-	٠,٦	٢,٢	٤,٥	٥,٤	١٠,٩	٣,٥	٠,٥-	٤,٦	٧,١	٠,٧-	غابون
٠,٦-	٣,٢-	٤,٩-	٥,٦-	٥,٤-	٤,٢-	٤,٢-	٥,٨-	٦,١-	٩,٥-	٧,٤-	غامبيا
٠,٢	١,٣	١,٦	١,٦	١,٦-	٢,٣-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٣-	غانا
١,٠	٥,٠-	١٦,٠-	١٩,١-	٨,٢-	٤,٩-	٤,١	١٦,٢-	١٥,٥-	١٨,٥-	٦,٧-	غينيا
٤,٠-	٤,٦-	٥,٥-	٨,٧-	٨,٦-	٨,٦-	٠,٨-	٢,٦-	٨,٥-	٣,٥-	٠,٣	غينيا-بيساو
٣,٨-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٧-	٤,٠-	٥,٠-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٧,٠-	كينيا
٣,٣-	٥,٢-	٥,٦-	٠,٥	٠,٣-	١٤,٠-	٩,١-	٥,٧-	٦,٣-	٧,٠-	٧,٠-	ليسوتو
١٢,٠-	١٦,٩-	١٨,٢-	٢١,١-	٢٦,٣-	١٩,٠-	١٧,٨-	١٦,٤-	١٩,٦-	٢١,٣-	٢٢,٣-	ليبيريا
٥,٨-	٦,٦-	٦,٥-	٥,٤-	٤,١-	٥,٤-	٤,٩-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٧	٠,٤-	مدغشقر
١١,٣-	١٣,١-	١٤,٧-	٢١,٨-	١٧,٢-	١٧,٦-	١٥,٢-	١٣,٨-	١٢,٦-	١٢,٠-	١٥,٥-	ملاوي
٣,٦-	١,٦-	٥,١-	٦,١-	٧,٦-	٧,٧-	٧,٦-	٢,٢-	٧,٥-	٤,٩-	٧,٣-	مالي
٢,٣-	٦,٠-	٤,٨-	٦,٥-	٥,١-	١١,١-	١٣,١-	٨,٩-	٥,٠-	٣,٨-	٤,٥-	موريشيوس
١٤,٧-	٣٧,١-	٤١,٣-	١١,٦-	١٠,٩-	٣٦,٤-	٢١,٣-	٢٦,٥-	١٦,١-	٢٩,٥-	١٩,٥-	موزامبيق
١١,٤-	١٣,٨-	١٥,٦-	١٥,٤-	١٥,٣-	١٣,٨-	١١,٢-	٣,٠	١,٨-	٣,٦-	٤,٤-	ناميبيا
٤,٢-	٤,٧-	٣,٨-	٥,٥-	١٣,٩-	١٦,٢-	١٤,١-	١٣,٢-	١٢,٢-	١٢,٧-	١١,٤-	النيجر
٠,٩	٥,٢	٦,٩	٩,١	١,٧	٠,٢	٠,٧-	٣,٧-	٢,٩-	١,٧	٣,٦	نيجيريا
٧,٦-	١٥,٩-	١٣,٨-	١٢,٧-	١١,٥-	٩,٤-	١٠,٩-	١٢,١-	١١,٩-	١٠,١-	٩,٥-	رواندا
٤,٧-	٥,١-	٥,١-	١٠,٢-	١٢,٥-	١٤,٤-	١٣,١-	١١,٢-	١٢,٨-	١٣,٠-	١٥,٣-	سان تومي وبرينسيبي
٥,١-	٦,٢-	٨,٢-	١٢,١-	١٩,٠-	٢٠,٠-	١٢,١-	١٠,٩-	٧,٩-	٨,٨-	٧,٣-	السنغال
٩,١-	٨,٩-	٨,٩-	٧,٥-	٧,٢-	٧,١-	١٠,٣-	١٢,٥-	٢,٨-	٢,٤-	٣,٩	سيشيل
٣,٧-	٤,٤-	٤,٨-	٥,٥-	٩,٥-	٦,٤-	٥,٥-	٤,٨-	١٢,٢-	١٠,٩-	١١,٧-	سيراليون
٢,٢-	١,٤-	١,٢-	٠,٦-	١,٦-	٠,٥-	٣,٧	٢,٠	٢,٦-	٢,٩-	٢,٤-	جنوب إفريقيا
٢,٩	١,٤-	١١,٤-	١,٢	٣٠,٣	٢٤,١	١٣,٨	٧,٩	٢,٢	٣,٩	٣٦,٩-	جنوب السودان
٢,٥-	٢,٩-	٣,٠-	٣,١-	٤,٧-	٥,٧-	٣,٩-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٥-	٢,٨-	تنزانيا
١,٩-	٣,٠-	٣,١-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٥-	٢,٢-	٠,٣-	٠,٨-	٢,٦-	١,٥-	توغو
٠,١-	٤,٢-	٦,٤-	٧,٣-	٧,٣-	٨,٦-	٨,٤-	٩,٥-	٦,٩-	٦,١-	٤,٨-	أوغندا
٣,١	٢,٦	٠,٥	١,٧-	٣,٠-	٣,٧	١١,٩	١١,٨	٠,٥	١,٣-	١,٧-	زامبيا
٢,٢	٣,١	٣,٠	١,٤	٠,٤	٠,٩	١,٠	٢,٥	٣,٥	٣,٧-	١,٢-	زيمبابوي

^١ راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وبوليفيا وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا والصفة الغربية وغزة وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢٠٢٦	٢٠٢٥									
الاقتصادات المتقدمة										
٦٦,٤	٦٥,١-	٢٦,٥-	٤٤,٣	٩٦,٨-	٤٤٤,٣	٣٩,٨-	١٢٨,٥	٤٧٧,٧	٤٠٠,٣	رصيد الحساب المالي
٢٧٦,٩	٢٧٢,٦	٣٤٠,٢	٤١٩,٥	٤٧٧,٧	٦٧٢,٦	٥١,٩	٤,٠	١١٤,٥-	٢٣٧,١	الاستثمار المباشر، صاف
٣٤٤,٥-	٣٢٣,٢-	٧٢٤,١-	٤١٦,٠-	٧٥٠,٢-	٢٨١,٤	١٢٣,٥	٦١,٩	٥٠٣,١	٢٣,٠	استثمارات الحافظة، صافية
٤١,٣	٤١,٣	٣٩,٦	٤,٨-	٦,٧	٤٣,٦	٧١,١	٣,٦	٥٠,٨	٣٧,٩	المشتقات المالية، صافية
١١٣,٢-	٢٢٠,٠-	٢٦٥,٩	٩٣,٩	٣٨٠,٥	١,١٨٩,٤-	٦٤٤,٦-	٨,٩-	٩١,٣-	١٤٥,٣-	استثمارات أخرى، صافية
٢٠٥,١	١٦٣,٥	٥١,٣	٤٨,٢-	٢١١,٥-	٦٣٦,٢	٣٥٨,٣	٦٧,٩	١٢٩,٥	٢٤٧,٥	التغير في الاحتياطات
الولايات المتحدة										
١,٠٠٨,١-	١,١٣٩,٣-	١,٢٦٨,٨-	٩٢٤,١-	٨٦٩,١-	٨٢٣,٦-	٦٧٢,٠-	٥٥٨,٤-	٣٠٢,٩-	٣٧٣,٢-	رصيد الحساب المالي
٧٧,١-	٨١,٠-	٨,٩-	١٠٥,٣	٢٠,٥-	١٣٣,٨-	١٤٥,٣	٢٠١,١-	٣٤٥,٤-	٢٨,٦	الاستثمار المباشر، صاف
٤٩١,٠-	٥٧٢,٠-	١,٠٤٩,٥-	٤٣٧,٧-	٤٣٧,٧-	٩٧,٤	٥٤٠,٢-	٢٤٤,٩-	٧٨,٨	٣٥٠,١-	استثمارات الحافظة، صافية
٣٦,٨-	٣٥,٤-	٧٠,٩-	١٥,٦-	٨٠,٧-	٣٩,٠-	٥,١-	٤١,٧-	٢٠,٤-	٢٤,٠	المشتقات المالية، صافية
٤٠٣,٣-	٤٥٠,١-	١٢١,٩-	١٣٥,٧	٣٣٦,١-	٨٦٢,٢-	٢٨٠,٩-	٧٥,٤-	٢٠,٨-	١٧٤,١-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢,١	٠,٠	٥,٨	١١٤,٠	٩,٠	٤,٧	٥,٠	١,٧-	التغير في الاحتياطات
منطقة اليورو										
...	...	٥٣٢,١	٣٤٨,٤	٦١,٠	٤٣٣,٦	٢٢٦,٠	٢٣٧,٨	٣٥٨,١	٣٧٧,٠	رصيد الحساب المالي
...	...	٢٦٥,٨	٣٥,٩	٢٦٠,٧	٤٩٦,٧	١٩١,٢-	٦٧,٧	١٣٠,١	١٨,٦	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	١٢٣,٧-	١٠٥,٣-	٢٦٧,٠-	٣٠٧,٤	٥٢٥,٧	١٠٤,٩-	٢٦٨,٣	٤٠٧,٠	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	٥١,٢	١٥,٨	١١٣,٧	٧٦,٤	٢١,٧	٩,٨-	٦٠,٨	٧,٦	المشتقات المالية، صافية
...	...	٣٣٣,٨	٤١٥,٥	٦٥,٣-	٦٠١,١-	١٤٥,٤-	٢٧٨,٢	١٣١,٠-	٥٤,٧-	استثمارات أخرى، صافية
...	...	٥,٠	١٣,٤-	١٨,٨	١٥٤,٣	١٥,٢	٦,٦	٢٩,٩	١,٥-	التغير في الاحتياطات
ألمانيا										
٢٤٤,٣	٢٤٩,٠	٣٥٩,٠	٢١١,٤	١٥٨,٨	٢٤٢,٧	١٩٢,٨	٢٢٤,٩	٣٠٨,٥	٣١٠,٣	رصيد الحساب المالي
٣٦,٤	٤٤,٦	٣٢,٨	٢٦,١	٦٤,٢	٨٦,٧	٣١,٤-	٩٥,٥	٤٦,٧	٤١,٧	الاستثمار المباشر، صاف
١٩,٢	٢٠,٢	٣٤,٠	٢,٣	١٤,٦	٢٣٧,٧	١٩,٧	٨٢,٩	١٧٧,٤	٢٢٠,٧	استثمارات الحافظة، صافية
٤٣,٣	٤٤,٥	٤٥,٥	٣٨,٧	٤٧,٠	٥٨,٣	١٠٦,٣	٢٣,٠	٢٦,٨	١٢,٦	المشتقات المالية، صافية
١٤٥,٤	١٣٩,٦	١٤٨,٣	١٤٢,٣	٢٨,٤	١٧٧,٧-	٩٨,٢	٢٤,١	٥٧,١	٣٦,٨	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	١,٦-	١,٠	٤,٧	٣٧,٧	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	١,٤-	التغير في الاحتياطات
فرنسا										
٠,٣	١٢,٤	٢٣,٧-	٣٨,٧-	٣٨,٢-	١,٨	٧٠,٠-	٠,٣	١٣,٣-	٣٠,٥-	رصيد الحساب المالي
٢٧,٠	١٤,٤	٨,٨-	٣٠,٣	٢٣,٢-	٢١,٠	١٠,٥	٣١,٠	٦١,٠	٢,٨	الاستثمار المباشر، صاف
٢٦,١	٣٠,١	٢٠,٦-	١٥٠,٢-	٨٩,٨-	١١,٠	٣٣,٢-	٧٥,١-	٧,٨	١١,٨	استثمارات الحافظة، صافية
١٢,٩-	١٧,٨-	٢٨,٠-	١٨,٠-	٤١,٤-	٢١,٠	٢٧,٢-	٤,١	٣٠,٥-	١,٤-	المشتقات المالية، صافية
٤٤,٥-	١٧,٨-	٣٢,٢	١٢١,٠	١١٤,٢	٧٨,٢-	٢٤,٧-	٣٧,١	٦٣,٨-	٤٠,٣-	استثمارات أخرى، صافية
٤,٦	٣,٥	١,٥	٢١,٧-	٢,٠	٢٧,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	٣,٤-	التغير في الاحتياطات
إيطاليا										
٢٣,٥	٢٣,٤	٥٥,٢	٣٤,٠	٨,٣-	٥٣,٥	٨٥,٦	٦١,٦	٤٤,٦	٦٣,٥	رصيد الحساب المالي
٤,١	٣,٧	١٢,٣	١١,٥-	١٤,٣-	٣١,٢	٢٣,٩	٤,٠	٣,٦-	٢,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٢١,١-	١٥,٣-	٧٩,٨-	٢٦,٩-	١٧٨,٥	١٤٨,٨	١٣٣,٥	٥٥,٧-	١٥٧,١	١٠٣,١	استثمارات الحافظة، صافية
١,٣	٢,١	٣,٨	٥,٠-	١٢,٢	٠,٢-	٢,٩-	٣,٠	٣,٢-	٨,٤-	المشتقات المالية، صافية
٣٩,٢	٣٢,٩	١١٦,٥	٧٤,٤	١٨٦,٨-	١٥٠,٧-	٧٣,٤-	١٠٦,٧	١٠٨,٧-	٣٧,١-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢,٣	٣,٠	٢,١	٢٤,٥	٤,٦	٣,٦	٣,١	٣,٠	التغير في الاحتياطات
إسبانيا										
٦١,٩	٥٩,٢	٧٥,٦	٦٤,٧	٢٣,٠	٣٠,٦	١٢,١	٣٠,٠	٣٦,٧	٤٠,٢	رصيد الحساب المالي
٢١,١	٢٠,٤	٢٠,٠	٣,٢-	٤,٢	١٣,٧-	١٨,٨	١٠,٤	٢١,٢-	١٤,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٣٦,٨	٣٦,٠	٣,١	١٨,٠-	٣٦,٩	٤٤,٥	٨٧,٨	٥٦,٧-	٢٨,٣	٣٦,٩	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٠	٠,٠	٤,٥-	٤,٥-	٢,٤	١,٠	٨,١-	٦,٢-	١,١-	٨,٧	المشتقات المالية، صافية
٤,٠	٢,٩	٥٥,٤	٨٣,٨	٢٥,١-	١٣,٤-	٨٦,٠-	٨١,٧	٢٨,١	٢٤,٥-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	١,٤	٦,٥	٤,٧	١٢,٢	٠,٤-	٠,٨	٢,٦	٤,١	التغير في الاحتياطات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢٠٢٦	٢٠٢٥									
١٤٢,٥	١٣٩,٨	١٨١,٨	١٧٦,٠	٥٣,١	١٥٣,٣	١٣٢,٢	٢٢٨,٣	١٨٣,٩	١٦٨,٣	اليابان
١٧٨,٨	١٧٤,٣	١٩١,٧	١٧١,٤	١٢٦,٧	١٧٤,٧	٨٧,٥	٢١٨,٩	١٣٤,٦	١٥٥,٠	رصيد الحساب المالي
١٨,٨-	٢١,٠-	٩٥,٠	١٩٧,٧	١٤٢,٦-	١٩٨,٣-	٣٨,٥	٨٧,٤	٩٢,٢	٥٠,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٩,١	٢٩,١	٢٩,١	٤٤,٦	٣٨,٠	١٩,٩	٧,٨	٣,٢	٠,٩	٣٠,٤	استثمارات الحافظة، صافية
٥٨,١-	٥٤,١-	٦٩,٦-	٢٦٧,٥-	٧٨,٤	٩٤,١	١٢,٤-	١٠٦,٧-	٦٧,٩-	١٠,٠	المشتقات المالية، صافية
١١,٥	١١,٥	٦٤,٤-	٢٩,٨	٤٧,٤-	٦٢,٨	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٦	استثمارات أخرى، صافية
										التغير في الاحتياطيات
١٥٤,٤-	١٤٦,٦-	١٢٧,٢-	١١٤,٥-	٧٨,٦-	١٤,٢-	٩٣,٨-	٩٨,٥-	١٢٤,٠-	١٠٢,٤-	المملكة المتحدة
٨,١	٧,٧	٧,٣	١٥,٠	٨٠,٧	١٥٦,٨	١٤٠,٤-	٤٢,٢-	٤,٩-	٤٦,١	رصيد الحساب المالي
٢١٩,٢-	٢٠٨,٣-	١٩٧,٧-	٢١٧,٢	٤٤,٩-	٢٦١,٩-	٣٦,٥	٣٤,٩	٣٥٤,٩-	٩٢,٨-	الاستثمار المباشر، صاف
٧,٠	٦,٧	٦,٣	١,٣	٥٩,٨-	٣٧,٥-	٣٣,١	٢,٥	١٠,٣	١٩,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٤٩,٧	٤٧,٤	٥٦,٩	٣٤٣,٣-	٥٣,٢-	١٠٤,٠	١٩,٧-	٩٣,٥-	٢٠٠,٧	٨٣,٧-	المشتقات المالية، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٦-	١,٣-	٢٤,٤	٣,٣-	١,١-	٢٤,٨	٨,٨	استثمارات أخرى، صافية
										التغير في الاحتياطيات
٦,٧-	٣,٥-	١٤,٦-	١١,٧-	٧,٦-	٤,٤	٣٤,٣-	٣٧,٩-	٣٥,٨-	٤٤,٢-	كندا
٩,٦	٢,١	٢١,٩	٤٦,٨	٣٨,٢	٤٤,٥	١٨,١	٢٦,٩	٢٠,٤	٥٣,٤	رصيد الحساب المالي
٥٩,٩-	٣,٣	٥٩,٣-	١٥,٤	١١٥,٣-	٤٣,٢-	٦٧,٧-	١,٦-	٣,٤	٧٤,٩-	الاستثمار المباشر، صاف
...	استثمارات الحافظة، صافية
٤٣,٥	٨,٩-	١٧,٣	٨١,٠-	٥٩,٠	١٧,١-	١٤,٠	٦٣,٣-	٥٨,٢-	٢٣,٥-	المشتقات المالية، صافية
٠,٠	٠,٠	٥,٤	٧,٠	١٠,٦	٢٠,٢	١,٣	٠,١	١,٥-	٠,٨	استثمارات أخرى، صافية
										التغير في الاحتياطيات
٥٦٥,٤	٥٤٨,٣	٦١٠,٨	٤٩٨,٤	٤٩٧,٨	٦١٩,٥	٣٨١,٤	٣١٨,١	٣٥٨,٧	٣٠٩,٤	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٤٥,٠-	٣٣,١-	٣٩,٢-	١٠,٢	١٣,٤-	٤٨,٨-	٧٣,١	٣٣,٨-	٤٠,٠	١٦٠,٤-	رصيد الحساب المالي
٤١٥,٦	٤٣٤,٠	٥٤٦,٢	٤١٨,٣	٣١٤,١	٥٠٣,٠	٢٦٥,٤	٣٠٩,٩	٣٦٩,٢	١٥٣,٣	الاستثمار المباشر، صاف
٥,١	٨,٢	٢٩,٦	٣٠,٢-	٢٩,٧	١١,٠-	١٦,٥-	١٤,١	٢٣,٣	١,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
٤,٢	٤,٨-	٢٨,١-	١٦٤,٣	٣٦٥,٠	٨٠,٨-	٢٦٣,١-	٢,٥-	١٢٣,٢-	١٠٤,٩	المشتقات المالية، صافية
١٨٤,٧	١٤٣,٣	١٠١,٦	٦٤,٢-	١٩٧,٦-	٢٥٧,٢	٣٢٢,٦	٣٠,٣	٤٩,٥	٢١٣,١	استثمارات أخرى، صافية
										التغير في الاحتياطيات
٦٢,٣	١٣٧,٨	٣٤٠,٦	١٨٧,٦	٥٦٤,٣	٢٢٤,٣	٤٧,٩	١٣٩,٢-	٢٦٢,٩-	٢٧٧,٠-	الاقتصادات الناشئة
٣٢٠,٠-	٢١٢,٤-	١٢٩,٩-	١٢٠,٣-	٢٤٥,٠-	٤٨٤,٥-	٣١٤,٠-	٣٤٤,٧-	٢٦٦,٣-	٢٩٦,٩-	رصيد الحساب المالي
٢٨,٠	١٠٢,٩	٢٣٥,٨	١٤٥,٥	٥٠٦,٥	١١٩,٥	١١,٩-	٧٥,٣-	١٠٥,٧-	٢١٢,٣-	الاستثمار المباشر، صاف
٢١,٥	٢١,٨	استثمارات الحافظة، صافية
٣٣,٠-	٣٥,٤-	١٢٠,٠	٣٩,١-	١٧٧,٦	٧٥,١	٢٥٣,٣	١٠٣,٦	٩٧,٢	٤٨,٤	المشتقات المالية، صافية
٣٦٥,٩	٢٦٠,٠	٩٢,٠	١٨٥,٤	١١١,٧	٥١٨,٢	٩٢,٧	١٧١,٨	١١٣,٩	١٨٦,٤	استثمارات أخرى، صافية
										التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
المجموعات الإقليمية									
آسيا الصاعدة والنامية									
٢٦٢,٧	٣١٦,٤	٤٠٦,٠	٢١٦,٣	٢٠٧,٢	١٤١,٥	١٥٧,٢	٥١,٤-	٢٦١,٠-	٥٨,٥-
٥٤,٥-	٢١,٠	٩٦,٦	١١٨,٩	٦٤,٢-	٢٥٨,٦-	١٦٣,٧-	١٤٣,٤-	١٦٨,٤-	١٠٨,٤-
٤٥,٧	٩٧,٣	٢١٨,٣	٣٩,٢	٣٠٩,٦	٣٠,٣-	١٠٦,٨-	٧١,٦-	١٠٠,٤-	٧٠,٠-
٢٥,٠	٢٤,٤	٢٤,٢	٢١,٢	١٨,٣	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧	٢,٣
٣٣,١-	٨,٢-	١٠٠,٥	٣٨,١-	١٠٤,٧-	١٤٧,٧	٢٤٣,٦	٦٩,٧	١٨,٥-	٨١,٦-
٢٧٩,٧	١٨١,٠	٣٤,٠-	٧٥,٠	٤٩,٠	٢٧٥,٦	١٦٨,٥	٩٦,٨	٢٢,٠	١٩٩,٢
أوروبا الصاعدة والنامية									
٣١,٢-	٣٩,١-	٢٦,٠-	٢٥,٢-	١٥٩,٨	٩٤,٣	٩,٨	٥٨,٧	١٠٥,٣	٢٦,٧-
٦٢,١-	٥٢,٢-	٣٢,٤-	٣٠,٠-	٤٠,٦-	٤٠,٧-	٣٨,٦-	٥١,٣-	٢٦,٣-	٢٨,٠-
١,٧	١,٩-	٣٣,٢-	١٦,١-	٣٢,٢	٤٩,٢	٢١,٥	٢,٨-	٩,٨	٣٤,٩-
٠,٨	٠,٢-	٤,٨	٥,١	٥,٦-	٤,٦-	٠,٣	١,٤	٢,٩-	٢,٢-
٦,٧-	٣٣,١-	٠,٠	٣٢,١-	١٤٢,٢	٣٧,٠-	٣١,٢	١٩,٤	٧٩,٢	٢٤,٩
٣٥,٣	٤٨,٤	٣٣,٦	٤٨,٠	٣١,٥	١٢٧,٢	٤,٤-	٩٢,٢	٤٥,٦	١٣,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
١١٠,٤-	٩٠,٧-	٨٥,٨-	٩٧,٦-	١٤٩,٥-	١٠٦,٢-	١١,١-	١٢٣,٢-	١٦٦,٣-	١١٠,٩-
١١٧,٣-	١٠٥,٠-	١١٩,٠-	١٣٠,٩-	١٢٠,٨-	١٠٢,١-	٩٣,١-	١١٣,٦-	١٤٨,٢-	١٢٠,٧-
٣٣,٨-	١٨,٩-	١٥,٦	٢٢,٧	١١,٥	١٦,٥-	٩,٥-	١,٥-	١٦,٥-	٤٥,٧-
٣,٧-	١,٤-	١,٨	٧,١-	٢,٣	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٩
١٢,٥	٩,٥-	٥,٧	١٦,٠	٢٤,٧-	٤٠,٤-	٧٠,٤	١٩,٧	١٦,٧-	٣٤,١
٣٠,٩	٤٤,١	١٠,٢	١,٦	١٧,٨-	٥٠,٨	١٥,٤	٣٢,٦-	١١,٠	١٧,٣
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى									
٢٣,١-	٨,٥-	٧٣,٩	١٥٦,٠	٣٩٥,٥	١٠٩,٨	٨٩,٧-	٣٠,٦	٩٦,٣	٣٦,٩-
٣٤,٩-	٢٣,٩-	٣٥,٤-	٣٨,٥-	١,٦-	٢٠,٩-	٩,٨-	٨,٣-	١١,٠-	٤,٠-
١٦,٨	٢٦,٨	٥٢,٢	١٠٠,٩	١٥١,٨	٦٤,٧	٨٠,٨	١٩,٢	٦,٧	٣٧,٧-
...
١٧,٤-	١,٩	٠,٦-	٢٧,٩	١٩١,٠	١٧,٤	٨٣,٦-	٨,٦	٧٦,٩	٧٢,٠
١٤,٠	١٢,٢-	٦١,١	٦٧,١	٥٦,٥	٤٦,٧	٨٣,٧-	٩,٢	٣٠,٤	٦٠,٠-
إفريقيا جنوب الصحراء									
٣٥,٧-	٤٠,٣-	٢٧,٥-	٦٢,٠-	٤٨,٧-	١٥,٠-	١٨,٣-	٥٣,٩-	٣٧,٢-	٤٤,٠-
٥١,١-	٥٢,٣-	٣٩,٧-	٣٩,٧-	١٧,٩-	٦٢,١-	٨,٩-	٢٨,١-	١٢,٥-	٣٥,٧-
٢,٤-	٠,٤-	١٨,٠-	١,٣-	١,٣	٤٢,٤	٢,٢	١٨,٥-	٥,٣-	٢٤,٠-
٠,٠	٠,١	٢,٣-	٢,٠-	١,٤	٠,٥-	٠,١-	٠,٣	٠,٦-	٠,٣
١١,٧	١٣,٥	١٤,٤	١٢,٨-	٢٦,٢-	١٢,٦-	٨,٣-	١٣,٨-	٢٣,٧-	١,٠-
٦,١	١,٣-	٢١,١	٦,٣-	٧,٦-	١٧,٩	٣,١-	٦,٣	٤,٩	١٦,٥

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
٤٣,٩	٦٢,٣	١٥٥,٥	١٨٦,٤	٤٧٩,٣	١٦٧,٥	٥٢,٢-	٦٤,٥	١٦٥,٦	١٦,٩	رصيد الحساب المالي
٤,٤-	١,٥	٢٣,٦	٢٠,٣-	٢٨,٦	٦,٢-	٦,٣	٦,١	١٧,٥	٢٣,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٢٣,٣	٣٤,٦	٦٢,٩	٩٣,٧	١١٩,٠	٨٤,١	٨١,٨	١٧,٠	٦,٢	٣٢,٣-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
٢٧,٥	٥٣,٣	٢٥,٢	٥٤,٧	٢٥٧,٤	٤٣,٢	٦٣,٣-	٢٧,٠	١٠٨,٢	٩٩,٧	استثمارات أخرى، صافية
٠,٧-	٢٦,٠-	٤٧,٣	٦١,٩	٧٨,٩	٤٧,٤	٨٣,٧-	١٢,٧	٤٠,٠	٦٧,٢-	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود										
١٨,٤	٧٥,٥	١٨٥,٢	١,٢	٨٤,٩	٥٦,٨	١٠٠,١	٢٠٣,٦-	٤٢٨,٤-	٢٩٣,٩-	رصيد الحساب المالي
٣١٥,٥-	٢١٤,٠-	١٥٣,٦-	٩٩,٩-	٢٧٣,٧-	٤٧٨,٢-	٣٢٠,٤-	٣٥٠,٨-	٣٨٣,٨-	٣٢٠,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٤,٨	٦٨,٣	١٧٢,٩	٥١,٧	٣٨٧,٥	٣٥,٤	٩٣,٧-	٩٢,٣-	١١١,٨-	١٨٠,٠-	استثمارات الحافظة، صافية
٢٣,٣	٢٢,٩	٢٨,٥	١٧,٣	١٦,٤	٥,٤-	٢١,٨	٤,٠	٥,١	٤,٤	المشتقات المالية، صافية
٦٠,٥-	٨٨,٧-	٩٤,٨	٩٣,٧-	٧٩,٨-	٣١,٩	٣١,٦	٧٦,٦	١١,٠-	٥١,٢-	استثمارات أخرى، صافية
٣٦٦,٦	٢٨٦,٠	٤٤,٨	١٢٣,٥	٣٢,٨	٤٧٠,٧	١٧٦,٤	١٥٩,١	٧٣,٩	٢٥٣,٦	التغير في الاحتياطيات
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٣٧٥,٨-	٣٣٧,٠-	٣٠٨,٤-	٢٨٦,٥-	٤٢١,٨-	٢٩٣,٤-	١١٢,٣-	٢٩٣,٨-	٣٥٧,٠-	٣٢٩,٢-	رصيد الحساب المالي
٣٢٠,٣-	٢٧٢,٢-	٢٩٢,٣-	٢٦٨,٢-	٢٩٤,٤-	٢٨٤,٥-	٢٣٣,٠-	٢٧٢,٧-	٢٨٨,٢-	٢٥٦,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٨٤,٨-	٦٥,٨-	٥٨,٤-	٣٥,٨-	٧٣,٦	٢٢,٤-	٥٧,٤-	٣٤,٨-	٣٧,٠-	١٢٨,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
١١٢,٣-	١٣٤,١-	٨٥,٥-	١٤١,٩-	١٥٨,٧-	١٩٦,٠-	٣٥,٨	٦٥,٤-	٢٨,٨-	٢٧,٠-	استثمارات أخرى، صافية
١٢٩,٢	١٢١,٧	١١١,٤	١٥١,٦	٤٧,٣-	٢٠٦,٥	١٣٥,٢	٧٩,٩	٣,١-	٧٨,٨	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات المركز المدين الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٢-٢٠١٨										
٦٩,٦-	٨٥,٣-	٤٧,٢-	٤٣,٢-	٣٧,٣-	٤٢,٣-	٢٨,٢-	٤٨,٧-	٤٨,٢-	٦٠,٨-	رصيد الحساب المالي
٦٠,٥-	٥١,٨-	٧٤,٩-	٣٧,٠-	٢٤,٦-	٣٥,٠-	٢٣,٦-	٣٣,٧-	٢٥,٨-	٢٨,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٢,٦-	٠,٢	١١,١-	٨,٠	٣٢,٢	٢٢,٣-	٣,٩	١٨,١-	٢١,٢-	٣٦,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
١٩,٤-	٥٨,٢-	٩,٤	٢٥,٦-	٢٤,٧-	٦,٩	٨,٧	١,٨	٥,٧-	١٢,٧-	استثمارات أخرى، صافية
١٢,٧	٢٤,٤	٢٩,٥	١٠,٦	٢٠,٢-	٩,١	١٥,٨-	١,٣	٤,٩	١٦,٩	التغير في الاحتياطيات
للتذكيرة										
العالم										
١٢٨,٧	٧٢,٧	٣١٤,٢	٢٣٢,٠	٤٦٧,٤	٦٦٨,٦	٨,١	١٠,٧-	٢١٤,٨	١٢٣,٣	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧-٢٠٣٠ متوسط	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	
٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٢-	٠,٨	٠,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,٨	٠,٢	٠,٧	٠,٥	٠,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٦	٢٢,٢	٢١,٩	٢٢,٢	٢٢,١	٢٣,٠	٢٣,٥	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٣	٢١,٦	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٣	٢٢,٢	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٢,٥	٢٣,٤	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٢,٧	٢١,٧	٢١,٧	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٢,٧-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,٣-	٣,٠-	الولايات المتحدة
٢,٧-	٣,٢-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٧-	٢,٨-	٢,١-	٢,٢-	٢,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
١٩,٢	١٨,٤	١٧,٨	١٧,٣	١٧,٤	١٨,٣	١٧,٦	١٨,٢	١٩,٣	١٨,٦	١٧,٢	رصيد الحساب الجاري
٢١,٨	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٧	٢١,٥	٢١,٩	٢١,٣	٢١,٤	٢١,٧	٢٠,٧	٢٠,٣	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
...	٢,٩	١,٩	١,٠	٣,١	١,٨	٢,٢	٢,٢	١,٠	منطقة اليورو
٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٨	١,٧	٠,١-	٢,٧	١,٨	٢,٤	٢,٢	٠,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٢٤,٣	٢٤,٢	٢٤,٣	٢٥,١	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٦,٤	٢٤,٤	٢٥,٤	٢٣,٣	٢٢,٦	رصيد الحساب الجاري
٢١,١	٢١,٠	٢٠,٨	٢١,١	٢٢,٣	٢٣,٨	٢٢,٧	٢٢,٠	٢٢,٤	٢٠,٤	٢٠,٩	الادخار
...	٠,٠	٠,٣	١,١	٠,٤	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,١	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٤,٦	٥,٠	٥,٢	٥,٣	٤,٩	٣,٣	٦,٨	٦,٠	٧,٧	٧,٥	٦,٨	ألمانيا
٤,٦	٥,٠	٥,٢	٥,٧	٥,٦	٣,٨	٦,٩	٦,٣	٧,٩	٧,٦	٦,٨	صافي الإقراض والاقتراض
٢٦,٠	٢٦,٠	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٧,٢	٢٦,٩	٢٩,٤	٢٨,٠	٢٩,٢	٢٧,٩	٢٦,٧	رصيد الحساب الجاري
٢١,٤	٢١,٠	٢١,٠	٢١,٠	٢١,٧	٢٣,٠	٢٢,٥	٢١,٧	٢١,٣	٢٠,٢	١٩,٩	الادخار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٠,١-	٠,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٠,٦	٢,٠-	٠,٧	٠,٨-	٠,٧-	فرنسا
٠,٣-	٠,٢-	٠,٢	٠,٤	١,٠-	١,٢-	٠,٣	٢,١-	٠,٦	٠,٨-	٠,٧-	صافي الإقراض والاقتراض
١٩,٥	١٩,٩	٢٠,٦	٢٤,١	٢٢,١	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٠,٨	٢٣,٦	٢١,١	٢١,٣	رصيد الحساب الجاري
١٩,٨	٢٠,١	٢٠,٤	٢٣,٧	٢٢,١	٢٤,٢	٢٣,٤	٢٢,٨	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	الادخار
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
١,٦	٠,٩	١,٠	١,١	٠,٩	١,٢-	٢,٢	٣,٨	٣,١	١,١	٠,٥-	إيطاليا
١,٥	٠,٩	٠,٩	١,١	٠,١	١,٧-	٢,١	٣,٨	٣,٢	١,١	٠,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٦,٠	٢٥,٠	٢٤,٠	٢٣,٥	٢٣,١	٢٢,٩	٢٤,١	٢١,٧	٢١,٥	١٩,١	١٨,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٤,٥	٢٤,١	٢٣,١	٢٢,٤	٢٢,٩	٢٤,٦	٢٢,٠	١٧,٩	١٨,٤	١٨,١	١٩,٣	الادخار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٨	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
١,٨	٣,٣	٣,٣	٤,٢	٣,٧	١,٣	١,٦	١,٢	٢,٥	١,٨	١,٥-	إسبانيا
١,٦	٢,٢	٢,٤	٣,٠	٢,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٢,١	١,٤	١,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
٢٢,٧	٢٣,٥	٢٣,٦	٢٣,٥	٢٣,٧	٢٣,٠	٢٢,٦	٢١,٤	٢٢,٠	٢٠,٦	١٩,٩	رصيد الحساب الجاري
٢١,١	٢١,٣	٢١,١	٢٠,٥	٢١,٠	٢٢,٧	٢١,٩	٢٠,٦	٢٠,٩	١٩,٢	٢١,٨	الادخار
٠,٢	١,١	٠,٩	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٣,٢	٣,٣	٣,٣	٤,٨	٣,٧	٢,١	٣,٨	٢,٩	٣,٤	٢,٤	٢,٥	اليابان
٣,٢	٣,٣	٣,٤	٤,٨	٣,٨	٢,١	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٢,٤	٢,٦	صافي الإقراض والاقتراض
٢٩,٣	٢٩,٦	٢٩,٨	٣١,٠	٢٩,٩	٢٨,٩	٢٩,٧	٢٨,٢	٢٩,٢	٢٧,٢	٢٧,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٦,١	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٤,٧	٢٤,٤	الادخار
٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي
٣,٤-	٣,٨-	٣,٨-	٣,٥-	٣,٧-	٢,٢-	٠,٥-	٣,١-	٢,٧-	٤,٢-	٣,٩-	المملكة المتحدة
١٣,٣-	١٣,٧-	١٣,٧-	٣,٤-	٣,٥-	٢,١-	٠,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٨-	صافي الإقراض والاقتراض
١٣,٩	١٣,٣	١٣,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٦,٦	١٧,٢	١٤,٦	١٥,٦	١٣,٢	١٣,٠	رصيد الحساب الجاري
١٧,٢	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٧	١٧,٨	١٨,٧	١٧,٧	١٧,٦	١٨,٢	١٧,٢	١٦,٨	الادخار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	الاستثمار
											رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨-٢٠١١	٢٠١٦-٢٠٠٧	
											كندا
٠,٩-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٩-	٢,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٩-	٠,٣-	٠,١-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٩-	٢,٤-	رصيد الحساب الجاري
٢١,٧	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٢,٣	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٠,٧	٢١,١	٢١,١	٢١,٥	الادخار
٢٢,٦	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٥,٣	٢٤,٣	٢٢,٧	٢٣,٠	٢٤,٠	٢٣,٩	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											اقتصادات متقدمة أخرى^١
٥,٨	٦,٠	٦,١	٦,٦	٥,٦	٦,٦	٦,٥	٥,٠	٤,٤	٤,٤	٤,١	صافي الإقراض والاقتراض
٥,٧	٥,٩	٦,٠	٦,٥	٥,٥	٦,٦	٦,٧	٥,٠	٤,٤	٤,٥	٤,٢	رصيد الحساب الجاري
٣١,٨	٣١,٦	٣١,٥	٣١,٨	٣١,٣	٣٣,١	٣٣,٢	٣١,٣	٣٠,٠	٣٠,٤	٣٠,٤	الادخار
٢٦,٠	٢٥,٦	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٨	٢٦,٠	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
											اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٩	٠,٧	١,٦	١,٠	٠,٦	٠,١	٠,٥	١,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٩	٠,٧	١,٦	١,٠	٠,٥	٠,١	٠,٤	١,٣	رصيد الحساب الجاري
٣٢,٤	٣١,٩	٣١,٧	٣٢,٣	٣٢,٦	٣٤,٥	٣٤,٣	٣٢,٧	٣٢,١	٣٢,٣	٣٢,٥	الادخار
٣٢,٦	٣١,٩	٣١,٦	٣١,٥	٣٢,١	٣٣,١	٣٣,٥	٣٢,٣	٣٢,٢	٣٢,٠	٣١,٣	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											المجموعات الإقليمية
											آسيا الصاعدة والنامية
٠,٦	٠,٩	١,١	١,٥	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٥	١,٠	٢,٥	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٦	٠,٩	١,١	١,٥	١,٠	١,٣	١,٢	١,٥	٠,٤	١,٠	٢,٥	رصيد الحساب الجاري
٣٨,٨	٣٨,٣	٣٨,٥	٣٩,٠	٣٩,٠	٤٠,٦	٤٠,٦	٣٩,٩	٣٩,٣	٤١,٣	٤٢,٦	الادخار
٣٨,٢	٣٧,٥	٣٧,٣	٣٧,٥	٣٨,٠	٣٩,٢	٣٩,٤	٣٨,٣	٣٨,٨	٤٠,٣	٤٠,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٧-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٢	٠,٠	٢,٨	٢,٠	٠,٦	١,٨	٠,٢	٠,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٠-	١,٠-	١,٠-	٠,٠	٠,٣-	٢,٧	١,٧	٠,١	١,٤	٠,١-	٠,٦-	رصيد الحساب الجاري
٢٤,٦	٢٤,٤	٢٣,٦	٢٤,٤	٢٥,١	٢٨,٣	٢٦,٣	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٤,١	٢٣,٥	الادخار
٢٥,٦	٢٥,٤	٢٤,٧	٢٤,٤	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٤,٧	٢٣,٩	٢٣,٠	٢٤,٣	٢٤,١	الاستثمار
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
											أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٥-	١,٦-	١,٣-	١,١-	١,٣-	٢,٣-	١,٩-	٠,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٠-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٣-	١,٤-	١,١-	٠,٩-	١,١-	٢,٢-	١,٨-	٠,٢-	٢,١-	٢,٦-	٢,٠-	رصيد الحساب الجاري
١٨,٥	١٨,٢	١٨,٣	١٨,٥	١٨,٣	١٨,١	١٨,٦	١٧,٧	١٦,٧	١٨,٢	١٩,٦	الادخار
١٩,٨	١٩,٦	١٩,٤	١٩,٥	١٩,٥	٢٠,٥	٢٠,٦	١٧,٩	١٨,٨	٢٠,٨	٢١,٧	الاستثمار
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	١,٩	٣,٦	٨,٠	٣,٠	٣,٠-	٠,٧	٤,١	٦,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	٢,٠	٣,٩	٨,٣	٣,٣	٣,٠-	٠,٩	٤,٠	٦,٠	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٨	٢٥,٧	٢٦,٠	٢٧,٦	٣٠,٠	٣٣,٢	٢٨,٢	٢٣,٠	٢٧,٥	٣١,٢	٣٤,١	الادخار
٢٧,١	٢٦,٨	٢٦,٦	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٥,٥	٢٥,٢	٢٦,٠	٢٦,٨	٢٦,٨	٢٨,٠	الاستثمار
٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											إفريقيا جنوب الصحراء
١,٧-	١,٨-	٢,١-	١,٢-	٢,٢-	١,٨-	٠,٤-	٢,١-	٢,٦-	٢,١-	١,٢-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,١-	٢,٢-	٢,٥-	١,٧-	٢,٦-	٢,١-	٠,٨-	٢,٦-	٣,٠-	٢,٦-	١,٨-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٢	٢١,٠	٢٠,٠	٢٠,٧	٢١,١	٢٣,٢	٢٤,٠	٢٠,٦	٢٠,٣	١٩,١	١٩,٩	الادخار
٢٤,٣	٢٣,٢	٢٢,٤	٢٢,٢	٢٣,٧	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٣,٢	٢٣,٣	٢١,٥	٢١,٦	الاستثمار
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٧	رصيد الحساب الرأسمالي

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨-٢٠١١	٢٠١٦-٢٠٠٧
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقوف										
١,٢	١,٠	١,٥	٤,٢	٥,٥	١١,١	٥,١	٢,٨-	٢,١	٥,٥	٧,٦
١,٤	١,٢	١,٧	٤,٥	٥,٩	١١,٤	٥,٤	٢,٧-	٢,٤	٥,٥	٧,٦
٢٩,٦	٢٩,٦	٣٠,٠	٣٢,٢	٣٤,١	٣٨,٥	٣٣,٢	٢٥,٨	٣٠,٣	٣٢,٧	٣٥,٥
٢٩,٦	٢٩,٤	٢٩,٢	٢٨,٥	٢٩,١	٢٧,٨	٢٨,٤	٢٨,٦	٢٧,٩	٢٦,٨	٢٧,٧
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,١-	٠,١
غير الوقود										
٠,١-	٠,٠	٠,٢	٠,٦	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٩	٠,١-	٠,٣-	٠,٣
٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢
٣٢,٧	٣٢,١	٣١,٩	٣٢,٣	٣٢,٤	٣٤,١	٣٤,٤	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٢	٣٢,٠
٣٢,٨	٣٢,١	٣١,٨	٣١,٨	٣٢,٣	٣٣,٦	٣٣,٩	٣٢,٦	٣٢,٦	٣٢,٧	٣١,٩
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
١,٩-	١,٨-	١,٧-	١,٤-	١,٣-	٢,٦-	١,٨-	٠,٧-	١,٩-	٢,٥-	٢,٤-
٢,٠-	٢,٠-	١,٨-	١,٥-	١,٤-	٢,٧-	٢,٠-	٠,٩-	٢,١-	٢,٨-	٢,٧-
٢٣,٨	٢٣,٣	٢٣,١	٢٣,٣	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٤,٠	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٣,٢
٢٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,١	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٤,٠	٢٤,٧	٢٥,٤	٢٥,٨
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢										
٢,٦-	٣,٦-	٤,٧-	٢,٨-	٢,٤-	١,٩-	٢,٢-	١,٨-	٣,١-	٤,٠-	٣,٤-
٣,٠-	٤,١-	٥,٢-	٣,٣-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٣-	٣,٥-	٤,٥-	٤,٢-
١٨,٢	١٦,٣	١٤,٤	١٥,٦	١٦,٨	١٩,٣	١٩,٢	١٨,٤	١٩,٤	١٩,٤	٢٠,٥
٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٨	١٩,٢	٢٠,٣	٢١,٨	٢٢,٠	٢١,٢	٢٢,٦	٢٤,١	٢٤,٨
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٨
للتنكزة										
العالم										
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
٢٦,٨	٢٦,٢	٢٦,٠	٢٦,٤	٢٦,٥	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٦,٦	٢٦,٨	٢٦,٢	٢٥,٥
٢٦,٧	٢٦,٢	٢٥,٩	٢٦,١	٢٦,٤	٢٧,٤	٢٧,١	٢٦,٣	٢٦,٥	٢٥,٧	٢٥,١
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

^١ راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قطرية» في الملحق الإحصائي.

^٢ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥: ملخص التنبؤ المرجعي العالمي للمدى المتوسط

توقعات								
متوسطات				متوسطات				
٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٣-٢٠١٦	٢٠٢٧-٢٠٣٠	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠١٧-٢٠٢٦	٢٠٠٧-٢٠١٦	
				التغير السنوي %				
٢,٨	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٠	٣,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٤	١,٥	١,٦	١,٧	١,٨	١,٧	١,٨	١,٣	الاقتصادات المتقدمة
٣,٧	٣,٩	٤,١	٤,١	٤,٣	٤,٧	٣,٩	٥,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								للتذكير
١,٦	١,٥	١,٧	١,٥	١,٧	١,٨	١,٦	١,٣	الناتج الممكن
١,٧	٢,٥	٢,٢	٣,١	٣,٨	١,٠	٢,٧	٣,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
								حجم التجارة العالمية ^١
١,٩	٢,٠	١,٤	٢,٦	٢,٤	-٠,٦	٢,٤	٢,٥	الواردات
٢,٠	٣,٤	٣,٦	٤,١	٥,٨	٣,١	٣,١	٥,٥	الاقتصادات المتقدمة
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٢	٢,٠	١,٦	٢,٧	٢,١	١,١	٢,٢	٣,٠	الصادرات
١,٦	٣,٠	٣,١	٣,٨	٦,٧	١,١	٣,٣	٤,٤	الاقتصادات المتقدمة
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٢	معدلات التبادل التجاري
١,٥-	٠,١-	-٠,٧	٠,٠	٠,١-	١,٢-	٠,٠	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي
١,٢	٠,٧	٠,٣	١,١	١,٢	١,٧-	١,٧	٠,٤	المصنوعات
١٥,٥-	٦,٨-	-١٠,٣	١,٠	١,٨-	١٦,٤-	٣,٧	٣,٩-	النفط
٤,٤	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٣,٧	٥,٧-	٤,٩	١,٤	السلع الأولية غير الوقود
								أسعار المستهلكين
٢,٥	٢,٢	٣,٠	٢,١	٢,٦	٤,٦	٢,٨	١,٦	الاقتصادات المتقدمة
٥,٥	٤,٦	٦,٥	٣,٩	٧,٧	٨,٠	٦,١	٥,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
				%				أسعار الفائدة
١,٠	١,٢	٠,٥	١,٣	٠,٨	١,٣-	٠,٦-	١,٠	سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل ^٢
				%. من إجمالي الناتج المحلي				أرصدة الحساب الجاري
٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٥	١,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								الدين الخارجي الكلي
٢٩,٠	٢٨,٧	٢٨,٩	٢٨,٠	٢٨,٧	٢٩,٢	٢٩,٨	٢٧,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
								خدمة الدين
٩,٨	٩,٧	٩,٩	٩,٦	٩,٩	١٠,١	١٠,١	٩,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتساعد الحواجز التجارية
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح
أكتوبر ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي
إبريل ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة
أكتوبر ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف متأرجح
إبريل ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تنامي المسارات العالمية المتباعدة
إبريل ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد
أكتوبر ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات
إبريل ٢٠٢٥	آفاق الاقتصاد العالمي: منعطف حاسم وسط تحولات في السياسات

أولاً: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	سيناريوهات بديلة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-١	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢١	إطار السيناريو
أكتوبر ٢٠٢١، إطار السيناريو	سيناريوهات التطورات المعاكسة
إبريل ٢٠٢٢، إطار السيناريو	إطار السيناريو

أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ١-١

تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في آفاق الاقتصاد العالمي
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي لآفاق الاقتصاد العالمي
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

ثانياً: استقصاءات تاريخية

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢

ما تأثير فترات الركود؟
تشرذم أسواق السلع الأولية على مر التاريخ: كثير من الظلال الرمادية

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،
تقرير خاص حول التداعيات

أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٦، الفصل ٣

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار
العام على الاقتصاد الكلي
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
هل حان الوقت لدفعه على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات
سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
تدابير غير مسبقة: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
في بيئة خارجية معقدة

إبريل ٢٠١٧، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب
مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة:
ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟
مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية
في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام
نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات
على الآفاق العالمية

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٣

توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط
عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم
البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل
آفاق نمو معتمدة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو
التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٢

تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟

كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس

التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم

صعود الاقتصاد الرقمي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط

انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي

منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب

إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية

مريض أملت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي

هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفترة في النشاط أثناء طفرات

السلع الأولية؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة

في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري

انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء

في الاقتصاد العالمي

ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمصادر

غير التقليدية في سوق النفط العالمية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟

دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية

أفاق التضخم: المناطق والبلدان

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة

عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها

تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها

ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقاً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟

إبريل ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١

تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤

إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣

إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت خ-١

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١٩، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١

تقرير خاص

إبريل ٢٠٢٠، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،

تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ-١

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢

إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١

أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص

إبريل ٢٠٢٣، الفصل ١

تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٣، المرفق ١-١

على شبكة الإنترنت، تقرير

خاص حول السلع الأولية

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٣

أكتوبر ٢٠٢٤، تقرير خاص

عن السلع الأولية

أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢٥، تقرير خاص عن

السلع الأولية

إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣-٤

أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ذعر من التضخم

التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد-١٩

التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري

تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة

القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩

تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق وتأثير تراجع استخراج الوقود

الأحفوري على الاقتصاد الكلي

أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية: تحليلات عالية التواتر

التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية

دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو

التشردم وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر

التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات

تطورات الأسواق والآثار التضخمية لصدمات إمداد المعادن

التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة

التطورات السوقية وتأثير الذكاء الاصطناعي على طلب الطاقة

الهجرة الوافدة والتضخم

خامسا: سياسة المالية العامة

طفرات السلع الأولية والاستثمار العام

آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟

تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية

تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي

السياسات الموضعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان

النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام

إصلاحات الأسواق لتعزيز النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين

عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية

السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا

دور سياسات كبح الأسعار

أثر الهجرة الوافدة على موارد الحكومة

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٥

أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٤

إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٣

أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢

إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣-٣

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة

منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية

هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟

تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-١	هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣	تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون التنظيم الاحترازي الكلي عاملاً مساعداً؟
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-١	السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢	هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة للصدمات المالية العالمية؟
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤	سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٤-١	برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-١	التوسع النقدي ومخاطر التضخم
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢	ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-١	محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢	دين القطاع الخاص والتعافي العالمي
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٢	ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-١	أسعار المساكن: حالة من الفتور
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٢	السياسة النقدية: سرعة انتقال آثارها والتباين وعدم التجانس
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٢	سعر الفائدة الطبيعي: القوى المحركة والانعكاسات على السياسات
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٣	أثر انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٣	التفاعلات النقدية والمالية
أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٢	إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٢	انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢	التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٢	دور سياسات الميزانيات العمومية للبنوك المركزية

سابعاً: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢	إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها
إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣	فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١	نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢	ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢	ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢	تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢	المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢	مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤	هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣	هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢	الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	دراسة حالة الروبوتات الصناعية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١	ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١	هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢	أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٢	تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤	آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي

الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأئمة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-١
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٢
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات	
لصدمة كوفيد-١٩	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣
الوظائف والاقتصاد الأخضر	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢
معضلة تشديد أسواق العمل - أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-١
عدم المساواة واستدامة الدين العام	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
ديناميكيات الأجور عقب كوفيد-١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار	أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٢
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣-٢
فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣
سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٣-١
صعود الاقتصاد الفضّي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان	إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٢
تأثير الذكاء الاصطناعي على العاملين كبار السن	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-٣

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١
ديناميكيات الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٣

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٢
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٣
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الفصل ٢
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٢
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
مع الطلب النهائي للصين	
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥	تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦	منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢	صعود التجارة في الخدمات
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٣	دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١	الاضطرابات التجارية العالمية
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣	أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٢	الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٤	الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤	دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-١	التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢	موازين التجارة الثنائية والإجمالية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣	فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤	الأثار الكلية والجزيئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١	انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-٢	التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢	تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤	التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-١	آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٢	تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٣	تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢	التشتت الاقتصادي الجغرافي وسعر الفائدة الطبيعي
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٤	التشتت الجغرافي-الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-١	تصاعد التوترات التجارية
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-٢	انكشاف الميزانيات العمومية لمخاطر التشتت
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-٣	التوترات الجغرافية-السياسية، وسلاسل الإمداد، والتجارة
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-١	التشرد يؤثر سلباً على التجارة الدولية
إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٤	تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٤-٢	تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-١	صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ١-٢	الأثار العالمية لتدابير السياسة التجارية في الآونة الأخيرة: رؤى من نماذج متعددة
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-١	تعزيز الاندماج المالي العالمي لدعم النمو في البلدان منخفضة الدخل

عاشرا: قضايا إقليمية

هل لا يزال الارتباط قائماً؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٣	الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣	الصادرات اليابانية: ما العائق؟
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢	تجربة الانكماش في اليابان
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢	هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية

إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢

الهجرة والأجور في ألمانيا
تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١ ت-١ خ-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص

تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
تخفيف آثار تغير المناخ
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية
تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع
المصطلحات
نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية
من هي الفئات الأكثر تضرراً من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية
الوظائف والاقتصاد الأخضر
التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-١

سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون
انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب — نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة
سعر الفائدة الطبيعي والتحول الأخضر
صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية

ثالث عشر: موضوعات خاصة

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١ ت-١ خ-١

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي

إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١	الصراعات والنمو والهجرة
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١	معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢	اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فسادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٣	التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣	مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣	المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٣	تعديل نصيب العمالة من الدخل
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١	الهواتف الذكية والتجارة العالمية
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١	هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣	تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤	بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤	تهديد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجياً وانتقال المعرفة
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤	العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١	زيادة القوة السوقية
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٥-١	تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٦-١	التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢	صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٢	الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وإدخال الشركات
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢	أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١	صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢	قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٢	الآثار الدائمة للخدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣	الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣	تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢	استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٤-١	الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢	دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢	خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١	انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية
المرفق ١-ت خ-١	
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢	انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٣	لقاحات «الحمض النووي الريبى المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٣	الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢	دور سياسات كبح الأسعار
أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣	فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية
أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١-٣	سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-٢	الاعتبارات بين الأجيال في إصلاحات المعاشات التقاعدية
إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٣	رحلات وتقاطعات: تداعيات سياسات الهجرة واللجوء
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ١-٣	الكوارث الطبيعية، والصراعات، والنزوح القسري
إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢-٣	العائد الديمغرافي من الهجرة

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٥

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ١١ إبريل ٢٠٢٥.

بالناتج والناجم عن التعريفات الجمركية. وإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يحد من الإنفاق التنموي المهم ويفضي إلى تفاقم المخاطر على التمويل في البلدان النامية منخفضة الدخل، بما في ذلك على خلفية تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكد المديرين أن زيادة محدودية التعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة يمكن كذلك أن يعوق التقدم نحو بناء اقتصاد عالمي أشد صلابة ومعالجة الاحتياجات التنموية.

وأشار المديرين إلى أن تصاعد عدم اليقين يزيد من حدة المفاضلات بين النمو والتضخم، ودعوا البنوك المركزية إلى ضبط سياساتها النقدية بدقة بما يحقق مهامها ويضمن استقرار الأسعار. وينبغي أن تظل السياسة النقدية معتمدة على البيانات كما يتعين التواصل بشأنها بوضوح لكي تكون ركيزة للتوقعات. وحيث تكون مخاطر التضخم قريبة الأجل مائلة إلى التطورات الإيجابية أو تكون التوقعات التضخمية آخذة في الارتفاع، ينبغي أن يظل تخفيض أسعار الفائدة الأساسية مستقبلاً مرهوناً بظهور أدلة على عودة التضخم بشكل حاسم إلى مستواه المستهدف، مع ضمان عدم وقوع تأثير سلبي على الاستقرار المالي. وينبغي أن تكون البنوك المركزية مستعدة للتحرك بقوة إذا تحققت مخاطر التضخم. وأقر المديرين بأنه على الرغم مما أثبتته الأسواق الصاعدة الكبرى من قدرة ملحوظة على الصمود في مواجهة الصدمات المعاكسة، فإن موجات البيع المفاجئة في الأسواق العالمية على خلفية احتمال تباعد مسارات السياسات النقدية، مقترنة بارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية والسياسة الاقتصادية، يمكن أن تفضي إلى تشديد أوضاعها المالية وزيادة تقلب عملاتها. ومن ثم، ففي الأسواق الصاعدة، قد يقتضي الأمر اعتماد تدابير للتخفيف من خروج التدفقات الرأسمالية المربكة، وأقر المديرين بأن إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي يوفر مجموعة أدوات للاستجابة في ظل هذه السيناريوهات، تُصمَّم خصيصاً حسب ظروف كل بلد.

وأكد المديرين أن التطبيق الكامل لاتفاقية بازل وغيرها من معايير التنظيم المصرفي المتفق عليها دولياً، في الوقت المناسب وعلى نحو متسق، سوف يحقق تكافؤ الفرص بين

اتفق المديرين التنفيذيون بوجه عام مع تقييم الخبراء لآفاق الاقتصاد العالمي، والمخاطر، وأولويات السياسات، وأكدوا أن الاقتصاد العالمي يقف عند منعطف حرج، في وجود اختلالات ومواطن ضعف داخلية وخارجية كبيرة. وأقر المديرين بالتحويلات الكبيرة الجارية في السياسات، والتي تتمخض عن موجة جديدة من أجواء عدم اليقين مع ما لها من انعكاسات كبيرة محتملة على أداء الاقتصاد العالمي.

وذكر المديرين أن مشهد الأسواق المالية يتسم بتزايد أجواء عدم اليقين وتقلب الأسواق، على خلفية المغالاة في التقييمات ضمن كثير من شرائح الأسواق المالية. واتسمت الأوضاع المالية العالمية بالتشدد مع زيادة المخاطر على الاستقرار المالي في الأجل القريب (بناءً على مقياس صندوق النقد الدولي للنمو المعرض للخطر). وأكد المديرين أن أبرز العوامل وراء مواطن الضعف التي تفضي إلى استمرار ارتفاع المخاطر على الاستقرار المالي تشمل مواصلة تصحيح أسعار الأصول (وربما كانت المخاطر الجغرافية-السياسية أحد دوافع ذلك)، والزيادة المستمرة في الرفع المالي وترابط النظام المالي، وخاصة بين مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التي حصلت على تدفقات استثمارية قوية في السنوات الأخيرة، إلى جانب مستويات الدين السيادي التي لا تزال آخذة في الارتفاع.

وأشار المديرين إلى أن المخاطر التي تكتنف الآفاق تميل ميلاً شديداً إلى جانب التطورات المعاكسة. وأقر المديرين بأن تصاعد الحمائية وارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات يمكن أن يواصل خفض النمو في الأجلين القصير والطويل بينما يعيش العالم في بيئة من انخفاض النمو وارتفاع الدين. وأكد المديرين أن مواقف السياسات المتباعدة وسريعة التحول أو تراجع معنويات السوق يمكن أن تكون عاقبتهم المزد من إعادة التسعير المفاجئ للأصول والتصحيح الحاد لأسعار النقد الأجنبي، والتدفقات الرأسمالية، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى جانب المالية العامة، فإن تصاعد عدم اليقين وارتفاع أسعار الفائدة على نحو غير متوقع قد يفضيان إلى ارتفاع كبير في الدين العام العالمي، ولا سيما نتيجة لزيادة النفقات على الدفاع وتراجع الإيرادات المرتبط بعدم اليقين المحيط

النفقات الضريبية. وفي حالة البلدان التي تواجه احتياجات جديدة على جانب الإنفاق — لأغراض الدفاع على سبيل المثال — فمن الضروري أن تبرهن التزامها التام بالتمسك بنزاهة القواعد المالية الحالية مع ضمان الشفافية. وينبغي للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن تعزز إيراداتها من خلال إصلاحات النظم الضريبية وتحسين إدارة الإيرادات، والإلغاء المرحلي لدعم الطاقة، وترشيد فواتير أجور القطاع العام مع حماية الاستثمارات العامة وتحسين شبكات الأمان الاجتماعية.

وأكد المديرون الحاجة إلى إصلاحات مالية وهيكلية لتعزيز النمو الممكن وتأكيد أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية وتقوية القدرة على الصمود. وبالنظر إلى التحولات الديمغرافية الكبيرة، شدد المديرون على الحاجة إلى سياسات شاملة لزيادة مشاركة النساء والعاملين الأكبر سناً في سوق العمل، وتنفيذ إصلاحات معاشات التقاعد، وضمان الفعالية في معالجة التحديات التي تفرضها الهجرة. وأقر المديرون بأن مصادر الطاقة المتجددة ونماذج الإنتاج المبتكرة يمكن أن تساعد البلدان على جني منافع التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي دون زيادة أسعار الكهرباء بشكل كبير. وألقوا الضوء كذلك على أن النشاط الاقتصادي ينتعش في ظل السياسات التجارية الواضحة والشفافة التي تحقق استقرار توقعات الشركات والمستهلكين مع الحد من التقلبات. وإضافة إلى ذلك، فإن استمرار التعاون على مستوى مجالات السياسات المختلفة — بما فيها التجارة والسياسة الصناعية والضرائب الدولية والمناخ والمساعدة الإنمائية والإنسانية — يمكن أن يساعد على تخفيف التداعيات العالمية وحماية الفئات السكانية المعرضة للمخاطر.

مناطق الاختصاص المختلفة ويضمن وفرة رؤوس الأموال والسيولة وكفايتهما. وأقر المديرون بأن الرابطة المتزايدة بين البنوك ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية تدعو الأجهزة الرقابية إلى تعزيز تقييم المخاطر التي تنشأ من هذه الروابط. وكذلك أقر المديرون بأن استمرار تراكم الدين وارتفاع عدم اليقين الاقتصادي يؤكدان الحاجة إلى تعزيز إطار سياسة السلامة الاحترازية الكلية لاحتواء الإقدام المفرط على المخاطرة في قطاع مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، إلى جانب ضمان كفاية هوامش رأس المال والسيولة في الأجهزة المصرفية لدعم توفير الائتمان في فترات الضغوط. وأكد المديرون أهمية هوامش الأمان الاحترازية الكلية وقوة الاستعدادات لمواجهة الأزمات وأطر تسوية الأوضاع المتعثرة لتخفيف حدة الصدمات.

ودعا المديرون إلى تصحيح الأوضاع المالية بشكل تدريجي وداعم للنمو ضمن إطار متوسط الأجل موثوق لتخفيض الدين، وإعادة بناء هوامش الأمان المالي، واستيعاب النفقات ذات الأولوية مع حماية أضعف فئات السكان. وفي ضوء المخاطر الناشئة على المالية العامة، وضغوط الإنفاق الجديدة، ينبغي للاقتصادات التي لديها حيز مالي محدود أن تُعيد ترتيب أولويات الإنفاق العام ضمن خطط ميزانياتها. أما الاقتصادات التي لديها مساحة للتصرف من خلال المالية العامة، فيمكنها استخدام بعض هذا الحيز المتاح، إذا كان ذلك ملائماً، ضمن إطار متوسط الأجل للمالية العامة يُحدد بدقة. وذكر المديرون أنه ينبغي للاقتصادات المتقدمة تحديد أولويات الإصلاحات على جانب النفقات، والمُضي في إصلاح نظم معاشات التقاعد والرعاية الصحية، وإلغاء الحوافز الضريبية غير الفعالة، وتوسيع القواعد الضريبية بإلغاء الإعفاءات لتحسين كفاءة

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

صعود الاقتصاد الفضي:

الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان

الفصل ٣

رحلات وتقاطعات: تداعيات سياسات الهجرة واللجوء

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

APRIL 2025